الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1

كلية علوم الأرض الجغرافيا والتهيئة العمرانية
قسم التهيئة العمرانية

الرقم التسلسلي: 44/DF/2019
رقم السلسلة: 07/AM/2019

العنوان

التنمية الفلاحية والريفية في الجزائر بين تطبيق السياسات القطاعية ودور الجماعات المحلية حالة ولايتي قسنطينة وميلة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التهيئة العمرانية

إعداد الطالب
صالح ويلي

إشراف أ.د
عبد الوهاب لكحل

لجنة المناقشة

أ.د/ عبد المالك نموشي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الإخوة منتوري قسنطينة1	رئيسا
أ.د/ عبد الوهاب لكحل	أستاذ التعليم العالي	جامعة الإخوة منتوري قسنطينة1	مشرفا ومقررا
أ.د/ حسني بوكرزازة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الإخوة منتوري قسنطينة1	عضوا
د/ فؤاد بوزحزح	أستاذ محاضر "أ"	جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة 3	عضوا
د/ خديجة نزال	أستاذة محاضرة "أ"	جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2	عضوا
د/ صالح زرايب	أستاذ محاضر "أ"	جامعة الحاج لخضر باتنة	عضوا

جوان 2018

تشكـــــــرات

بداية أتوجه بالشكر الجزيل لله سبحانه وتعالى على توفيقه لي لإنجاز هذا العمل، وبعده كل الشكر والاحترام والتقدير لأستاذي المشرف الأستاذ/د عبد الوهاب لكحل، الذي كان لي السند بتوجيهاته وصبره معي، فلم يبخل علي بنصائحه القيمة، فله مني أسمى عبارات العرفان والتقدير، أطال الله في عمره وجازاه عني كل خير، كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر لكل من أساتذتي الذين أشرفوا علي في مشواري الجامعي.

والشكر موصول لكل من موظفي محافظتي الغابات لكل من ولاتي قسنطينة وميلة، وموظفي المصالح الفلاحية للولايتين، وكذلك البلديات والدوائر، ومديريتي البيئة للولايتين، اللذين زودوني بالمعطيات ولم يبخلوا عليا.

وفي الأخير أتقدم بالشكر للسيد أحمد من ولاية ميلة، الذي رافقني في خرجاتي الميدانية... جزاه الله خيرا.

مقدمـــة عـــــــــامة

مقدمة عامة:

شهد المجال الجزائري ومنذ الاستعمار الفرنسي عدة تحولات وفي شتى المجالات، وخاصة المجال الريفي والفلاحي، و لعل أهم المحطات التاريخية التي شكلت تحول في المجال الريفي والفلاحي آنذاك هو التحولات العقارية التي حدثت بعد تطبيق السياسات العقارية خاصة مرسوم سيناتيس كونسيلت 1863 وقانون فارني 1873، واللذان أحدثا تحولات جذرية في البنية العقارية والوظيفة المجالية للأوساط الريفية، بظهور مجالات فلاحية مهيكلة، تعرف بمحيطات المعمرين وهي مجالات فلاحية خصبة، ذات أهمية فلاحية و اقتصادية كبيرة استغلها المستعمر الفرنسي في توجهاته الاقتصادية في الجزائر، و ظهور مجالات ريفية هامشية اقل أهمية من الناحية الاقتصادية وأغلبها تقع في مناطق جبلية متضرسة ذات مؤهلات فلاحية ضعيفة، أي نتيجة لتطبيق هذين التشريعين قسم المجال الريفي إلى مجال فلاحي مهيكل و منظم مستغل من طرف الاستعمار الفرنسي، ومجال ريفي هامشي يفتقر للمؤهلات يتركز به الأهالي.

وبعد الاستقلال مباشرة وكأول إجراء قامت به الدولة آنذاك للمحافظة على الأراضي التي كانت تستغل من طرف الكولون، طبقت ما يعرف بالتسيير الذاتي، حيث وضعت الدولة يدها على هذه الأراضي والمزارع لحمايتها من كل أشكال الاستغلال والتملك، وضمان استمرار الإنتاج الفلاحي محولة إياها إلى مزارع تحت سلطة لجان التسيير، واتسمت هذه المزارع أو الوحدات الإنتاجية آنذاك بشساعة المساحة وخصوبة أراضيها، إلا أنها لم تحقق ما كان مرجوا خاصة عدم التحكم في الإنتاج لكبر مساحتها والمركزية الكبيرة في التسيير، وكل هذا مع الإهمال الكلي للمجالات الريفية الهامشية والتي أساسا كانت تعاني من التهميش وقلة مؤهلاتها، أي أن مرحلة التسيير الذاتي وبطريقة غير مباشرة حافظت على الصورة التي رسمها الاستعمار الفرنسي في فوارق التنمية بين المجالات الفلاحية الخصبة والمجالات الريفية الهامشية، وبعد ثمان (08) سنوات تقريبا أي في 08 نوفمبر 1971 صدر ميثاق الثورة الزراعية وشرع في تطبيقه فعليا ابتداءا من جوان 1972، وكان تطبيقه على مرحليتين، المرحلة الأولى كانت عمليا لمسح الأراضي وتحديد أنواع الملكيات والإحصاء والتي دامت من 01 جانفي 1972 إلى 06 جوان 1973، والمرحلة الثانية قامت الدولة فيها بتحديد الملكيات للملاك ماعدا الملكيات أقل من خمسة (05) هكتارات، وتأميم أراضي الملاك المتغيبين، وكانت تهدف الثورة الزراعية إلى تحقيق توازن بين المجالات الريفية والزيادة في الإنتاج الفلاحي وتحقيق ما سمي

آنذاك نوع من العدالة الاجتماعية بين الفلاحين وسكان الأرياف، ولم تقتصر الثورة الزراعية على المجال الفلاحي فقط بل شملت أيضا هيكلة المجالات الريفية عن طريق التجهيز والذي تجسد خاصة فيه القرى الاشتراكية وتحسين الظروف المعيشية لصغار الفلاحين والذين لا يملكون أراضي، والحد من ظاهرة النزوح الريفي، وهي محاولات جيدة برؤية ذات طابع اجتماعي، إلا أنها لم تحقق الأهداف المرجوة لعدة أسباب، أهمها طريقة التسيير المركزي للمستثمرات الفلاحية وعدم التكفل الكلي بكل سكان الأرياف لأن برامج الثورة الزراعية لم تطبق كليا، وهذا ما يبرره ظهور سياسية جديدة للفلاحة الجزائرية في سنة 1981 أي بعد عشر (10) سنوات تقريبا فقط عن بداية تطبيق الثورة الزراعية أو بما يعرف بإعادة الهيكلة، وكانت تهدف هذه السياسية إلى تطوير المستثمرات الفلاحية بدمج وحدات التسيير الذاتي مع وحدات قدماء المجاهدين أو ما يعرف بـ DAR كمرحلة أولى ثم دمج وحدات التسيير الذاتي مع مستثمرات الثورة الزراعية وخلف ما يعرف بالمزارع الفلاحية الاشتراكية DAS باختيار أخصب الأراضي و تأطيرها تقنيا لرفع الإنتاج الفلاحي والتحكم أكثر في تسيير المستثمرات، لكنها لم تحقق في النهاية الأهداف المرجوة كلها بسبب مركزية التسيير من جهة وعدم التحكم في التقنيات الفلاحية من جهة أخرى، إضافة إلى أن هذه السياسة مست الأراضي الفلاحية الخصبة ولم تعمل على تحقيق التوازن المفقود بين المجالات الفلاحية و الريفية الهامشية والتي بقيت تشكل عبء كبير على الدولة و مجالات للفقر والمستوى الاقتصادي الهش للسكان، وبعد هذه السياسية مباشرة وفي سنة 1987 جاءت سياسة أخرى تهدف إلى إعادة تنظيم القطاع الفلاحي وذلك بموجب القانون 19-87 الصادر في نوفمبر 1987، وقسمت الأراضي من جديد على شكل مستثمرات فلاحية جماعية EAC و مستثمرات فلاحية فردية EAI مع خلق مزارع نموذجية، أي بصورة عير مباشرة كانت هذه السياسية كبادرة لتحرير القطاع الفلاحي من المركزية في التسيير والاشتراكية، لكنها عرفت فوضى وعدم تكافؤ بين المستثمرات ما جعلها بعيدة عن تحقيق التنمية الفلاحية المرجوة.

بعد هذه السياسة شهدت الجزائر أزمة اقتصادية وسياسية كبيرة أدخلتها في تقلبات كبيرة، كان لها الأثر الكبير على الفلاحية و المجالات الريفية خاصة بظهور نزوح ريفي كبير لعدم توفر الأمن، وهجرة جماعية من الأرياف نحو المدن و المجالات الحضرية، ما زاد في تأزم وضعية الريف الجزائري وتقهقر كبير في الفلاحة وكان هذه في مرحلة التسعينات، وبعد ظهور بوادر انفراج الأزمة مع مطلع سنة 2000، أطلقت الدولة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)،والذي أعلن عنه في سبتمبر

من سنة 2000، وكان هدفه الأساسي هو الوصول إلى تنمية فلاحية كبيرة لتحقيق الاكتفاء الذاتي عبر عصرنة القطاع الفلاحي باستغلال المجال حسب وظيفته المجالية و تطويره للنهوض بالاقتصاد الوطني، وقد تضمن البرنامج عدة فروع منها ما تخص الإنتاج والدعم المالي والتقني وطرق حماية المنتوج، وكذلك شمل استصلاح الأراضي الهامشية بغية زيادة المساحة الزراعية، وألحق بهذا البرنامج سياسة تشمل تنمية المجالات الريفية الهامشية في إطار ما يعرف بالمشاريع الجوارية للتنمية الريفية PPDR و هذا سنة 2003، و التي وسعت فيما بعد إلى مشاريع مدمجة PPDRI، مع انتهاج سياسة الدعم الفلاحي والتجديد الريفي في إطار ما يعرف بالإستراتيجية الوطنية للتنمية الفلاحية والريفية، والتي جاءت بهدف رئيسي هو تحقيق تنمية فلاحية وريفية متوازنة مبنية على المؤهلات والعوائق المجالية لتحقيق توازنات مجالية ورفع القدرة الاقتصادية، وهو ما سنتطرق إليه بالتفصيل والتحليل في موضوع دراستنا لاحقا.

وبما أن تنمية المجالات الريفية لا تقتصر فقط على السياسات القطاعية التي تأتي في شكل برامج وطنية أو سياسات شاملة، بحكم أن هذه المجالات أيضا تابعة لكيانات إدارية بلدية و ولائية، أي الجماعات المحلية، والتي من صميم مسؤولياتها التكفل بانشغالات ومتطلبات سكان هذه المجالات، لاسيما ما تعلق بالتنمية الاجتماعية، على غرار التجهيزات و الطرقات والسكن، وبالتالي تعتبر هذه الجماعات المحلية شريك أساسي في التنمية والنهوض بهذه المجالات وفق رؤية محلية تستجيب لاحتياجات السكان، ولعل أبرز أدوات التنمية الموجودة على المستوى المحلي هما المخطط البلدي للتنمية PCD و الذي تختص به المجالس البلدية، والمخطط القطاعي للتنمية PSD والذي هو من صلاحيات الولاية، أي أن هذين المخططين لهما دور كبير في التكفل بالمجالات الواقعة في إطار حدودها الإدارية سواء كانت حضرية أو ريفية، بما يتماشى و إمكانياتها المالية و قدراتها التمويلية.

وهذا ما يجعل تنمية المجالات الريفية والفلاحية تتأرجح بين تطبيق السياسات القطاعية الشاملة و مدى التكفل الجدي بمتطلبات التنمية بها من خلال برامج السلطات المحلية.

الإشكالية

تتمحور إشكالية البحث حول تنمية المجالات الريفية والفلاحية، حيث تعتبر هذه الأخيرة من أولويات السياسات والمخططات القطاعية التي تطلقها وتطبقها الوزارة الوصية، ونقطة تقاطع مع برامج

التنمية على المستوى المحلي خاصة بما يعرف بالمخططين البلدي والقطاعي للتنمية، وعليه فإشكالية الموضوع تدور حول فكرة **مدى نجاعة السياسات القطاعية ودور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية في المجالات الريفية، رغم وجود عدة فاعلين.**

وللوقوف على هذه الفرضية كان لزاما علينا طرح العديد من التساؤلات تتمثل في:

1 -ماهي الإمكانيات الطبيعية والديموغرافية في مجال الدراسة؟
2 -باعتبار السكن من العناصر المهيكلة للمجال، ما هو واقع حظيرة السكن في الولايتين؟ وماهي مكانة السكن الريفي في تركيبة هذه الحظيرة؟
3 -هل شبكة التجهيزات متجانسة في بلديات الولايتين؟ وكيف هو واقعها؟
4 -كيف كان تطبيق سياسات وبرامج التنمية الفلاحية والريفية في الولايتين؟
5 -هل ساهمت الجماعات المحلية بمخططات التنمية البلدية والقطاعية في تنمية المجالات الريفية؟
6 -كيف كان دور الجماعات المحلية بمخططاتها التنموية في تطبيق المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة؟

الهدف من الدراسة:

تعرف المجالات الريفية والفلاحية فوارق في التنمية، حيث أن خلق ديناميكة تنموية بها لا يقتصر فقط على تطبيق السياسات القطاعية من الوزارة الوصية، بل يتعدى إلى دور السلطات المحلية باعتبار هذه المجالات تابعة لها إداريا وتحت مسؤوليتها، وبالتالي هناك فاعلين في تنمية هذه المجالات، وعليه فإن موضوع البحث يهدف إلى تسليط الضوء على دور هذين الفاعلين في التنمية عبر واقع تطبيق البرامج التنموية سواء القطاعية أو المحلية، ومدى تحقيق التوازن في المجالات وتلبية حاجيات السكان من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، مع إبراز صلاحيات كل جهة ومدى توافقها وتنسيقها ومساهمتها الفعلية في تنمية المجالات الريفية.

الحدود المجالية و الزمنية للدراسة:

تتمثل الحدود المجالية للدراسة في ولايتي ميلة وقسنطينة، وهما ولايتين متجاورتين، يقعان في الشمال الشرقي للجزائر، يختلفان في بعض المظاهر، على غرار المساحة، الثقل الديموغرافي والخصائص المجالية (المجالات الريفية، الأراضي الزراعية،...)، ما يجعل قدراتهما وخصائصهما في

التنمية مختلفة حسب التباين في مؤهلاتهما وكذلك الوظيفة المجالية لكل منهما، لاسيما ما تعلق بالتنمية الفلاحية و الريفية.

أما الحدود الزمنية للدراسة فقد ارتأينا البداية بعد سنة 2001 أي بعد الانطلاق في تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA و المشاريع الجوارية للتنمية الريفية (PPDR) سنة 2003، و بعد تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي حتى سنة 2014، المتمثلة في المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة (PPDRI)، وعقود النجاعة (contrats de performances) في القطاع الفلاحي، مما لهما من أهمية كبيرة للريف بصفة عامة، والفلاحة بصفة خاصة، مع الاعتماد على إحصائيات تطبيق برامج هذه السياسات الفلاحية والريفية وتطبيق برامج التنمية المحلية لنفس الفترة.

منهجية و خطة البحث:

اعتمدنا في دراستنا على المنهج التحليلي الوصفي، ومقاربة بالمقارنة بين الولايتين، انطلاقا من معطيات وتحقيقات ميدانية وتحليل نصوص قانونية، وتجنبنا عمدا التطرق للفترات التي سبقت تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) أي قبل سنة 2000، والتي نالت قسط كبير في الدراسات السابقة، قام بها العديد من الباحثين، والذين وضحوا أن التنمية الفلاحية والريفية ببلادنا لم تكن مستقرة، بل شهدت تحولات عميقة، ولعل أبرز البحوث في هذا الميدان التي قام بها مارك كوط (marc cote) ، في كتابه l'algérie espace et société والذي لخص فيه المراحل التي مر بها المجال الفلاحي والريفي في الجزائر، بداية من سنة 1910 إلى سنة 1995، والمتمثلة في[1]:

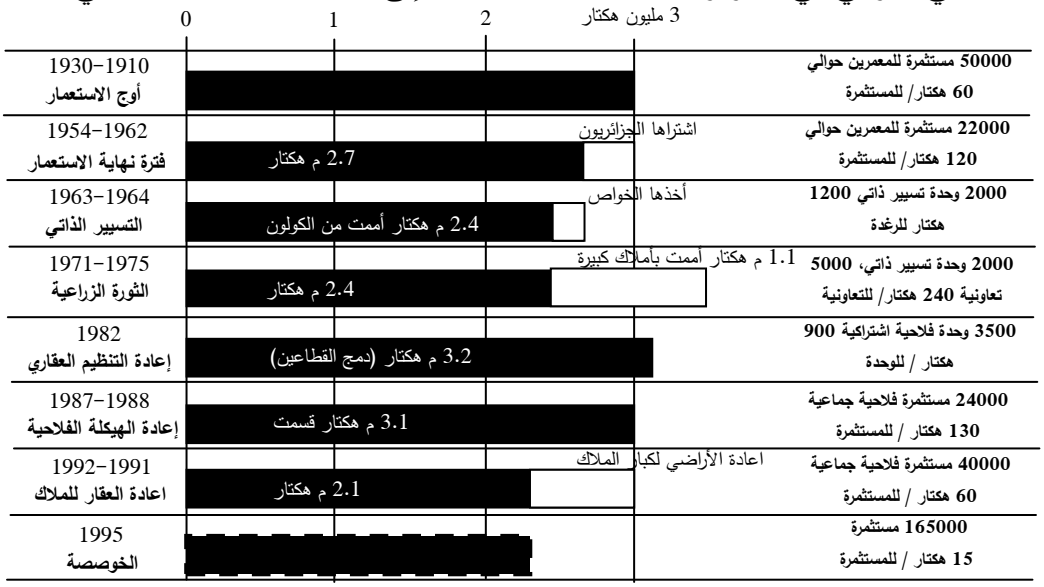

[1] - marc cote, l'algérie Espace et Société, média plus, mosson, paris 1996, page 58

وقد مر البحث بثلاث مراحل رئيسية هي:

- **المرحلة الأولى: مرحلة الإطلاع على الدراسات السابقة و الأطر النظرية للموضوع**

في هذه المرحلة، كان العمل مكتبي، حيث اطلعنا على كل المواضيع التي مست جانب من جوانب الموضوع بما في ذلك الكتب، الأطروحات، الرسائل الجامعية، المقالات والأبحاث، كما شملت هذه المرحلة الإطلاع على القوانين والتشريعات لاستخلاص الأطر النظرية وفهم أكثر للموضوع، وقد استغرقت هذه المرحلة فترة طويلة للتدقيق أكثر ووضع تصور جيد للدراسة.

- **المرحلة الثانية: مرحلة جمع المعطيات والعمل الميداني**

هذه المرحلة أخذت وقت أكبر من سابقتها، حيث قمنا من خلالها بجمع المعطيات من خلال الاتصال بجميع الإدارات والجهات التي لها علاقة بموضوع البحث، على غرار البلديات والمصالح الفلاحية للولايتين، محافظة الغابات، مديريتي الإدارة المحلية للولايتين، المصالح التقنية، ... الخ، كما قمنا فيها أيضا بعمل ميداني بتحقيقات مع السكان عن طريق حوارات مباشرة.

- **المرحلة الثالثة: مرحلة التحليل و تحرير الموضوع**

و هي آخر مرحلة في البحث، خصصناها لتحليل المعطيات وتحرير البحث والذي جاء في الخطة التالية:

مقدمة عامة

فصل تمهيدي:

تطرقنا فيه عبر مبحثين إلى تحديد أهم المفاهيم والأطر النظرية للدراسة في الفصل الأول، والمبحث الثاني خصصناه لتقديم مجال الدراسة.

الفصل الأول:

خصصناه لدراسة الإمكانيات والعوائق الطبيعية للمجال.

الفصل الثاني:

تطرقنا فيه بالدراسة والتحليل للسكان والخصائص الديموغرافية للولايتين

الفصل الثالث:

تطرقنا فيه بالدراسة إلى الحظيرة السكنية، والسكن الريفي.

الفصل الرابع:

تناولنا فيه مستوى التجهيزات في بلديات الولايتين وتصنيفها

الباب الخامس:

تناولنا واقع التنمية الفلاحية في ظل تطبيق الدعم الفلاحي

الفصل السادس:

تطرقنا إلى التنمية الريفية في الولايتين من خلال نتائج تطبيق المشاريع الجوارية للتنمية الريفية بعد سنة 2003، والمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة بعد سنة 2007 .

الفصل السابع:

خصصناه لإبراز دور الجماعات المحلية في التنمية الريفية في الولايتين على ضوء تطبيق المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة

خاتمـــة

صعوبات البحث:

أهم الصعوبات التي واجهتنا في البحث هي:

- شساعة مجال الولايتين، حيث احتوت الولايتين على 44 بلدية، وما ميز هذه البلديات هو التباعد والتباين في خصائصها المجالية.
- صعوبة الحصول على بعض المعطيات، خاصة المتعلقة بالجانب المالي لاستثمارات البرامج.
- تعدد البرامج التنموية جعل التحليل صعب وتطلب وقت كبير، مما دفعنا للاعتماد على عدة مؤشرات في الدراسة للمساعدة على فهم واقع التنمية الفلاحية والريفية في الولايتين.

ورغم هذه الصعوبات التي واجهتنا، ولتجاوزها وظفنا كل ما بوسعنا حتى نصل إلى أهداف الدراسة، أي الوقوف على حقيقة التمنية الفلاحية والريفية في الجزائر، في ظل تراكمات التي خلفتها الفترة التي سبقت فترة الدراسة، منها مخلفات الجانب التاريخي، وسوء التسيير المتمثل في التسيير المركزي.

الفصل التمهيدي

مداخل نظرية و تقديم مجال الدراسة

المبحث الأول: المفاهيم النظرية والأطر القانونية

أولا: مفاهيم نظرية للدراسة

1 مفهوم التنمية:

أصبحت التنمية مسألة اجتماعية و سياسية وتحتل مكانا بارزا في الأمور العالمية منذ1945، كذلك غدت دراسة التنمية الاقتصادية و مشاكلها تحتل اليوم مركز الصدارة في الفروع التي يبحثها الفكر الاقتصادي العالمي[1]

و عرفت الأمم المتحدة التنمية على أنها " **العملية التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية في المجتمعات المحلية، و مساعدة هذه المجتمعات على الاندماج في حياة الأمة و المساهمة الكاملة في تقدمها**"[2].

و من هذا التعريف يمكن القول أن التنمية هي عملية مشتركة بين المجتمع المحلي والسلطات، يشترط فيها الديمومة و الاستمرارية، تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية ويمكن أن تكون في عدة أشكال وأساليب.

2 مفهوم الجماعات المحلية:

وتعرف بأنها" أسلوب من أساليب التنظيم الإداري، يراد به توزيع الوظيفة بين السلطة المركزية في الدولة، وبين الهيئات الإدارية المحلية المنتخبة والمتخصصة، على أساس إقليمي لتباشر ما يعهد به إليها من مسائل تخص مصالح السكان المحليين تحت رقابة السلطة المركزية ." وتعرف كذلك على أنها " وحدات إدارية محلية تتكون من مجالس منتخبة (البلدية ، الدائرة، الولاية، ...)، لها استقلالية مالية وإدارية عن السلطة المركزية لتتمكن من تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها مع بقاء حق الرقابة للسلطة المركزية. "

1- محمد عبد العزيز ومحمد علي الليبي :التنمية الاقتصادية، قسم الاقتصاد ، كلية التجارة، سنة 1994 ، ص1

2 - الفاروق زكي يونس، تنمية المجتمع في الدول النامية، مكتبة القاهرة الحديثة، ص 26-27

و للجماعات المحلية أهمية كبيرة من خلال المزايا التي تتمتع بها فهي:

أولا : تجسد الديمقراطية على المستوي المحلي من خلال إشراك المنتخبين من الشعب في ممارسة السلطة، و هي علامة من علامات الديمقراطية.

ثانيا : أنها تساعد في تقليل مهام الدولة فتنوع نشاط الدولة، فرض إنشاء هياكل لمساعدة الدولة في الدور المنوط بها.

ثالثا: إضافة إلى أن التفاوت فيما بين أجزاء الإقليم من الناحية الجغرافية (فهناك مناطق ساحلية وأخري صحراوية)، كما تختلف من حيث عدد السكان هذا الاختلاف يفرض ضرورة الاستعانة بالإدارة المحلية لتسيير شؤون الإقليم ذلك أنه لا يمكن تصور تسيير كل المناطق على اختلاف إمكانياتها ومواقعها بجهاز مركزي واحد فالإدارة المحلية في هذه الحالة هي الأقرب للمواطن المحلي فهي الأقدر على فهم احتياجاته وطريقة تلبيتها، وتحقيق أهداف التنمية المحلية، تتيح للمنتخبين المحليين تحمل المسؤولية واكتساب الخبرة في تسيير الشأن العام[1].

3 مفهوم التنمية المحلية:

ظهر مفهوم التنمية المحلية في الستينيات، بعد ازدياد الاهتمام بالمجتمعات المحلية لكونها وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى القطري، فالجهود الذاتية والمشاركة الشعبية لا تقل أهمية عن الجهود الحكومية في تحقيق التنمية، عبر مساهمة السكان في وضع وتنفيذ مشروعات التنمية، مما يستوجب تضافر الجهود المحلية الذاتية والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية للمجتمعات المحلية وإدماجها في التنمية القطرية2.

4 مفهوم الريف:

اختلف الباحثون في وضع تعريف موحد للريف، حيث يمكن تصنيف مجتمع ريفي في دولة

---

[1] – [2] د.حراق مصباح/ أ.هبول محمد/ أ.مقران عبد الرزاق، مقال تحت عنوان "**المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة (PPDRI) ودورها في بعث التنمية المحلية، دراسة حالة ولاية ميلة (2009-2014)**"، منشور في مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات، العدد الثاني، ديسمبر 2015، ص 13.

ما، وغير ذلك في دولة أخرى، وهذا راجع إلى معايير تصنيف المجتمع الريفي من دولة لأخرى، وقد وضعت عدة معايير لتصنيف الريف، تتمثل أساسا في:

- ✓ **تعريف الريف على أساس إحصائي:** كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تعتبر المناطق التي بها أقل من 2500 نسمة في تجمع، مناطق ريفية، حتى ولو كان نشاطها الرئيسي غير فلاحي.
- ✓ **تعريف الريف على أساس المهن** : حيث أن المجتمعات التي يكون نشاطها الاقتصادي متمثل في الفلاحة تصنف مباشرة على أنها مجتمعات ريفية.
- ✓ **تعريف الريف على أساس إداري** : مثلا في الجزائر و حسب الديوان الوطني للإحصاء يقسم مجال البلدية إلى تجمع المركز الحضري الرئيسي، التجمعات الحضرية الثانوية والمناطق المبعثرة، هذه المناطق تصنف مباشرة على أنها مجالات ريفية، و كذلك بعض التجمعات الثانوية.

وما يمكن قوله أن مفهوم الريف يبقى مختلف في نظر الباحثين، لكن الشيء المشترك أن الريف هو مجال غير حضري، يتسم الطابع الاقتصادي به ببعض النشاطات الفلاحية حتى ولو كانت قليلة من حيث الكم و الإنتاج.

5 مفهوم التنمية الريفية:

تطور مفهوم التنمية الريفية تاريخيا عبر عدة حقب ومراحل، من المفهوم المحلي المحدود لتنمية المجتمع المؤسس على فكرة تشجيع العون الذاتي لتوفير الخدمات الاجتماعية في المجتمعات المحلية، إلى مفهوم التنمية الريفية المتكاملة، وصولا إلى المفهوم الشامل للتنمية الريفية المستدامة الذي برز في الآونة الأخيرة و الذي يهدف إلى دعم الريف من كافة الفاعلين في التنمية.

بينما تعرف من طرف منظمتا الفاو واليونسكو، بأنها عملية تهتم وتضم تحت جناحها الزراعة، التعليم، الصحة، البنية التحتية، بناء القدرات، المؤسسات الريفية، والفئات المحرومة، والتي تهدف إلى تحسين معيشة سكان الريف بصفة عادلة ومستدامة[1] .

1- UNESCO et Fao : L'éducation pour le développement rurale; vers des orientations nouvelles; (étude conjointe); 2005; P21

وتعرفها منظمة الإسكوا: بأنها عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع، وجماعته وتوجيها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية لحل مشاكل المجتمع ورفع مستوى أبنائه من النواحي الاجتماعية، الثقافية، والاقتصادية، ومقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل بكافة الموارد الطبيعية والبشرية، والفنية والمالية المتاحة للمجتمع[1].

ومن التعاريف السابقة يمكن القول أن **التنمية الريفية هي عملية مشتركة بين السكان والسلطات، تأخذ بعين الاعتبار مؤهلات وعوائق الوسط الطبيعي، وتبنى وفق متطلبات وحاجيات السكان، بما يسمح بخلق الثروة، وتحقيق التطور والاستقرار على ضوء تحسن الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسكان، وفق منطق تثمين كل النشاطات الاقتصادية التي يمكن أن تحقق التطور للمجتمع الريفي حتى وإن كان النشاط الاقتصادي غير فلاحي، مع توفير كل ما من شأنه تحقيق العيش الكريم في الجانب الاجتماعي.**

6 مفهوم الفلاحة:

عرفت الفلاحة في معجم "Paul rebert" بأنها **هي مجموعة الأنشطة الهادفة لتحويل الوسط الطبيعي لفائدة الإنتاج النباتي و الحيواني النافعة للأفراد[2].**

من خلال هذا التعريف البسيط، الفلاحة تشمل كل النشاطات التي لها علاقة بالزراعة و تربية الحيوانات و التي من شأنها تحقيق إنتاج يستفاد منه، فالفلاحة هي أشمل من الزراعة، حيث يدخل في نشاطاتها تربية الحيوانات « élevages»، و بالتالي هو نشاط اقتصادي مبنى على توفر مقومات هامة لنجاحه، أهمها الأرض، المياه، اليد العاملة، العتاد الفلاحي، بالإضافة إلى سياسة واضحة لتسييره و تطوريه، للتحكم في كمية الإنتاج و النوعية، و الهدف هو تحقيق الأمني الغذائي للمجتمع، من حيث الكم والنوع، و أبرز نتائج الإنتاج الفلاحي في دولة ما، هو توفر المنتوجات الفلاحية في الأسواق كما ونوعا، بما يلبي الاحتياجات اليومية للسكان.

كما تعتبر الفلاحة من أهم القطاعات الاقتصادية التي تساهم في تطور اقتصادات الدول.

---

[1]- هاشمي الطيب، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر 2013-2014، أطروحة دكتوراهفي العلوم الاقتصادية ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، ص 20

[2] - Paul robert, le nouveau petit robert de la langue français , Paris nouvelle édition millésime 2007, P 27

7 -مفهوم السياسة الفلاحية:

وردت عدة تعاريف للسياسات الفلاحية، و من أهم التعاريف ما جاء في كتاب " **السياسات العامة في الدول النامية** " و الذي عرف السياسة الفلاحية **بأنها مجموعة التدابير والإجراءات التي تتبناها الحكومة لحماية القطاع الفلاحي من الواردات و رفع مداخيل المزارعين**[1].

كما تعرف السياسة الفلاحية كذلك على **أنها مجموعة من الإجراءات التي تتدخل بها الدولة، لتوجيه القطاع الريفي، وتنميته على المدى المتوسط و البعيد، بإحداث تغيير في نظم الإنتاج، وتحديد قواعد المنافسة**[2].

من خلال هذين التعريفين نستنتج أن السياسة الفلاحية هي مجموعة من الإجراءات التدابير التي تضعها الدولة، تحدد من خلالها محاور تسيير و تنمية الفلاحة للرفع من الإنتاج و زيادته، بتوفير وسائل الإنتاج و التحكم في أنظمة الإنتاج وفق أهداف مسطرة في المدى المتوسط و البعيد.

ثانيا: الأطر القانونية لسياسات التنمية الفلاحية والريفية في الجزائر بعد سنة 2000:

بعد تحرير القطاع الفلاحي في الجزائر، تبنت الدولة عدة سياسات للنهوض بالقطاع الفلاحي و تنمية المجالات الريفية، وجاءت هذه السياسات بعد سنة 2000، و هي:

1 -المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني والمالي والتنظيمي للقطاع الفلاحي ، قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة، من خلال المحافظة و الحماية والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، كذلك عن طريق استصلاح الأراضي والاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة.

كان الإعلان عن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في خطاب رئيس الجمهورية سنة 26 نوفمبر 2000، و قبل إعلان عن المخطط صدر المنشور رقم 332 المؤرخ في 18 جويلية 2000

[1] - حسين خليل، السياسات العامة في الدول النامية، بيروت، دار المنهل اللبناني، 2007، ص 343.

[2] - Denis herbel et autres, Manuel de formation aux politiques agricoles en Afrique, paris : maisonneuve et larose, 2013, P 127.

وزارة الفلاحة[1]، وقد وضع هذا المخطط من أجل تنمية و تطوير قطاع الفلاحة ورفع الإنتاج بما يضمن تحقيق الاكتفاء الذاتي و جاءت أهدافه كالآتي:

الحماية والاستعمال العقلاني والدائم للموارد الطبيعية.

-الاندماج في الاقتصاد الوطني.

-التخصص الإقليمي للإنتاج الفلاحي.

-إعادة هيكلة المجال الفلاحي وإعادة الاعتبار وتأهيل الموارد الطبيعية لمختلف جهات الوطن

-تحسين الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج الفلاحي.

-تحسين ظروف الحياة ومداخيل الفلاحين.

-تحرير المبادرات الخاصة على مستوى (التموين، تصريف وتكييف الإنتاج).

-ترقية وتشجيع الاستثمار الفلاحي.

-تحسين التنافس الفلاحي ودمجه في الاقتصاد العالمي.

و يرتكز المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في تطبيقه على عدة برامج، تشمل محورين رئيسيين هما:

- **المحور الأول: البرامج الموجهة لإعادة تأهيل وعصرنة المستثمرات الفلاحية وتربية المواشي**

-برنامج تكثيف الإنتاج وتحسين الإنتاجية.

-برنامج تكييف أساليب الإنتاج.

-برنامج تطوير الإنتاج الفلاحي (التكيف، النقل، التخزين...).

-برنامج دعم الاستثمار على مستوى المستثمرة الفلاحية، من أجل تنويع وتحسين الخدمات للمنتجين أيضا من أجل دمج الشباب المؤهل ولديه تكوين مرتبط بالنشاط الفلاحي.

- **المحور الثاني: برامج موجهة للمحافظة و تنمية المجالات الطبيعية، وخلق مناصب شغل**

- برنامج التشغيل الريفي.

[1] - المنشور رقم 332 المؤرخ في 18 جويلية 2000 .

- البرنامج الوطني للتشجير الذي يهدف إلى حماية البيئة وتثمين المناطق الجبلية وذلك عن طريق التشجير الاقتصادي والنافع.
- برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز.
- برنامج لحماية وتنمية المناطق السهبية.
- برنامج المحافظة وتنمية الصحراء.

جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحة من أجل الخروج من حالة التخلف الذي يشهده القطاع الفلاحي، و لرفع الإنتاج و تحقيق الاكتفاء الذاتي، و هذا بتوفير الدعم التقني و المالي للفلاحين، واستغلال الأراضي الفلاحية وفق مؤهلاتها الطبيعية، أو ما يعرف بالوظيفة المجالية، مع التركيز على استصلاح الأراضي الهامشية لزيادة مساحة الأراضي الفلاحية، و استعمال تقنيات حديثة في الفلاحة، خاصة الري و التكثيف.

2 -المشاريع الجوارية للتنمية الريفية (PPDR)

جاءت المشاريع الجوارية في إطار الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة والتي أعلن عنها سنة 2003، والمشروع الجواري للتنمية الريفية هو مجموعة من العمليات موجهة لسكان الأرياف، الهدف منها تحيق تنمية اجتماعية و اقتصادية تكون نتيجتها الاستقرار في هذه المجالات، وتطوير قدراتها لجعلها مجالات منتجة وفق مؤهلاتها الطبيعية و البشرية، و يمكن ان تكون هذه العمليات جماعية أو فردية، ذات طابع فلاحي أو غير فلاحي، تبنى نشاطات المشروع وفق تصورات و احتياجات سكان المنطقة المستفيدة من المشروع في إطار تشاركي و تشاوري، يمثل سكان هذه المنطقة ما يعرف بالمنسق بين السكان و السلطات لتحقيق نجاح المشروع.

ينظم المشاريع الجوارية من الناحية القانونية المقرران:

- المقرر رقم 305 المؤرخ في 2003/07/14، يحدد شروط التأهيل على حساب صندوق مكافحة التصحر و تنمية الاقتصاد الرعوي و السهوب، مستويات التدعيم و كذلك كيفيات دفعه[1].

[1] – المقرر رقم 305 المؤرخ في 2003/07/14.

- المقرر رقم 306 المؤرخ في 2003/07/14، يحدد شروط التأهيل للاستفادة من الدعم على حساب التحصيص الخاص رقم 302-111 الذي عنوانه صندوق التنمية الريفية و استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، ومستويات الدعم وكيفيات دفعه[1].

وتهدف المشاريع الجوارية للتنمية الريفية إلى:

- إنعاش المناطق الريفية الأكثر حرمانا.
- الاستغلال الأمثل والتنمية الأفضل للموارد الطبيعية.
- الحفاظ على مختلف الممتلكات وتثمينها.
- ترقية المنشآت والتجهيزات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ذات الاستعمال الجماعي
- تدعيم النشاطات الاقتصادية للمجموعات الريفية المعنية وترقية نشاطات جديدة.

3- التجديد الريفي و الفلاحي:

ترتكز سياسة التجديد الفلاحي والريفي على قانون التوجيه الفلاحي 08-16 المؤرخ في 03 أوت 2008 [2]، ويحدد هذا القانون معالمها وإطارها العام بهدف تمكين الزراعة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة، كما تهدف هذه السياسة إلى إعادة تنظيم مختلف أجهزة التأطير الموجودة عن طريق تثمين التجارب ومواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها الوضع المحلي والدولي.

3-1- التجديد الفلاحي (PRA):

و يخص تطوير القطاع الفلاحي، بالاعتماد على عقود النجاعة، و هي عقود تبرم بين السلطات المحلية (الولاية) و السلطة الوصية (الوزارة) تلتزم بموجبها الولاية في خمس سنوات (2009-20014) بمخطط عمل فيما يخص الإنتاج الفلاحي بناءا على معطيات سابقة للقدرات الفلاحية لكل ولاية، وفي كذلك حجم و قدرة المستثمرات الفلاحية، و بناءا عليه يحدد حجم الدعم لتحقيق أهداف العقد فيما يخص الإنتاج.

[2] - المقرر رقم 306 المؤرخ في 2003/07/14.

[2] - قانون التوجيه الفلاحي رقم 08-16 المؤرخ في 03 أوت 2008.

3-2- التجديد الريفي (PRR):

وهو موجه للمجالات الريفية الهامشية، قصد تطوير و حماية هذه المجالات من منظور تشاركي بين كل الفاعلين (المجتمع الريفي، السلطات المحلية، الإدارات و الهيئات العمومية)، لتحقيق تنمية و استقرار سكان هذه المجالات مع المحافظة على الوسط الطبيعي.

و كما هو الحال في التجديد الفلاحي، فقد أبرمت عقود النجاعة في التجديد الريفي بين السلطات الوصية و محافظة الغابات، من أجل تحديد مناطق و كيفية التدخل و تطبيق برامج التنمية الريفية في عقد لمدة خمسة (05) سنوات أي من 2009 إلى 2014.

و لتطبيق سياسة التجديد الريفي وضعت الدولة آلية تطبيق تتمثل في **المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة (PPDRI)**، و هي توسعة و تكملة للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية (PPDR)، التي طبقت سنة 2003، بإشراك كافة الفاعلين من مختلف القطاعات الأخرى وفق منظور تنظيمي وتشاركي، مبني على اقتراحات و تصورات سكان المنطقة المستهدفة.

كما جاءت المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة في إطار أكبر من سابقتها من حيث مجال التنفيذ، أين يشمل المشروع الواحد عدة مشاتي أو دواوير في محيط واحد.

4 -المخطط البلدي للتنمية (PCD)[1]:

هو عبارة عن مخطط شامل للتنمية في البلدية، جاء لتكريس مبدأ اللامركزية على مستوى الجماعات المحلية، مهمته توفير الحاجيات الضرورية للمواطنين، ودعم القاعدة الإقتصادية، يشمل هذا المخطط التجهيزات القاعدية والفلاحية، وتجهيزات الإنجاز، وقد اعتبرها المرسوم 136/73 المؤرخ في 09 أوت 1973 (أنظر الملحق)، برامج أعمال قصيرة المدة تقررها السلطات المختصة في إطار المخطط الوطني.

أدخل أسلوب المخطط البلدي للتنمية في سنة 1973، ويعتبر من أكثر البرامج التنموية استعمالا وخاصة بعد صدور المرسوم 136/73 السابق، والمتعلق بشروط تسيير وإنجاز المخططات

1- د/ ليندة أونيسي، المخطط البلدي للتنمية ودوره في تنمية البلدية، مقال منشور في مجلية الباحث للدراسات الأكاديمية جوان 2016 – العدد التاسع، ص 228.

البلدية للتنمية، لقد جاء هذا المخطط ليخلف النظام القديم والمتمثل في برنامج التجهيز المحلي، إذ تتكفل الدولة ببعض المشاريع المدرجة في المخططات البلدية، بعد أن تكون وافقت عليها.

وتندرج المخططات البلدية للتنمية في إطار سياسة التوازن الجهوي، قصد إعطاء كل بلدية حظوظا متساوية في التنمية، وتستجيب مساعدة الدولة هذه إلى الانشغال بضمان قابلية اقتصادية نسبية للجماعات المحلية، وذلك بتكملة النشاطات المشروع فيها في إطار المخططات غير المركزة والمعتمدة من طرف الولاة، وفي إطار الاستثمارات من الادخار الإجمالي الذي تقتطعه من مواردها الخاصة.

5 –المخطط القطاعي للتنمية (PSD)[1]:

هو مخطط ذو طابع وطني، حيث تدخل ضمنه كل استثمارات الولاية والمؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها، ويتم تسجيل ذا المخطط باسم الوالي والذي يسهر على تنفيذه كذلك. ويكون تحضير المخطط القطاعي للتنمية بدراسة اقتراحات مشاريعه في ا لمجلس الشعبي الولائي ، والذي يصادق عليه بعد ذلك، ثم تكون دراسة الجوانب التقنية من طرف الهيئة التقنية بعد إرسال المخطط التقني لها .

بعد المصادقة من قبل ا لمجلس الشعبي الولائي على مدونة هذه المشاريع ، بعنوان القطاعات والهيئات المختصة بالولاية، حيث تسجل هذه البرامج برمز الوالي، الذي يعتبر الأمر بالصرف الوحيد، يتولى كل قطاع وحسب الإجراءات المنصوص عليها في قانون الصفقات العمومية اختيار مقاولة الإنجاز لتتكلف بعد ذلك كل مديرية ولائية (قطاع الري، الأشغال العمومية... إلخ)، مباشرة إجراءات منح الأمر بالخدمة للمقاولة صاحبة المشروع، لتتولى المصالح التقنية للمديرية المعنية بمراقبة إنجاز المشروع بالتنسيق مع مختلف هيئات المراقبة المعتمدة ، كما يمكن إشراك رؤساء المصالح التقنية بالدائرة التابعة للقطاعات السابقة الذكر ، في متابعة المراقبة التقنية للمشاريع القطاعية المثبتة في إقليم بلديات الولاية.

هذا المخطط من شأنه تحقيق التوازنات الجهوية، خاصة عندما تعني البلدية التي تمنح رأي تقني في اختيار موقعها (الاختيار المسبق لأرضية المشروع)، كما يهدف المخطط إلى:

- تجهيز مراكز الحياة وتطوير الخدمات الجوارية .

1– شويح بن عثمان، رسالة ماجستير – دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، 2011، ص131

- تصحيح الاختلافات المحتملة فيما يتعلق بالتنمية المحلية، حالة تنفيذ مخططات البلدية للتنمية (PCD).
- تنمية التهيئة الحضرية عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص
- الدعم والمساندة في خلق مناصب شغل بالبلدية
- المساهمة في تحسين ظروف حياة المواطنين

المبحث الثاني: تقديم مجال الدراسة

يعتبر الموقع ذو أهمية كبيرة في الدراسات الجغرافية و المجالية، لما له من دور في التنمية، حيث أن المناطق الواقعة في مجالات ذات مؤهلات طبيعية لها إمكانيات أكبر للتنمية، على عكس المناطق الهامشية ذات المؤهلات الضعيفة، وعليه سنتطرق إلى تقديم مجال دراستنا المتمثل في ولايتي قسنطينة و ميلة، بالتطرق إلى موقعهما الإداري و الجغرافي بتسليط الضوء على أهم خصائصهما:

1 الموقع الإداري:

1 1 ولاية قسنطينة:

تقع ولاية قسنطينة في شرق الجزائر، بين دائرتي عرض 36° ، 35 ثا و 36° ، 39 ثا شمال خط الاستواء و بين خطي طول 6° ، 15 ثا و 6° ، 43 ثا، شرق خط غرينتش[1]، تبعد عن العاصمة بـ 431 كلم شرقا، و بـ 89 كلم عن ولاية سكيكدة شمالا أي الساحل، و بـ 235 كلم عن بسكرة جنوبا بوابة الصحراء، أي أنها تقع في منطقة إستراتيجية تربط شمال و جنوب البلاد من الجهة الشرقية، و هذا لمرور الطريق الوطني رقم 03 بها و الرابط بين الصحراء و الساحل، كما يمر بها الطريق السيار شرق غرب الرابط بين الحدود الشرقية و الغربية للبلاد، و تتمثل حدودها الإدارية في:

- ✓ من الشرق ولاية قالمة
- ✓ من الشمال ولاية سكيكدة
- ✓ من الغرب ولاية ميلة
- ✓ من الجنوب ولاية أم البواقي

هذا الموقع الإداري جعل منها تتوسط بين ولاية ساحلية و ولاية في الهضاب العليا، تتربع على مساحة تقدر بـ 2297.2 كلم^2 ، أي تمثل 0.09 %^{2} من المساحة الإجمالية للجزائر، بها ست (06) دوائر و اثنا عشر (12) بلدية، قدر بها عدد السكان حسب سنة 2008 بـ 938475 نسمة[3] أي

---

[1] – أمينة بن مجات، التنمية السياحية في ولاية قسنطينة بين المؤهلات والعوائق، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التهيئة الإقليمية، جامعة قسنطينة1، 2004 2005 ص 23 .

[2]– المخطط الولائي لتهيئة الإقليم (PAWT) ، دراسة تشخيصية (1ERE PHESE) 2014 ، مديرية البيئة لولاية قسنطينة

[3]– التعداد العام للسكان و السكن 2008 ، الديوان الوطني للإحصاء (ONS)

بكثافة سكانية تقدر بـ 408.53 نسمة/ كلم^2، وهي ولاية صغيرة في المساحة مقارنة بالولايات الأخرى.

1 2 ولاية ميلة:

تقع ولاية ميلة أيضا في شرق الجزائر، بين دائرتي عرض 34° ، 34 ثا و 35° ، 46 ثا شمال خط الاستواء و بين خطي طول 5° ، 43 ثا و 6° ، 30 ثا، شرق خط غرينتش، تبعد عن العاصمة بـ 450 كلم شرقا، و بـ 50 كلم عن ولاية قسنطينة شرقا، و بـ 100 كلم عن ولاية جيجل من الشمال أي الساحل، يمر في جنوبها الطريق السيار شرق غرب الرابط بين الحدود الشرقية و الغربية للبلاد، و تتمثل حدودها الإدارية في:

- ✓ من الشرق ولاية قسنطينة
- ✓ من الشمال ولاية جيجل
- ✓ من الشمال الشرقي ولاية سكيكدة
- ✓ من الغرب ولاية سطيف
- ✓ من الجنوب ولاية باتنة
- ✓ من الجنوب الشرقي ولاية أم البواقي

أي أن الولاية لها حدود إدارية مع ستة (06) ولايات، و تتربع على مساحة تقدر بـ 3480.45 كلم^2، أي ما يمثل نسبة 0.14 % من المساحة الإجمالية للتراب الوطني [1]، يوجد بها ثلاثة عشر (13) دائرة واثني وثلاثون (32) بلدية، قدر عدد سكان الولاية حسب التعداد العام للسكان والسكن في سنة 2008 بـ 766884 نسمة[2]، أي بكثافة سكانية تقدر بـ 220.34 نسمة/ كلم^2، و هذا ما يعكس كبر مساحة الولاية مقارنة بولاية قسنطينة.

1- المخطط الولائي لتهيئة الإقليم (PAWT)، مديرية البيئة لولاية ميلة.

2- التعداد العام للسكان و السكن 2008 ، الديوان الوطني للإحصاء (ONS)

خريطــة رقم (01)

الشمال الشرقي للجزائر: الحدود الإدارية لولايتي ميلة وقسنطينة

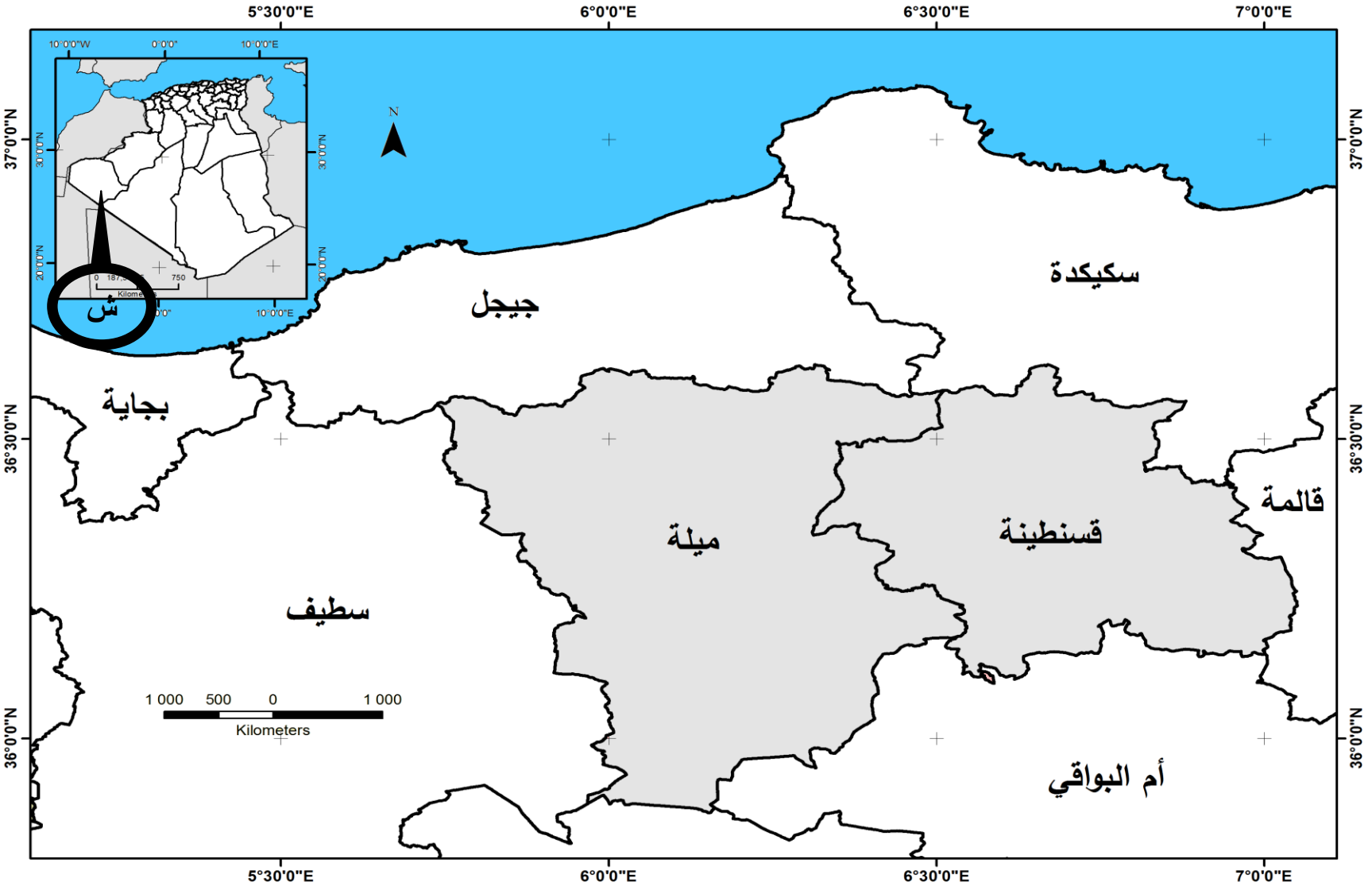

حدود ولائية

مجال الدراسة

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء (ONS) + معالجة

ولاية قسنطينة: الحدود الإدارية

خريطة رقم (02)

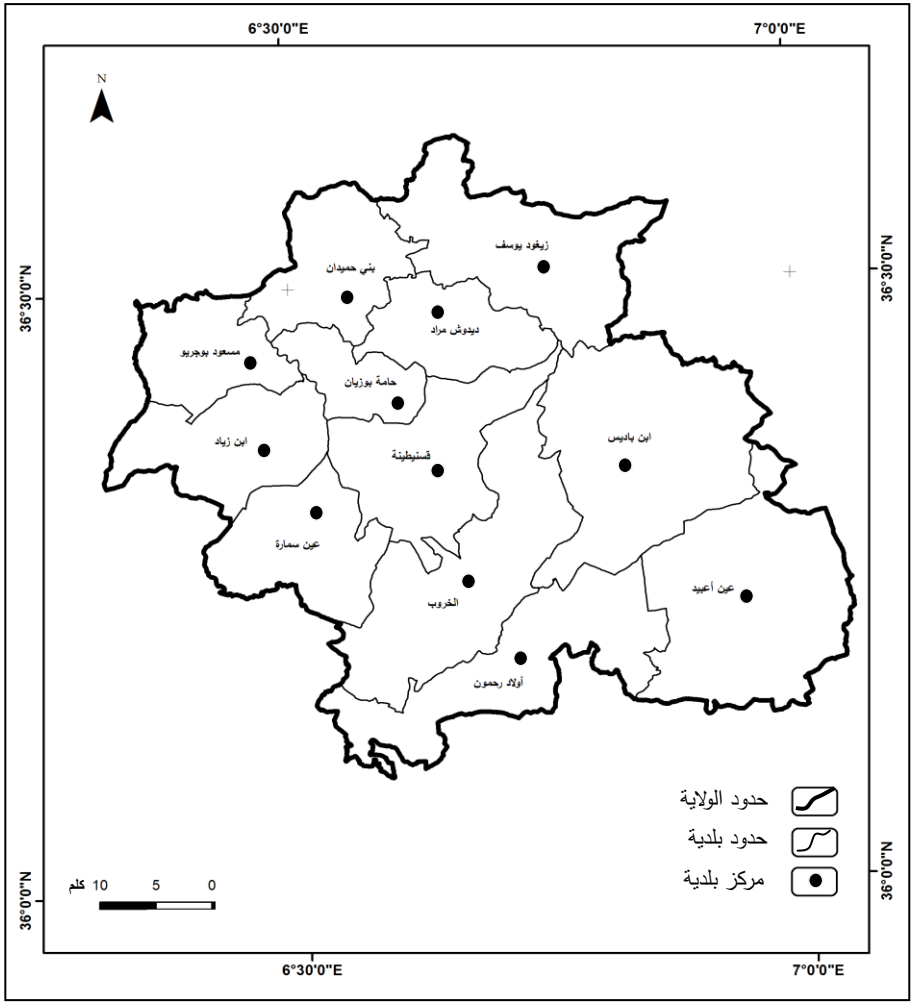

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء + معالجة

ولاية ميلة: الحدود الإدارية

خريطة رقم (03)

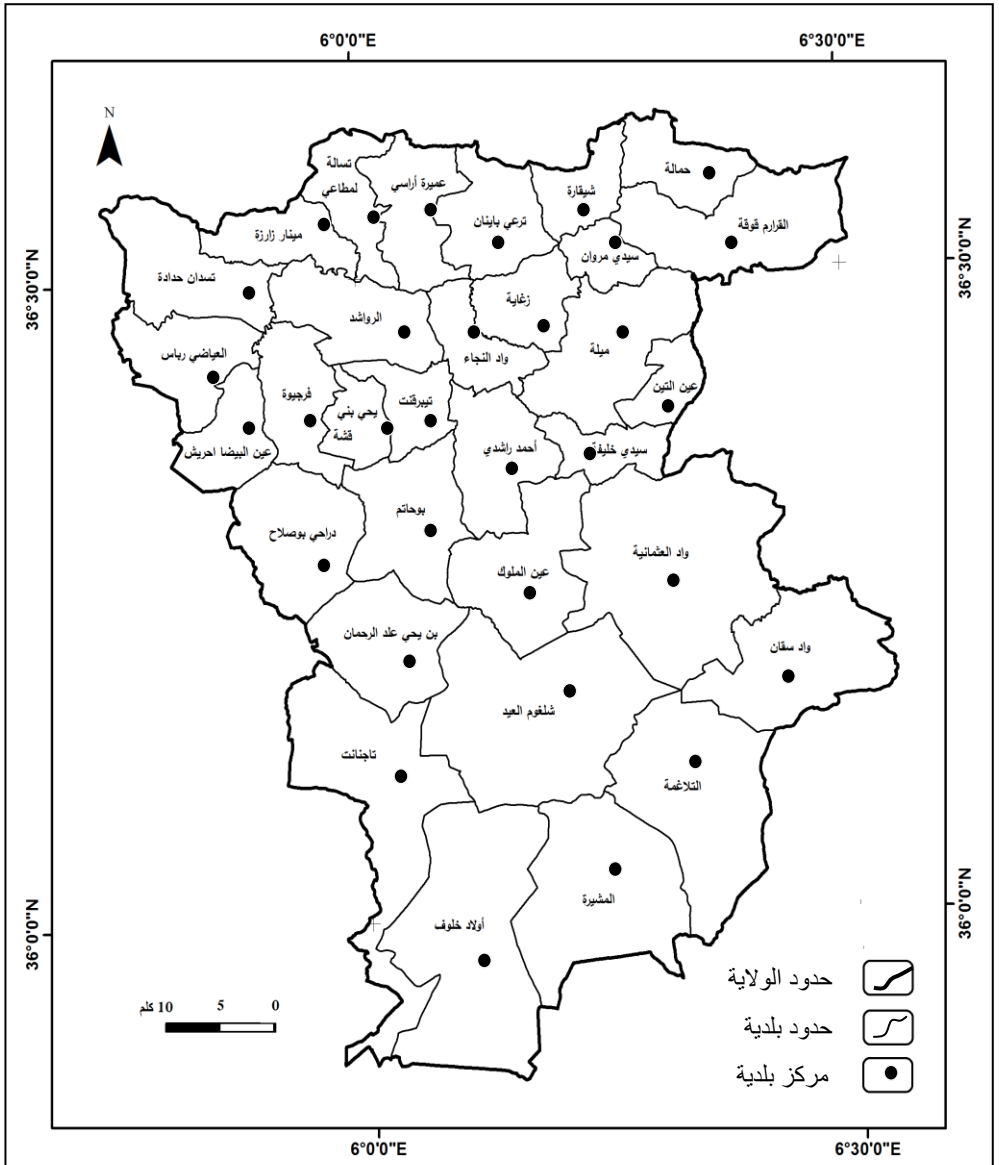

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء + معالجة

2 -الموقع الجغرافي:

2-1- ولاية قسنطينة:

تقع ولاية قسنطينة ضمن المنطقة الانتقالية بين الأطلس التلي والسهول العليا وهذا ما جعلها تعرف تنوعاً في تضاريسها، فنجد الجبال، الهضاب، التلال، السهول و الأحواض فعلى العموم يغلب عليها الطابع الشبه التلي، تظهر التلال بشكل واضح في الشمال و هذا للتباين الشديد في الارتفاعات عكس الجنوب حيث الارتفاعات متقاربة على العموم حوالي 800 م وهي منطقة السهول.

و عليه ولاية قسنطينة محصورة بين السلسلة التلية في الشمال والسهول العليا في الجنوب، وهي غير متجانسة من حيث التضاريس بين شمالها وجنوبها، كما تتميز في الشرق بارتفاعات كبيرة وهذا عكس المناطق الجنوبية، و يمكن تقسيم إقليم الولاية جغرافيا إلى ثلاثة (03) مجموعات رئيسية هي:

- المجموعة التلية الشمالية.
- الأحواض الداخلية و الأودية في الوسط.
- مجموعة السهول العليا القسنطينية في الجنوب.

2-2- ولاية ميلة:

تنحصر ولاية ميلة بين سلسلتي الأطلس التلي في الشمال و الهضاب العليا في الجنوب، فطبيعة تضاريسها متنوعة من الشمال إلى الجنوب، حيث شمالا تتميز بطابع جبلي متمثل في جبال سلسلة الأطلس التلي و سفوحها الجنوبية، أما في الوسط فهي منطقة الأحواض و التلال، تتميز بارتفاعاتها المتوسطة بها بعض السهول الضيقة، أما جنوبا فهي منطقة السهول العليا، وتمثل أكبر مساحة من إجمالي مساحة الولاية، يتراوح الارتفاع بها بين 800 و 900 م، تمتاز بالانبساط و قلة الانحدارات.

صورة جوية لمجال الدراسة

خريطــة رقم (04)

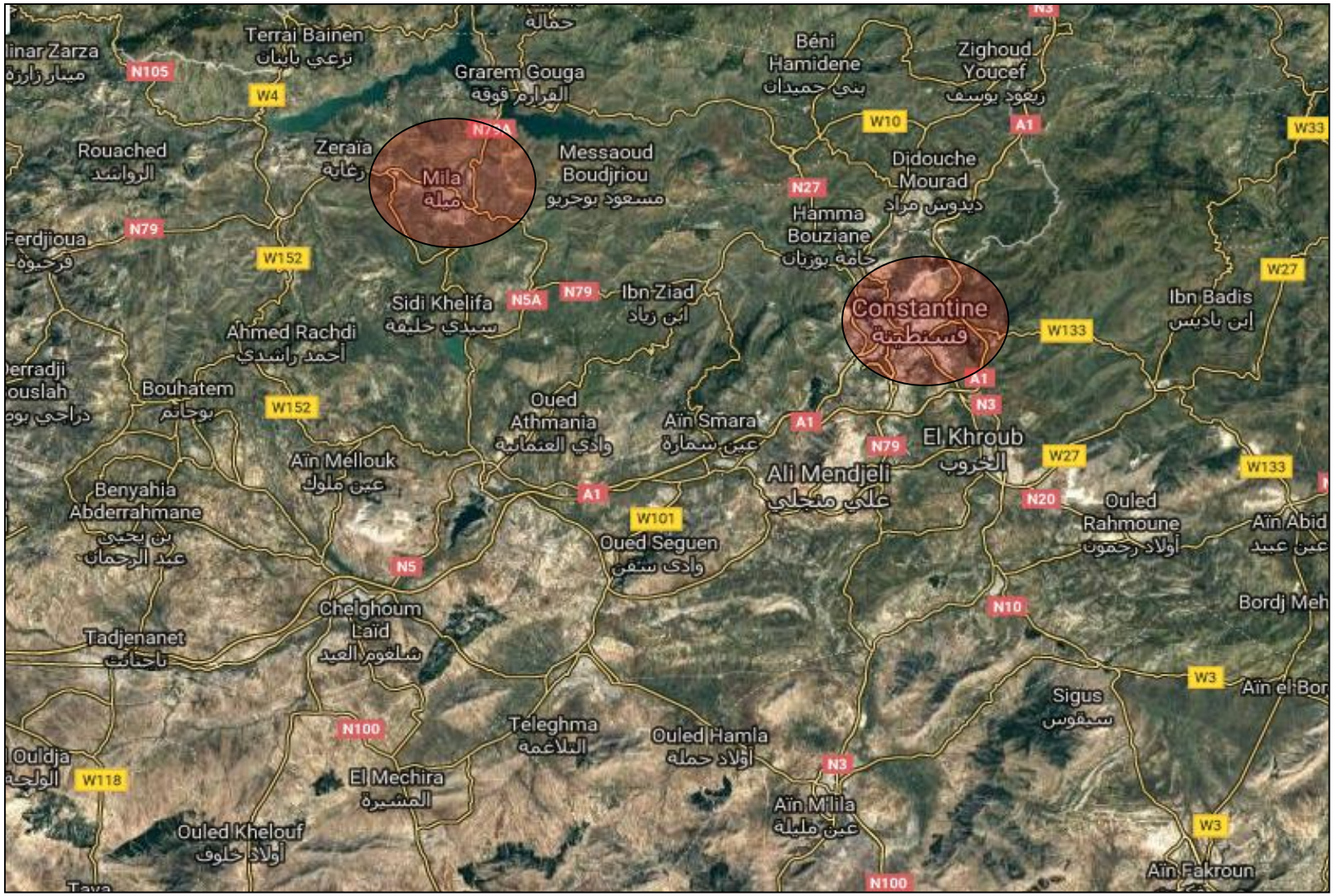

مركز الولايتين

برنامج Google earth+ معالجة

خريطة رقم (05)

ولاية قسنطينة وميلة: طبوغرافية المجال

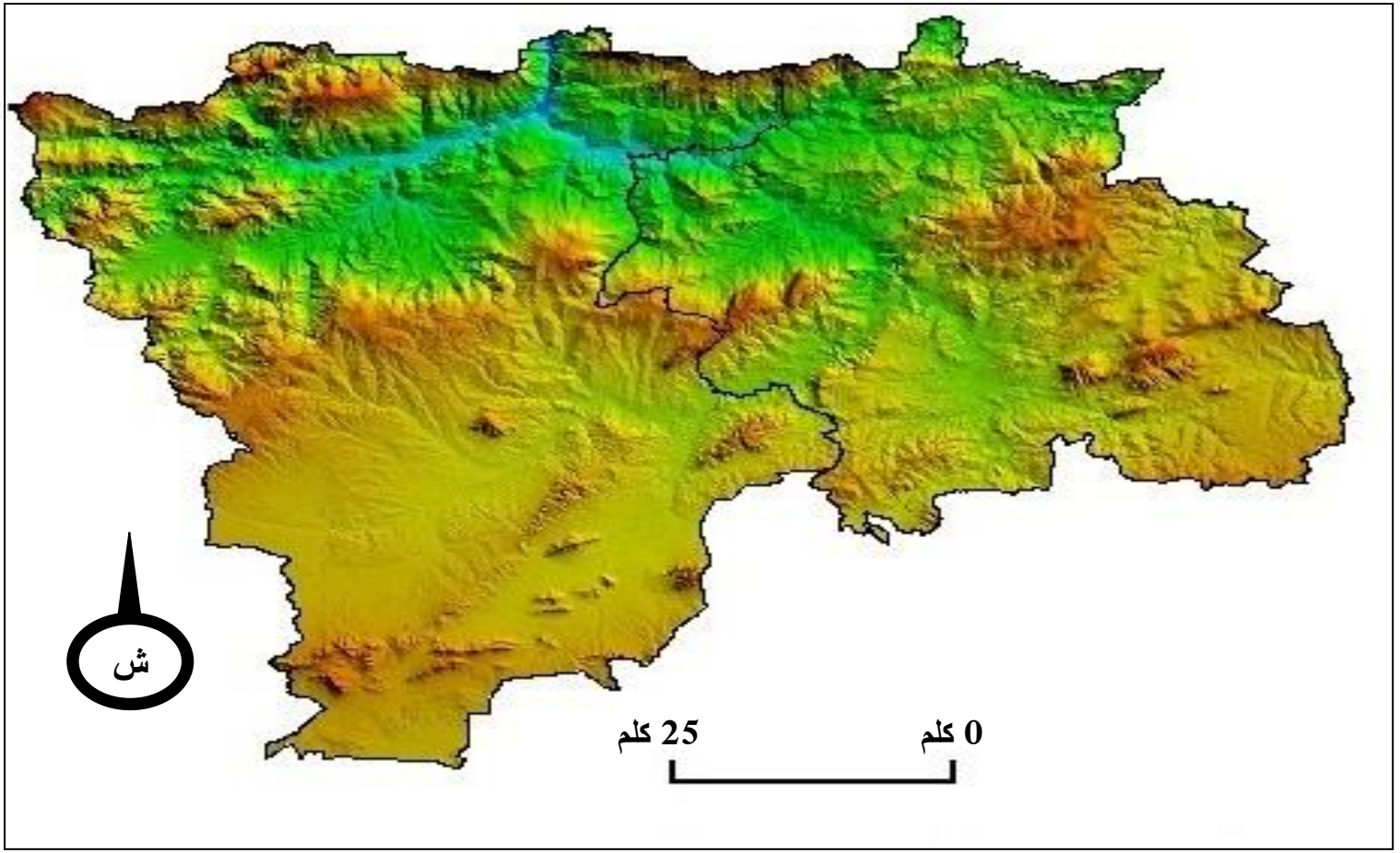

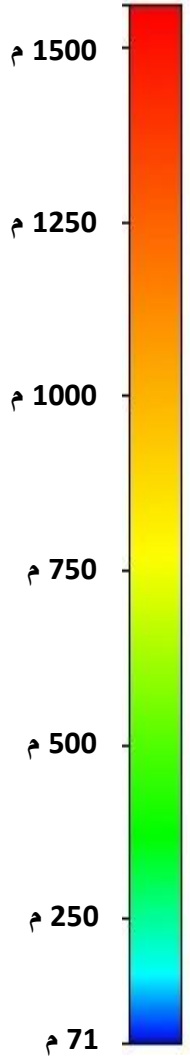

المصدر: الخريطة الطبوغرافية+ بيانات رقمية + معالجة

الفصل الأول

المؤهلات والعوائق الطبيعية للمجال

تمهيد:

تكتسي دراسة الوسط الطبيعي للمجال أهمية كبيرة، وتكمن أهميتها في تحديد المؤهلات والعوائق الطبيعة التي يمكن أن تكون عامل أساسي في التنمية بالإضافة إلى العنصر البشري، لاسيما ما تعلق بالتنمية الفلاحية و الريفية، حيث أن النشاطات الاقتصادية خاصة في المجال الريفي تحدد بمقومات، تتمثل خاصة في سهولة استغلال المجال (التضرس)، المساحات الزراعية، خصوبة التربة، المناخ الملائم، وفرة المصادر المائية، و عليه فالمجالات ذات المؤهلات الطبيعية الكبيرة، تعتبر مجالات ذات قيمة اقتصادية هامة و تستطيع خلق الثروة، أما المجالات التي بها عوائق طبيعية على غرار التضرس خاصة و قلة الترب الخصبة، فإنها تنميتها يحتاج إلى بدائل يمكن التفكير فيها خارج الفلاحة.

و عليه في هذا الفصل سنحاول تشخيص مجال الدراسة بالوقوف على المؤهلات و العوائق الطبيعية للتنمية عبر مبحثين، وهذا من أجل هدفين رئيسيين هما:

أولا: تحديد إمكانيات التنمية لكل ولاية من الناحية الطبيعية.

ثاني: مقاربة بين مجالي الولايتين فيما يخص الخصائص الطبيعية و المجالية.

المبحث الأول: المؤهلات و العوائق الطبيعية لولاية قسنطينة.

المبحث الثاني: المؤهلات و العوائق الطبيعية لولاية ميلة.

المبحث الأول: المؤهلات و العوائق الطبيعية لولاية قسنطينة:

1 -التضاريس (طبوغرافية المجال):

تقع ولاية قسنطينة ضمن منطقة انتقالية بين سلسلة الأطلس التلي شمالا، و المتمثلة في السلسلة النوميذية، و السهول العليا جنوبا، هذا ما جعل تضاريسها مختلفة و متنوعة، حيث تبرز عدة أشكال تضاريسية بها، من جبال، سهول، هضاب، تلال و أحواض، و لكن يبقى الطابع التلي هو الغالب في التضاريس، خاصة في المنطقة الشمالية من الولاية، و هذا راجع إلى فارق الارتفاعات من جهة و الانتقال من سفوح الجبال إلى منطقة الأحواض، على عكس المنطقة الجنوبية التي تتميز بالتجانس من حيث التضاريس، أين تتقارب الارتفاعات، ما يجعل المظهر المورفولوجي للأرض بها يتسم بالانبساط.

و يمكن تقسيم مجال الولاية إلى ثلاثة مجموعات تضاريسية كبرى[1] وهي:

أ -مجموعة التلال:

تمثل هذه المجموعة أكبر جزء من مساحة الولاية، و تتشكل أساسا من جبال و هضاب، وتتوزع أهم الجبال في هذه المجموعة بين المنطقة الشمالية المتمثلة في جبل سيدي إدريس بارتفاع يصل إلى 1295 متر، على شكل خط واحد ممتد من الغرب إلى الشرق على حدود الولاية شمالا، أما في الوسط من الناحية الشرقية نجد كتلة جبل الوحش بارتفاع يقدر بـ 1281 متر، بها جبل ماسين بارتفاع 1067 متر، و في الجنوب الشرقي جبل أم سطاس بارتفاع يصل إلى 1326 متر، ويمثل أعلى نقطة بمجال الولاية، و في الجهة الغربية يوجد جل شطابة و الذي يقدر ارتفاعه بـ 1316 متر، تشترك هذه الجبال في خاصية رئيسية تتمثل في تسطح قممها، و هذا راجع للتعرية المائية الشديدة بها، مما أدى لظهور شعاب و أخاديد عميقة على سفوحها، قللت من الأهمية الاقتصادية لاستغلال هذه السفوح خاصة فلاحيا.

[1] – الخريطة الطبوغرافية قسنطينة 200000/1

ب -مجموعة الأحواض الداخلية و الأودية:

تتمثل هذه الأحواض في كل من حوض واد السمارة، حوض زيغود يوسف، حوض ابن زياد وحوض مسعود بوجريو، هذه الأحواض تكونت نتيجة انحدارات السفوح الجبلية في المنطقة الشمالية والشرقية والغربية، وبداية ارتفاعات المنطقة الجنوبية (السهول العليا)، متوسط ارتفاع هذه المجموعة يقدر بحوالي 400 متر، بها وديان مثل واد السمندو بزيغود يوسف، واد البقرات بابن زياد، وتصب كلها في وادي الرمال الكبير.

ج – مجموعة السهول العليا:

توجد هذه المجموعة في جنوب الولاية، و هي امتداد السهول العليا، تمتاز بالانبساط و سهولة التضاريس، مع ارتفاع نسبي يتراوح بين 600 متر إلى 800 متر.

و عليه فتضاريس ولاية قسنطينة متباينة من الشمال إلى الجنوب، و هذا التنوع يعطيها ميزة خاصة فيما يتعلق بالوظيفة المجالية للاستغلال، فالمناطق الشمالية ذات الطبيعة المتضرسة لها خصائص الارتفاع و التغير المفاجئ في مورفولوجية الأرض، وفي المنطقة الانتقالية بين شمال و جنوب الولاية تظهر الأحواض الداخلية ذات الارتفاعات المتوسطة و الغنية بالترب، وفي الجنوب يوجد مظهر مورفولوجي آخر يتمثل في الانبساط نوعا ما مقارنة بشمال وجنوب الولاية.

2 -الانحدارات:

لتحديد نوع النشاط الاقتصادي الملائم لمجال ما، خاصة النشاطات الفلاحية منها، تعتبر الانحدارات من أهم العناصر المحددة لنوع الاستغلال أو عدم القابلية للاستغلال، و تكمن أهمية الانحدارات كعامل محدد، في كونها تتحكم في درجة تصريف المياه، وزيادة سرعة التعرية التي تؤثر سلبا على طبقة التربة، و بالتالي نقلها من المناطق المرتفعة إلى المناطق المنخفضة، مما يجعل مناطق السفوح غير قابلة للزراعة من جهة، و انعدام الغطاء النباتي من جهة أخرى، أي أراضي فاسدة (Bad lands).

كما تعتبر درجة الانحدارات في ميدان الفلاحة عامل أساسي في تحديد نوع الزراعات الملائمة، لما لها من تأثير في المحافظة على المياه أثناء السقي و قدرت الترب بها على تخزين المياه.

ولاية قسنطينة: الوحدات التضاريسية

خريطة رقم: (06)

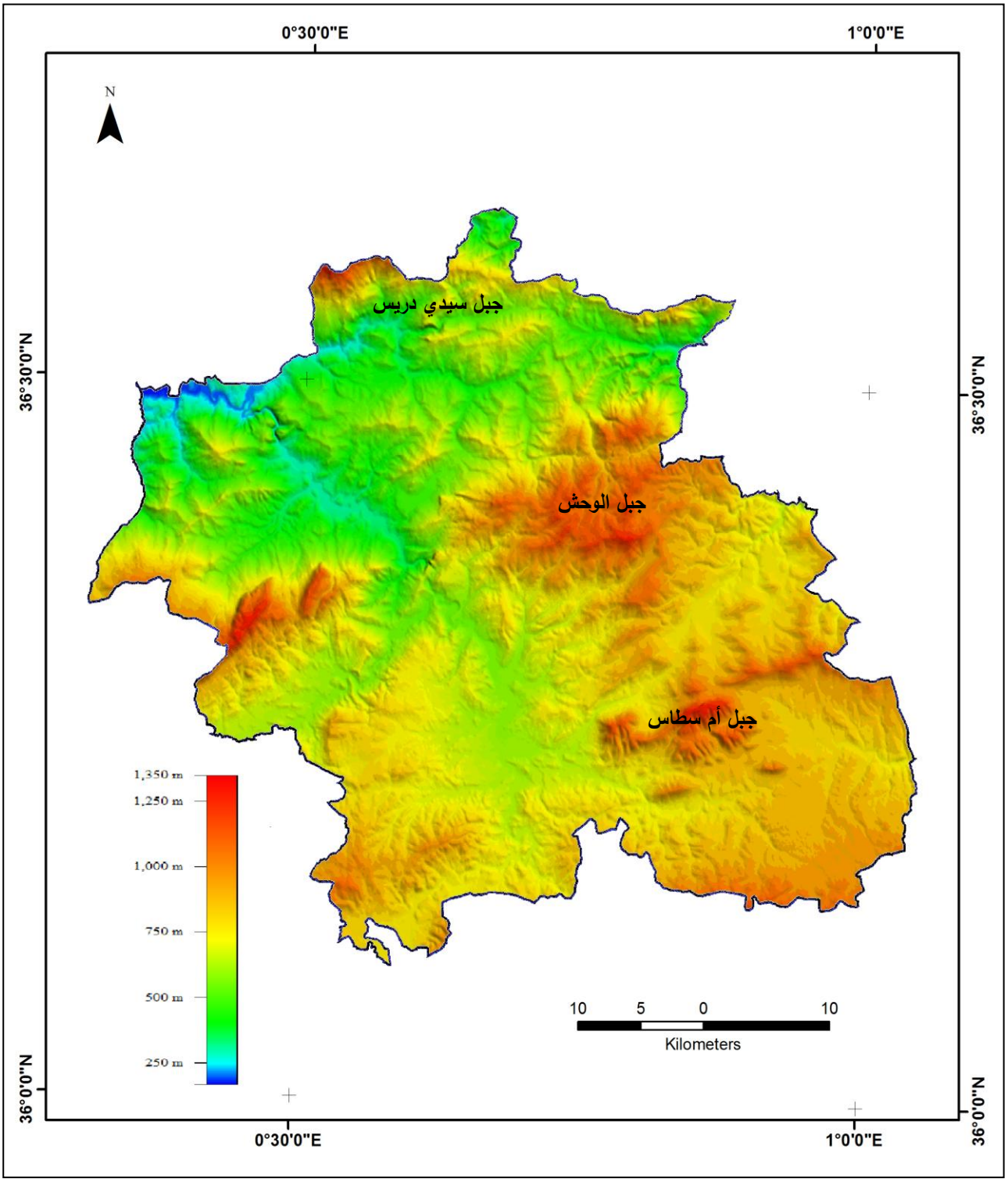

المصدر: منحنيات التسوية الرقمية، المعهد الوطني للخرائط والكشف عن بعد INCT، قسنطينة

ضف إلى هذا فالتنمية بصفة عامة من شق الطرقات و البناء و تهيئة المجال...الخ، تكون مكلفة في المناطق المنحدرة و التي من الصعب المحافظة فيها على استقرار الترب و منع الانزلاق.

و من خلال طبوغرافية مجال ولاية قسنطينة هناك أربع (04) فئات للانحدارات تتمثل في:

أ -مناطق الانحدارات أقل من 3%:

و هي مناطق بها الانحدارات ضعيفة، تشمل جزءا من بلدية عين أعبيد وابن باديس في الجنوب الشرقي للولاية وجزء من بلدية عين السمارة غربا، خاصة على ضفاف واد الرمال (المصاطب النهرية)، تساعد على القيام بالنشاطات الاقتصادية، خاصة الزراعية.

ب مناطق الانحدارات بين 3- 12.5%:

وهي انحدارات متوسطة، تغطي نسبة كبيرة من مساحة الولاية، توجد خاصة في الجزء الجنوبي، و بعض المناطق الشمالية خاصة على ضفاف الأودية، مما يجعل هذه المناطق ذات قابلية للاستغلال و تطوير النشاطات الاقتصادية و الفلاحية بها.

ج- مناطق الانحدارات بين 12.5- 25%:

و تعتبر هذه الانحدارات شديدة و لا تسهل استغلال المجال، توجد خاصة على سفوح الجبال في شمال الولاية، مثل السفح الشمال لكتلة جبل الوحش المطل على زيغود يوسف و ديدوش مراد، وسفح جبل شطابة الشمالي بابن زياد، و سفح جبل سيدي دريس الجنوبي الممتد لبلدية بني حميدان، وكذلك في السفوح الجنوبية لكتلة جبل الوحش المطلة على بلديتي عين أعبيد و ابن باديس.

د- مناطق الانحدارات أكثر من 25%:

هي أراضي غير صالحة للاستغلال، نتيجة تضرسها الشديد، و توجد في المناطق الجبلية، كمنطقة سيدي دريس و جبل الوحش و شطابة.

و عموما مجال ولاية قسنطينة ينقسم إلى مناطق ذات انحدارات ضعيفة و متوسطة، تسهل الاستغلال و تشكل عامل محفز للتنمية، و مناطق ذات انحدارات شديدة، تشكل عائق للتنمية وبالتالي تتطلب نشاطات تتلاءم معها، حتى يستفاد منها ولا تبقى مناطق هامشية غير مستغلة.

خريطة رقم: (07)

ولاية قسنطينة: الانحدارات

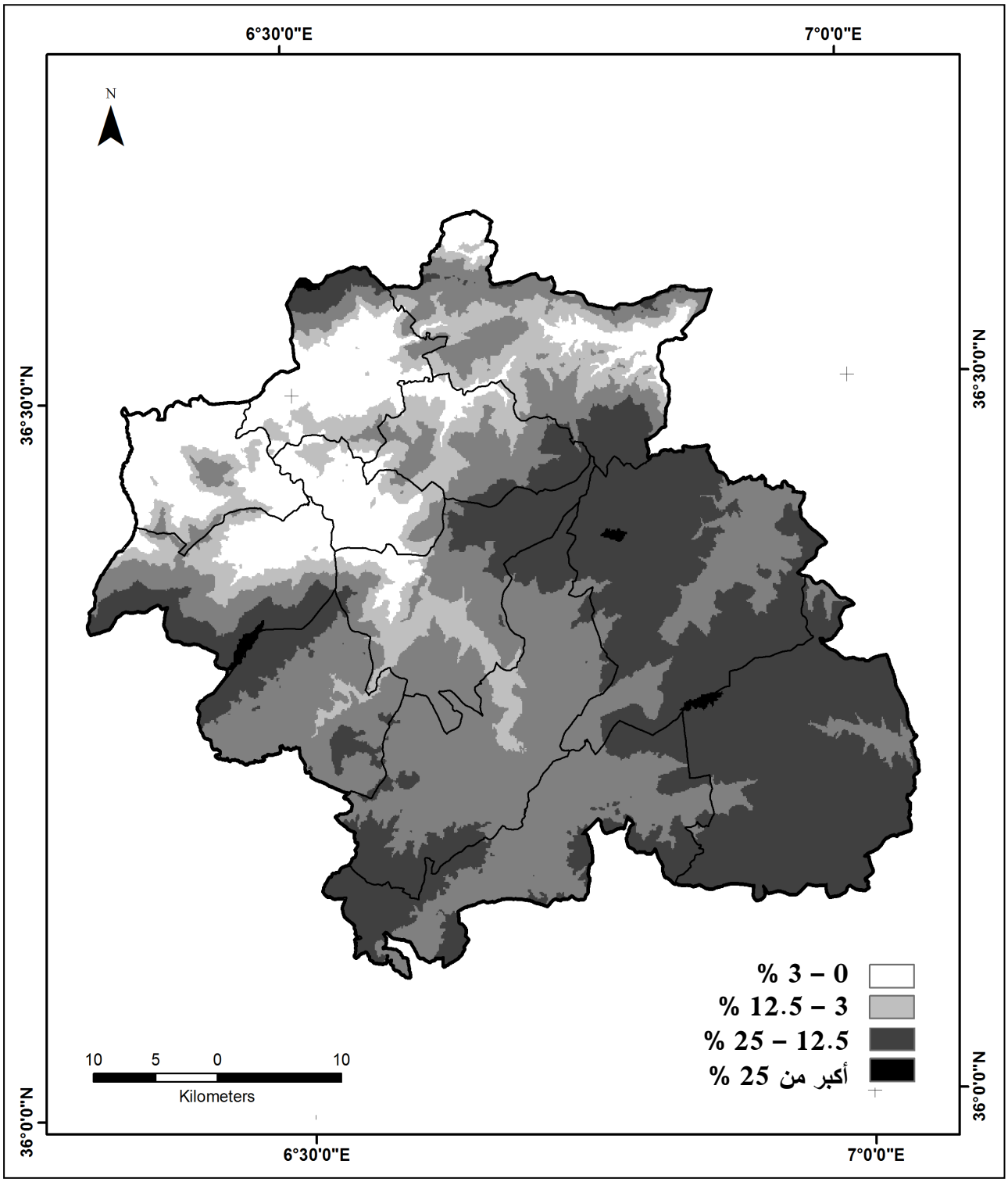

المصدر: منحنيات التسوية الرقمية، المعهد الوطني للخرائط والكشف عن بعد INCT، قسنطينة

3 -التركيب الصخري:

تسمح دراسة التركيب الصخري بإعطائنا نظرة واضحة عن المناطق القابلة للنشاطات الفلاحية من غيرها، لأن التركيب يختلف حسب الصلابة، حيت التكوينات الصلبة يقصد بها الصخور، والتكوينات اللينة يقصد بها الترب، و هي من أهم مقومات النشاط الزراعي، و تتوزع هذه التكوينات في مجال ولاية قسنطينة حسب الخريطة التي أنجزت من طرف المكتب الوطني للدراسات الخاصة بالتنمية الريفية BNEDER [*] ، كالتالي:

أ -التكوينات اللينة:

هي تكوينات الزمن الرابع، تتميز بالهشاشة، و أهمها الطين و المارن، وبعض التكوينات السطحية الحديثة، الناتجة عن الترسبات في المناطق المنخفضة بفعل التعرية، وكذلك الرواسب النهرية (الطمي)، تمثل حوالي 67% من المساحة الإجمالية للولاية، أهم ما يميزها هو توفرها على مواد معدنية و عضوية، مما يجعل المناطق التي توجد بها هذه التكوينات صالحة للزراعة وذات قيمة اقتصادية، وتتواجد في كل مناطق الولاية تقريبا.

ب -التكوينات متوسطة الصلابة:

أهما الكلس المارني، الكونغلوميرا، الشيست، الرصرصة و الكلس البحري، من الناحية الزراعية ذات قيمة متوسطة، لكن في النشاطات الصناعية تعتبر ذات قيمة كبيرة، لا تظهر بكثرة في إقليم الولاية، حيث لا تتعدى مساحتها نسبة 07% فقط من المساحة الإجمالية للولاية.

ج- التكوينات الصلبة:

و هو ما يعرف الصخور الطلبة، مثل الحجر الرملي، الكلس الصلب، وهما ما يشكلان الكتلة الجبلية جبل الوحش و جبل أم سطاس وشطابة، تمثل نسبة هذه التكوينات 26% من مساحة الولاية.

---

[*] المكتب الوطني لدراسات التنمية الريفية BNEDER هو مكتب تابع لوزارة الفلاحة و التنمية الريفية ذو طابع اقتصادي تجاري، أنشأ سنة 1976، يهتم بالدراسات التي من شانها تنمية المجالات الفلاحية و الريفية.

خريطة رقم: (08)

الخريطة الجيولوجية لولاية قسنطينة

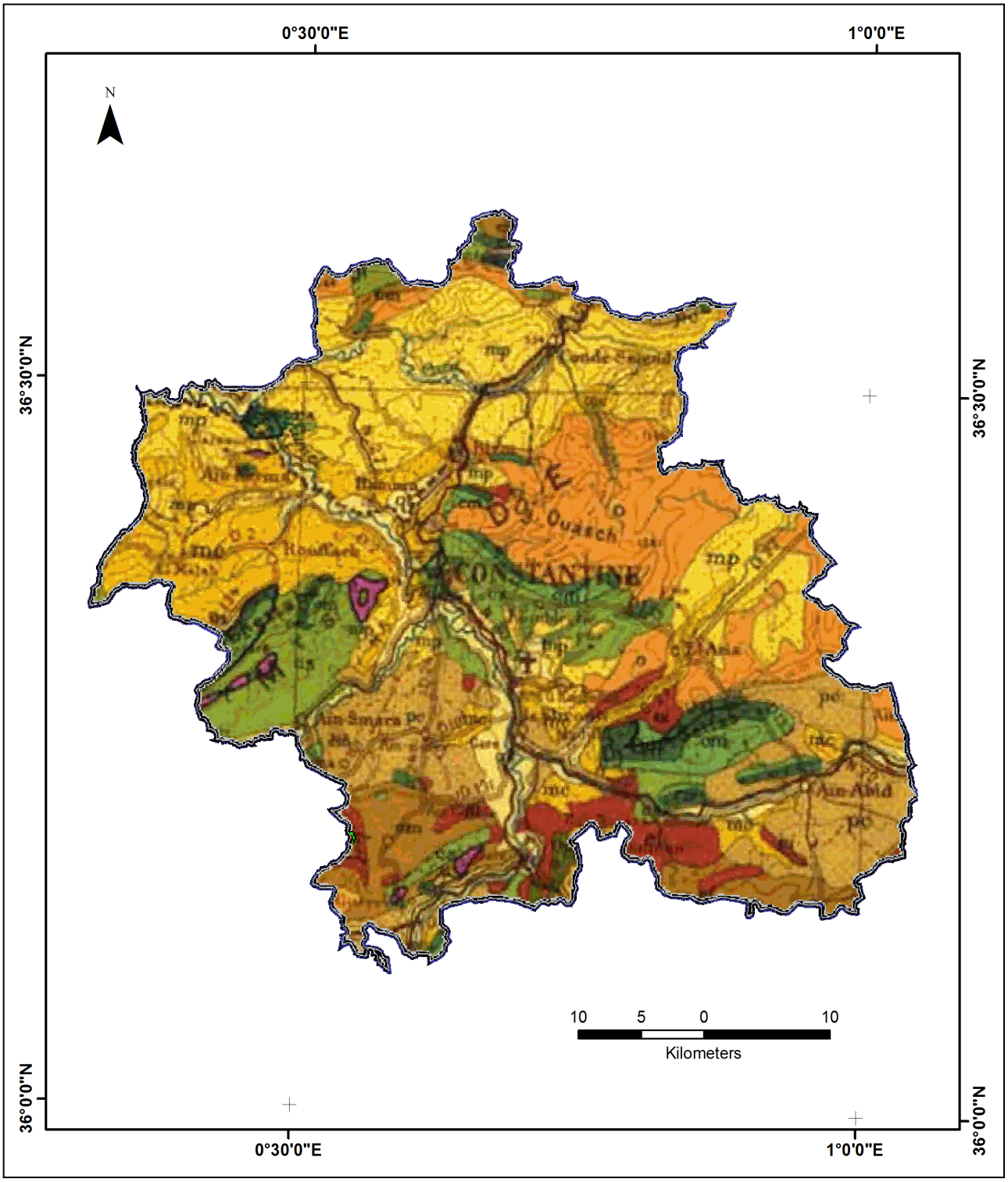

المصدر: الخريطة الجيولوجية

4 -التربة:

التربة أهم عنصر في الزراعة و تواجد الغطاء النباتي الطبيعي، حيث نوع الترب هو الذي يحدد نوع الزراعة و مردود الإنتاج، و بالتالي الأراضي الخصبة تعتبر ثروة في الاقتصاد.

يحتوي مجال الولاية على سبعة (07) أنواع من الترب وهي:

أ -التربة الطينية:

توجد تقريبا في كامل مجال الولاية، لكن تتمركز خاصة في المنطقة الشمالية، وهي ترب زراعية، تغطي مساحة تقدر بـ 101030 هكتار، أي ما يمثل نسبة 45.32% من مساحة الولاية، و79% من المساحة الصالحة للزراعة و المقدرة بـ 127840 هكتار[1].

ب -الترب المارنية:

يوجد هذا النوع من الأتربة في جنوب الولاية خاصة، و هي ترب زراعية أيضا، قدرت مساحتها بـ 49700 هكتار، أي ما يعادل نسبة 22.29% من مساحة الولاية، وما يمثل نسبة 38.88%، من المساحة الصالحة للزراعة.

ج- الترب الطينية الغرينية:

تغطي بعض المناطق الجنوبية للولاية على غرار هضبة عين الباي و سهل عين أعبيد، وتعتبر من الأتربة الصالحة للزراعة، تقدر مساحتها بـ 23830 هكتار أي بنسبة 10.09 من إجمالي مساحة الولاية، و 18.64% من المساحة الإجمالية الصالحة للزراعة.

د- الترب الصخرية:

تتميز هذه الترب بضعف سمكها (سطحية)، فقيرة من حيث المواد العضوية، توجد على سطوح الطبقات الكلسية الجبلية، خاصة في منطقة ابن باديس، من حيث الزراعة تعتبر غير صالحة، كذلك كون غطائها النباتي ضعيف، فهي مناطق رعوية متوسطة القيمة، تقدر مساحتها بـ 30230 هكتار، نسبتها من مساحة الولاية هي 13.56%.

[1]- التعداد العام للفلاحة RGA، مديرية المصالح الفلاحية لولاية قسنطينة

و- الترب الغابية:

تربة ذات قيمة زراعية متوسطة، توجد على أقدام الجبال، تنمو عليها غابات مثل غابة شطابة، بالإضافة إلى النباتات و الأحراش (Maquis)، تقدر مساحتها بـ 6760، أي تمثل نسبة 3.03% من إجمالي مساحة الولاية.

هـ- ترب الترسبات النهرية و الرصرصة:

تظهر ترب الترسبات النهرية على ضفاف بعض الأنهار و الأودية، و هي جد محدودة، أما الرصرصة فتوجد رقم محدودية مساحتها في بلدية حامة بوزيان، تمتاز بخصوبتها العالية جدا و هي من أغنى الترب، لاحتوائها على مواد عضوية قيمة، تقدر مساحتها بـ 11360 هكتار، بنسبة 5.06% من مساحة الولاية، و 8.88% من المساحة الإجمالية الصالحة للزارعة في إقليم الولاية.

و مما سبق يمكن القول أن إقليم ولاية قسنطينة يتميز بتنوع في التربة، و أهم خاصية في هذا التنوع هو صلاحية معظم هذه الأنواع للزراعة، مما يجعل مجال الولاية مؤهل للنشاطات الزراعية خاصة، و تطوير القطاع الفلاحي.

5 -المناخ:

تكتسي دراسة المناخ أهمية كبيرة في الدراسات المتعلقة بالتنمية الفلاحية بصفة عامة، لما له من دور كبير في تحديد أنواع الزراعة، و كمية الإنتاج، ضف إلى ذلك توفير المياه، باعتبارها أهم عنصر في الإنتاج الفلاحي.

5 1 -التساقطات:

سنتطرق في عنصر التساقطات بالاعتماد على معطيات محطة عين الباي، إلى متوسط التساقطات الشهرية للفترة الممتدة من 2000- 2010 .

جدول رقم (01): متوسط التساقط الشهري في ولاية قسنطينة للفترة (2000- 2010)

الفصول	الخريف			الشتاء			الربيع			الصيف		
الأشهر	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت
التساقط الشهري (ملم)	34.75	32.73	72.17	82.41	72.72	57.83	38.65	45.14	35.91	21.74	4.83	10.76
التساقط الفصلي (ملم)	139.65			212.96			119.70			37.33		
التساقطات السنوية (ملم)	509.64											

المصدر: الديوان الوطني للأرصاد الجوية، محطة عين الباي قسنطينة (تقارير شهرية)

يبين الجدول تباين في كمية التساقطات الشهرية للفترة المدروسة، حيث الملاحظ هو التذبذب في الكميات من شهر لآخر، و تعتبر أشهر نوفمبر، ديسمبر و جانفي هي الفترة الممطرة في الولاية، إذ فاقت كميات التساقط 70 ملم شهريا، أما باقي الأشهر فهي متذبذبة، خاصة في فترة الصيف.

كما أن متوسط التساقط في السنوات المدروسة لم يتجاوز 510 ميليمتر، و هي كمية قليلة، ما تجعل الولاية تشهد شح في كمية التساقطات التي تنعكس سلبا على الإنتاج الفلاحي، حيث أن الزراعات البعلية تعتمد اعتمادا كليا على مياه الأمطار، خاصة الزراعات الواسعة (الحبوب، الأعلاف و البقول الجافة)، مما يدفع إلى الاعتماد على الري، لاستدراك نقص التساقطات، كما تؤثر هذه القلة في التساقطات على الاستعمالات الأخرى للمياه.

متوسط التساقط الشهري في ولاية قسنطينة للفترة (2000- 2010)

5-2- الحرارة:

جدول رقم (02): متوسط درجات الحرارة الشهرية في ولاية قسنطينة للفترة (2000- 2010)

	الحرارة الدنيا (°)	الحرارة القصوى (°)	الفارق الحراري (°)	متوسط درجة الحرارة (°)
سبتمبر	15,12	29,06	13,94	22,09
أكتوبر	11,6	23,8	12,2	17,7
نوفمبر	8,07	18,41	10,34	13,24
ديسمبر	4,91	13,77	8,86	9,34
جانفي	3,04	12,89	9,85	7,965
فيفري	2,8	13,45	10,65	8,125
مارس	5,66	17,06	11,4	11,36
أفريل	7,12	21,64	14,52	14,38
ماي	12,04	27,8	15,76	19,92
جوان	17,02	30,01	12,99	23,51
جويلية	19,15	35,23	16,08	27,19
أوت	20,01	34,88	14,87	27,44
المتوسط	**9,01**	**23,16**	**14,15**	**16,08**

المصدر: الديوان الوطني للأرصاد الجوية، محطة عين الباي قسنطينة (تقارير شهرية)

يلاحظ من الجدول تغير في دراجات الحرارة بين الدرجات القصوى و الدنيا من جهة، حيث بلغ متوسط الفارق الحراري للفترة المدروسة 14.15 °، و يعتبر هذا الفارق كبير و مؤثر خاصة في الفلاحة، و تباين في دراجات حرارة الفصول من جهة أخرى، ما يعكس التذبذب في المناخ، حيث نتج عن ذلك مناخ شبه جاف ذو شتاء بارد و صيف حار.

6- الموارد المائية:

يعتبر الماء من أهم العناصر التي تساعد على التنمية، و في مجال الفلاحة لا يمكن الحديث عن تنمية فلاحية بدون ماء، و بالتالي توفر هذه المادة الحيوية ضروري جدا في تطوير الزراعة، وتنويع الإنتاج وتكثيفه، ومناخ ولاية قسنطينة المتذبذب أثر على الثروة المائية بها لاسيما السطحية منها.

6-1- الموارد السطحية:

أ -الأودية و الأنهار:

تتوفر ولاية قسنطينة على شبكة هيدروغرافية كثيفة (أنظر الخريطة)، لكن هذه الكثافة لا تعكس وفرة المياه السطحية بها، لأن أغلب المجاري عبارة عن وديان مؤقتة و شعاب، و أهم الوديان الموجودة بها، واد الرمال، واد بومرزوق و واد سمندو، الأول هو مجرى ذو تصريف خارجي تصب فيه عدة أودية، أهمها واد بومرزوق بحيث يلتقيان جنوب مدينة قسنطينة، و الثاني تصب فيه عدة أودية ثانوية منها واد باردة الذي يتواجد بالجنوب الشرقي للولاية، و كذلك واد حميميم الذي منبعه الأصلي منطقة المريج و واد ملاح، أما واد السمندو ذو الاتجاه شمال شرق، شمال غرب فيلتقي بواد الرمال في منطقة دار الواد شمال بلدية مسعود بوجريو.

ب -السدود الترابية:

يوجد على مستوى ولاية قسنطينة 14 سد ترابي، بسعة إجمالية تقدر ب 6505000 م^3، موجهة كلها للسقي، ماعدا سد برلة المتواجد على مستوى بلدية عين سمارة ، الذي حول استعماله من السقي إلى توفير مياه الشرب لمدينة قسنطينة، و الذي يعتبر أكبر سد على مستوى الولاية، حيث تبلغ سعته 2200000 م^3، بالإضافة إلى سد جبل الوحش، ذو الاستعمال السياحي و الذي سعته 50000 م ^{3} تقريبا[1].

[1] - التقارير السنوية للمندوبيات الفلاحية على مستوى الدوائر.

خريطة رقم: (10)

ولاية قسنطينة: الشبكة الهيدروغرافية

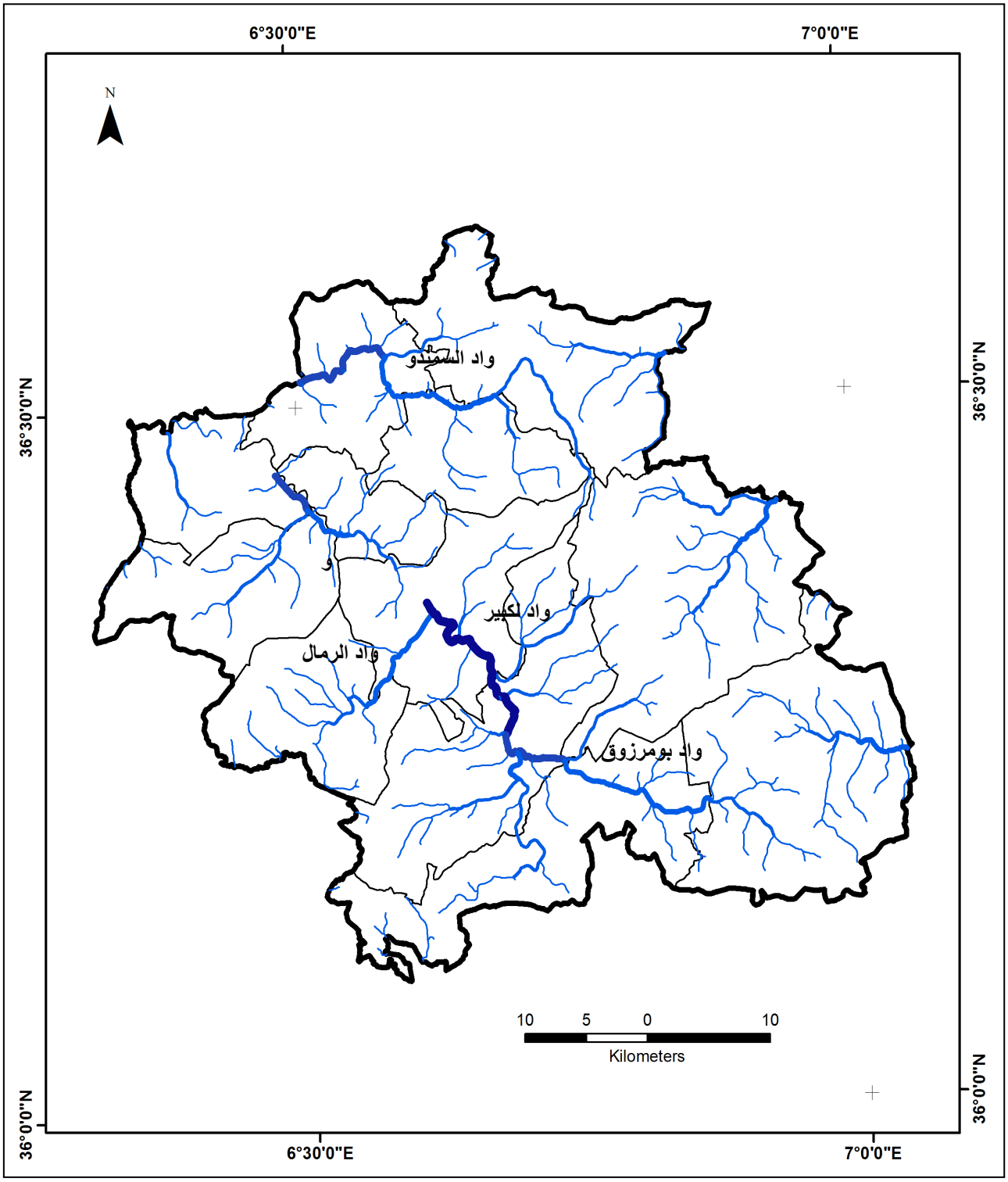

المصدر: منحنيات التسوية الرقمية، المعهد الوطني للخرائط والكشف عن بعد INCT، قسنطينة

ج -الينابيع:

يوجد بمجال ولاية قسنطينة 51 منبع، و يقدر متوسط صبيب هذه الينابيع بـ 30 لتر/ثانية، أهمها الموجود على مستوى بلدية حامة بوزيان، و الذي يبلغ صبيبه 285 لتر/ثانية، و يعتبر من أهم المصادر المائية على مستوى الولاية، سواء في الري أو المياه الصالحة للشرب.

6-2- المياه الجوفية:

يقدر إجمالي الموارد المائية الباطنية المستغلة 1634 لتر/ ثانية، و أهم أشكال استخراج هذه المياه الجوفية يتمثل في:

أ -التنقيبات:

يوجد على مستوى ولاية قسنطينة 59 تنقيب لاستعمالات مختلفة

ب -الآبار:

يوجد على مستوى الولاية حوالي 127 بئر لاستعمالات فلاحية، ذات صبيب إجمالي 36.5 لتر/ثانية، ويوجد تباين في توزيع هذهالآبار بين البلديات.

رغم المناخ المتذبذب لولاية قسنطينة، إلا أنها تحتوي على مصادر مائية هامة، تتمثل في مصادر سطحية أهمها واد الرمال، بومرزوق و واد السمندو، و بعض السدود الترابية، و مياه جوفية أبرزها منبع حامة بوزيان، إضافة إلى الآبار و التنقيبات، إذا ما استغلت هذه الموارد على أحسن وجه ستكون بمثابة عنصر هام في إحداث التنمية بالولاية.

المبحث الثاني: المؤهلات و العوائق الطبيعية لولاية ميلة:

1 -التضاريس (طبوغرافية المجال):

تتميز طبوغرافية مجال ولاية ميلة بالتباين بين الشمال إلى الجنوب، و من الناحية الجغرافية هي مجاورة لولاية قسنطينة أي على خط واحد، هذا جعلها تتشابه في توزيع التضاريس عبر مجالها مع قسنطينة، إلا أن هناك خاصية تتميز بها تضاريس الولاية، هي حوض ميلة الذي يعتبر كبير نوعا ما من حيث المساحة، و طول سفوح سلسلة الأطلس التلي في شمال الولاية، و السهول العليا في الجنوب، و يمكن تقسيم مجال الولاية إلى ثلاثة مجموعات تضاريسية كبرى[1]:

أ -مجموعة الجبال:

تحتل مساحة كبيرة من مجال الولاية ، تتركز أساسا بالشمال الأقصى (شمال بلدية حمالة، الشيقارة، ترعي باينان)، وبالجنوب الشرقي ببلدية عين التين، فالمرتفعات الشمالية تعتبر الأكثر ارتفاعا وتضرسا والمتمثلة في الكتلة الكلسية الجوراسية بجبل مسيد عيشة ببلدية حمالة، والمنتمية إلى السلسلة النوميذية، أي امتداد للسلسلة النوميذية القسنطينية، وتقدر أعلى قمة بها ب 1620 م، وتتميز هذه الجهة الشمالية بوجود غطاء نباتي متمثل في غابة مويا (بونعجة حاليا)

أما المرتفعات الجنوبية فتتمثل في كتلة جبل لكحل باتجاه شرق غرب ، وتبلغ مساحتها حوالي 35 كم^2، كما تصل أعلى قمة بها إلى 1002 م، يمتاز هذا الجبل بحواف صخرية شديدة الانحدار، وترتبط هذه الكتلة بمرتفعات أخرى ذات اتجاه عام شمال جنوب، متمثلة في ذراع أولاد القايم، وكاف بوحلوف 1390 م، وكاف شرشارة 1306 م.

ب -مجموعة التلال:

هي عبارة عن تلال متموجة و وتكون مرتفعة جزئيا خاصة بالجهة الشرقية ببلدية عين التين، وكذلك بلدية القرارم، بينما التلال المتوسطة الارتفاع متباعدة عن بعضها البعض، وهي ذات ارتفاع يتراوح بين 600 متر و 700 متر، وتقع جنوب مدينة ميلة وشمال بلدية عين التين، تتخذ اتجاه شرق غرب، وتفصلها في منتصفها سلسلة جبل لكحل، في حين تكون التلال المنخفضة على شكل شريط

[1] – الخرائط الطبوغرافية 1/50000 قسنطينة، سيدي دريس ، سيدي مروان ، رجال فرادة.

ممتد على الحدود الجنوبية لبلدية ميلة، يتراوح ارتفاعها ما بين 500 متر و 600 متر، تمتد إلى غاية بلدية عين التين جنوبا، حيث أن هذه الأخيرة متكونة من تلال منخفضة تنقطع جنوبا بجبال لكحل.

ج – مجموعة السهول و السهول العليا:

بالنسبة للسهول نجدها على امتداد منخفض واد الرمال حيث تبلغ أخفض بها 100 متر، خاصة جنوب بلدية القرارم، هذا الوادي جد واسع إذ يمتد حتى داخل بلدية ميلة برواقين صغيرين هما واد لقطن وواد ميلة، أما بالجهة الغربية فتنحصر في واد النجاء من 200 متر إلى 300 متر، وجنوبا من 300 متر إلى 400 متر، وتتميز بالتموج لوجود عدة كديات تخترقها شبكة هيدروغرافية هامة، أي أن منطقة السهول ضيقة جدا و على أطراف الوديان.

أما السهول العليا فتقع في جنوب الولاية، خاصة في بلديات تاجنانت، شلغوم العيد، تتميز بالانبساط و ارتفاع المتوسط.

تنوعت تضاريس مجال ولاية ميلة بين الجبال في المنطقة الشمالية، و حوض ميلة في الوسط، الذي توجد به منطقة التلال (السراوات)، و بعض السهول الضيقة على ضفاف الوديان و التي تتسم بالضيق، و بداية السهول العليا في الجنوب .

2 -الانحدارات:

من خلال الخرائط الطبوغرافية يمكن تحديد الانحدارات في مجال ولاية ميلة كالتالي:

أ –مناطق الانحدارات أقل من 3%:

توجد هذه الانحدارات في المناطق المحاذية لمجاري الوديان والمسطاب النهرية للأودية الرئيسية في جنوب بلدية القرارم ، وبلدية سيدي مروان، وتعتبر مناطق سهلية منخفضة هي مناطق التقاء الأودية والمجاري المائية، وتعد من أخصب الأراضي (ترسبات نهرية)، ما يعطيها إمكانيات هامة فيما يخص الاستغلال الفلاحي، كما توجد هذه الفئة من الانحدارات في جنوب الولاية في منطقة السهول العليا ببلدية شلغوم العيد و بلدية تاجنانت.

ب -مناطق الانحدارات بين 3- 12.5%:

تتوزع هذه الفئة جنوب مدينة ميلة تحتل مساحة كبيرة من بلدية عين التين عزابة لطفي، (63.32 % من مجموعة المساحة الإجمالية للحوض) ، كما تمتد هذه الانحدارات غرب بلدية القرارم.

خريطة رقم: (11)

ولاية ميلة: الوحدات التضاريسية

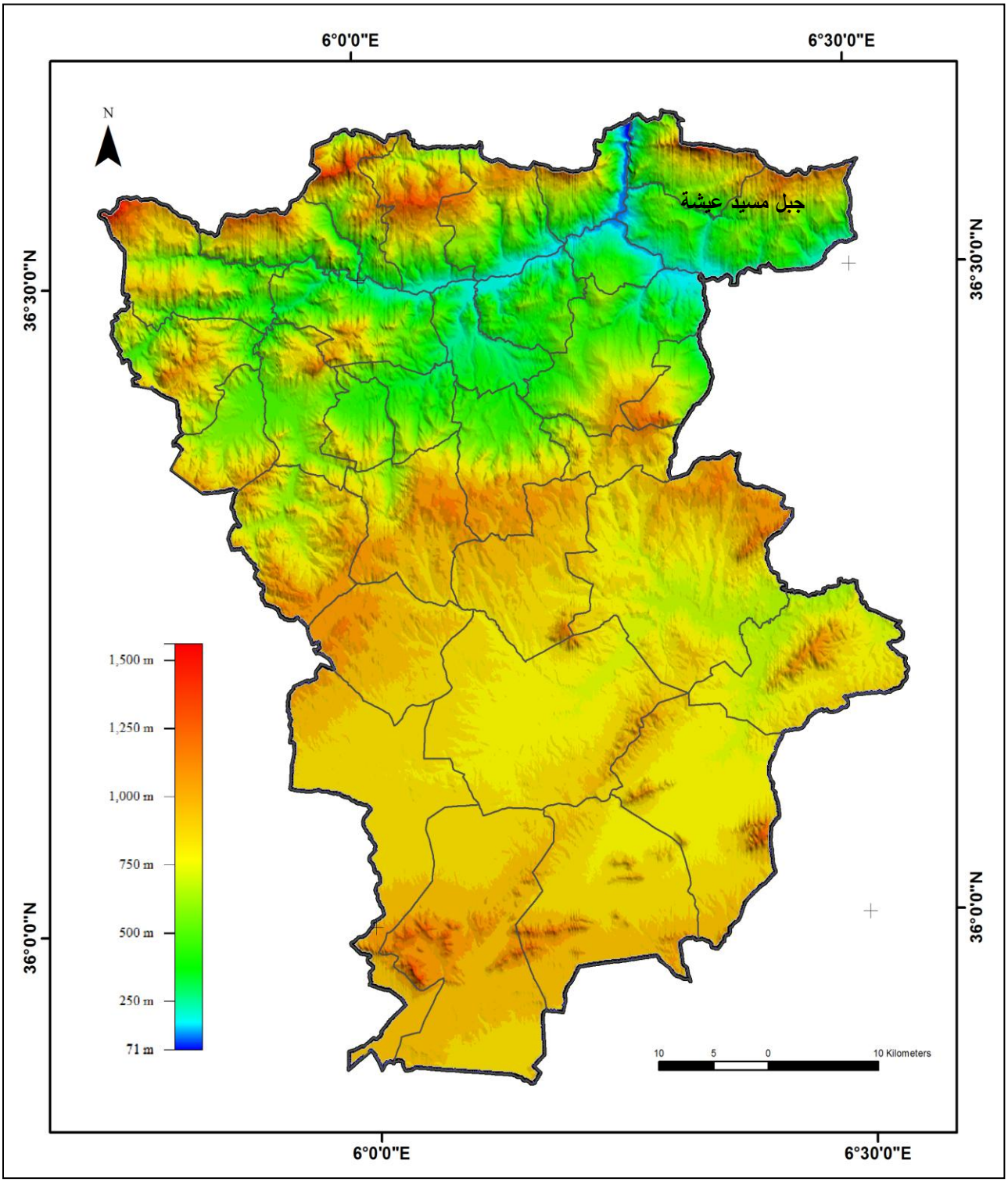

المصدر: منحنيات التسوية الرقمية، المعهد الوطني للخرائط والكشف عن بعد INCT، قسنطينة

ج- مناطق الانحدارات بين 12.5- 25%:

توجد هذه الفئة خاصة في المناطق الشمالية، في كل من بلدية حمالة، الشيقارة وبلدية ترعي بينان، كمها تتوزع بالمناطق المحيطة بجبل لكحل ببلدية عين التين في اتجاه الجنوب نحو بلدية سيدي خليفة، و هذه الانحدارات لا تسهل عملية الاستغلال الفلاحي بشكل جيد.

د- مناطق الانحدارات أكثر من 25%:

توجد في كل من جبل مسيد عيشة ببلدية حمالة، وجبل لكحل ببلدية عين التين ، واللذان يتميزان بارتفاع كبير(أعلى ارتفاع هو 1620 متر بمسيد عيشة)، والحواف الصخرية الحادة و الشديدة الانحدار، حيث تتعدى نسبة الانحدار مثلا بالجرف الكبير لجبل لكحل 63 %، كما تتركز بالجهة الشمالية الشرقية والغربية لكل من بلدية القرارم وترعي باينان و الشيقارة، أين تكون عمليات التعرية المائية قوية جدا.

ما يلاحظ على الانحدارات في مجال ولاية ميلة، هو سيطرة الانحدارات المتوسطة في وسط مجال الولاية، ما يساعد على الاستغلال الفلاحي و التنمية، و ضيفة في الجنوب، لكن في شمال الولاية تزيد نسبة الانحدارات، مما يجعلها عائق فيما يخص التنمية الفلاحية بصفة عامة.

3 -التركيب الصخري:

ينتمي مجال ولاية ميلة جيولوجيا إلى الحوض النيوجيني لقسنطينة (Bassin NEOGENE) هذا الأخير هو عبارة عن حوض رسوبي متوضع من فوق الطبقة التلية[1]، وتتوزع التكوينات الصخرية في مجال الولاية كالتالي:

أ -الحوض النيوجيني القسنطيني :

ويتمثل في منخفض للبليوسين واسع أكثر شرقا ويغطي أغلبية المجال المدروس متكون من تربة حطامية لينة تتخللها شبكة مجاري مائية و شعاب كثيفة ، هذا الحوض يضم بعض الجبال الكلسية المنعزلة مثل جبل لكحل جنوبا و جبل مسيد عيشة شمالا ، وهي المتعلقة بمجموعة تلية زاحفة نحو الجنوب أثناء الفترة الآلية.

[1] -Azzedine Mebarki : Le Bassin Du Kebir Rhumel Hydrologie ;de surface et aménagement des sources en eau Thèse de doctorat du (3em) Troisième Cycle de Nancy П1612 page p16،

خريطة رقم: (12)

ولاية ميلة: الانحدارات

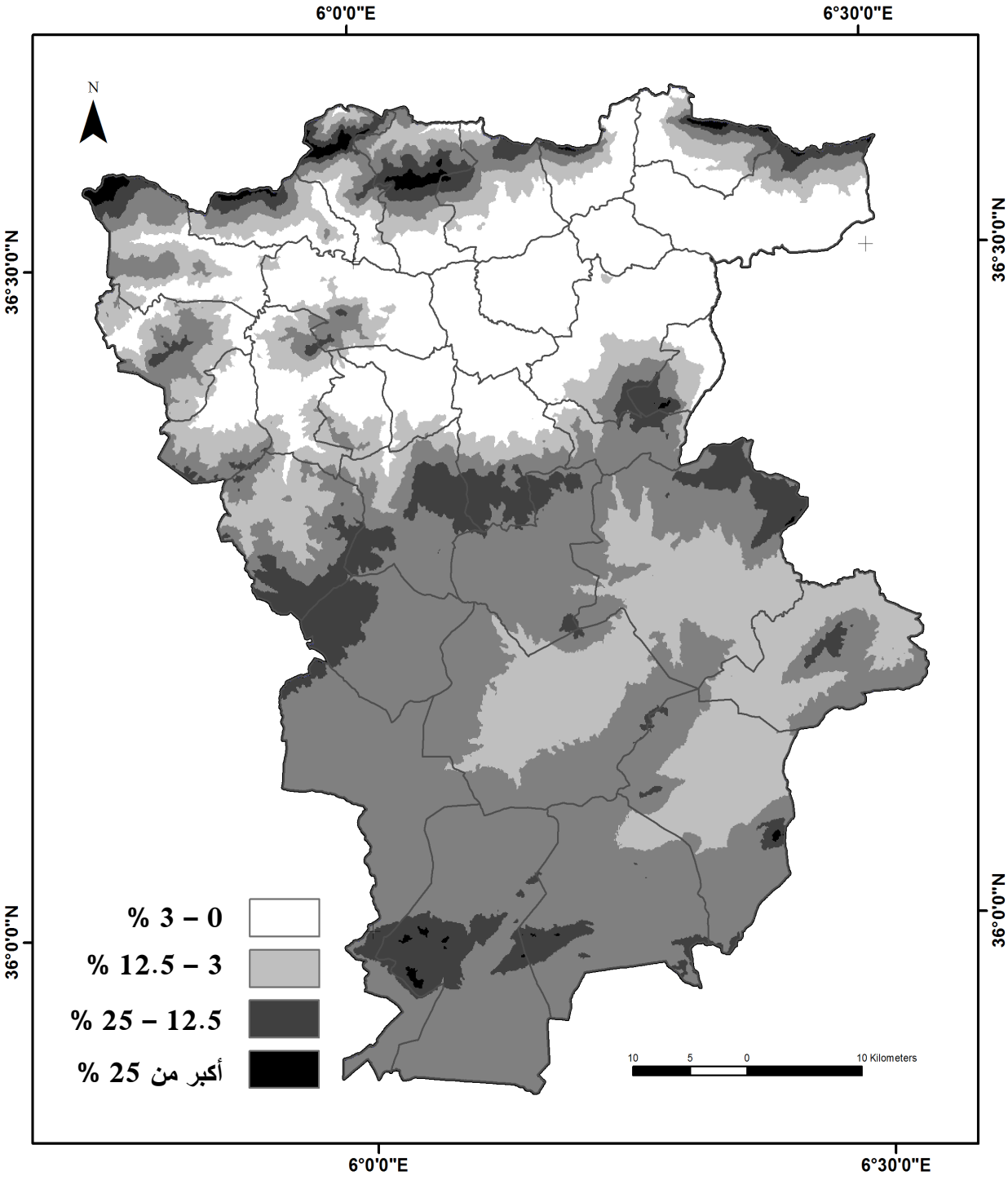

المصدر: منحنيات التسوية الرقمية، المعهد الوطني للخرائط والكشف عن بعد INCT، قسنطينة

والترسبات القارية المتراكمة بهذا المنخفض مكونة إجمالا من الطين المتوضعة حول مدينة ميلة أين تظهر أحيانا مستويات من الكونغلوميرا الحمراء المتواجدة بالجهة الشمالية للحوض، أما بالجزء الجنوبي فنجد فوق الصخور الحطامية الموجودة في القاعدة طبقات سميكة من الحجر الكلسي البحري.

ب الطية التلية:

الحوض النيوجيني موصول غربا بمجموعة من التلال مكونة من ترب مارنية أو طينية ترجع للزمن الكريتاسي العلوي والايوسين، وهي محاطة في بعض الجهات بمجموعة كلسية مارنية، توجد بكثرة في الشمال الشرقي، كما أنها تعطي أحيانا ترب ضعيفة تبدو بها مظاهر الانزلاقات الجلبية، مثل منطقة عزابة لطفي ، وعين التين على مستوى الطريق الرابط بين ميلة و قسنطينة نظرا لتعرض الأتربة اللينة والموجودة بكثرة بالمنطقة إلى الانزلاقات الأرضية و التخددات.

ت الترسبات الحالية و الحديثة (الزمن الرابع):

تمتد على مساحة تقدر بـ 1504.4 كم^2 أي بنسبة 43.24 % من المساحة الإجمالية، وهذه الترسبات تمتد على الوديان مثل وادي الرمال و المجاري الأخرى، أما تكوينات الطمي و الحصى فتكون شريطا منقطعا على طول الوديان و أغلبها تلتقي في المنطقة التي يكون فيها السيلان دائم وهي تكون في المناطق ذات الانحدارات الضعيفة.

ث- الحجر النوميذي (oligocène):

هذه التشكيلات تتوضع في الجزء الشمالي الغربي للمنطقة، و تتضمن الكونغلوميرا تشكيلات رملية، وتتربع على مساحة 180.6 كم^2، أي بنسبة 5.19 % من المساحة الإجمالية للولاية.

ج- تشكيلات الدولوميت و الجبس (trias) :

وهذه التكوينات تتواجد في بلدية حمالة و وادي سقان بنسبة ضعيفة، وتمتد على مساحة 60.8 كم^2، أي بنسبة 1.74 % من المساحة الإجمالية للولاية.

د- تشكيلات الطين + المارن الكلس (mio –pliocène) :

و تحتل مساحة 1060.4 كم^2 أي بنسبة 30.97 %، من المساحة الإجمالية للولاية، وهي متطورة خاصة في الشمال الشرقي ووسط مجال الولاية، و تتكون من الطين ذو اللون الأخضر، الكلس

الطبقي، أما في الشمال فيغلب عليها التكوينات الطينية إذ أنه على بعد6 كم من شرق أحمد أرشدي نجد تكوينات طينية و الجبس و تشكيلات رملية.

ر- الكلس المارني:

وهي تشكيلات تتربع على مساحة 290.1 كم^2 أي بنسبة 8.34 % ، وهي مساحة معتبرة تتوزع على كل المجال عدى الجهة الشرقية ، و تتوضع هذه التشكيلات في شرق جبل بوشارف و هي تكوينات المارن في العمق و الكلس الذي يقدر سمكه بين 100 و 120 سم.

هـ - المارن (crétacé éocène):

يتوضع في السفوح الشمالية للجبال، و أيضا على بعد عشرات الأمتار من وراء جبل بوشقوف في الشمال.

ن- الكلس (jurassique crétacé) :

وتتكون من كلس متبلور و حصى (أبيض و أسود) ، و يتواجد في جبال بوشقوف و هذه التشكيلات تتواجد على مساحة 200.2 كم^2 أي بنسبة 5.75 % من المساحة الإجمالية للولاية.

و- تشكيلات جبسية :

وتتربع على مساحة 4.01 كم 2 أي بنسبة % 6050 من المساحة الإجمالية وهي مساحة قليلة جدا وتوجد بشمال شرق المنطقة ، و المنطقة الجنوبية الشرقية للولاية.

أهم ما يميز التكوينات السطحية لمجال ولاية ميلة هو سيطرة الترسبات الحديثة من الزمن الرابع بنسبة 43% تقريبا، تليها تكوينات الطين و المارن الكلسي بنسبة 30%، أي بين أن مجموع هذين التكوينين يغطي مساحة تقارب 70% من إجمالي مساحة الولاية، ما يعطيها مقوم جيد للتنمية بصفة عامة، و مؤهل جيد للتنمية الفلاحية بصفة عامة.

4 -التربة:

بالاعتماد على دراسة المكتب الوطني للتنمية الريفية، يوجد في مجال الولاية خمسة (05) أنواع من الترب وهي:

الخريطة الجيولوجية لولاية ميلة

خريطة رقم: (13)

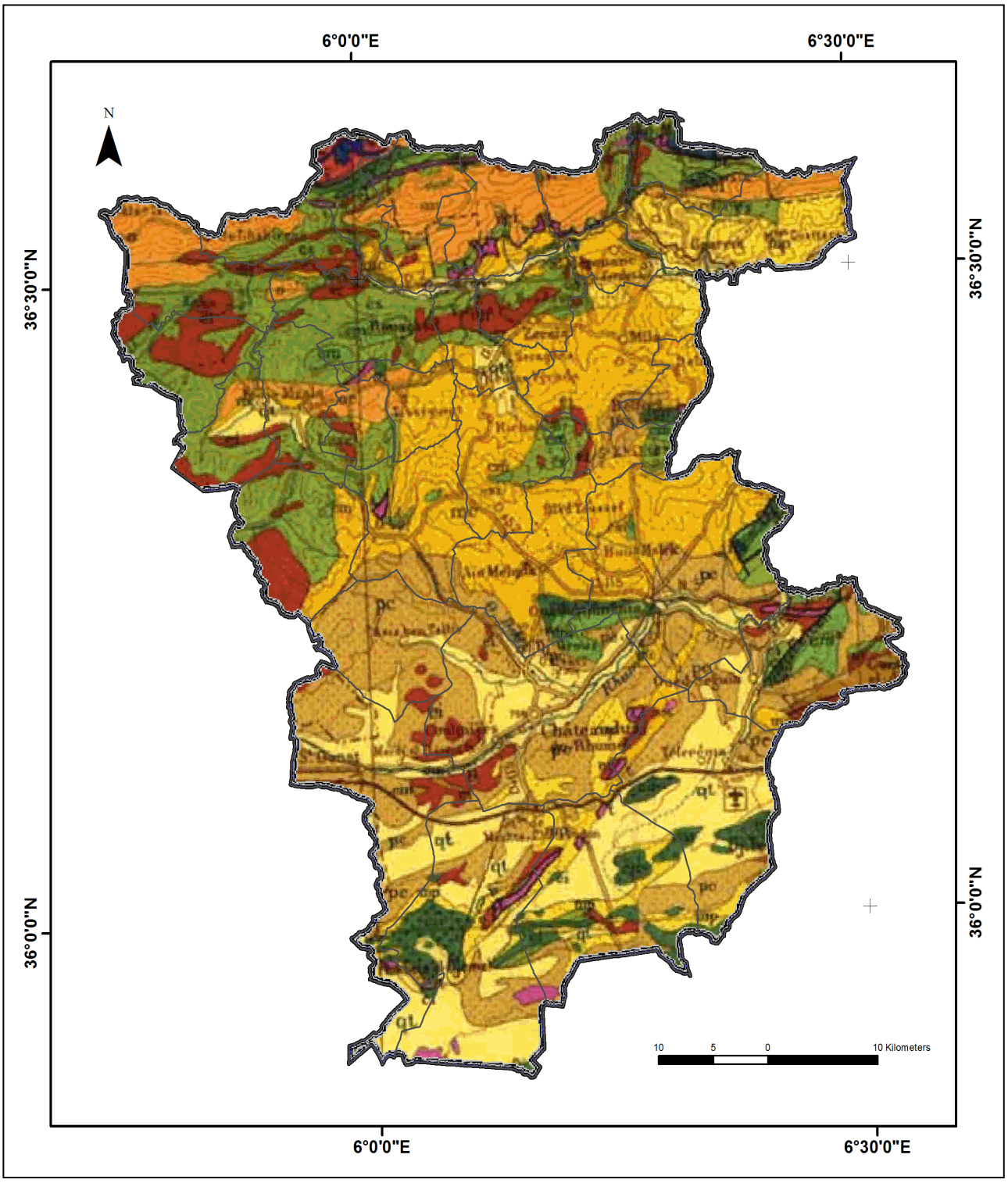

المصدر : الخريطة الجيولوجية

أ -التربة الكلسية المغنيزية:

تتواجد هذه التربة على مساحة كبيرة و تحتل مساحة 2270 كم^2، أي بنسبة 65.25 % من المساحة الإجمالية للولاية، كما أنها ترب غنية معدنيا، وهي ترب تساعد على نمو العديد من النباتات، تتميز بتكوينها الطيني الغريني مع وجود كلس، و تتفرع إلى ثلاثة أنواع:

- Sols bruns calcaires modaux

تتواجد في شمال الولاية و سهول و حادورات رجاص ، تيبرقنت ، فرجيوة و السفوح التي تقع شمال شلغوم العيد.

- Sols bruns chydromorphes

توجد بمصاطب حوض ميلة و غرب سيدي خليفة .

- Sols bruns chydromorphes

تتوضع في المنخفضات التي تقع شمال شلغوم العيد.

ب - الترب المتحركة:

تتربع على مساحة021 تقدر بـ 381 كم^2 أي بنسبة 10.95 % من إجمالي مساحة الولاية، تصنف ضمن الترب الجيدة النوعي، و تتوضع بصفة في منطقة السهول العليا و في أحواض ميلة.

ت - تربة متساوية الرطوبة:

تتواجد في سهول و حادورات تاجنانت و شلغوم العيد و التلاغمة، تتميز بنسيجها الدقيق تركيبها الحبيبي الصغير.

ث -الترب المعدنية:

توجد هذه الترب في شمال شلغوم العيد حتى بلدية أحمد راشدي، و على السفوح التي تظهر في الجزء الشمالي للولاية ، و تحتل مساحة تقدر ب 274.4 كم^2، أي بنسبة 7.88 % من المساحة الإجمالية للولاية، تتميز بظهور صخور صلبة (الكلس ، الكونغلوميرا) ، وصخور لينة) كلسية ، مارينية، مارن) وهي ترب معدنية متساوية مع وجود جيوب للترب السطحية.

ج -الصخرة الأم:

و توجد في المنطقة الجنوبية (السهول العليا)، مساحتها 55.3 كم^2، أي بنسبة 1.58 %.

5 المناخ:

5-1- التساقطات:

يعد حوض ميلة من بين المجالات الممطرة في الجزائر، بسبب موقعها الخاص إذ أنها متصلة مباشرة مع السلسة التلية الداخلية، و كذلك عامل الارتفاع، خاصة في النصف الشمالي من الولاية.

جدول رقم (03): متوسط التساقط الشهري في ولاية ميلة للفترة (2000-2013)

الفصول	الخريف			الشتاء			الربيع			الصيف		
الأشهر	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت
التساقط الشهري (ملم)	63.3	77.6	113.4	146.9	152.2	160.9	134.3	75.8	22.4	9.6	4.3	13.6
التساقط الفصلي (ملم)	254.3			459.9			232.5			27.5		
التساقطات السنوية (ملم)	974.2											

المصدر: الديوان الوطني للأرصاد الجوية، محطة ميلة (تقارير شهرية)

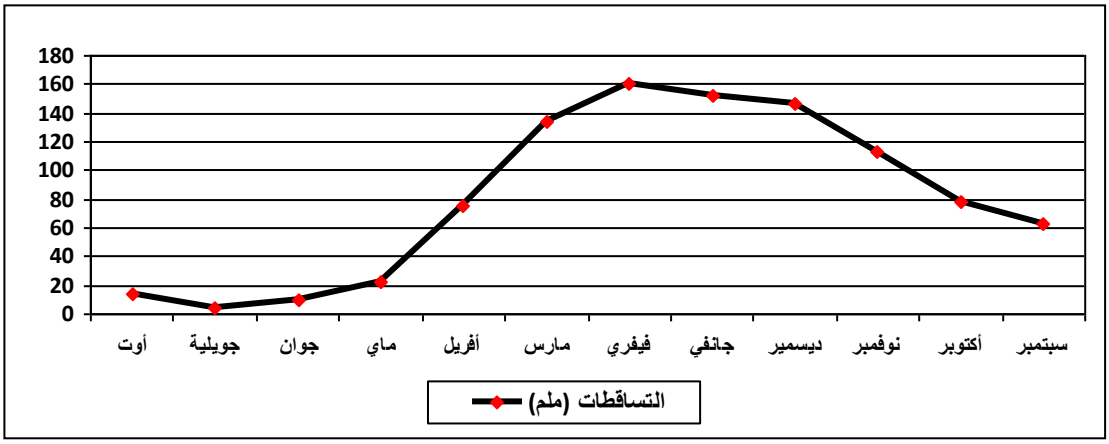

من خلال الجدول نلاحظ أن مجال ولاية ميلة يستقبل متوسط تساقطات سنوي جيد، مقارنة بولاية قسنطينة (509.64 مليمتر سنويا)، حيث بلغت كمية التساقطات 974.2 مليمتر سنويا كمتوسط الفترة المدروسة، وبداية من شهر نوفمبر حتى شهر مارس، فاقت كمية التساقطات 100

مليمتر، و في كل من شهر سبتمبر، أكتوبر و أفريل، تراوحت بين 60 و 82 مليمتر، و هي كميات جيدة أيضا، و قد سجل تراجع كميات التساقط في ثلاثة أشهر فقط، هي جوان، جويلية و أوت، أي في فصل الصيف، هذا ما يعطي مجال ولاية ميلة فترة ممطرة طويلة مقارنة بمجال ولاية قسنطينة، حيث تبلغ هذه الفترة تسعة (09) أشهر.

5-2- الحرارة:

جدول رقم (04): متوسط درجات الحرارة الشهرية في ولاية ميلة للفترة (2000- 2013)

	الحرارة الدنيا (°)	الحرارة القصوى (°)	الفارق الحراري (°)	متوسط درجة الحرارة (°)
سبتمبر	15,7	27,9	12,2	21,8
أكتوبر	10,3	21,6	11,3	15,95
نوفمبر	6,26	15,7	9,44	10,98
ديسمبر	2,7	10,8	8,1	6,75
جانفي	2,66	10,3	7,64	6,48
فيفري	3,1	12	8,9	7,55
مارس	4,7	15,5	10,8	10,1
أفريل	7,03	18	10,97	12,55
ماي	9,8	21,8	12	15,8
جوان	14	27	13	20,5
جويلية	16,6	30	13,4	23,3
أوت	17,4	31,5	14,1	24,45
المتوسط	**9.18**	**20.17**	**10.98**	**14.68**

المصدر: الديوان الوطني للأرصاد الجوية، محطة ميلة (تقارير شهرية)

ما يميز متوسط درجات الحرارة المسجلة في ولاية ميلة مقارنة بولاية قسنطينة هو تدني في قيمة الفارق الحراري من جهة، و درجة حرارة أقل في الفترة الصيفية، هذا ما يفسر بطبوغرافية مجال الولاية المتضرس (الارتفاعات) في الشمال، و الذي يؤثر بصفة كبيرة على درجات الحرارة.

و بالرجوع إلى التساقطات المسجلة بمجال الولاية و درجات الحرارة أيضا في نفس الفترة، يمكن القول أن مناخ الولاية هو مناخ شبه جاف به تساقط أكثر من ولاية قسنطينة، و هذا راجع إلى تضاريس ولاية ميلة في جزئها الشمالي، و الذي له تأثير على المناخ.

6 -الموارد المائية:

تعتبر ولاية ميلة من بين أهم الولايات التي تمتلك ثروة مائية هامة، بالنظر لموقعها الجغرافي، و طبيعة تضاريسها، و تتمثل مصادر المياه في الولاية في:

6-1- الموارد السطحية:

أ -الأودية:

- واد الرمال: يخترق بلدية تاجنانت، شلغوم العيد، وادي العثمانية و واد سقان على طول 120 كلم، داخل الولاية، اتجاهه جنوب عرب – شمال شرق نحو قسنطينة، أهم روافده واد العثمانية، واد سقان.

- واد النجاء: يتكون عند التقاء واد الدهامشة مع واد المانع غرب الولاية، يبلغ طوله حوالي 110 كلم، واتجاهه جنوب غرب – شمال شرق، على خط موازي مع السلسلة الجبلية في شمال الولاية، وأهم روافده واد جميلة، واد بوصلاح، واد رجاص، واد المالح.
- واد الكبير: يبدأ عند التقاء واد الرمال وواد نجا، اتجاهه جنوب شمال، مخترقا السلسلة النوميذية (سلسلة الأطلس التلي)، يبلغ طوله في مجال الولاية 45 كم.

ب -السدود:

أهمها على الإطلاق سد بني هارون الكبير، و الذي تقدر طاقة استيعابه بـ 960 مليون متر مكعب، و يعتبر أهم مشاريع الري التي أقيمت في الجزائر، كما تحتوي الولاية على سد قروز ببلدية وادي العثمانية بطاقة تخزين 45 مليون متر مكعب.

6-2- المياه الجوفية:

تقدر بـ 56 مليون متر مكعب في السنة، يتم استغلالها بواسطة الآبار و التنقيبات، و التي بلغ عددها 46 منها 36 مستغلة فعليا، صبيبها مجتمعة يبلغ 922301 لتر/ ثانية، أما بالنسبة للتنقيبات غير المستغلة فعددها 15 تنقيب منها ثمانية (08) في بلدية شلغوم العيد.

تحتوي ولاية ميلة على ثروة مائة هائلة، تعدد مصادرها بين سطحية و أهما الوديان و سد بني هارون، كما تحتوي على ثروة مياه جوفية قاربت مليون لتر/ثانية، مما يعطي الولاية إمكانيات كبيرة و مؤهلات جيدة للتنمية، خاصة الفلاحية (الري الفلاحي).

ولاية قسنطينة: الشبكة الهيدروغرافية

خريطة رقم: (15)

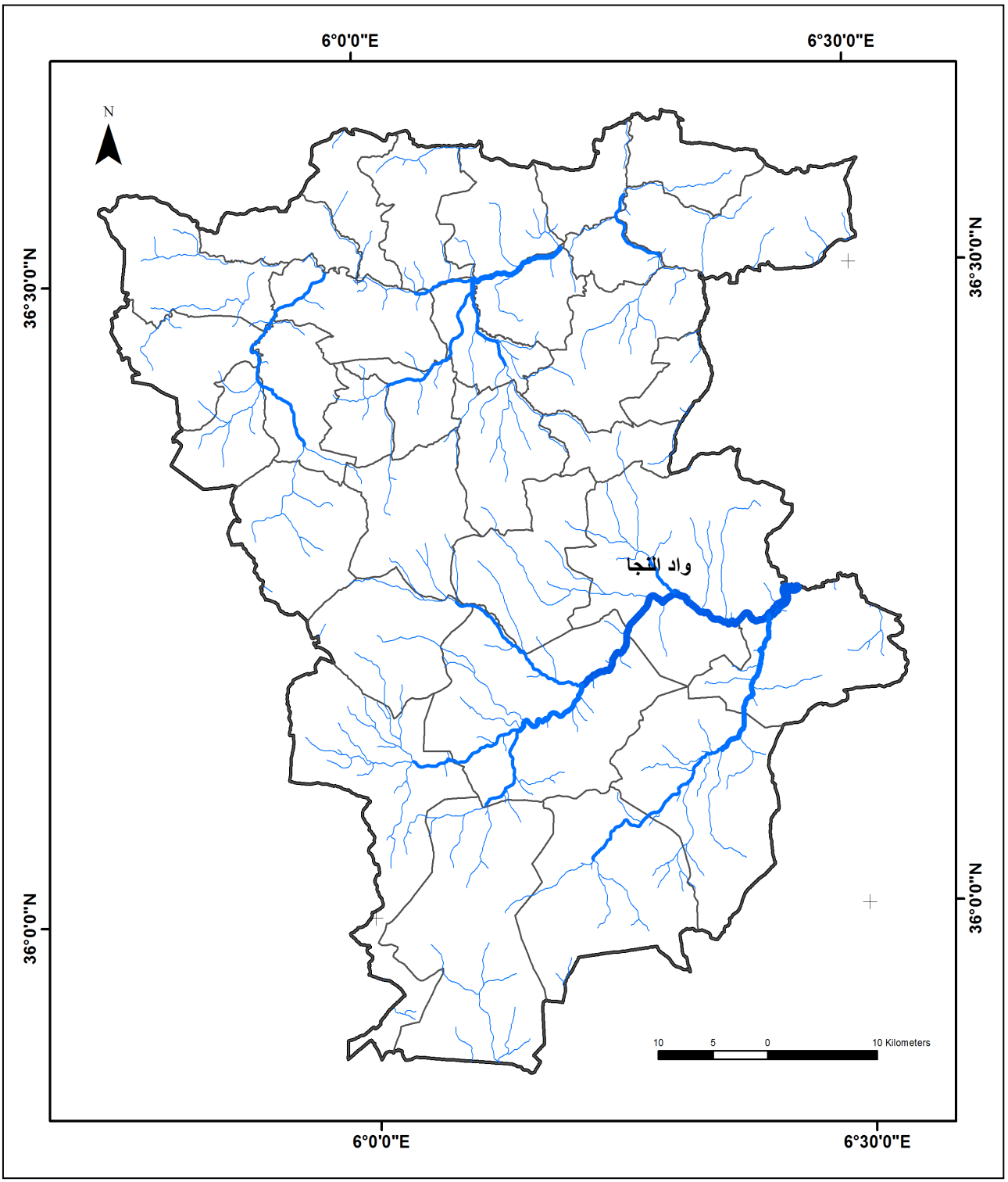

المصدر: منحنيات التسوية الرقمية، المعهد الوطني للخرائط والكشف عن بعد INCT، قسنطينة

خلاصة الفصل:

تباينت المؤهلات والعوائق الطبيعية في ولايتي قسنطينة وميلة، ومن خلال دراسة هذه الفصل يمكن استخلاص ما يلي:

تقع الولايتين على نفس الخط من الناحية التضاريسية، على السفوح الجنوبية لسلسلة الأطلس التلي وبداية السهول العليا، و ينقسم مجال الولايتين إلى ثلاثة وحدات تضاريسية كبرى، منطقة السفوح و تمثل نسبة أكبر في ولاية ميلة، تليها جنوبا منطقة الأحواض الداخلية، حيث يفوق حوض ميلة من حيث المساحة حوض قسنطينة ، وفي الجنوب السهول العليا، كما أن الولايتين تحتويان على موارد مائية كبيرة، و ترب جيدة خاصة مناطق الأحواض الداخلية وضفاف الأنهار.

تمكن أهم العوائق الطبيعية في مجال الولايتين، في المنطقة الشمالية (السفوح الجنوبية لسلسلة الأطلس التلي)، حيث تتمثل في التضرس الكبير، والمناخ في جنوب الولايتين يشهد تذبذب مقارنة بالمناطق الشمالية، ما يخلق عوائق خاصة في التنمية الفلاحية.

الفصل الثاني

السكان و الديناميكية الديموغرافية في الولايتين

تمهيد:

يتحكم في استقرار السكان وتطورهم في أي إقليم عدة عوامل، منها العامل التاريخي، الطبيعي و الواقع الاقتصادي والاجتماعي، والذي يكون حتما مرتبطا بالسياسات المتبعة في الإقليم، أي أن هذه العوامل هي التي تتحكم في الدينامكية الديموغرافية، وتكون نتيجتها إما مجال قادر على الاحتفاظ بالسكان و مستقطب، أو مجال طارد ، وعليه فاستقرار السكان بهذا الإقليم مرهون بمدى قدرة الإقليم من حيث المؤهلات والسياسات التنموية على التكفل بحاجيات سكانه، خاصة ما تعلق بالجانب الاجتماعي والاقتصادي و أحيانا الجانب الأمني.

في الكثير من الأحيان تشهد بعض المجالات نموا ديموغرافيا سريعا، ومجالات أخرى تفرغ من سكانها (أقاليم طاردة)، ما ينتج عنه اختلالات مجالية، وظهور إشكالات كبيرة على مستوى المجالات المستقطبة (خاصة المدن)، ما يفتح مجال للتساؤلات والبحث عن السبل الكفيلة لإعادة التوازن بين الأقاليم من جهة، والتكفل الجيد بسكان هذه الأقاليم لخلق ظروف تسمح باستقرار السكان من جهة ثانية.

وفي مجال دراستنا، ولاية قسنطينة وولاية ميلة، مجال الولايتين مختلف من عدة أوجه، أهما من الجانب الطبيعي، والبعد المجالي للولايتين (الإداري و العمراني)، ما يطرح تساؤل هام:

كيف كان تطور سكان الولايتين وهل خضعتا لنفس الديناميكية الديموغرافية؟ وماهي العوامل التي تحكمت في ذلك؟

و سنتطرق للإجابة على هذا السؤال الجوهري، إلى عدة عناصر في دراسة السكان، أهما وتيرة تطور ونمو السكان في مجال الولايتين، توزيع السكان و الكثافة عبر البلديات، التمركز و التشتت، تركيب السكان و المؤهلات البشرية.

المبحث الأول: السكان و الديناميكية الديموغرافية في ولاية قسنطينة:

في مرحلة الاستقلال لم تعرف مقاطعة قسنطينة تغيرات كبرى، بل بقيت محتفظة بمكانتها الإدارية على المستوى الجهوي، وشهدت نزوح ريفي كبير، حيث قدر عدد سكانها في الإطار الأول للسكن والسكان لسنة 1966 م ب 1500000 نسمة.

كان إقليم ولاية قسنطينة يضم كل من سكيكدة، القل، جيجل، الميلية، ميلة، فرجيوة، واد الزناتي، عين مليلة، عين البيضاء، بمجموع 69 بلدية إلى غاية سنة 1974 م ، ثم تقلصت بعد ذلك مساحة الولاية إلى 3561 كلم^2، وذلك بالأمر 74-69 المؤرخ في 2 جويلية 1974 المتعلق بإصلاح التنظيم الإقليمي للولايات، ومرسوم المرسوم 74-148 المتضمن تحديد الحدود الإدارية والإقليمية وتكوين ولاية قسنطينة، و بقيت محتفظة بميلة فقط و 28 بلدية وقدر عدد سكانها في إحصاء 1977 م بـ 478300 نسمة على مساحة3561 كلم^2، و في سنة 1984 وبصدور قانون رقم 84-09 تم فصل ميلة، وأصبحت ولاية قسنطينة تحتل مساحة 2297.2 كلم^2 بـ 6 دوائر و 12 بلدية.

جدول رقم (05): بلديات و دوائر ولاية قسنطينة

الدائرة	البلديات التابعة للدائرة
قسنطينة	قسنطينة
الخروب	الخروب- أولاد رحمون- عين السمارة
حامة بوزيان	حامة بوزيان- ديدوش مراد
زيغود يوسف	زيغود يوسف- بني حميدان
عين أعبيد	عين أعبيد- ابن باديس
ابن زياد	ابن زياد- مسعود بوجريو

المصدر: الإحصاء العام للسكان و السكن 2008، الديوان الوطني للإحصاء

1 حجم و توزيع سكان بلديات ولاية قسنطينة:

بالاعتماد على آخر إحصاء للسكان و السكن لسنة 2008 ، يتباين حجم السكان في الولاية من بلدية لأخرى.

جدول رقم (06): حجم و توزيع سكان بلديات ولاية قسنطينة 2008:

البلديات	عدد السكان 2008 (نسمة)	نسبة عدد السكان مقارنة بسكان الولاية (%)
قسنطينة	448374	47,78
الخروب	179033	19,08
حامة بوزيان	79952	8,52
ديدوش مراد	44951	4,79
عين السمارة	36998	3,94
زيغود يوسف	35248	3,76
عين أعبيد	31743	3,38
أولاد رحمون	26132	2,78
ابن زياد	18861	2,01
ابن باديس	18735	2,00
بني حميدان	9397	1,00
مسعود بوجريو	9050	0,96
المجموع	**938475**	**100**

المصدر: الإحصاء العام للسكان و السكن 2008، الديوان الوطني للإحصاء

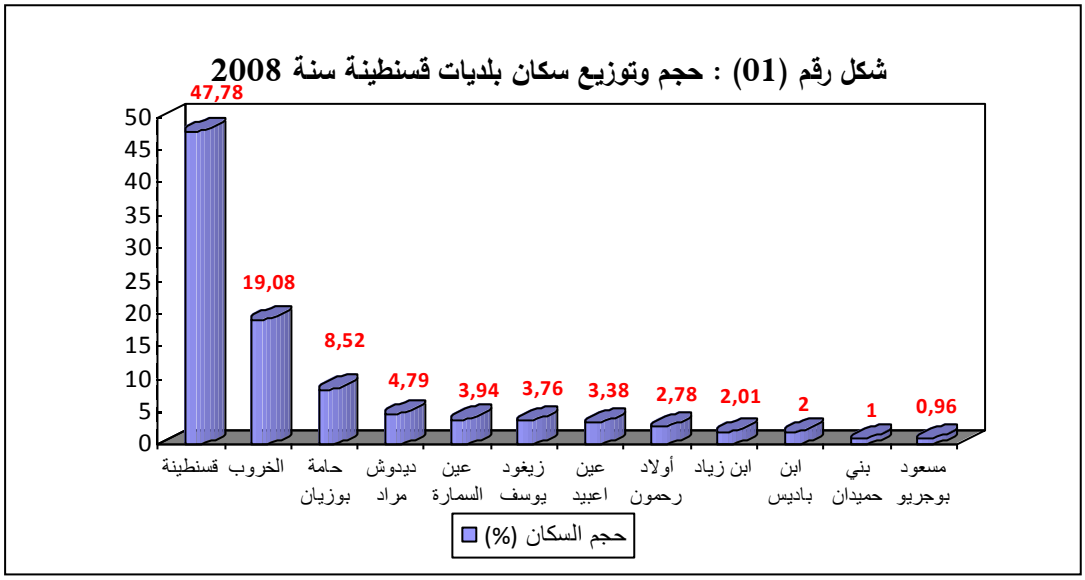

يمثل سكان بلدية قسنطينة حوالي نصف إجمالي سكان الولاية بنسبة تقدر بتعداد 448374 نسمة، أي ما يقدر بـ 47.78 %، وهذا باعتبار بلدية قسنطينة قي عاصمة الولاية و مركز المدينة، تليها بلدية الخروب بتعداد 179033 نسمة، أي ما يقدر بـ 19.08 %، ثم بلدية حامة بوزيان بنسبة 8.52 %، تليها بلديتي ديدوش مراد و عين السمارة بنسبة 4.79 % و 3.76 % على التوالي، وهذه

خريطة رقم: (16)

حجم وتوزيع سكان بلديات ولاية قسنطينة 2008

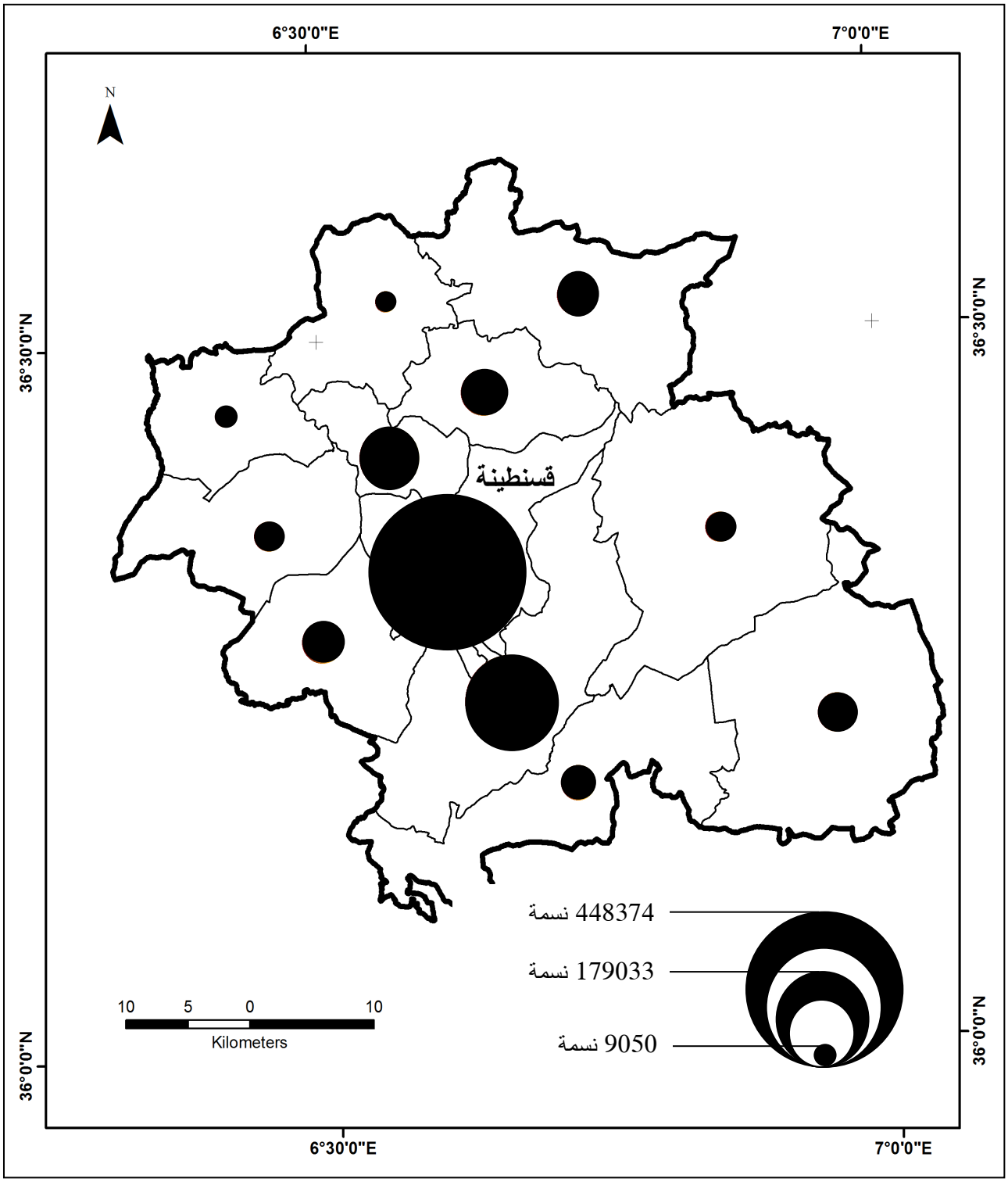

المصدر: التعداد العام للسكان والسكن 2008، الديوان الوطني للإحصاء + معالجة

البلديات تعرف بالمدن التوابع لمدينة قسنطينة (villes satellitaires)، و باقي البلديات بها لا يمثل حجم سكانها إلا حوالي نسبة 15 % من إجمالي سكان الولاية.

و يمكن القول أن حجم سكان ولاية قسنطينة يتوزع على ثلاثة (03) مستويات، المركز ببلدية قسنطينة، تليها حلقة ثانية من بلديات الخروب، حامة بوزيان، ديدوش مراد و عين السمارة، و حلقة ثالثة تمثل باقي البلديات، و هذا انعكاس واضح لواقع مجال الولاية من الناحية الوظيفية.

2 تطور سكان ولاية قسنطينة للفترة 1977 – 2008:

لدراسة تطور السكان يجب التطرق إلى الزيادة السكانية، و التي يعبر عنها بمعدل النمو، وهذه الزيادة تنقسم إلى قسمين، زيادة طبيعية، وهي عدد زيادة السكان من المواليد، و الهجرة، وهي عدد السكان الوافدين أو الخارجين من مجال الولاية.

جدول رقم (07): التطور الإجمالي لسكان ولاية قسنطينة للفترة 1977 –2008

التعداد (سنة)	عدد السكان (نسمة)	الزيادة السكانية (نسمة)	معدل النمو	معدل النمو الوطني
1977	478300	/	/	3.21
1987	664303	186003	3.3	3.06
1998	810914	146611	1.82	2.15
2008	934875	127561	1.5	1.6

المصدر: الإحصاء العام للسكان و السكن 1977–1987–1998–2008، الديوان الوطني للإحصاء

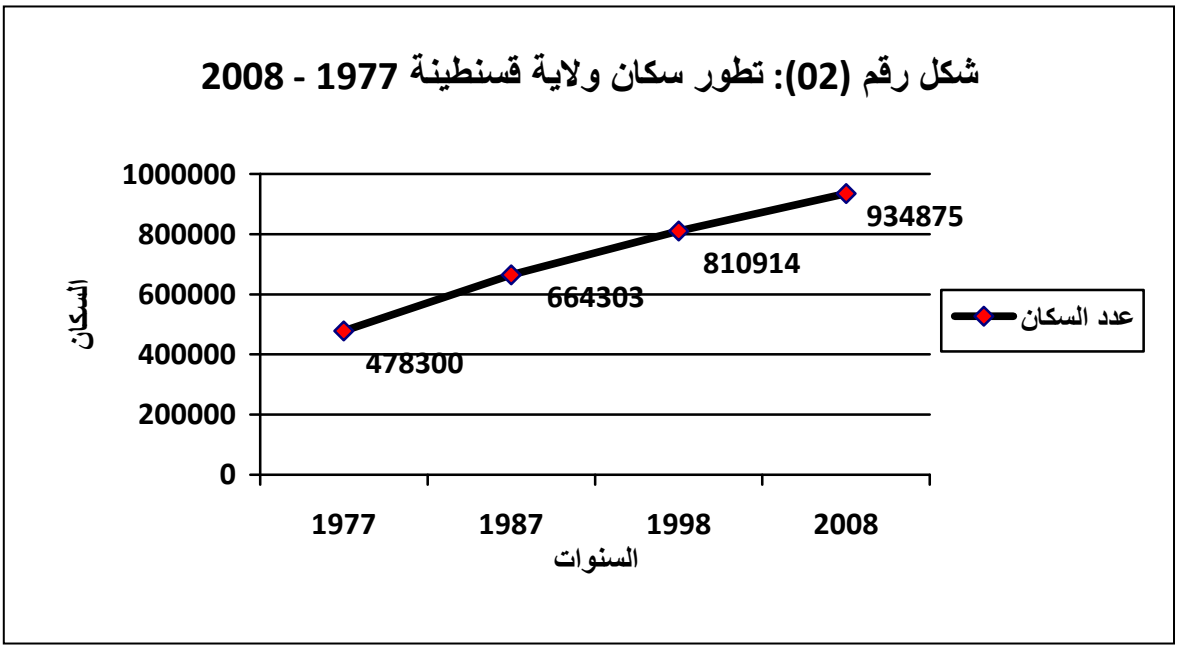

عرف تطور سكان ولاية قسنطينة وتيرة غير منتظمة، حيث تميزت كل فترة بمعدل نمو مختلف و هذا راجع لعدة أسباب، و يمكن تلخيصها فيما يلي:

✓ **المرحلة الأولى (1977-1998) نمو سكاني كبير:**

تزامنت هذه المرحلة مع ديناميكية اقتصادية في البلاد بصفة عامة، تمثلت مظاهرها في إنشاء وحدات صناعية في المدن الكبرى، و سياسة الثورة الزراعية في الأرياف، ففي ولاية قسنطينة أنشأت الدولة عدة مصانع أهما مصنع الجرارات بواد حميميم، و مصنع سوناكوم في عين السمارة، وإنشاء مؤسسات البناء ...الخ، كان لها تأثير على ديناميكة السكان، حيث شهدت قسنطينة موجة من النزوح نحوها من المناطق المجاورة، خاصة التي بقيت تعاني بعد الاستقلال من الفقر والتهميش، وكانت هذه الديناميكية السكانية نتيجة بحث السكان الوافدين عن ظروف اقتصادية واجتماعية جيدة، مقارنة بالمناطق التي جاؤوا منها، ورغم إطلاق سياسة الثورة الزراعية التي وجهت خصيصا للمناطق الريفية، إلا أن هذه السياسة لم تحقق متطلبات السكان بهذه المناطق، فكان البديل البحث عن ظروف أحسن ترجمتها الهجرة نحو المدن، و من بينها قسنطينة، وقدرت الزيادة السكانية في ولاية قسنطينة في هذه الفترة بـ 186003 نسمة و معدل نمو قدر بـ 3.3%.

✓ **المرحلة الثانية (1987-1998) تراجع في نمو سكان الولاية:**

أهم ما ميز الجزائر في هذه المرحلة، هو الأزمة التي عاشتها على مستوى جميع الأصعدة، سياسيا، اجتماعيا، اقتصاديا و أمنيا، و كانت انعكاساتها وخيمة على النمو الاقتصادي، والاجتماعي، بما في ذلك النمو الديموغرافي، حيث أن الظروف الصعبة للسكان أثرت على سن الزواج الذي ارتفع، ضف إلى ذلك علاء المعيشة و اللاأمن، و وعرفت ولاية قسنطينة تراجع في معدل النمو حيث انخفض من 3.3 % للفترة 1977-1987 إلى 1.82 % في الفترة الممتدة من 1987-1998، وهو أقل من المعدل الوطني المسجل في نفس الفترة و الذي قدر بـ 2.15 % [*]، رغم ذلك سجلت ولاية قسنطينة هجرة وافدة خاصة على الأطراف من المناطق المجاورة، و الذين فروا سكانها من الظروف الأمنية الصعبة، و البحث عن فرص جديدة.

[*] – الإحصاء العام للسكان و السكن، الديوان الوطني للإحصاء.

✓ **المرحلة الثالثة (1989-2008) استمرار تراجع نمو سكان الولاية:**

شهدت هذه المرحلة تراجع أيضا في معدل النمو الديموغرافي في ولاية قسنطينة، حيث قدر بـ 1.5 % مقارنة بـ 1.82 % في المرحلة السابقة، و مكن حصر أسباب هذا التراجع في النمو إلى ارتفاع سن الزواج بالنسبة للجنسين (تفاقم ظاهرتي العزوبة و العنوسة)، و هذا بسبب زيادة العاملة في وسط النساء مما قلل من الزيادة الطبيعية، و غلاء المعيشة و عدم تمكن الشباب من الزواج، خاصة في ظل أزمة السكن، و غيرها من العوامل الاجتماعية الأخرى.

3 تطور سكان بلديات ولاية قسنطينة 1998-2008:

لم يعرف تطور سكان بلديات ولاية قسنطينة نفس الوتيرة، و هذا لعدة عوامل سنحاول التطرق إليها في دراسة تطور و نمو السكان بها، معتمدين على إحصاء السكان لسنة 1998 و إحصاء سنة 2008، بحساب الزيادة و معدل النمو*، و كانت الإحصائيات كما يلي:

جدول رقم (08): تطور سكان بلديات ولاية قسنطينة بين 1998-2008

البلديات	عدد السكان 1998 (نسمة)	عدد السكان 2008 (نسمة)	الزيادة (نسمة)	معدل النمو (%)	الفئات
الخروب	89919	179033	89114	7.3	
عين السمارة	24426	36998	12572	4.3	
حامة بوزيان	58307	79952	21645	3.3	
ابن باديس	13869	18735	4866	3.1	
ديدوش مراد	33266	44951	11685	3.1	
أولاد رحمون	20434	26132	5698	2.5	
عين أعبيد	25958	31743	5785	2.1	
ابن زياد	15514	18861	3347	2.0	
بني حميدان	8197	9397	1200	1.4	
زيغود يوسف	31101	35248	4147	1.3	
مسعود بوجريو	7975	9050	1075	1.3	
قسنطينة	481947	448374	33573-	0.7 -	
المجموع	**810914**	**938475**	**127561**	**1.5**	**معدل النمو الوطني 1.6**

المصدر: الإحصاء العام للسكان و السكن 1998-2008، الديوان الوطني للإحصاء

* معدل النمو = ("عدد السكان الحالي÷ عدد السكان السابق" تحت جدر أسه الفرق بين سنوات الإحصاء) – واحد × 100

شكل رقم (03): تطور سكان بلديات ولاية قسنطينة بين 1998-2008

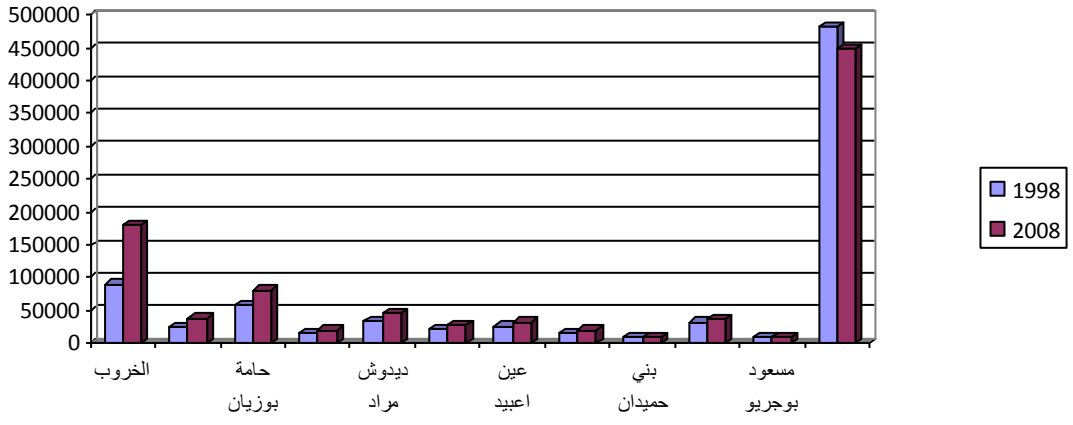

تطور سكان بلديات ولاية قسنطينة في الفترة الممتدة بين سنة 1998 و 2008 بصورة متباينة حيث سجلت معدلات نمو مختلفة من بلدية لأخرى، و يمكن حصرها في:

- ✓ **معدلات نمو منخفضة جدا (أقل من 0 %):**

و سجل هذا المعدل ببلدية قسنطينة فقط، وهو معدل ضعيف جدا مقارنة بالمعدل الوطني أو الولائي، و يفسر هذا التراجع في معدل النمو، بتشبع المدينة بالسكان، و توجيه النمو العمراني سواء نحو المدن التوابع (الخروب، حامة بوزيان، ديدوش مراد و عين السمارة)، و خاصة نحو المدينة الجديدة علي منجلي، التي أصبحت الوجه الجديد للتعمير و استقبال الفائض من سكان بلدية قسنطينة، وقد سجلت هذه المدينة الجديدة في السنوات الأخيرة نموا حضريا و سكانيا كبير، جراء عمليات الترحيل المتتالية، سواء من الأحياء القصديرية، أو الهشة من شتى أحياء مدينة قسنطينة، هذا ما جعل معدل النمو السكاني بهذه الأخيرة ضعيف جدا.

- ✓ **معدلات نمو متوسطة (بين 1.3 % و 2.5 %):**

سجلت هذه المعدلات بكل من بلديات أولاد رحمون، عين أعبيد، ابن زياد، بني حميدان، زيغود يوسف و مسعود بوجريو، و هي معدلات متوسطة مقارنة بالمعدل الوطني و الولائي، أي أن تطور السكان فيها كان بطريقة عادية، حيث لم تعرف ديناميكة ديموغرافية سريعة، و الشيء الملاحظ على هذه البلديات من الناحية الجغرافية (أي موقعها في الولاية)، هو أنها كلها تقع على أطراف الولاية، بلديات حدودية للولاية، هذا الموقع لم يسمح لهذه البلديات باحتواء الفائض من سكان بلدية

قسنطينة (المدينة)، أي أنها لم تدخل فيما يعرف بالمجال الحضري القسنطيني الكبير ، و اقتصر التعمير بها على البرامج المحلية ذات الطابع البلدي لا الولائي.

- ✓ **معدلات نمو مرتفعة (3.1 % إلى 4.3 %):**

سجلت هذه المعدلات بأربعة (04) بلديات، هي حامة بوزيان، ديدوش مراد، عين السمارة وابن باديس، وفاق بها معدل النمو المعدل الوطني و الولائي، و إذا استثنيا بلدية ابن باديس، فالبلديات الثلاثة الأخرى تعرف بالمدن التوابع لمدينة قسنطينة، حيث أن موقعها الجغرافي القريب من مدينة قسنطينة، جعل منا بلديات تستوعب الفائض السكاني لبلدية قسنطينة، عبر إدخالها في المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير، ما يعرف بالمجال الحضري القسنطيني الكبير.

- ✓ **معدلات نمو مرتفعة جدا (7.3 %):**

لم يسجل هذا المعدل المرتفع إلا في بلدية الخروب فقط، و تضم البلدية في مجالها الإداري إضافة إلى مدينة الخروب، مدينتين جديدتين، هما مدينة ماسينيسا، و مدينة علي منجلي، و يعتبران هذين المدينتين قطبين حضريين وجهت لهم تقريبا كل السياسات السكنية لبلدية قسنطينة، إضافة إلى مدينة الخروب، ما انعكس على تطور السكان بها و زيادة العدد و بالتالي زيادة معدل النمو.

يظهر تطور سكان بلديات قسنطينة ديناميكة ديموغرافية متباينة في البلديات، وما يمكن استنتاجه هو أن الدينامكية الديموغرافية في الولاية حسب البلديات، كانت في ثلاثة مستويات، بلدية عرفت تراجع في النمو و هي بلدية قسنطينة، بلديات تشهد ديناميكية متوسطة لنمو السكان و هي ما تعرف بالمدن التوابع، و بلدية الخروب بمدينتيها الجديدين ماسينيسا و علي منجلي تشهد ديناميكية ديموغرافية سريعة، ترجمها معدل نمو مرتفع جدا (7.3 %).

4 -توزيع سكان بلديات قسنطينة حسب التجمع والتشتت (2008):

يعتبر توزيع السكان حيث التجمع الو التشتت معيار جيد، لمعرفة تركز السكان من جهة، و تنظيم المجال من جهة ثانية، حيث ينقسم توزيع السكان في المجال إلى ثلاثة أنماط رئيسية، تجمع رئيسي (Agglomération Chef Lieu) و تجمعات ثانوية (Agglomérations Secondaires) ومناطق مبعثرة (Zones éparse)، و سنتطرق في دراسة نمط توزيع السكان في بلديات قسنطينة إلى تقسيم السكان وفق نمط التجمع الرئيسي و التجمعات الثانوية و المبعثرة معا.

جدول رقم (09): توزيع سكان بلديات قسنطينة حسب التجمع و التشتت (2008):

البلديات	التجمع الرئيسي (ACL)		التجمع الثانوي (AS) + مناطق مبعثرة (ZE)		الفئات
	عدد السكان (نسمة)	النسبة (%)	عدد السكان (نسمة)	النسبة (%)	
قسنطينة	418672	93,38	29702	6,62	**الفئة الأولى (طابع التجمع)**
ديدوش مراد	40819	90,81	4132	9,19	
زيغود يوسف	28764	81,60	6484	18,40	
عين السمارة	32057	86,65	4941	13,35	
عين أعبيد	22529	70,97	9214	29,03	
ابن باديس	11518	61,48	7217	38,52	**الفئة الثانية (توازن بين التجمع و التشتت)**
ابن زياد	11567	61,33	7294	38,67	
مسعود بوجريو	5400	59,67	3650	40,33	
حامة بوزيان	41945	52,46	38007	47,54	
الخروب	89251	49,85	89782	50,15	
أولاد رحمون	11263	43,10	14869	56,90	**الفئة الثالثة (طابع التشتت)**
بني حميدان	3022	32,16	6375	67,84	
المجموع	**716807**	**76,38**	**221667**	**23,62**	

المصدر: الإحصاء العام للسكان و السكن 2008، الديوان الوطني للإحصاء

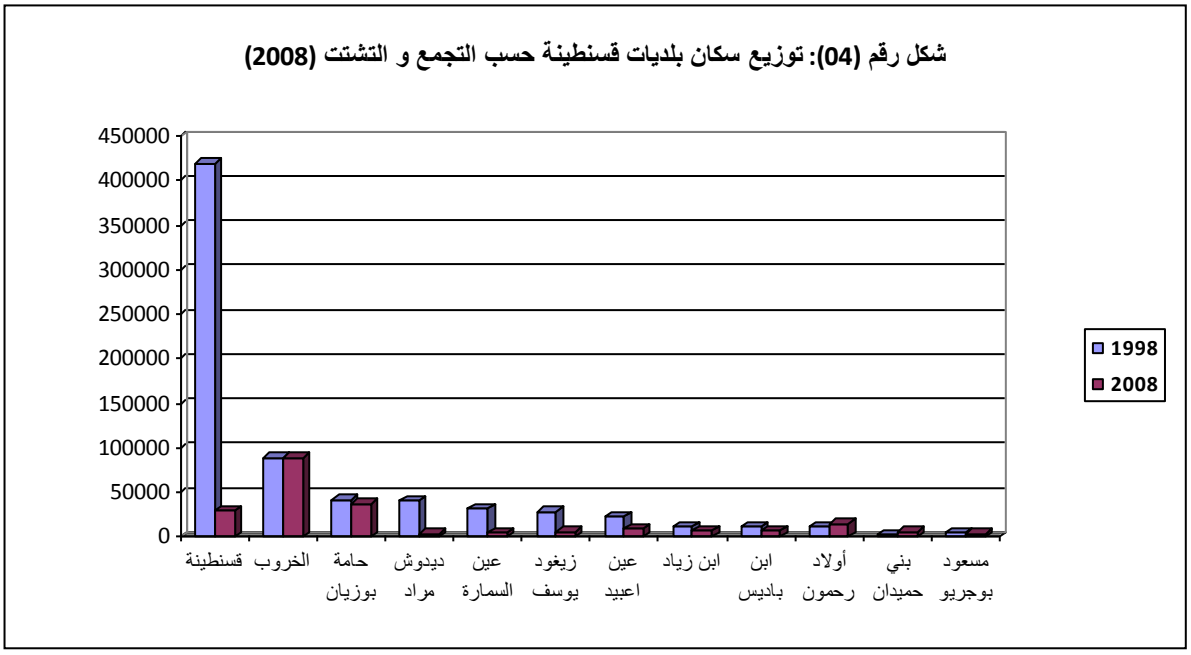

خريطة رقم: (17)

توزيع سكان بلديات ولاية قسنطينة حسب التجمع والتشتت 2008

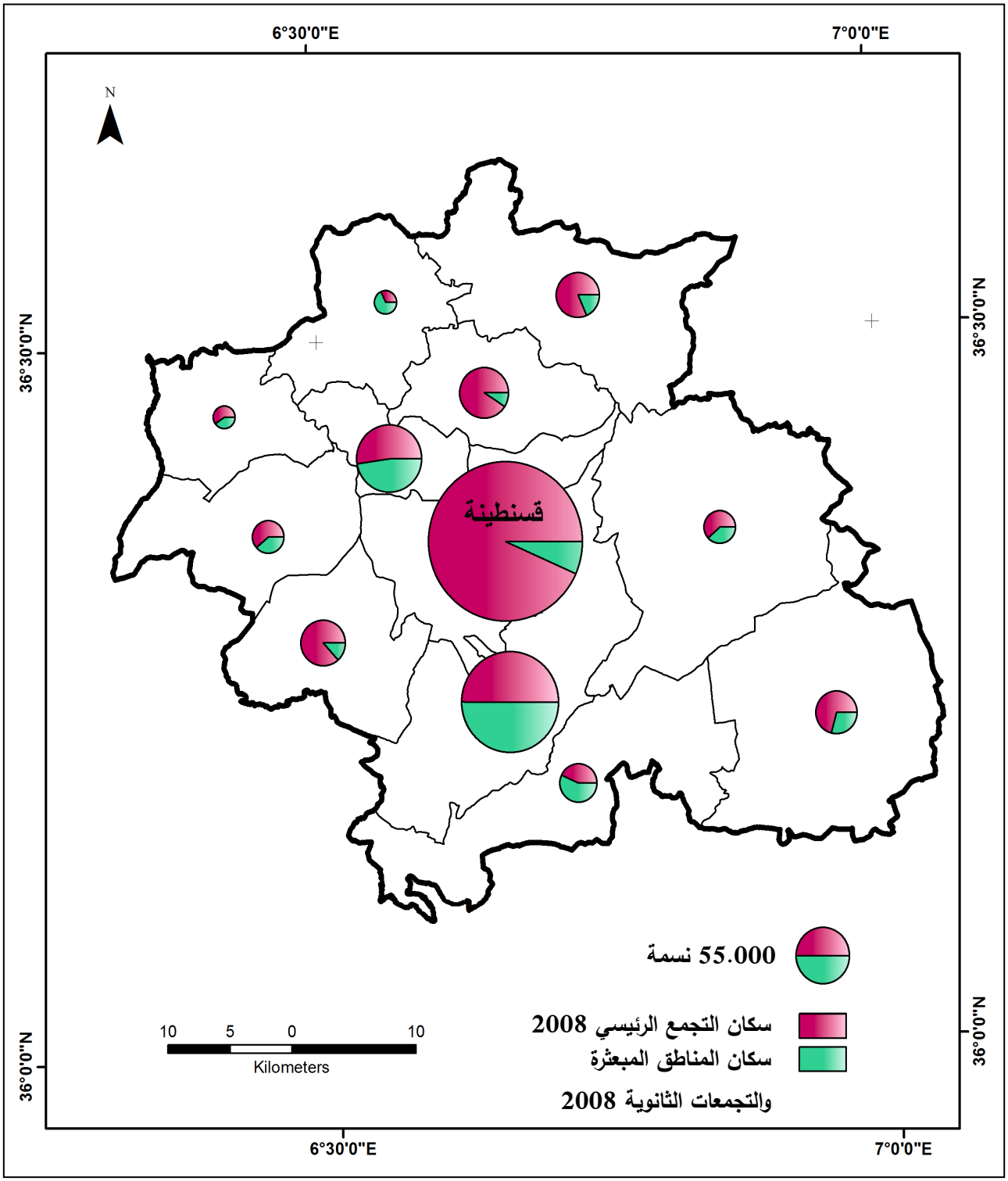

المصدر: التعداد العام للسكان والسكن 2008، الديوان الوطني للإحصاء + معالجة

بلغ سكان التجمعات الرئيسية في ولاية قسنطينة 716807 نسمة أي ما يعادل نسبة 76.38 %، و هذه النسبة هي انعكاس للطابع الحضري للولاية ، حيث معظم البلديات سجلت بها نسبة كبيرة لسكان التجمع الرئيسي، على غرار بلدية قسنطينة، ديدوش مراد، زيغود يوسف، عين السمارة، وتجاوز فيها عدد سكان التجمع الرئيسي أكثر من 80 %، تليها بلديات انقسم سكانها بين التجمع الرئيسي والتجمعات الثانوية و المناطق المبعثرة، و هنا تجدر الإشارة إلى بلديتي الخروب وحامة بوزيان، حيث يغلب على هذين البلديتين في توزيع السكان نمط التجمعات الثانوية، كصالح دراجي ولامبلاش في الخروب، و بكيرة و زقرور العربي في حامة بوزيان.

كما توجد بلديات غلب عليها طابع التشتت في توزيع سكانها مجاليا، مثل بني حميدان أين بلغت نسبة سكان المناطق المبعثرة 67.84 %، و هي نسبة تعكس الطابع الريفي للبلدية.

و على العموم فإن توزيع السكان في ولاية قسنطينة حسب التجمع و التشتت، تحكمت فيه عدة عوامل، نذكر منها على سبيل المثال، الظروف الأمنية التي أثرت كثيرا على توزيع السكان، الظروف الاجتماعية و الاقتصادية، الوظيفة الإدارية و مستويات التجهيز، طبيعة المنطقة من حيث الوظيفة المجالية.

5 الكثافة السكانية في ولاية قسنطينة حسب البلديات سنة 2008:

يتحكم في الكثافة السكانية عاملين أساسيين، مساحة البلدية و عدد سكانها، و وفقا لهذين العاملين تباينت الكثافة السكانية في بلديات ولاية قسنطينة حسب إحصاء سنة 2008 و كانت كالتالي:

جدول رقم (10): الكثافة السكانية لبلديات ولاية قسنطينة (2008):

البلديات	المساحة (كم2)	عد السكان (نسمة)	الكثافة السكانية (نسمة/كم2)
قسنطينة	183	448374	2450.13
الخروب	255	179033	702.09
عين السمارة	123.81	36998	298.83
حامة بوزيان	71.18	79952	1123.24
ابن باديس	310.42	18735	60.35
ديدوش مراد	115.70	44951	388.51
أولاد رحمون	269.95	26132	96.80
عين أعبيد	323.80	31743	98.03
ابن زياد	150.77	18861	125.10
بني حميدان	131.02	9397	71.72
زيغود يوسف	255.95	35248	137.71
مسعود بوجريو	106.6	9050	84.90
المجموع	**2297.20**	**938475**	**408,53**

المصدر: الإحصاء العام للسكان و السكن 2008، الديوان الوطني للإحصاء

من خلال الجدول نلاحظ تباين كبير في الكثافة السكانية من بلدية لأخرى، و يمكن تقسيمها من حيث الكثافة إلى ما يلي:

-كثافة سكانية مرتفعة جدا (2450.18 نسمة/كم^2):

تمثل هذه الكثافة السكانية لبلدية قسنطينة، وهي كثافة مرتفعة جدا، مقارنة بمتوسط الكثافة السكانية للولاية و المقدرة بـ 408.2 نسمة/كم^2، و هذه الكثافة السكانية المرتفعة جدا لبلدية قسنطينة ترجع لسببين هما: أن بلدية قسنطينة هي عاصمة الولاية (المدينة)، توجد بها كل المرافق الإدارية، التجارية، الخدماتية، كما أن أطراف المدينة عرفت موجة تعمير كبيرة، تمثلت في برامج سكنية تمثلت في السكن الجماعي، أو ما يعرف بالتوسع العمودي، مما زاد في الكثافة السكانية.

-كثافة سكانية مرتفعة (1123.24 نسمة/كم^2- 702.09 نسمة/كم^2):

وتمثل كل من بلديتي حامة بوزيان والخروب، وهما بلديتان يمثلان مراكز حضرية هامة، حيث شهدتا تعمير سريع و كبير، خاصة بلدية الخروب، أما حامة بوزيان، فمساحتها صغيرة و بتعداد سكاني كبير، جعل الكثافة السكانية بها كبيرة مقارنة بالبلديات الأخرى.

خريطة رقم: (18)

توزيع الكثافة السكانية لبلديات ولاية قسنطينة 2008

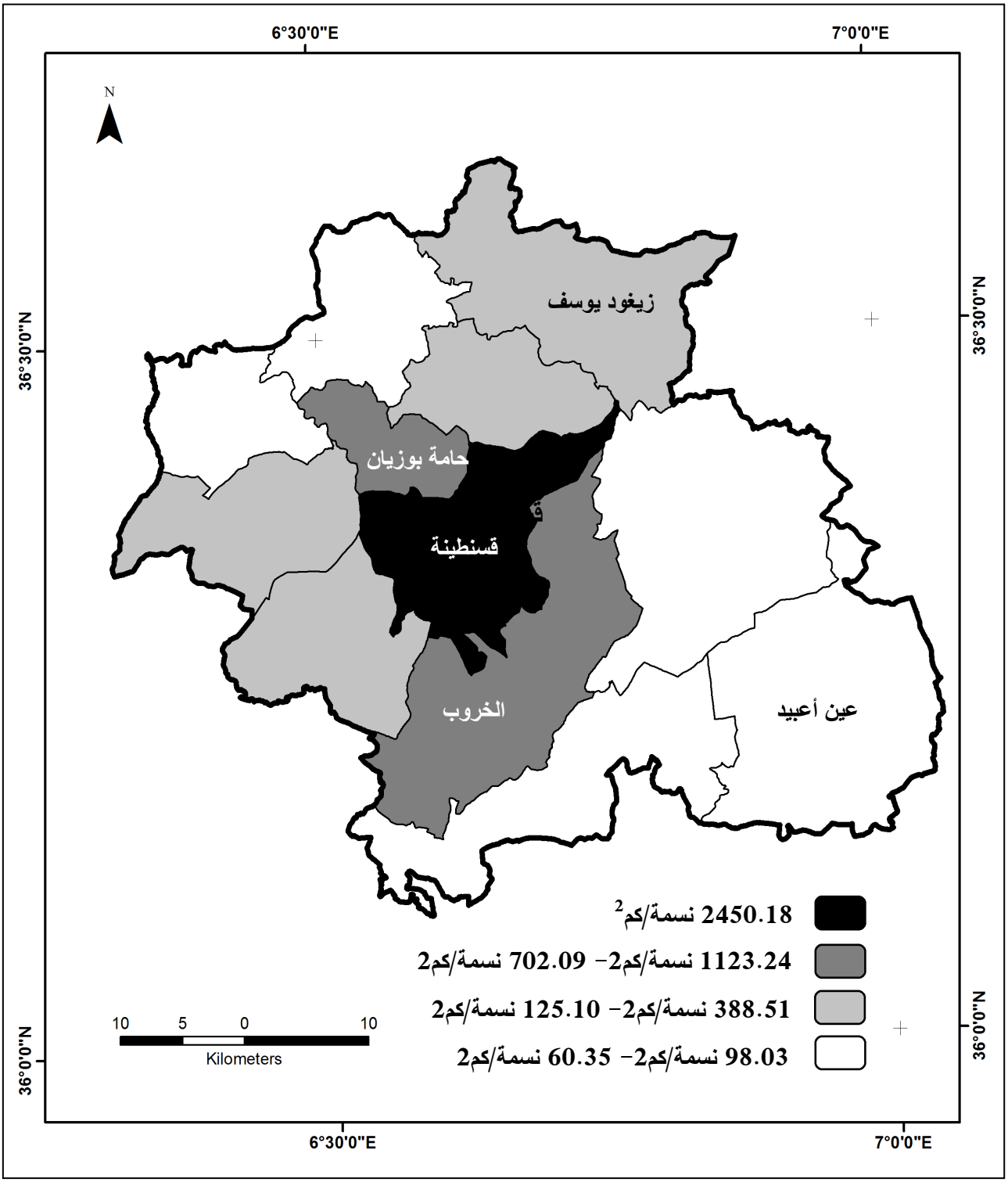

المصدر: التعداد العام للسكان والسكن 2008، الديوان الوطني للإحصاء + معالجة

-كثافة سكانية متوسطة (388.51 نسمة/كم^2- 125.10 نسمة/كم^2):

تمثل هذه الكثافة السكانية المتوسطة، كل من بلديات ديدوش مراد، زيغود يوسف، ابن زياد وعين السمارة، و هي بلديات ذات مساحة كبيرة و حجم سكاني ليس بالكبير مقارنة بسكان الولاية، مما جعل الكثافة السكانية بها متوسطة.

-كثافة سكانية ضعيفة (98.03 نسمة/كم^2- 60.35 نسمة/كم^2):

سجلت بكل من بلديات بني حميدان، ابن زياد، ابن باديس، عين أعبيد و أولاد رحمون، و هي كثافة ضعيفة مقارنة بالبلديات الأخرى، ما يميز هذه البلديات هو كبر مساحتها و عدد سكان قليل، إضافة إلى كونها واقعة في مناطق هامشية، منها جبلية و ريفية أو ذات طابع فلاحي.

تتوزع الكثافة السكانية في بلديات ولاية قسنطينة، بطريقة تخضع إلى الوظيفة الثقل الديموغرافي للبلديات، حيث أن البلديات المجاورة للمدينة، والتي بها مراكز حضرية مهمة، سجلت بها كثافة سكانية عالية، وكلما اتجهنا نحو أطراف المدينة كلما قلت الكثافة السكانية، أي بداية تغير في الوظيفة من حضرية إلى شبه حضرية أو ريفية.

المبحث الثاني: السكان و الديناميكية الديموغرافية في ولاية ميلة:

تعتبر ميلة من أقدم المواقع التاريخية في الجزائر، و قد تعاقبت عليها عدة حضارات و شكلت بذلك منطقة ذات أهمية كبيرة في مختلف الحقب التاريخية، أهما العهد النوميذي، الروماني، الوندالي، البيزنطي، وصولا إلى الموحدين و الحفصيين و العثماني و أخيرا الفرنسي، و تكمن أهميتها بالنظر لموقعها الاستراتيجي من جهة و مؤهلاتها الطبيعية من جهة أخرى (أراضي فلاحية، وفرة المياه...)، وقد كانت تابعة لقسنطينة من خلال التقسيمات التي قام بها الاستعمار الفرنسي، تحت ما يعرف بمقاطعة قسنطينة (département de Constantine)، و قد استمرت ضمن هذا التقسيم حتى جاء التقسيم الإداري لسنة 1984 لترتقي إلى مصف ولاية، و انبثق عن هذا التقسيم بالإضافة إلى قرارات 1987 و 1991 ظهور ولاية ميلة بـ 13 دائرة و 32 بلدية.

ما يميز ولاية ميلة من حيث التقسيم الإداري هو عدد البلديات الكبير (32 بلدية) مقارنة بولاية قسنطينة (12 بلدية فقط).

جدول رقم (11): بلديات و دوائر ولاية ميلة

الدائرة	البلديات التابعة للدائرة
ميلة	ميلة –عين التين – سيدي خليفة
شلغوم العيد	شلغوم العيد– عين الملوك– وادي العثمانية
فرجيوة	فرجيوة– يحي بن قشة
تاجنانت	تاجنانت– بن يحي عبد الرحمان– أولاد خلوف
القرارم قوقة	القرارم قوقة– حمالة
وادي النجاء	وادي النجاء– أحمد راشدي– زغاية
الرواشد	الرواشد– تبرقنت
ترعي باينان	ترعي باينان– عميرة أراس– تسالة لمطاعي
تسدان حدادة	تسدان حدادة– مينار زارزة
عين البيضاء أحريش	عين البيضاء أحريش– العياضي برباس
سيدي مروان	سيدي مروان– الشيقارة
التلاغمة	التلاغمة– وادي سقان– مشيرة
بوحاتم	بوحاتم– دراجي بوصلاح

المصدر: الإحصاء العام للسكان و السكن 2008، الديوان الوطني للإحصاء

1 حجم و توزيع سكان بلديات ولاية ميلة:

جدول رقم (12): حجم و توزيع سكان بلديات ولاية ميلة 2008:

البلديات	عدد السكان 2008 (نسمة)	نسبة عدد السكان مقارنة بسكان الولاية (%)	الفئة
شلغوم العيد	82560	10,77	
ميلة	69053	9,00	
تاجنانت	53536	6,98	
فرجيوة	50167	6,54	
التلاغمة	48028	6,26	
القرارم قوقة	42062	5,48	
وادي العثمانية	40688	5,31	
الرواشد	27086	3,53	
ترعي باينان	23299	3,04	
سيدي مروان	23088	3,01	
مينار زارزة	22535	2,94	
عين البيضاء أحريش	21013	2,74	
بوحاتم	20277	2,64	
وادي النجاء	19739	2,57	
اعميرة أراس	19405	2,53	
زغاية	17638	2,30	
تسدان حدادة	17378	2,27	
أحمد راشدي	15819	2,06	
تسالة لمطاعي	15676	2,04	
شيقارة	14661	1,91	
عين الملوك	14200	1,85	
وادي سقان	13319	1,74	
المشيرة	12905	1,68	
يحي بني قشة	11810	1,54	
أولاد خلوف	11396	1,49	
حمالة	11213	1,46	
بن يحي عبد الرحمان	10052	1,31	
دراجي بوصلاح	10013	1,31	
تيبرقنت	9282	1,21	
عين التين	7781	1,01	
العياضي برباس	6459	0,84	
سيدي خليفة	4746	0,62	
المجموع	**766884**	**100**	

المصدر: الإحصاء العام للسكان و السكن 2008، الديوان الوطني للإحصاء

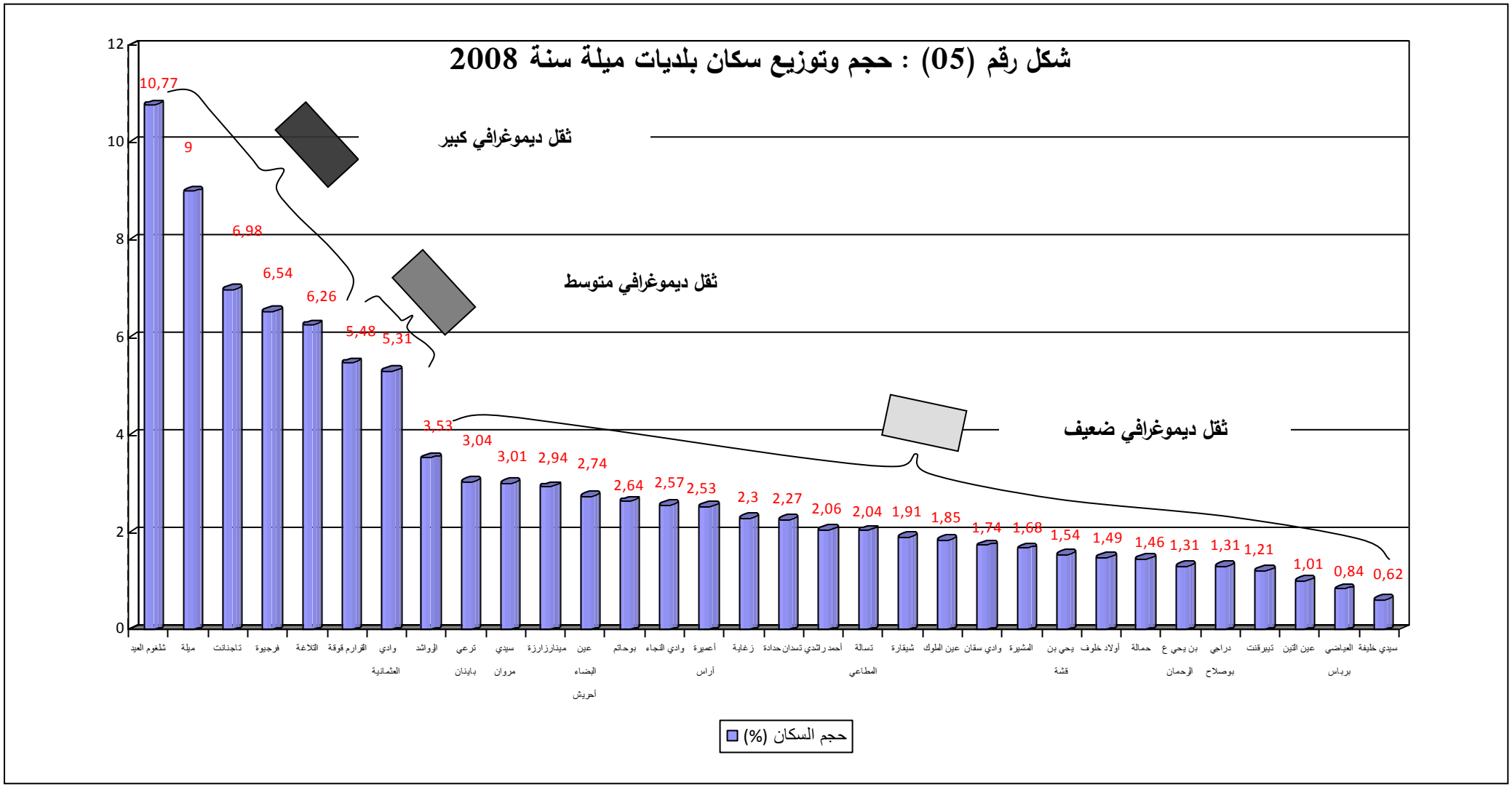
شكل رقم (05) : حجم وتوزيع سكان بلديات ميلة سنة 2008
ثقل ديموغرافي كبير
ثقل ديموغرافي متوسط
ثقل ديموغرافي ضعيف
12
10
8
6
4
2
0
10,77
9
6,98
6,54
6,26
5,48
5,31
3,53
3,04
3,01
2,94
2,74
2,64
2,57
2,53
2,3
2,27
2,06
2,04
1,91
1,85
1,74
1,68
1,54
1,49
1,46
1,31
1,31
1,21
1,01
0,84
0,62
شلغوم العيد
ميلة
تاجنانت
فرجيوة
التلاغة
القرارم قوقة
وادي العثمانية
الزواشد
ترعي باينان
سيدي مروان
ميناررزارزة
عين البيضاء أحريش
بوحاتم
وادي النجاء
أعصيرة أراس
زغاية
تسدان حدادة
أحمد راشدي
تسالة المطاعي
شيقارة
عين الملوك
وادي سقان
المشيرة
يحي بن قشة
أولاد خلوف
حمالة
بن يحي ع الرحمان
دراجي بوصلاح
تيبرقنت
عين التين
العباضي برباس
سيدي خليفة
حجم السكان (%)

يتوزع السكان على بلديات ولاية ميلة بطريقة متباينة، حيث أن عددهم يختلف من بلدية لأخرى، و الملاحظ هو أن نصف سكان ولاية ميلة يتمركزون في سبعة (07) بلديات فقط من أصل 32 بلدية، بتعداد 386094 نسمة أي بنسبة 50.34 % من إجمالي عدد سكان الولاية.

حيث سجلت بلدية شلغوم العيد أكبر عدد للسكان، و الذي يقدر حسب الإحصاء العام للسكان و السكن لسنة 2008 بـ 82560 نسمة أي بنسبة 10.77 % من إجمالي عدد سكان الولاية، متفوقة على بلدية ميلة التي جاءت في المرتبة الثانية من حيث عدد السكان بـ 69053 نسمة أي بنسبة 9.00 %، رغم أنها تمثل عاصمة الولاية، تليهما بلدية تاجنانت المحاذية لبلدية شلغوم العيد في جنوب الولاية بعدد سكان قدر بـ 53536 نسمة أي بنسبة تقدر بـ 6.98 % من إجمالي سكان الولاية، و هي نفس النسبة تقريبا لسكان بلدية فرجيوة و التلاغمة.

أما باقي البلديات فقد تباين فيها عدد السكان، ويمكن تقسيمها إلى بلديات عدد سكانها متوسط مقارنة بعدد سكان الولاية، وهي كل من بلديات الرواشد، ترعي باينان، سيدي مروان، مينار زارزة، عين البيضاء أحريش، بوحاتم، وادي النجاء، اعميرة أراس، زغاية، تسدان حدادة، أحمد راشدي و تسالة لمطاعي، وقد تراوح عدد السكان في هذه البلديات بين 15676 نسمة و 27086 نسمة أي ما يمثل نسبة 2 إلى 3 % من إجمالي سكان الولاية، و بلديات عدد سكانها قليل مقارنة بحجم سكان الولاية، حيث تراوحت نسبة سكانها مقارنة بالولاية بين 0.62 % و1.91 %، هي على التوالي بلديات شيقارة، عين الملوك، وادي سقان، المشيرة، يحي بن قشة، أولاد خلوف، حمالة، بن يحي عبد الرحمان، دراجي بوصلاح، تيبرقنت، عين التين، العياضي برباس و سيدي خليفة.

هذا التباين في توزيع السكان عبر بلديات الولاية يمكن تفسيره بـ:

- البعد التاريخي للبلديات، حيث أن البلديات التي سجل بها ثقل ديموغرافي لها بعد تاريخي، حيث كانت إما مراكز أو مناطق عبور إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر، ما جعلها بعد الاستقلال تعرف نمو ديموغرافي بالنزوح إليها من المناطق الهامشية، وزاد نموها الديموغرافي أكثر بعد التقسيم الإداري لسنة 1984.
- الموقع الجغرافي والطبيعي، جعل بعض البلديات في مناطق هامشية، ما انعكس سلبا على التواجد السكاني بها مثل البلديات الواقعة في الشمال الغربي مثل بلدية الشيقارة وحمالة.
- و هناك سبب آخر لهذا التوزيع المتباين للسكان عبر البلديات، يتمثل في مدى هيكلة بعض البلديات وقدرتها على التنمية وتحقيق مطالب السكان، مما يجعل نموها الديموغرافي إما سريعا أو بطيئا والذي ينعكس حتما على عدد السكان بها.

خريطة رقم: (19)

حجم وتوزيع سكان بلديات ولاية ميلة 2008

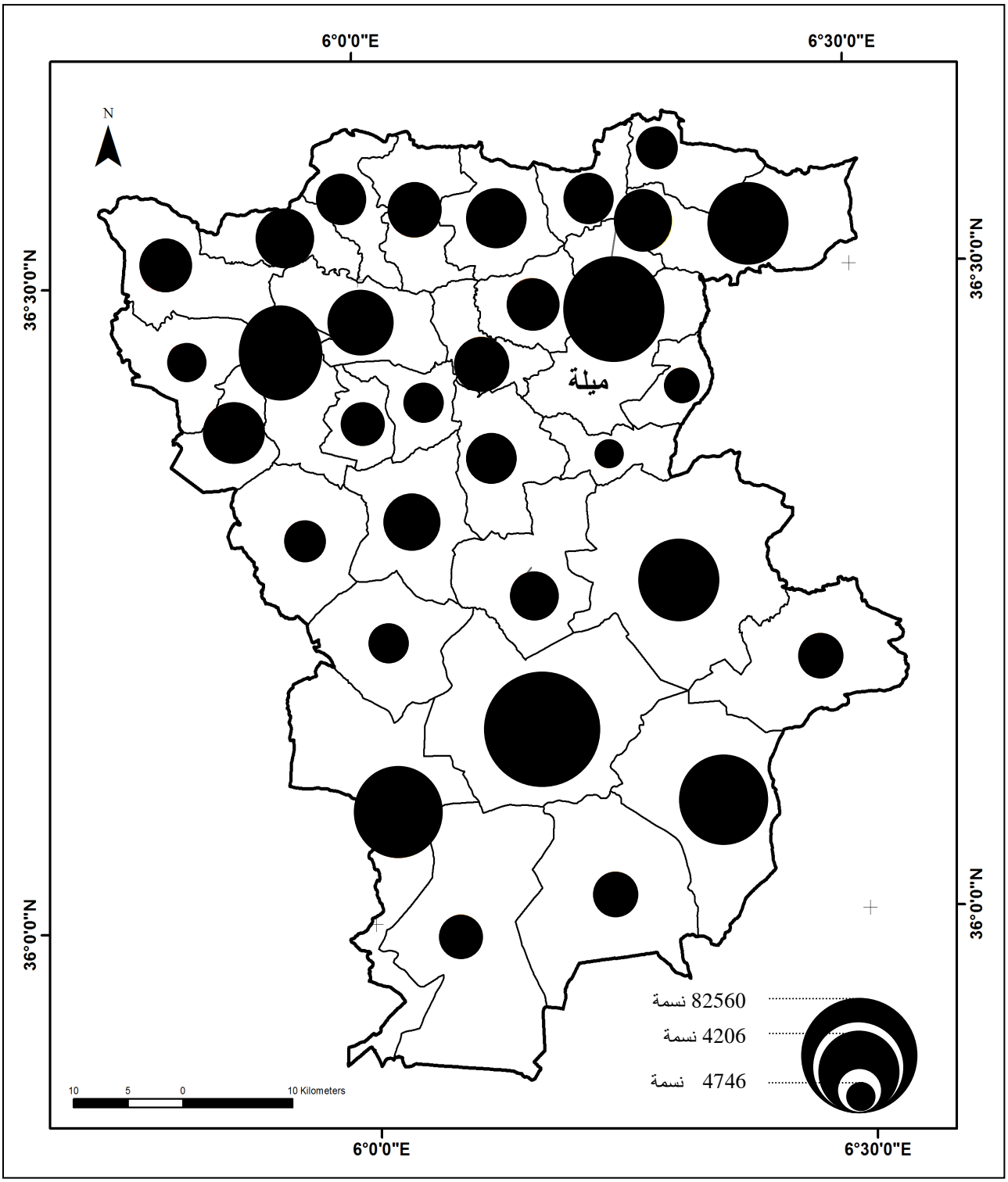

المصدر: التعداد العام للسكان والسكن 2008، الديوان الوطني للإحصاء + معالجة

2 تطور سكان ولاية ميلة للفترة 1977-2008:

جدول رقم (13): التطور الإجمالي لسكان ولاية ميلة للفترة 1977 - 2008

التعداد (سنة)	عدد السكان (نسمة)	الزيادة السكانية (نسمة)	معدل النمو	المعدل الوطني
1977	375100	/	/	3.21
1987	511605	136505	3,07	3.06
1998	674480	162875	2,49	2.15
2008	766884	92404	1,30	1.6

المصدر: الإحصاء العام للسكان و السكن 1977- 1987-1998-2008، الديوان الوطني للإحصاء

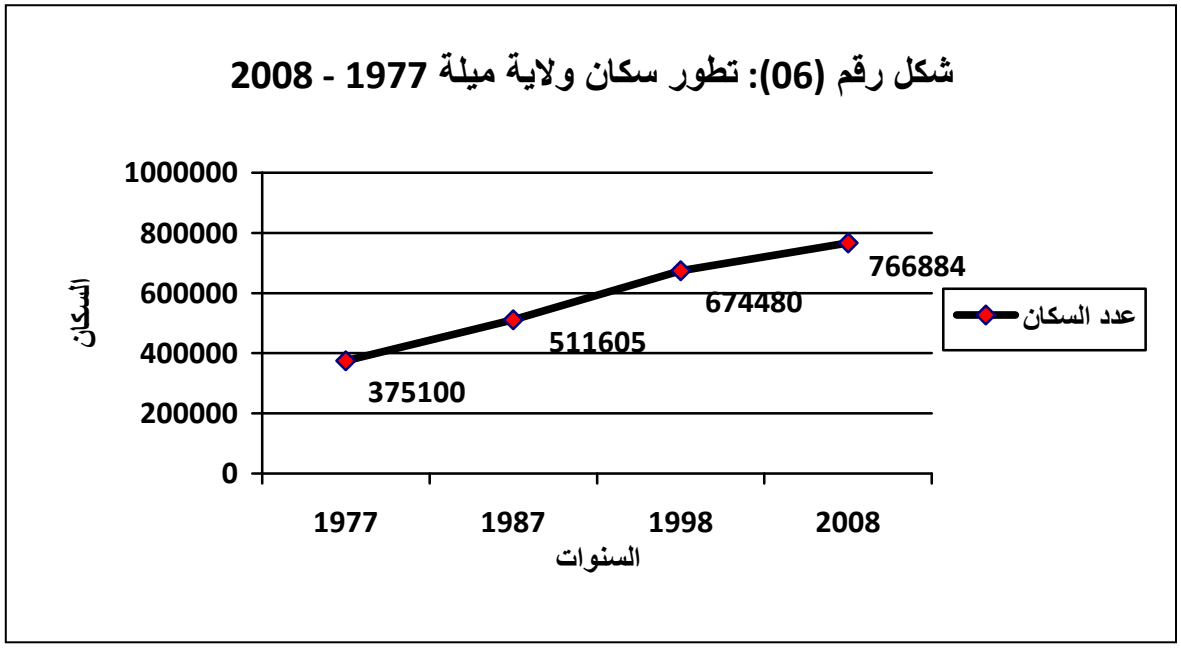

عرفت ولاية ميلة تطور في عدد السكان، حيث قدرت هذه الزيادة بين سنة 1977 و سنة 2008 بـ 391784 نسمة، أي أن عدد سكانها تضاعف في ظرف 30 سنة، و لم تكن وتيرة هذه الزيادة ثابتة، حيث أن معدلات النمو تراجعت من تعداد لآخر، بعدما كانت 3.07 % للفترة الممتدة بين 1977 و 1987، لتصل إلى 1.30 % سنة 2008، يفسر هذا بـ:

- الفترة الممتدة بين 1977 -1987 (معدل نمو كبير): وهذا بعد التقسيم الإداري لسنة 1984 و نتائجه على المستوى الاقتصادي و الإداري (عوامل جذب).
- الفترة 1987 - 2008 (تراجع في معدل النمو): سببه الرئيسي موجات النزوح من أطراف الولاية خاصة نحو الولايات المجاورة بسبب الأزمة الأمنية في سنوات التسعينات.

3 -تطور سكان بلديات ولاية ميلة 1998-2008:

جدول رقم (14): تطور سكان بلديات ولاية ميلة 1998-2008:

البلديات	عدد السكان 1998 (نسمة)	عدد السكان 2008 (نسمة)	الزيادة (نسمة)	معدل النمو (%)	الفئة	
شلغوم العيد	66384	82560	16176	2.2	**الفئة الأولى** معدل نمو مرتفع	
تاجنانت	43151	53536	10385	2.2		
فرجيوة	40441	50167	9726	2.2		
التلاغمة	40846	48028	7182	1.7	**الفئة الثانية** معدل نمو متوسط	
وادي النجاء	16802	19739	2937	1.7		
عين التين	6653	7781	1128	1.6		
القرارم قوقة	36482	42062	5580	1.5		
سيدي مروان	20018	23088	3070	1.5		
ميلة	59959	69053	9094	1.4		
وادي العثمانية	35934	40688	4754	1.3		
عين البيضاء أحريش	18512	21013	2501	1.3		
تسالة لمطاعي	13849	15676	1827	1.3		
ترعي باينان	20685	23299	2614	1.2		
زغاية	15751	17638	1887	1.2		
وادي سقان	11792	13319	1527	1.2		
تيبرقنت	8286	9282	996	1.2		
عين الملوك	12716	14200	1484	1.1		
المشيرة	11683	12905	1222	1.0		
يحي بني قشة	10681	11810	1129	1.0		
مينار زارزة	20620	22535	1915	0.9	**الفئة الثالثة** معدل نمو ضعيف	
أحمد راشدي	14489	15819	1330	0.9		
شيقارة	13609	14661	1052	0.8		
الرواشد	25399	27086	1687	0.7		
بوحاتم	19193	20277	1084	0.6		
سيدي خليفة	4505	4746	241	0.5		
اعميرة أراس	18722	19405	683	0.4		
حمالة	10810	11213	403	0.4		
أولاد خلوف	11058	11396	338	0.3		
تسدان حدادة	17623	17378	245-	0.1-	**الفئة الرابعة** معدل نمو ضعيف جدا	
بن يحي عبد الرحمان	10222	10052	170-	0.2-		
دراجي بوصلاح	10417	10013	404-	0.4-		
العياضي برباس	7188	6459	729-	1.1-		
المجموع	**674480**	**766884**	**92404**	**1.3**	**المعدل الوطني 1.6**	

المصدر: الإحصاء العام للسكان و السكن 1998- 2008، الديوان الوطني للإحصاء

عرف تطور سكان بلديات ميلة في الفترة الممتدة بين 1998 – 2008، تفاوت في نسبة النمو، حيث معدلات النمو للبلديات متباينة، و يمكن تقسيمها إلى أربعة (04) مستويات و هي:

- **الفئة الأولى: بها معدلات نمو مرتفعة (2.2 %)**

و شملت هذه الفئة ثلاثة بلديات، هي شلغوم العيد، تاجنانت و فرجيوة، و قدر معدل النمو بها 2.2 %، و هو معدل أكثر من المعدل الولائي (1.3%) في نفس الفترة، و تعتبر هذه البلديات بلدات ذات ثقل ديموغرافي معتبر في الولاية حيث يبلغ عدد سكانها مجتمعة حسب إحصاء 2008 حوالي 186263 نسمة، أي ما يمثل 24.28 % من إجمالي سكان الولاية (أي ربع عدد سكان ولاية ميلة)، كما تعد هذه البلديات ذات إمكانيات عمرانية كبيرة و لها جدب اقتصادي سنتطرق إليه لاحقا.

- **الفئة الثانية: بلديات متوسطة النمو (1 % إلى 1.7 %)**

و ضمت هذه الفئة 16 بلدية، منها بلدية ميلة (المدينة)، القرارم قوقة، التلاغمة ووادي العثمانية، و كل هذه البلديات تعتبر متوسطة الحجم مقارنة ببلدية ميلة، التي سجلت معدل نمو متوسط قدر بـ 1.4 %، أي أن عوامل الجذب بها ضعيفة مقارنة ببلديات شلغوم العيد، تاجنانت و فرجيوة، وهذا ما يدفعنا للبحث أكثر في هذه العوامل التي تحكمت في النمو الديموغرافي للبلديات في الفصول اللاحقة.

- **الفئة الثالثة: بلديات ضعيفة النمو (0.3 % إلى 0.9 %)**

وسجلت هذه المعدلات الضعيفة في تسعة (09) بلديات، معظم هذا البلديات هي بلديات هامشية تقع في مناطق جبلية مثل حمالة، الشيقارة، عميرة أراس، أحمد راشدي ...، كما أن هذه البلديات تعرف نوع من التهميش، و مستواها الاقتصادي المتذبذب كذلك، مقارنة بالبلديات ذات الثقل الديموغرافي الكبير، ما يعطيها ديناميكية ديموغرافية بطيئة جدا.

- **الفئة الرابعة: بلديات طاردة للسكان (-0.1 % إلى -1.1 %)**

و هي أربعة (04) بلديات، تسدان حدادة، بن يحي عبد الرحمان، دراجي بوصلاح والعياضي برباس، هذه الأخيرة سجلت معدل نمو بالسلب بلغ – 1.1 %، أي تراجع عدد سكانها بـ 729 نسمة، وتعتبر هذه البلديات طاردة للسكان، ما يجعلها تعرف ديناميكة ديموغرافية سالبة، ومجالات غير مستقطبة للسكان، وجب التفكير في آليات وطرق جديدة لخلق توازن ديموغرافي بها.

4 توزيع سكان بلديات ميلة حسب التجمع والتشتت (2008):

جدول رقم (15): توزيع سكان بلديات ميلة حسب التجمع و التشتت (2008):

البلديات	التجمع الرئيسي (ACL)		التجمع الثانوي (AS) + مناطق مبعثرة (ZE)		الفئات
	عدد السكان (نسمة)	النسبة (%)	عدد السكان (نسمة)	النسبة (%)	
ميلة	62517	90,53	6536	9,47	**الفئة الأولى (طابع التجمع)**
تاجنانت	41833	78,14	11703	21,86	
زغاية	13662	77,46	3976	22,54	
وادي النجاء	13883	70,33	5856	29,67	
سيدي مروان	15692	67,97	7396	32,03	
القرارم قوقة	28551	67,88	13511	32,12	
شلغوم العيد	55538	67,27	27022	32,73	
أحمد راشدي	10427	65,91	5392	34,09	
تيبرقنت	6071	65,41	3211	34,59	
عين البيضاء أحريش	12255	58,32	8758	41,68	**الفئة الثانية (توازن بين التجمع والتشتت)**
يحي بني قشة	6701	56,74	5109	43,26	
وادي العثمانية	22988	56,50	17700	43,50	
الرواشد	14847	54,81	12239	45,19	
التلاغمة	26248	54,65	21780	45,35	
ترعي باينان	12345	52,99	10954	47,01	
المشيرة	6813	52,79	6092	47,21	
فرجيوة	26176	52,18	23991	47,82	
عين الملوك	7254	51,08	6946	48,92	
وادي سقان	6351	47,68	6968	52,32	
تسالة لمطاعي	6988	44,58	8688	55,42	
مينار زارزة	8825	39,16	13710	60,84	**الفئة الثالثة (طابع التشتت)**
تسدان حدادة	6018	34,63	11360	65,37	
عين التين	2672	34,34	5109	65,66	
بوحاتم	6587	32,49	13690	67,51	
حمالة	3443	30,71	7770	69,29	
سيدي خليفة	1329	28,00	3417	72,00	
اعميرة أراس	5087	26,21	14318	73,79	
بن يحي عبد الرحمان	2307	22,95	7745	77,05	
أولاد خلوف	2615	22,95	8781	77,05	
العياضي برباس	1475	22,84	4984	77,16	
شيقارة	3049	20,80	11612	79,20	
دراجي بوصلاح	1358	13,56	8655	86,44	
المجموع	**441905**	**57.62**	**324979**	**42.38**	

المصدر: الإحصاء العام للسكان و السكن 2008، الديوان الوطني للإحصاء

من أصل 32 بلدية على مستوى الولاية توجد اثنا عشر (12) بلدية يغلب على توزيع سكانها طابع التجمعات الثانوية و المناطق المبعثرة، وأغلب هذا البلديات تقع في شمال الولاية على السفوح الجنوبية لسلسلة الأطلس التلي، حيث أن توزيع سكانها على شكل مداشر و قرى و بعض التجمعات الثانوية، هذا التوزيع خضع لعامل التضاريس بالدرجة الأولى، إضافة إلى العامل التاريخي، و عوامل التنمية و يمكن تصنيف بلديات ولاية ميلة حسب عامل التجمع و التشتت إلى:

- **الفئة الأولى: بلديات يغلب على توزيع سكانها طابع التجمع الرئيسي**

و تضم تسعة (09) بلديات، و معظمها من البلديات الكبيرة من حيث الحجم الديموغرافي، على غرار شلغوم العيد، ميلة، تاجنانت...، تتميز هذه البلديات بتركز سكانها في التجمع الرئيسي للبلدية.

- **الفئة الثانية: بلديات بها توازن في توزيع السكان بين التجمع و التشتت**

و شملت هذه الفئة 11 بلدية تراوحت نسبة التجميع و التشتت بها بين 58.32% و41.68% إلى 44.58% و 55.42%، أي أن تقريبا نصف السكان في التجمع الرئيسي للبلدية والنصف الآخر يتوزعون بين التجمعات الرئيسية و المناطق المبعثرة، مثل بلديات عين البيضاء أحريش، التلاغمة، فرجيوة، وادي العثمانية، الرواشد ...، و معظم هذه البلديات متوسطة الحجم من الناحية الديموغرافية.

- **الفئة الثالثة: بلديات يغلب عليها طابع التشتت و التجمعات الثانوية:**

و بلغ عددها 12 بلدية، أي تقريبا ثلث عدد بلديات ولاية ميلة، أغلبها بلديات ذات طابع ريفي و شبه ريفي، تتميز بعدد سكانها القليل مقارنة بعدد سكان الولاية، و بلغ عدد سكان هذه البلديات مجتمعة سنة 2008 حوالي 155916 نسمة، أي ما يمثل نسبة 20.33 % فقط من إجمالي سكان الولاية، و المظهر العام لتوزيع السكان في هذه البلديات يظهر في شكل قرى و مداشر و بعض التجمعات الثانوية في بعض البلديات، كالتجمع الثانوي الوصاف مثلا في بلدية حمالة...، كما أن هذه البلديات معظمها تقع في مناطق متضرسة (خاصة السفوح الجنوبية لسلسلة الأطلس التلي شمال الولاية).

خريطة رقم: (20)

توزيع سكان بلديات ولاية ميلة حسب التجمع والتشتت 2008

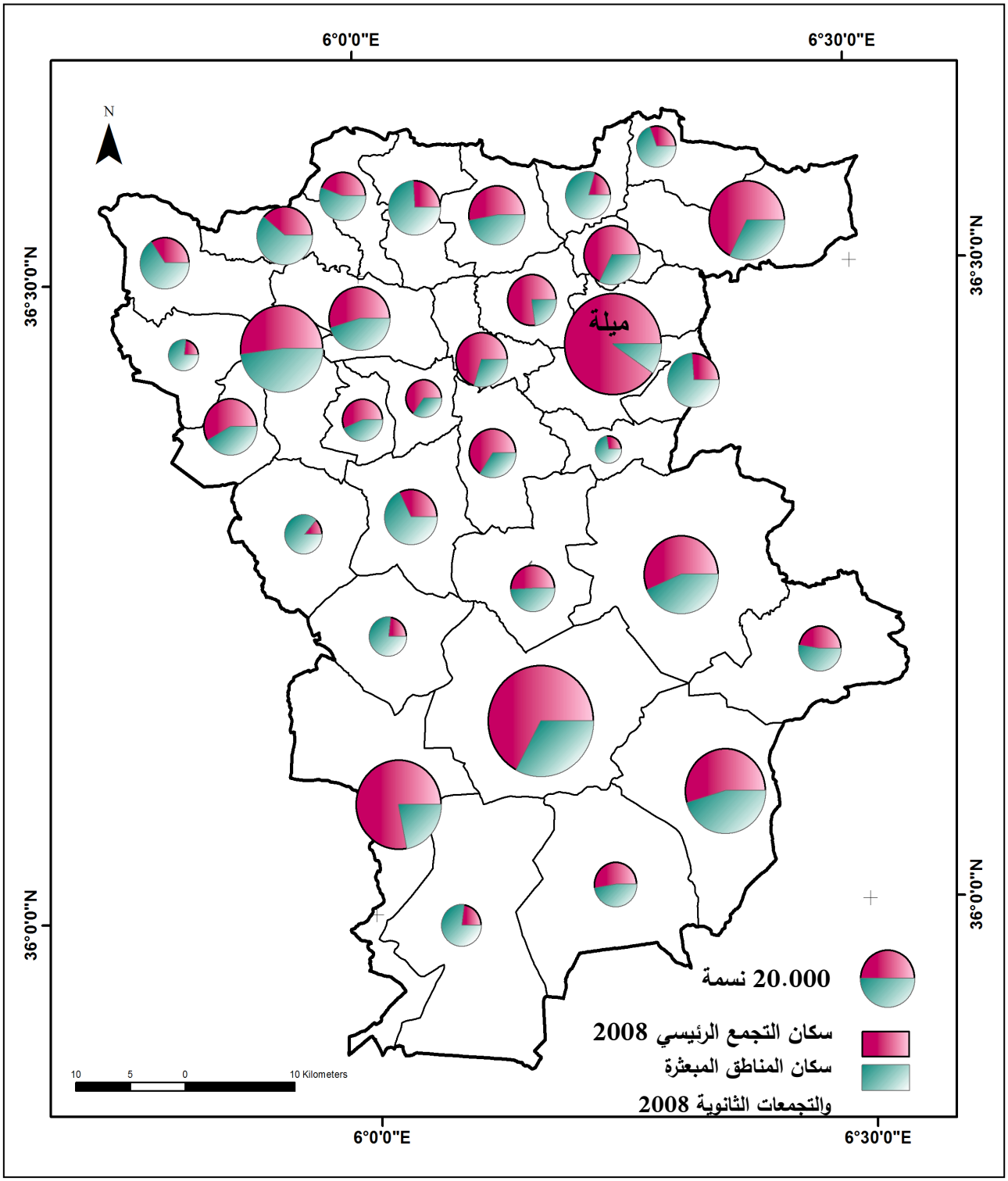

المصدر: التعداد العام للسكان والسكن 2008، الديوان الوطني للإحصاء + معالجة

5 الكثافة السكانية في ولاية ميلة حسب البلديات سنة 2008:

جدول رقم (16): الكثافة السكانية لبلديات ولاية ميلة (2008):

البلديات	عدد السكان 2008 (نسمة	المساحة (كلم^2)	الكثافة السكانية (نسمة/كلم^2)
سيدي مروان	23088	32.22	716.57
فرجيوة	50167	74.80	670.68
ميلة	69053	130.60	528.74
مينار زارزة	22535	59.00	381.95
وادي النجاء	19739	53.70	367.58
عين البيضاء أحريش	21013	61.80	340.02
شلغوم العيد	82560	258.30	319.63
زغاية	17638	56.91	309.93
يحي بني قشة	11810	39.50	298.99
القرارم قوقة	42062	141.20	297.89
ترعي باينان	23299	79.00	294.92
الرواشد	27086	97.50	277.81
شيقارة	14661	52.90	277.15
تسالة لمطاعي	15676	61.30	255.73
تاجنانت	53536	212.40	252.05
التلاغمة	48028	195.50	245.67
اعميرة أراس	19405	81.80	237.22
تيبرقنت	9282	47.99	193.42
عين التين	7781	40.56	191.84
بوحاتم	20277	106.90	189.68
حمالة	11213	63,70	176,03
أحمد راشدي	15819	89.90	175.96
تسدان حدادة	17378	103.80	167.42
وادي العثمانية	40688	271.50	149.86
عين الملوك	14200	124.70	113.87
سيدي خليفة	4746	45.17	105.07
وادي سقان	13319	145.50	91.54
بن يحي عبد الرحمان	10052	112.50	89.35
دراجي بوصلاح	10013	117.90	84.93
العياضي برباس	6459	81.60	79.15
المشيرة	12905	186.10	69.34
أولاد خلوف	11396	254.20	44.83
المجموع	**766884**	**3480.45**	**220.34**

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكن 2008، الديوان الوطني للإحصاء

خريطة رقم: (21)

توزيع الكثافة السكانية لبلديات ولاية ميلة 2008

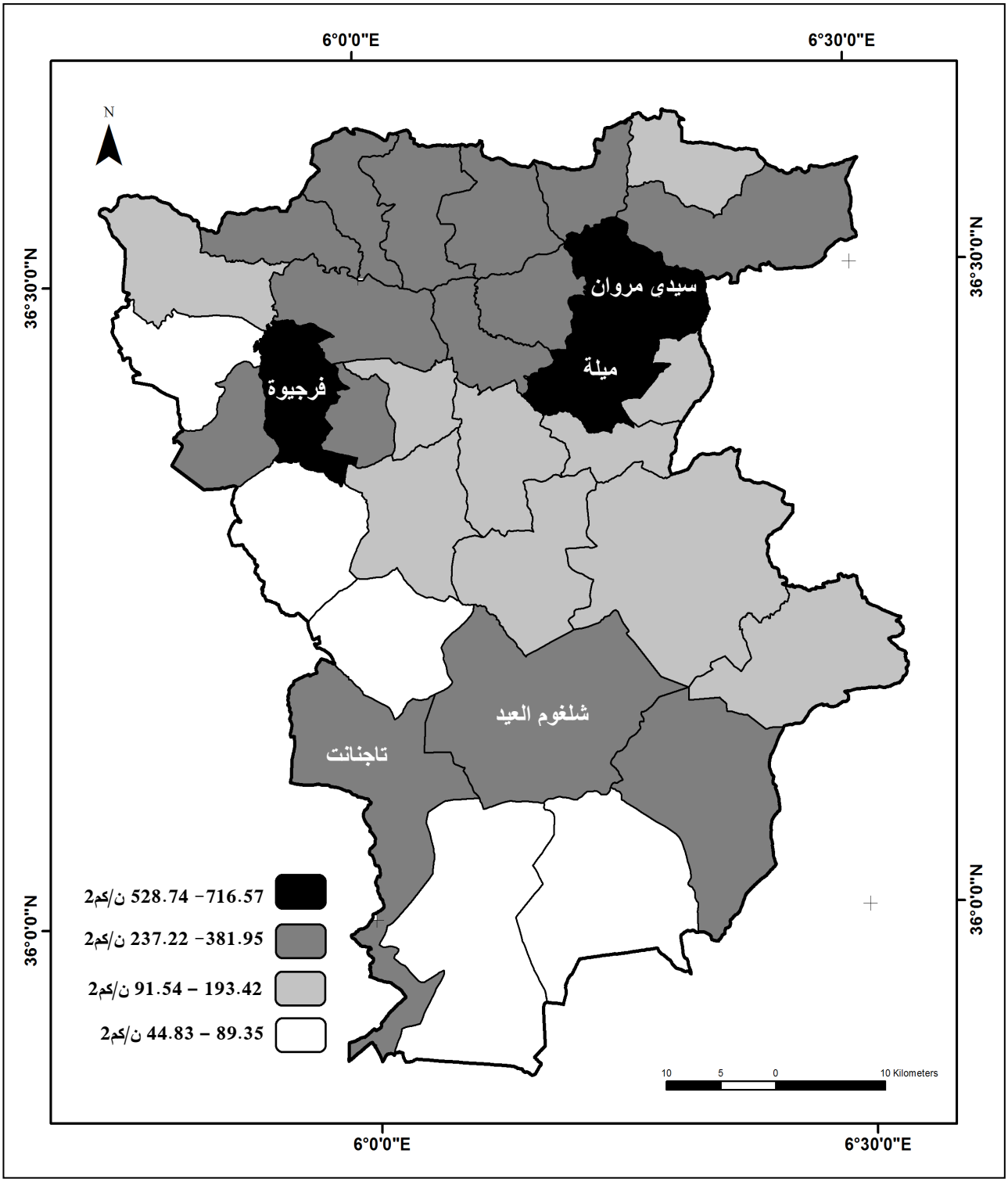

المصدر: التعداد العام للسكان والسكن 2008، الديوان الوطني للإحصاء + معالجة

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة الديموغرافية التي قمنا بها، تبين أن الولايتين تتميزان بثقل ديموغرافي غير متجانس من حيث الحجم، لا من حيث عدد المراكز العمرانية المتواجدة في مجالهما، فولاية قسنطينة. تضم 12 مركزا رئيسيا، ، بينما في ولاية ميلة عدد المراكز يصل إلى 32 مركز. هذا التباين راجع أساسا إلى نتائج التقسيم الإداري لسنة 1984، أين شهدت حدود ولاية قسنطينة تغيرات كبيرة أثرت على مجال ميلة، التي تم ترقيتها إلى مصف ولاية، مما انعكس على زيادة عدد بلدياتها، منها من كانت تابعة إداريا لولاية قسنطينة.

هذا يعكس بوضوح التخطيط الإرادي للتنظيم المجالي المطبق على المستوى الوطني، الذي كان يعطي الأولوية للنهوض بالمراكز الصغيرة، لتمكنيها من تأطير مناطق واسعة من المجالات.

الفصل الثالث

نمط السكن الريفي في الحظيرة السكنية

تمهيد:

يعتبر السكن من الحاجيات الضرورية في حياة الإنسان، و تواجه الجزائر صعوبات في تحقيق الاكتفاء، بالنظر للطلب المتزايد عليه، هذا رغم توفر العديد من البرامج و السياسات السكنية التي وضعت من أجل التكفل باحتياجات السكان، ومن أبرز هذه البرامج السكنية (الأنماط) نجد السكن الاجتماعي الإيجاري، السكن الترقوي، السكن الريفي، والذي في الأساس خصص للمجالات الريفية للتكفل بطلبات السكن في هذه الأخيرة.

وباعتبار أن السكن من أهم التجهيزات، فإن توفره حسب الطلب وبما يتماشى مع الخصائص العمرانية والمجالية يبقى هو التحدي الكبير أمام السلطات، خاصة في ظل انتشار التعمير العشوائي وعدم احترام قوانين البناء والتعمير، مما انعكس سلبا على النمو الحضري من جهة وخلق اختلالات مجالية من جهة ثانية، تمثلت في التعمير المصغر ونشوء تجمعات عمرانية، في مناطق كانت بالأساس إما أراضي فلاحية أو في المجالات الريفية، وتكمن تبعات هذه التحولات في احتياجات التجهيز و التنمية بصفة عامة.

وفي هذا الباب سنطرق لدراسة السكن في ولايتي قسنطينة و ميلة، للوقوف على واقعه من حيث التوزيع والنوع و التجهيز، حسب البلديات، لتشخيص حال البلديات وإعطاء صورة واضحة عن السكن في بلديات الولاية، و هذا في مبحثين:

- المبحث الأول: السكن في ولاية قسنطينة
- المبحث الثاني: السكن في ولاية ميلة

المبحث الأول: السكن في ولاية قسنطينة

1 -توزيع السكن في بلديات قسنطينة حسب التشتت و التجمع لسنة 2008

توزيع السكن في المجال هو انعكاس مباشر لتوزيع السكان، خاصة إذا ما تعلق الأمر بالتجمعات الرئيسية و الثانوية و المناطق المبعثرة، و باعتبار هذه الأخيرة تمثل المجال الريفي، فمعرفة عدد السكنات بها (المناطق المبعثرة) ونسبتها مقارنة بالعدد الإجمالي للسكن في البلدية، يعطينا صورة واضحة عن خصوصية المجال والوظيفة المجالية (النشاط الاقتصادي، التجهيز...).

جدول رقم (17): توزيع السكن لبلديات قسنطينة حسب التشتت والتجمع لسنة 2008

البلدية	التجمع الرئيسي		التجمع الثانوي		المناطق المبعثرة	
	العدد (نسمة)	النسبة (%)	العدد (نسمة)	النسبة (%)	العدد (نسمة)	النسبة (%)
بنى حميدان	562	32,26	0	0,00	1180	67,74
مسعود بوجريو	1008	57,96	286	16,45	445	25,59
ابن باديس	2402	58,23	895	21,70	828	20,07
ابن زياد	2369	62,67	859	22,72	552	14,60
زيغود يوسف	4604	75,52	611	10,02	881	14,45
عين أعبيد	4966	69,02	1200	16,68	1029	14,30
أولاد رحمون	2216	41,98	2372	44,93	691	13,09
عين سمارة	6825	80,12	1213	14,24	480	5,64
ديدوش مراد	8801	90,69	382	3,94	521	5,37
حامة بوزيان	7923	53,58	6537	44,21	327	2,21
الخروب	18836	40,98	26217	57,03	916	1,99
قسنطينة	83497	92,09	6190	6,83	984	1,09
المجموع	**144009**	**62,93**	**46762**	**21,56**	**8834**	**15,51**

المصدر: الإحصاء العام للسكان و السكن 2008، الديوان الوطني للإحصاء

من الجدول نلاحظ تباين في توزيع السكن حسب التجمع و التشتت في بلديات قسنطينة، بصفة عامة فإن تركز السكنات في التجمعات الرئيسية هو السائد، حيث بلغ عدد السكنات بها على مستوى الولاية 144009 سكن من أصل 199605 أي بنسبة 62.93 %، وهذا ما يعكس الطابع الحضري بصفة عامة للولاية، تليها عدد السكنات في التجمعات الثانوية بـ 46762 سكن أي بنسبة 21.56 %، و في المناطق المبعثرة بلغت 8834 سكن فقط أي بنسبة 15.51 %.

ومن حيث توزيع السكن حسب البلديات نلاحظ أن بلدية بني حميدان الواقعة في أقصى شمال الولاية، هي البلدية الوحيدة على مستوى الولاية التي توجد بها اكبر نسبة من حظيرة السكن في المناطق المبعثرة، حيث قدرت بـ 1180 سكن من أصل 1742، أي بنسبة 67.74 % من إجمالي عدد السكنات، و وباقي السكنات و المقدر عددها بـ 562 سكن فقط أي بنسبة 32.26 %، توجد في المركز الرئيسي للبلدية، تليها من حيث نسبة تواجد السكن في المناطق المبعثرة كل من بلديات مسعود بوجريو في أقصى الشمال الغربي للولاية بنسبة 25.53 %، و بلدية ابن باديس في الجنوب الشرقي للولاية بنسبة 20.07 %، و كل هذه البلديات يغلب عليها الطابع الريفي، و تقع على أطراف الولاية، مما جعل السكن فيها يخضع لخصائصها الريفية.

أمام باقي البلديات فقد تباين توزيع السكن بها بين التجمع الرئيسي و التجمعات الثانوية، حيث أن بلدية قسنطينة و ديدوش مراد عدد السكنات في التجمع الرئيسي بهما فاق نسبة 90 % من إجمالي الحظيرة السكنية بهما، و بلدية الخروب و حامة بوزيان و أولاد رحمون غلب على توزيع السكن بهم طابع التجمعات الثانوية.

شكل رقم (07) توزيع السكن حسب التجمع والتشتت في بلديات ولاية قسنطينة 2008

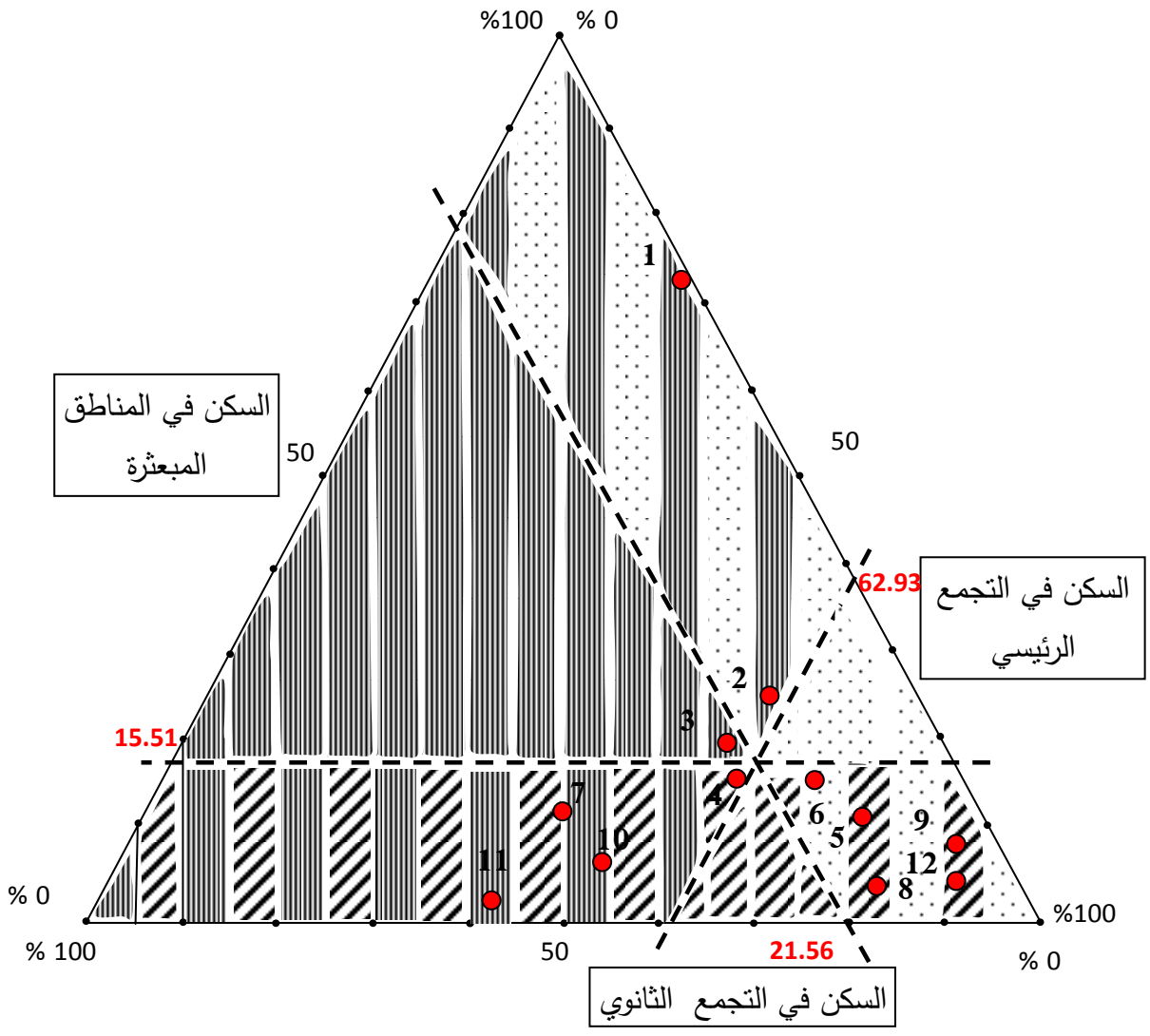

1- بني حميدان	4- ابن زياد	7- أولاد رحمون	10- حامة بوزيان
2- مسعود بوجريو	5- زيغود يوسف	8- عين سمارة	11- الخروب
3- ابن باديس	6- عين أعبيد	9- ديدوش مراد	12- قسنطينة

خريطة رقم: (22)

توزيع السكن في بلديات قسنطينة حسب التشتت والتجمع لسنة 2008

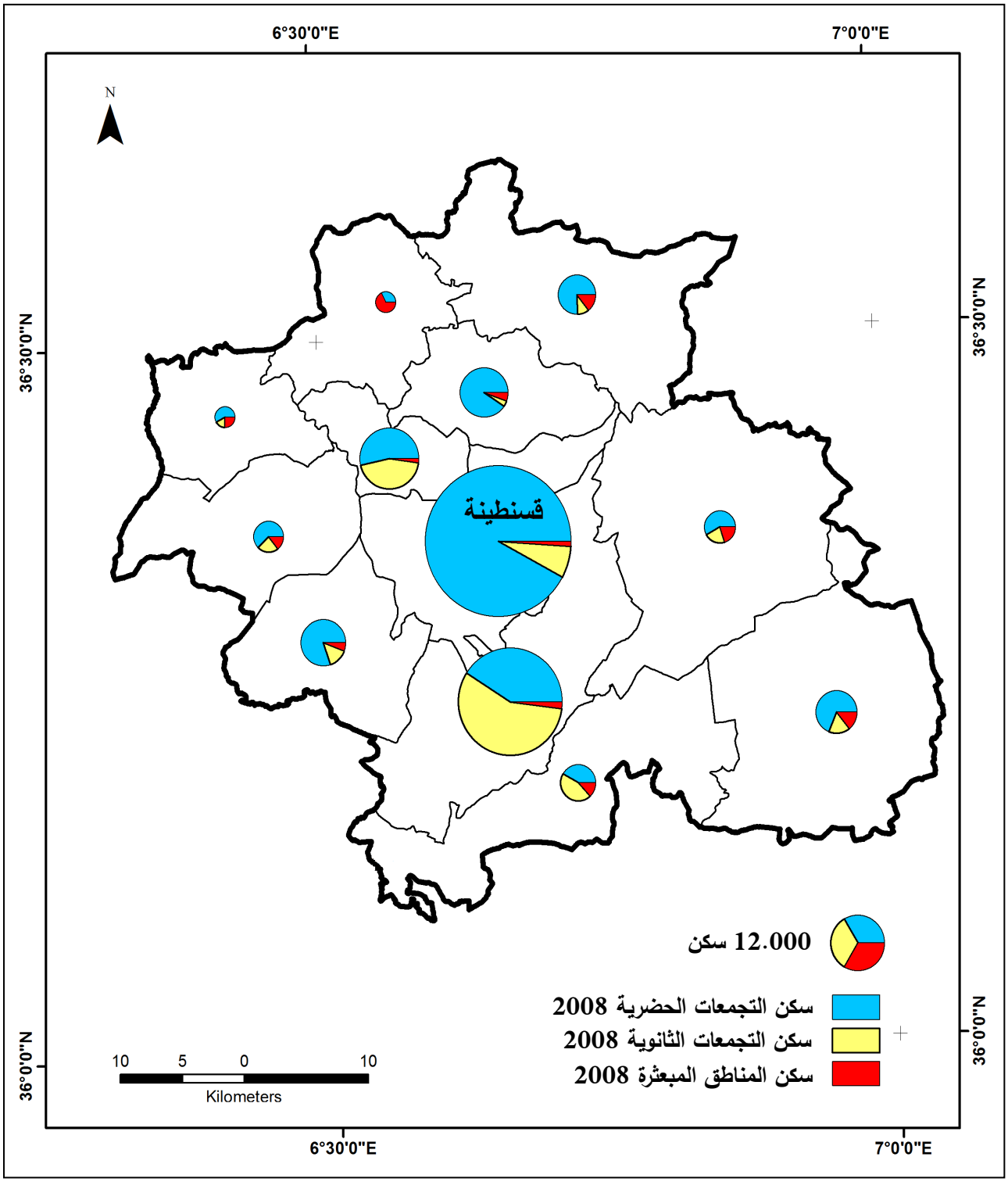

المصدر: التعداد العام للسكان والسكن 2008، الديوان الوطني للإحصاء + معالجة

2 -توزيع المساكن المشغولة حسب نوع البناية في بلديات قسنطينة 2008

جدول رقم (18): توزيع المساكن المشغولة حسب نوع البناية (عمارة، فردي) في بلديات قسنطينة

البلدية	سكن جماعي (عمارة)		سكن فردي (تقليدي، آخر...)		المجموع
	العدد (نسمة)	النسبة (%)	العدد (نسمة)	النسبة (%)	
مسعود بوجريو	138	9,79	1271	90,21	1409
أولاد رحمون	446	10,23	3913	89,77	4359
بني حميدان	168	12,11	1219	87,89	1387
ابن باديس	469	14,88	2682	85,12	3151
ابن زياد	492	15,77	2627	84,23	3119
عين عبيد	924	17,08	4485	82,92	5409
حامة بوزيان	2308	18,16	10400	81,84	12708
زيغود يوسف	1324	27,14	3555	72,86	4879
ديدوش مراد	2235	29,83	5258	70,17	7493
قسنطينة	25300	32,43	52724	67,57	78024
عين سمارة	3515	53,27	3083	46,73	6598
الخروب	20919	65,16	11187	34,84	32106
المجموع	**58238**	**36,25**	**102404**	**63,75**	**160642**

المصدر: الإحصاء العام للسكان و السكن 2008، الديوان الوطني للإحصاء

من خلال جدول توزيع المساكن المشغولة في بلديات قسنطينة حسب نوع البناية (جماعي، فردي)، نلاحظ أن النسبة متفاوتة بين البلديات، و الغالب على نوع السكن في الولاية هو طابع السكن الفردي بأنواعه، و الذي بلغ عدده 102404 سكن بنسبة 63.75 %، مقارنة بالسكن الجماعي (عمارات) و الذي بلغ عدده 58238 سكن أي ما يمثل نسبة 36.25 % من أجمالي عدد السكنات.

و توزيع هذين النوعين في مجال الولاية تباين بين البلديات حيث يمكن تصنيف ما يلي:

- بلدية الخروب و بلدية عين السمارة: غلب على نوع السكن بهما، طابع السكن الجماعي (عمارات)، حيث بلغ عدد المساكن في هذا النوع ببلدية الخروب 20919 سكن أي بنسبة 65.16 % من أجمالي عدد المساكن المشغولة، و في بلدية عين السمارة بلغ عددها 3515 سكن أي بنسبة 53.27 % من إجمالي عدد المساكن المشغولة.

- بلدية قسنطينة: تعتبر هي البلدية الأم في ولاية قسنطينة، بالنظر لحجمها الديموغرافي والإداري، و عي عاصمة الولاية، و قد سجل بها أكبر عدد من المساكن المشغولة مقارنة بالبلديات الأخرى، لكن غلب على نوع السكن بها الطابع الفردي بأنواع (تقليدي، ...)، والذي قدر عدده بـ 52724 سكن بنسبة 67.57 % مقابل 32.43 % سكن جماعي (عمارات)، و هذا راجع إلى النسيج العمراني للمدينة خاصة، و الذي يحتوي على العديد من الأنماط العمرانية (التقليدية، الأوروبية، التحصيصات، ...).

- بلديات ديدوش مراد، حامة بوزيان وزيغود يوسف: تراوحت نسبة السكن الفردي بهم بين 70.17 % و 81.84 %، و تشهد هذه البلديات وتيرة تعمير متسارعة، خاصة بعد توجيه برامج التعمير (مختلف البرامج السكنية) نحوها في إطار ما يعرف بالمجال الحضري القسنطيني، كمنطقة الرتبة في بلدية ديدوش مراد، و منطقة بكيرة بحامة بوزيان، مما سيزيد في نسبة السكن الجماعي.

- باقي البلديات لم يتعدى بها نسبة السكن الجماعي 17 %، خاصة بلديات مسعود بوجريو ، أولاد رحمون و بني حميدان، و الذي غلب على طابع السكن فيهم السكن الفردي، خاصة وأن هذه البلديات تصنف على أنها بلديات ريفية و شبع ريفية، مما يجعل التعمير بهم يكون في الأنماط الفردية، خاصة السكن الريفي.

خريطة رقم: (23)

توزيع المساكن المشغولة حسب نوع البناية (عمارة، فردي) في بلديات قسنطينة 2008

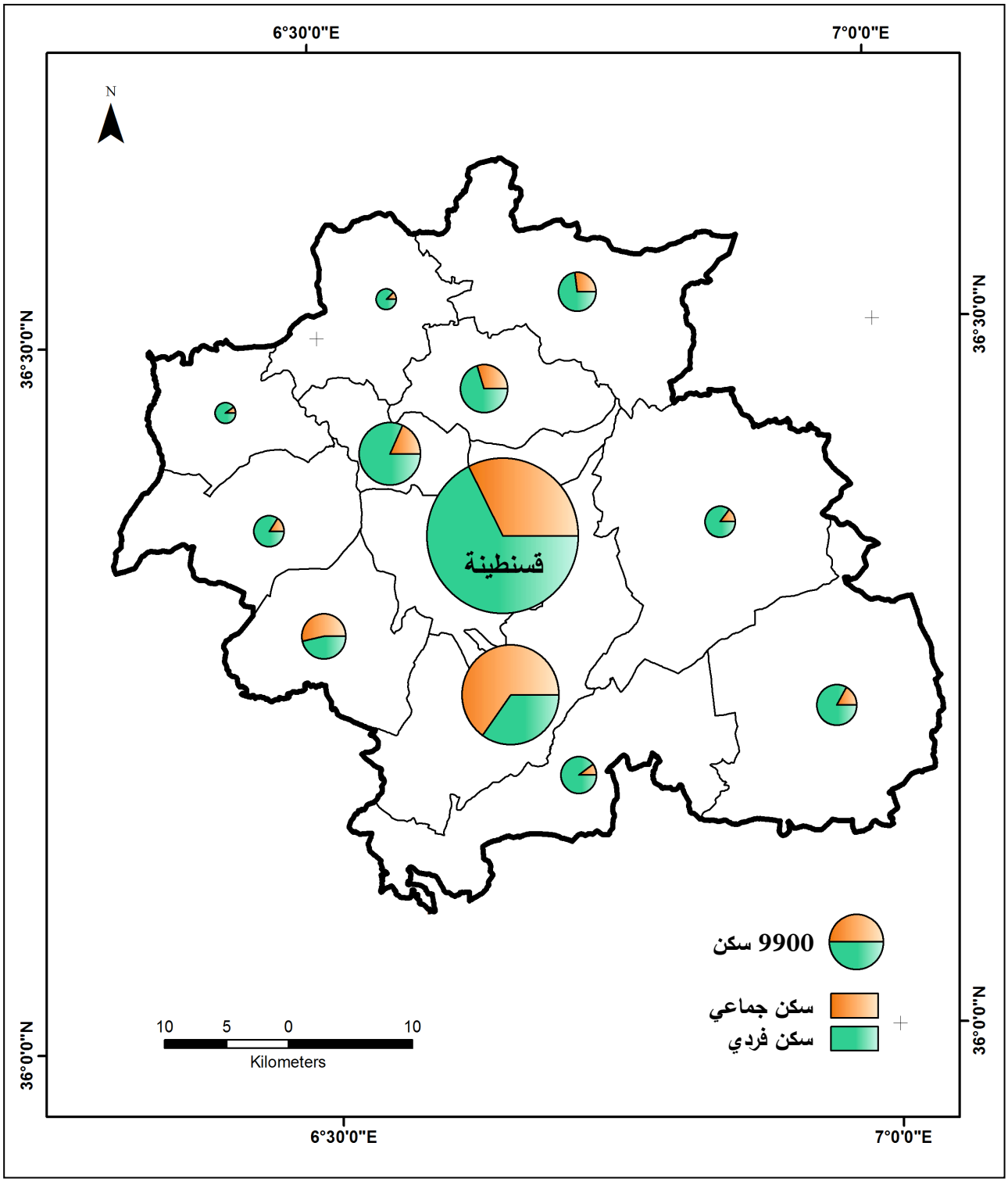

المصدر: التعداد العام للسكان والسكن 2008، الديوان الوطني للإحصاء + معالجة

3 تجهيز المسكن بالمرافق في بلديات ولاية قسنطينة:

يعبر تجهيز المسكن عن درجة الرفاهية في السكن، كما يعكس مستوى التنمية الاجتماعية للسكان، و سنتطرق في هذا العنصر إلى تجهيز السكن بدراسة نسبة التجهيز بالعناصر التالية: شبكة مياه الشرب، شبكة الصرف الصحي، الغاز الطبيعي، شبكة الكهرباء، المرحاض، الحمام و المطبخ.

جدول رقم (19): تجهيز المسكن بالمرافق في بلديات ولاية قسنطينة 2008

البلدية	ش مياه الشرب	ش الصرف الصحي	الغاز الطبيعي	شبكة الكهرباء	المرحاض	الحمام	المطبخ	نسبة التجهيز (%)
الخروب	96,60	98,00	93,70	99,10	98,90	93,80	98,10	**96,89**
عين سمارة	95,30	95,10	92,30	98,70	97,10	90,20	95,70	**94,91**
زيغود يوسف	87,60	95,60	80,40	97,10	96,80	81,10	91,90	**90,07**
ديدوش مراد	88,10	91,80	82,30	97,60	96,50	76,80	91,80	**89,27**
قسنطينة	91,00	93,00	85,00	97,90	94,20	67,80	88,30	**88,17**
ابن زياد	94,10	93,50	59,20	98,90	96,60	70,20	90,50	**86,14**
حامة بوزيان	85,20	88,90	73,00	97,20	95,20	70,80	89,30	**85,66**
عين عبيد	81,10	82,80	64,80	97,00	95,50	65,10	91,30	**82,51**
مسعود بوجريو	78,90	93,00	56,80	94,90	95,30	66,30	86,20	**81,63**
أولاد رحمون	87,60	83,70	39,80	97,00	93,90	53,10	90,70	**77,97**
ابن باديس	72,70	80,50	54,90	95,20	90,20	58,30	90,90	**77,53**
بنى حميدان	68,10	72,50	34,80	97,70	92,20	52,60	82,70	**71,51**
المتوسط	**90,60**	**92,80**	**82,10**	**97,90**	**95,50**	**74,20**	**91,10**	**89,17**

المصدر: الإحصاء العام للسكان و السكن 2008، الديوان الوطني للإحصاء

بلغت نسبة تجهيز المسكن في ولاية قسنطينة 89.17 %، و قد سجلت أكبر نسبة في تجهيز المساكن على مستوى الولاية في شبكة الكهرباء أين بلغت نسبة التغطية 97.90 %، فيما تباين مستوى التجهيز المسكن في فيما يخص باقي التجهيزات الأخرى.

من حيث تجهيز المسكن في البلديات فقد اختلفت النسبة من بلدية لأخرى، و يمكن تصنيفها إلى ثلاثة مستويات:

- **الفئة الأولى: تجهيز جيد للسكن (96.89 % - 90.07 %):**

و ضمت هذه الفئة ثلاثة بلديات، هي الخروب، عين السمارة وزيغود يوسف، وتراوحت نسبة تجهيز السكن بها بين 96.89 % و 91.07 %، أي أكبر من المعدل الولائي (89.17 %)، و أهم التجهيزات التي كانت النسبة بها بمرتفعة هي توفر المساكن على شبكة الصرف الصحي، شبكة الكهرباء، وجود المرحاض و المطبخ في المسكن.

- **الفئة الثانية: تجهيز متوسط للسكن (89.27 % - 81.63 %)**

و شملت هذه الفئة كل من بلديات ديدوش مراد، قسنطينة، ابن زياد، حامة بوزيان، عين أعبيد و مسعود بوجريو، ورغم تقارب نسبة الإجمالية لتجهيز المسكن إلا أنها تباينت فيها نسب بعض عناصر التجهيزات خاصة الغاز الطبيعي، و الذي لم تتعدي نسبة التغطية به في بلدة مسعود بوجريو سوى 56.80 %، مقابل 85.00 % ببلدية قسنطينة، و هذا راجع لعدة أسباب أهما أن بلدية قسنطينة هي بلدية حضرية، في حين أن بلدية مسعود بوجريو بلدية ريفية. فيما عدا الغاز الطبيعي فنسب التجهيزات الأخرى كانت متقاربة نوعا ما.

- **الفئة الثالثة: تجهيز ضعيف للسكن (77.97 % - 71.51 %)**

و سجلت هذه النسب الضعيفة في تجهيز المسكن مقارنة بالمعدل الولائي، في كل من بلديات أولاد رحمون، ابن باديس و بني حميدان، و الخاصية المشتركة بين هذه البلديات هو ضعف نسبة التغطية بالغاز الطبيعي للمساكن حيث لم يتجاوز نسبة 34.80 % في بلدية بني حميدان، و 39.80 % في بلدية أولاد رحمون، و 54.90 % في بلدية ابن باديس، و هذا راجع بالدرجة الأولى انتشار السكن في المناطق المبعثرة مما يصعب عملية الربط، و التي عادة ما تكون في التجمعات العمرانية.

خريطة رقم: (24)

تجهيز المسكن بالمرافق في بلديات ولاية قسنطينة 2008

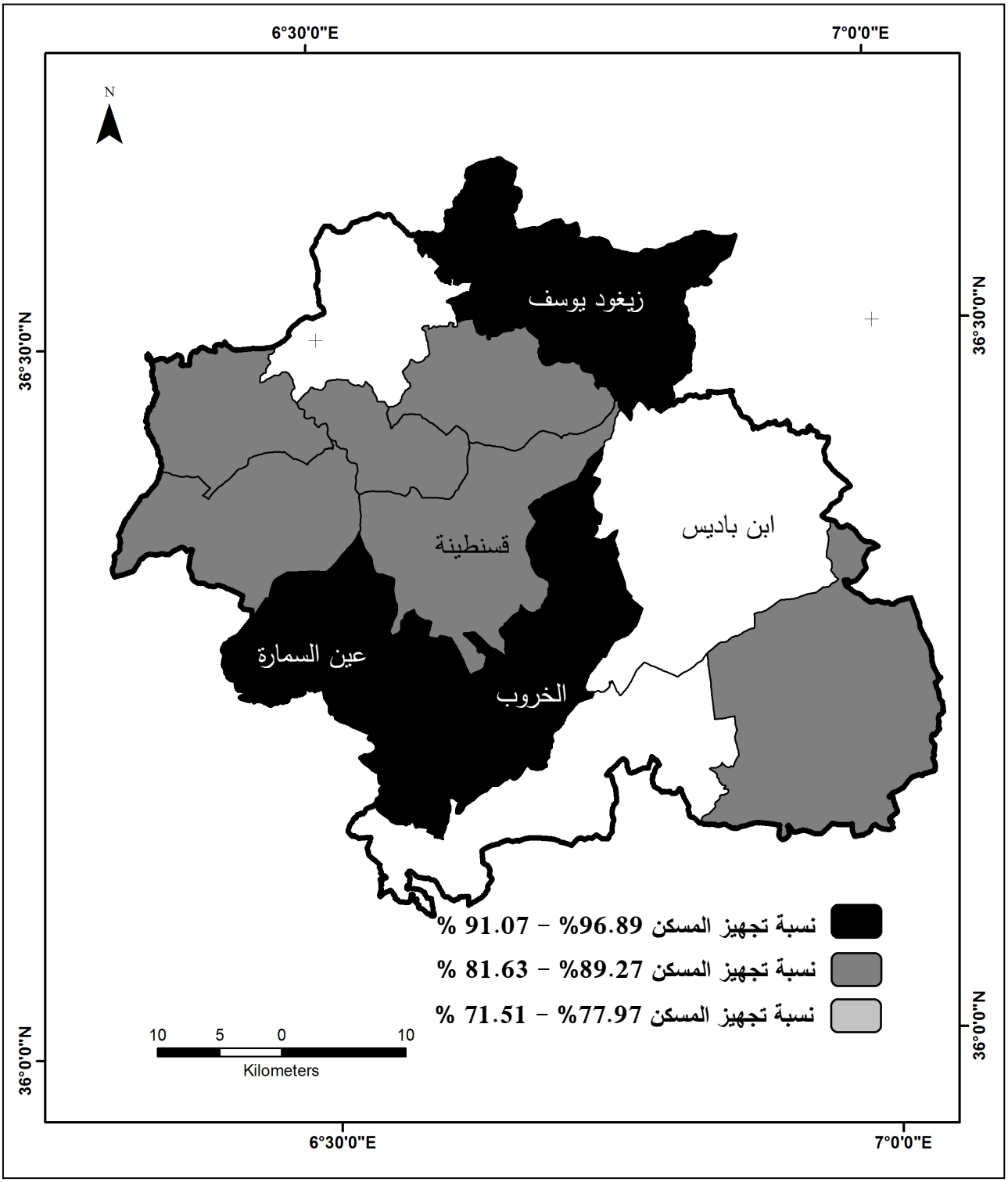

المصدر: التعداد العام للسكان والسكن 2008، الديوان الوطني للإحصاء + معالجة

4 توزيع المساكن المشغولة حسب عدد الغرف في بلديات ولاية قسنطينة:

عدد الغرف في المسكن هو مؤشر جيدة للوقوف على الاكتفاء في السكن، و يعبر عنه بمعدل شغل السكن حسب عدد الغرف TOP، حيث أن كلما زاد المعدل كلما كانت المسكن أكثر اتساعا، و كلما قل هذا المعدل كان المسكن أكثر ضيقا، و بالتالي زاد الطلب على السكن، و في ولاية قسنطينة و حسب إحصاء سنة 2008، جاء توزيع المساكن المشغولة حسب عدد الغرف كالآتي:

جدول رقم (20): توزيع المساكن المشغولة حسب عدد الغرف TOP في بلديات ولاية قسنطينة 2008

البلدية	عدد الغرف							معدل عدد الغرف TOP
	01	02	03	04	05	06 و أكثر	غ. محدد	
بنى حميدان	217	393	467	197	46	55	12	2,7
ابن باديس	582	837	1 368	240	67	33	23	2,6
أولاد رحمون	775	1 395	1 376	540	121	96	56	2,6
مسعود بوجريو	165	548	424	186	38	39	10	2,6
حامة بوزيان	1 620	3 100	5 075	1 792	518	546	52	2,4
ديدوش مراد	974	1 496	3 527	1002	252	205	37	2,3
عين عبيد	479	1 665	2 505	503	111	120	26	2,3
ابن زياد	341	801	1 321	442	118	91	5	2,3
قسنطينة	11 717	17 214	28 008	12 675	3 988	3 886	526	2,2
زيغود يوسف	380	942	2 061	757	278	380	81	2,2
الخروب	1 681	7 701	16 196	4436	1 155	808	119	2
عين سمارة	409	947	3 453	1133	434	166	54	1,9
المجموع	**19 341**	**37 040**	**65 780**	**23 904**	**7 127**	**6 423**	**1 001**	**2,2**

المصدر: الإحصاء العام للسكان و السكن 2008، الديوان الوطني للإحصاء

بلغ معدل عدد الغرف في المسكن في ولاية قسنطينة 2.2، أي متوسط عدد الغرف في المسكن تقريبا غرفتين، و قد تباين هذا المعدل حسب البلديات.

الملاحظ أن البلديات التي يغلب على توزيع السكن بها طابع التشتت معدل عدد الغرف في المسكن بها مرتفع مقارنة مع البلديات التي يتركز السكن بها في التجمعات الرئيسية، و يمكن تفصيلها في:

- **معدل عدد الغرف في المسكن من 2.7 – 2.6:**

سجل هذا المعدل بكل من بلديات بني حميدان، ابن باديس، أولاد رحمون ومسعود بوجريو، وهو معدل يفوق المعدل الولائي المقدر بـ 2.2، و يفسر هذا بطابع هذه البلديات التي تتميز بخاصية سكنها المبعثر في المجال، و الطابع الفردي للسكن والذي يعطي للسكان إمكانية التوسع في المسكن، إضافة إلى إمكانية الاستفادة من صيغة السكن الريفي، مما يجعل المساكن أكثر اتساعا.

- **معدل عدد الغرف في المسكن بين 2.4 – 2.2:**

و شملت هذه الفئة ستة (06) بلديات وهي حامة بوزيان، ديدوش مراد، عين أعبيد، ابن زياد، قسنطينة و زيغود يوسف، و تتميز هذه البلديات بتنوع توزيع السكن فيها بين التجمع الرئيسي والتجمعات الثانوية و المناطق المبعثرة، ماعدا بلدية قسنطينة (المدينة) ذات الطابع الحضري، هذه الخصائص جعلت معدل عدد الغرف في المسكن أقل من بلديات الفئة الأولى (توزيع السكن)، إضافة إلى وجود برامج السكن الجماعي بها (عمارات)، مما يجعل المسكن أقل اتساعا.

- **معدل عدد الغرف في المسكن بين 2 – 1.9:**

سجل هذا المعدل في بلديتين فقط هما بلدية الخروب وبلدية عين السمارة، وهو أقل من المعدل الولائي، و السبب الرئيسي في انخفاض معدل عدد الغرف في المسكن بهاتين البلديتين راجع إلى طابع السكن الجماعي (عمارات) المسيطر على النسيج العمراني بهما، مما يجعل السكن أقل في الغرف من نظيره في السكن الفردي.

معدل عدد الغرف في البلديات ذات خاصية السكن الفردي أكبر من المعدل السجل في البلديات ذات طابع السكن الجماعي.

خريطة رقم: (25)

توزيع المساكن المشغولة حسب عدد الغرف TOP في بلديات ولاية قسنطينة

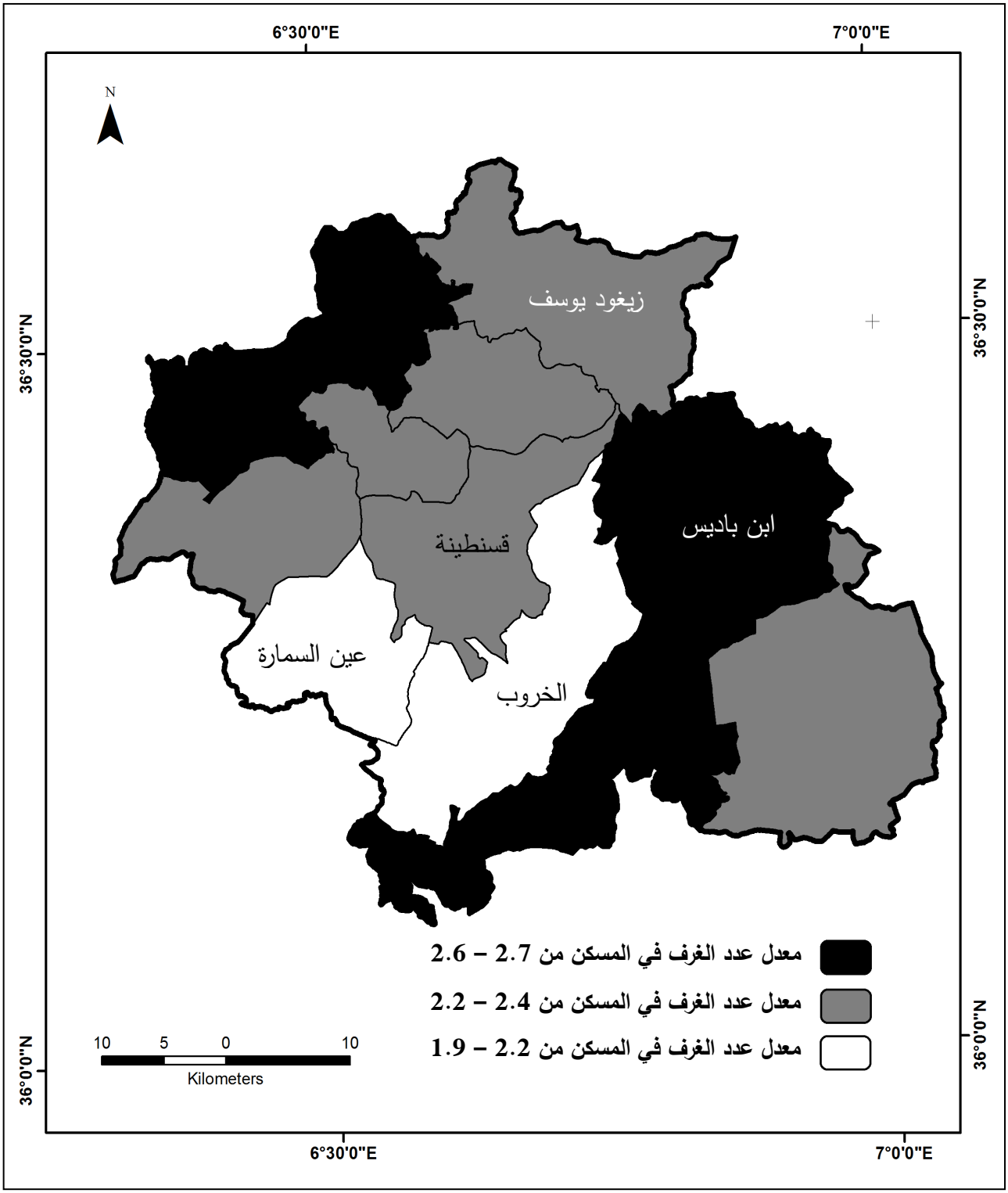

المصدر: التعداد العام للسكان والسكن 2008، الديوان الوطني للإحصاء + معالجة

5 السكن الريفي في ولاية قسنطينة:

جاء السكن الريفي في عدة برامج، منها مخطط 2002- 2003 و المخطط الخماسي 2005-2009 و المخطط الخماسي 2010-2014، و كذلك برنامج الرئيس، و بالتالي أعطيت له أهمية باعتباره من أهم عوامل استقرار سكان الريف، و محفز لهم لبقائهم في الأرياف، و قد تباينت حصص الاستفادة من بلدية إلى أخرى.

5-1- توزيع برامج السكن الريفي في بلديات ولاية قسنطينة:

جدول رقم (21): توزيع برامج السكن الريفي في بلديات ولاية قسنطينة

البلدية	عدد السكنات الريفية المسجلة 2002- 2010	النسبة (%)
عين أعبيد	1569	16,90
ابن باديس	1111	11,96
زيغود يوسف	943	10,16
ديدوش مراد	941	10,13
حامة بوزيان	848	9,13
بني حميدان	844	9,09
أولاد رحمون	753	8,11
الخروب	664	7,15
مسعود بوجريو	650	7,00
ابن زياد	553	5,96
عين السمارة	235	2,53
قسنطينة	175	1,88
المجموع	**9286**	**100**

المصدر: مديرية السكن والتجهيزات العمومية لولاية قسنطينة 2011

بلغ إجمالي عدد السكنات المبرمجة من سنة 2002 حتى سنة 2010 في ولاية قسنطينة 9286 سكن، وزعت على جميع بلديات الولاية، لكن نسب مختلفة، وقد استفادت بلدية عين أعبيد بأكبر حصة و التي تقدر بـ 1569 سكن، أي بنسبة 16.90 % من إجمالي عدد السكنات المسجلة في الولاية، تليها بلدية ابن باديس بـ 1111 سكن، أي بنسبة 11.96 %، و بلديتي زيغود يوسف وديدوش مراد بنسبة 10.16 % و 10.13 % على التوالي، و تحكمت في هذا التوزيع عدة أسباب أهمها:

خريطة رقم: (26)

توزيع برامج السكن في بلديات ولاية قسنطينة 2002-2010

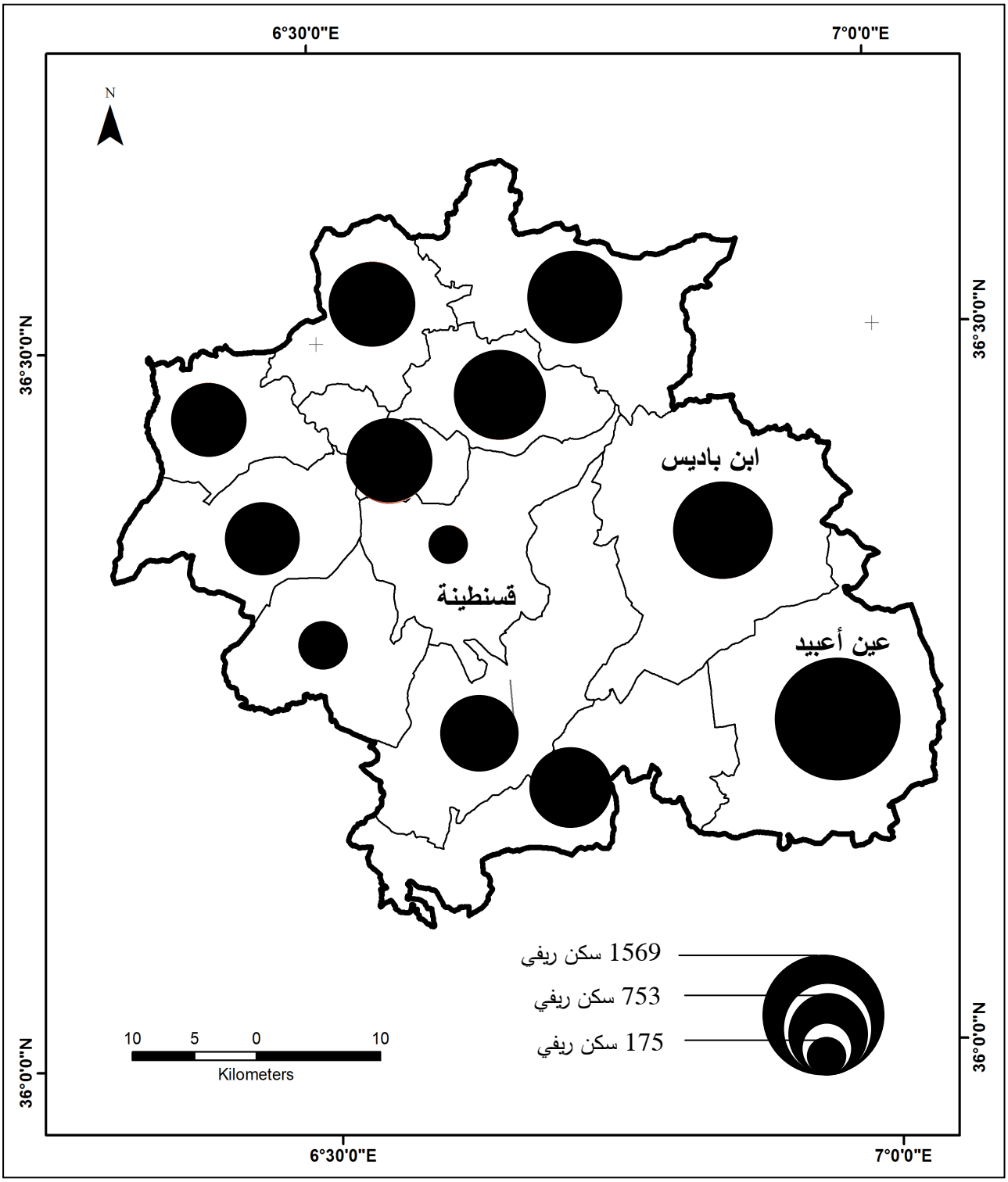

المصدر: مديرية السكن والتجهيزات العمومية لولاية قسنطينة 2011 + معالجة

- نسبة الطلب على هذا النوع من السكن من طرف السكان.
- استيفاء الشروط التي تحدد الاستفادة من السكن (السكن خارج المحيط العمراني)
- حيازة المستفيد على أرضية للبناء، سواء ملكية خاصة، أو حيازة.
- في حل السكن الريفي المجمع (habitat rural groupes)، توفر مخططات خالية من كل الاحترازات العقارية و العمرانية.

و عليه تحكمت هذه الأسباب في توزيع السكن الريفي على بلديات قسنطينة.

5-2- واقع إنجاز السكن الريفي في ولاية قسنطينة:

جدول رقم (22): واقع انجاز السكن الريفي في ولاية قسنطينة 2011

	المسجل	المنجز	في طور الإنجاز	لم ينجز بعد
العدد (سكن)	9286	3951	325	5010
النسبة (%)	**100**	**42,55**	**3,50**	**53,95**

المصدر: مديرية السكن و التجهيزات العمومية لولاية قسنطينة 2011

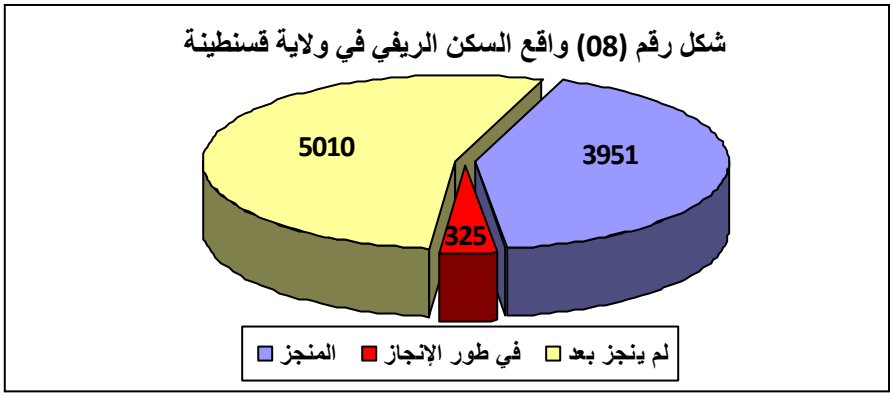

عرفت وتيرة انجاز السكن الريفي في الولاية تباطؤ كبير، حيث في ظرف تسعة سنوات تقريبا (2002-2011) لم ينجز سوى 3951 سكن من أصل 9286 سكن ريفي مسجل على مستوى الولاية، أي ما يمثل نسبة 42.55 % فقط، في حين أن 5010 سكن لم تنطلق به الأشغال بعد، أي 53.95 %، و هي نسبة كبيرة جدا في ظل أهمية هذا النوع من السكن في المجالات الريفية، والذي يعتبر من أهم العوامل في تحقيق الاستقرار للسكان، و قد تحكم في بطء إنجاز السكن الريفي في ولاية قسنطينة سبب رئيسي يتمثل في العقار، حيث أن أهم شرط للاستفادة من السكن الريفي هو حيازة صاحب الطلب على قطعة ارض سواء ملكن طلب حيازة على أملاك الدولة، وهذا الإجراء غالبا ما يصادفه الكثير من العراقيل مما يصعب تسريع عملية البناء، إضافة إلى أن بناء السكن الريف مقيد بالانجاز و من ثم تقديم الدعم المالي.

المبحث الثاني: السكن في ولاية ميلة

1 توزيع السكن لبلديات ميلة حسب التشتت و التجمع لسنة 2008

جدول رقم (23): توزيع السكن لبلديات ميلة حسب التشتت والتجمع لسنة 2008

البلديات	التجمع الرئيسي		التجمع الثانوي		المناطق المبعثرة	
	العدد (مسكن)	النسبة (%)	العدد (مسكن)	النسبة (%)	العدد (مسكن)	النسبة (%)
بن يحي عبد الرحمان	425	23,43	176	9,70	1213	66,87
دراجي بوصلاح	249	16,07	332	21,43	968	62,49
العياضي برباس	269	20,74	328	25,29	700	53,97
أولاد خلوف	582	28,70	482	23,77	964	47,53
تسدان حدادة	857	35,14	515	21,12	1067	43,75
عميرة أراس	828	25,80	1020	31,79	1361	42,41
تسالة لمطاعي	1025	43,65	388	16,52	935	39,82
المشيرة	1212	51,49	209	8,88	933	39,63
بوحاتم	1241	35,63	1064	30,55	1178	33,82
مينار زارزة	1498	43,11	905	26,04	1072	30,85
حمالة	543	28,33	789	41,16	585	30,52
عين الملوك	1550	54,44	487	17,11	810	28,45
ترعي باينان	2237	55,34	729	18,04	1076	26,62
وادي سقان	1294	52,73	511	20,82	649	26,45
أحمد راشدي	1661	65,42	261	10,28	617	24,30
الرواشد	2591	58,04	835	18,71	1038	23,25
الشيقارة	463	19,95	1343	57,86	515	22,19
يحي بن قشة	1008	52,28	509	26,40	411	21,32
التلاغمة	5584	59,45	1847	19,67	1961	20,88
تيبرقنت	1108	66,51	212	12,73	346	20,77
سيدي خليفة	268	25,28	596	56,23	196	18,49
تاجنانت	7683	78,69	480	4,92	1601	16,40
وادي العثمانية	4584	58,46	1993	25,42	1264	16,12
عين التين	610	39,64	712	46,26	217	14,10
القرارم قوقة	5032	68,62	1327	18,10	974	13,28
شلغوم العيد	11736	70,07	2933	17,51	2079	12,41
عين البيضاء أحريش	2017	55,12	1203	32,88	439	12,00
وادي النجاء	2587	72,87	566	15,94	397	11,18
زغاية	2500	78,49	369	11,59	316	9,92
فرجيوة	5433	59,47	2894	31,68	808	8,85
ميلة	12203	91,81	0	0	1088	8,19
سيدي مروان	2464	68,85	996	27,83	119	3,32
المجموع	**83342**	**60,28**	**27011**	**19,54**	**27897**	**20,18**

المصدر: الإحصاء العام للسكان و السكن 2008، الديوان الوطني للإحصاء

شكل رقم (09) توزيع السكن حسب التجمع والتشتت في بلديات ولاية ميلة 2008

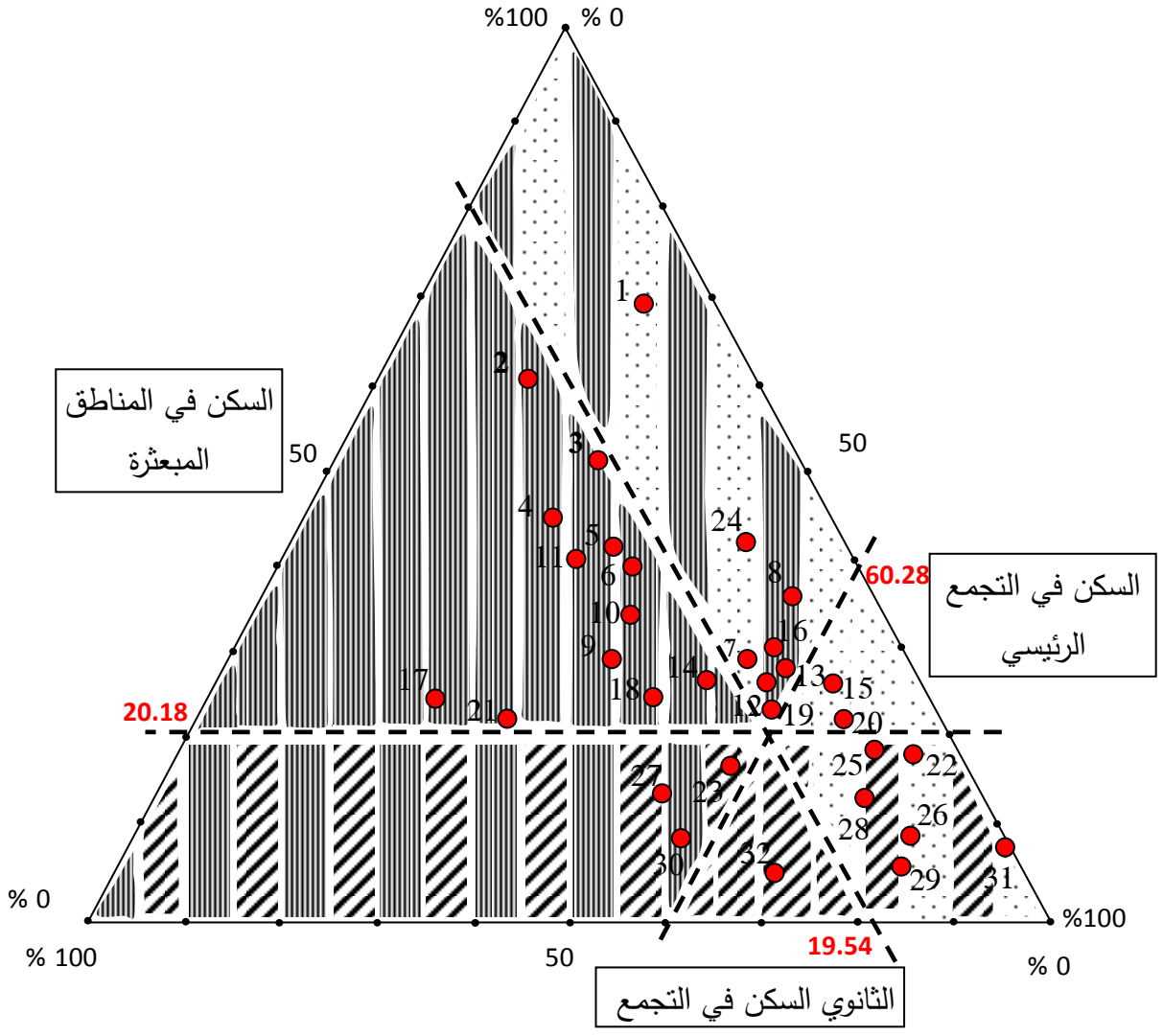

سكن في التجمع الحضري — سكن في التجمع الثانوي — سكن في المناطق المبعثرة

سكن في التجمع الحضري والثانوي — سكن في التجمع الثانوي والمناطق المبعثرة — سكن في المناطق المبعثرة والتجمع الرئيسي

1/ بن يحي عبد الرحمان	6/ عميرة أراس	11/ حمالة	16/ الرواشد	21/ سيدي خلفة
2/ دراجي بوصلاح	7/ تسالة لمطاعي	12/ عين الملوك	17/ شيقارة	22/ تاجنانت
3/ العياضي برباس	8/ المشيرة	13/ ترعي باينان	18/ يحي بني قشة	23/ و العثمانية
4/ أولاد خلوف	9/ بوحاتم	14/ وادي سقان	19/ التلاغمة	24/ عين التين
5/ تسدان حدادة	10/ مينار زارزة	15/ أحمد راشدي	20/ تيبرقنت	25/ القرارم

26/ ش العيد	31/ ميلة	
27/ ع أحريش	32/ س مروان	
28/ و النجاء		
29/ زغاية		
30/ فرجيوة		

خريطة رقم: (27)

توزيع السكن في بلديات ميلة حسب التشتت والتجمع لسنة 2008

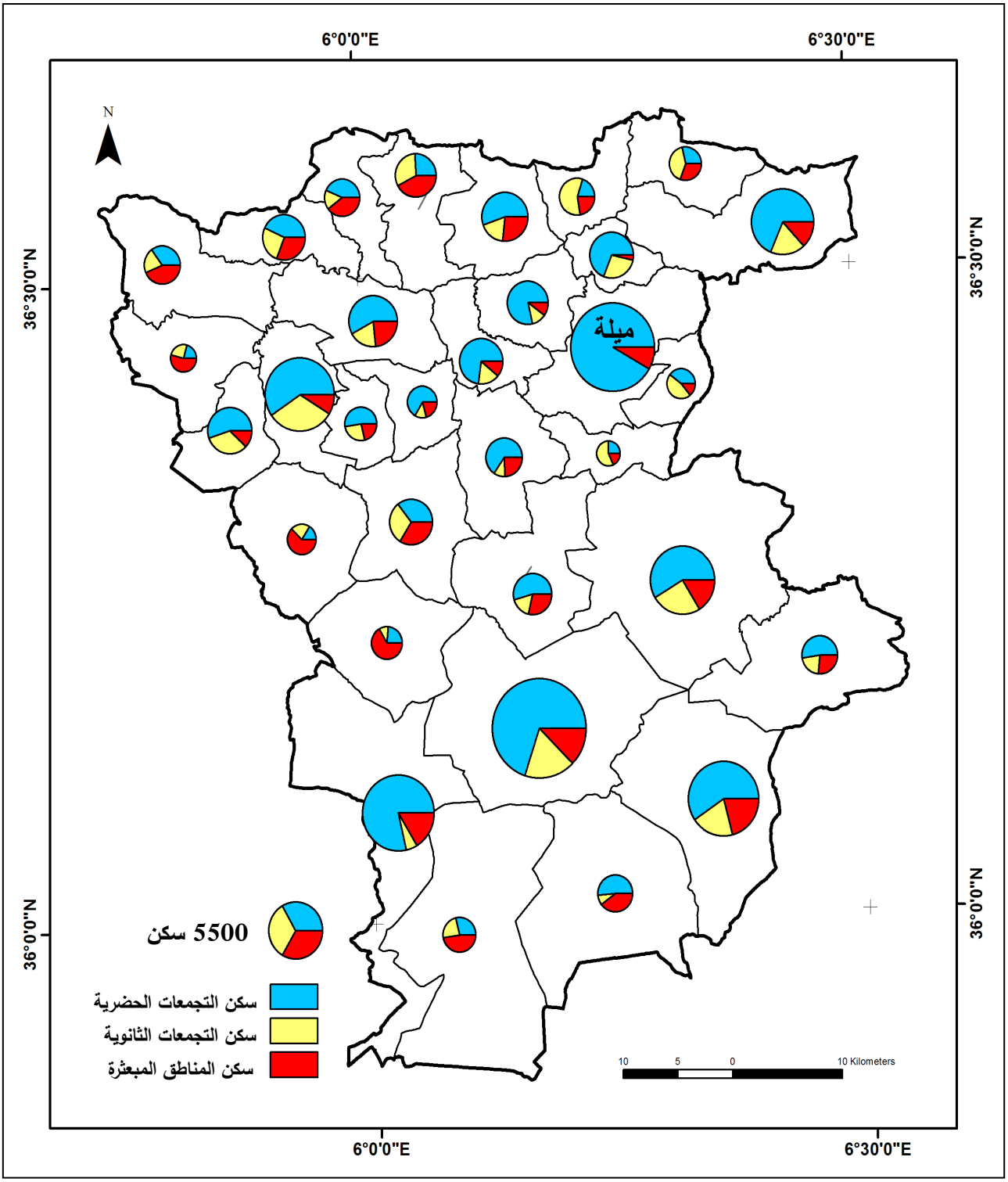

المصدر: التعداد العام للسكان والسكن 2008، الديوان الوطني للإحصاء + معالجة

يتركز السكن في ولاية ميلة بنسبة 60.28 % في المراكز الرئيسية للبلديات، حيث بلغ عدد المساكن في المراكز على مستوى الولاية 83342 سكن من إجمالي 138250 سكن أي حظيرة السكن بالولاية، و هي نسبة متقاربة مع النسبة المسجلة في ولاية قسنطينة.

لكن مقارنة بولاية قسنطينة فقد سجل في ولاية ميلة نسبة 20.18 % من إجمالي عدد السكنات بالمناطق المبعثرة أي ما يعادل 27897 سكن مقابل 19.54 % في التجمعات الثانوية، وهذا ما يفسر باتساع المجالات الريفية للولاية على عكس ولاية قسنطينة، أين بلغ نسبة السكنات في التجمعات الثانوية 21.56 % مقابل 15.51 % من عدد السكنات في المناطق المبعثرة.

وقد تباينت نسب توزيع السكن حسب التجمع و التشتت بين بلديات الولاية و يمكن تصنيفها كالآتي:

- **تركز كبير للسكن في المركز الحضري:** و تمثل أكبر بلديات ميلة خاصة، مثل بلدية ميلة و التي بلغ عدد السكنات بها في المركز الحضري 12203 سكن بنسبة 91.81 % من إجمالي العدد، كذلك بلديات شلغوم العيد، تاجنانت، زغاية، سيدي مروان، القرارم قوقة، وادي النجاء، التلاغمة، فرجيوة، تيبرقنت ...، والذي فاقت بها نسبة تركز السكنات بالمركز الحضري 50 % .

- **تركز كبير للسكنات في التجمعات الثانوية:** و هي كل من بلديات حمالة، سيدي خليفة والشيقارة، وهي بلديات ريفية، حيث أن بلديتي الشيقارة و حمالة تقعا في أقصى الشمال الشرقي للولاية، على السفوح للسلسة النوميذية التي تعرف بالتضرس الشديد، وبلدية سيدي خليفة ذات الطابع الفلاحي والذي جعل من السكن بها يغلب عليه طابع التجمعات الثانوية.

- **تركز كبير للسكنات في المناطق المبعثرة:** و تضم كل من بلديات دراجي بوصلاح، العياضي برباس، بن يحي عبد الرحمان، تسدان حدادة، عميرة أراس، تسالة لمطاعي وأولاد خلوف، و تراوحت نسبة تركز السكنات بالمناطق المبعثرة لهذه البلديات بين 39.82 % و 66.87 %، و هذه البلديات تتصف بطابعها الريفي، و مواقعها، حيث ان اغلبها يقع شمال الولاية على السفوح الجنوبية لسلسلة الأطلس التلي.

2 -توزيع المساكن المشغولة حسب نوع البناية في بلديات ميلة 2008

جدول رقم (24): توزيع المساكن المشغولة حسب نوع البناية (عمارة، فردي) في بلديات ميلة

البلديات	سكن جماعي (عمارة)		سكن فردي (تقليدي، آخر ...)		المجموع
	العدد (مسكن)	النسبة (%)	العدد (مسكن)	النسبة (%)	
الشيقارة	4	0,21	1883	99,79	1887
يحيى بني قشة	18	1,11	1603	98,89	1621
بن يحي .ع. رحمان	24	1,53	1544	98,47	1568
سيدي خليفة	15	1,80	818	98,20	833
العياضي برباس	17	1,90	877	98,10	894
تسالة لمطاعي	46	2,25	1997	97,75	2043
عين البيضاء أحريش	85	2,58	3206	97,42	3291
مينار زارزة	85	3,03	2723	96,97	2808
دراجي بوصلاح	41	3,03	1311	96,97	1352
عميرة أراس	100	3,98	2413	96,02	2513
حمالة	64	4,06	1512	95,94	1576
أولاد خلوف	69	4,07	1627	95,93	1696
تسادان حدادة	104	4,78	2070	95,22	2174
عين ملوك	119	5,02	2251	94,98	2370
وادي سقان	121	5,71	1997	94,29	2118
عين التين	93	7,52	1143	92,48	1236
أحمد راشد	164	7,53	2013	92,47	2177
سيدي مروان	251	8,03	2876	91,97	3127
المشيرة	171	8,38	1870	91,62	2041
تيبرقنت	119	8,60	1265	91,40	1384
الرواشد	344	8,94	3503	91,06	3847
ترعى بينان	310	9,61	2915	90,39	3225
بوحاتم	285	9,75	2638	90,25	2923
تاجنانت	929	11,93	6856	88,07	7785
التلاغمة	1003	12,43	7065	87,57	8068
زغاية	340	13,25	2226	86,75	2566
القرارم قوقة	901	14,74	5213	85,26	6114
وادي العثمانية	1021	15,28	5660	84,72	6681
وادي النجاء	553	18,40	2452	81,60	3005
فرجيوة	1746	23,24	5767	76,76	7513
شلغوم العيد	3536	26,26	9928	73,74	13464
ميلة	2735	26,31	7659	73,69	10394
المجموع	**15413**	**13,49**	**98882**	**86,51**	**114295**

المصدر: الإحصاء العام للسكان و السكن 2008، الديوان الوطني للإحصاء

خريطة رقم: (28)

توزيع المساكن المشغولة حسب نوع البناية (عمارة، فردي) في بلديات ميلة 2008

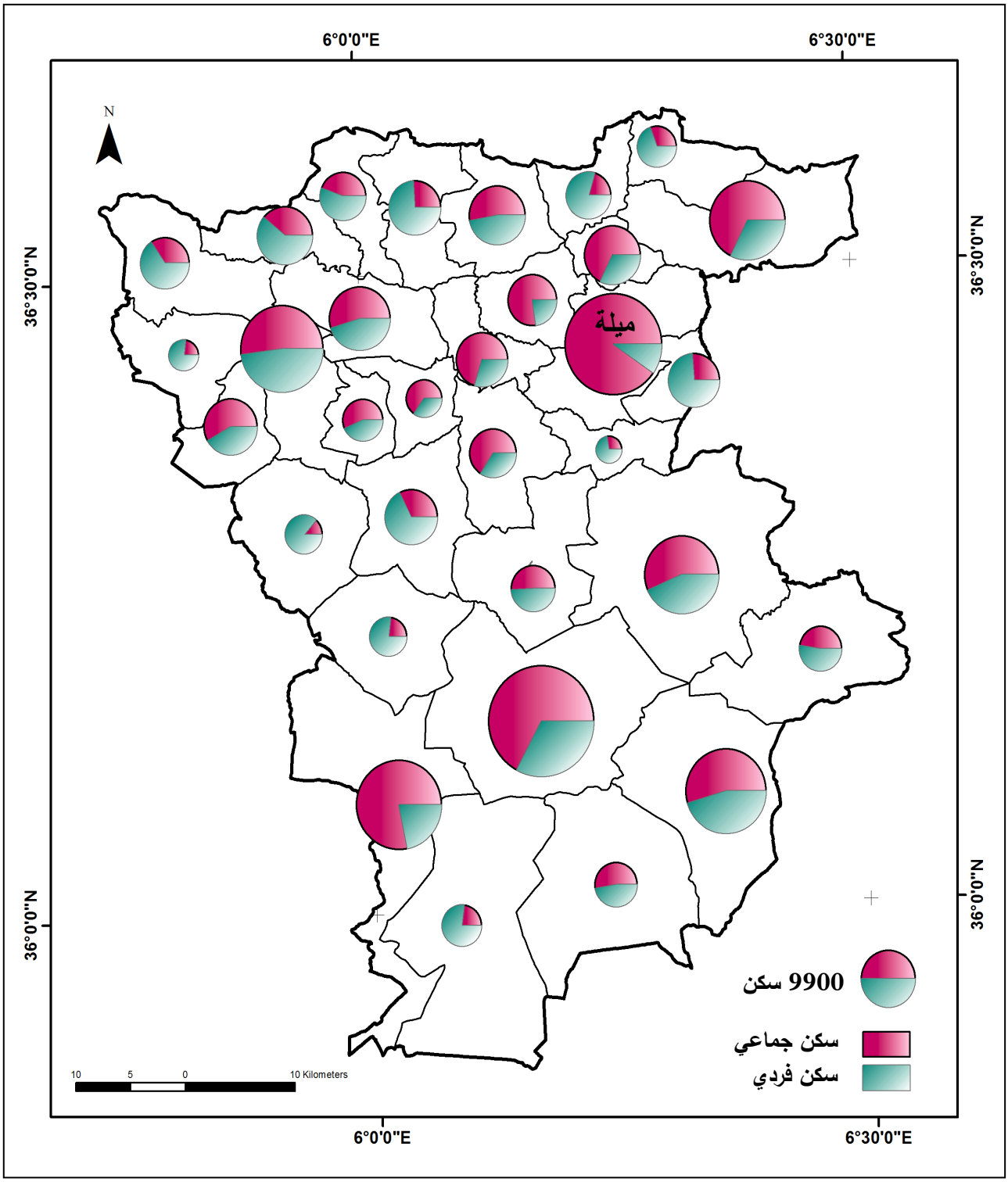

المصدر: التعداد العام للسكان والسكن 2008، الديوان الوطني للإحصاء + معالجة

بلغ عدد المساكن المشغولة الجماعية (عمارات) في ولاية ميلة 15413 مسكن من إجمالي الحظيرة السكينة المشغولة و المقدر بـ 114295 مسكن، أي ما يمثل سوى 13.49 % ، وهي نسبة ضعيفة مقارنة بولاية قسنطينة أي بلغت نسبة هذا النوع من السكن 36.25 %، وهذا ما يبرز الاختلاف بين في الولايتين من الناحية العمرانية.

بالمقابل فقد قدر عدد المساكن المشغولة الفردية (تقليدية، أخرى...) بـ 98882 سكن، أي بنسبة 86.51 %، و هي نسبة كبيرة تعكس البرامج السكنية المتبعة في الولاية، خاصة في إطار التحصيصات السكنية أو السكن الريفي، كما أن بلديات الولايات تعرف تباين في نسبة هذين النوعين من السكن، و يمكن تلخيصها في:

- بلديات تعرف سيطرة تامة للسكن الفردي بأنواعه على نسيجها العمراني: و تشمل 23 بلدية أي ما يمثل 70 % من بلديات الولاية، و قد فاقت نسبة هذا النوع من السكن 90 %، و خاصة في بلديات الشيقارة، يحي بني قشة، يحي بن عبد الرحمان، سيدي خليفة، العياضي برباس، تسالة لمطاعي، عين البيضاء أحريش، مينار زارزة، دراجي بوصلاح، عميرة أراس، حمالة،...، و تواجد هذا النوع من السكن يمكن تفسيره بعدة عوامل، أهمها غياب برامج سكنية في الطابع الجماعي (عمارات)، واعتماد أنماط أخرى خاصة السكن الريفي المدعم، أي ان الدولة تخصص استفادات مسبقة مع دعم مالي للبناء خاصة في المجالات الريفية، و كذلك ظاهرة البناء غير الشرعي في شكل تحصيصات غير قانونية أو ما يعرف ببيع الأراضي عرفيا، كل هذه العوامل جعلت من نوع السكن الفردي برز بقوة في هذه البلديات.
- بلديات يمثل السكن الجماعي بها نسب معتبرة: وهي ثلاثة بلديات فقط، ميلة، شلغوم العيد و فرجيوة، حيث تراوحت نسبة المساكن المشغولة بها من نوع الجماعي (عمارات) بين 23.24 % و 26.31 %، وهي نسب معتبرة مقارنة بالبلديات الأخرى، وتعتبر هذه البلديات الثلاثة، بالإضافة إلى بلديات تاجنانت، أهم الأقطاب الحضرية في ولاية ميلة، خاصة وأنها تمثل ثقل ديموغرافي كبير ونمو حضري سريع مما زاد في الطلب على السكن، وبالتالي برمجة هذه النوع من السكن (عمارات) للتكفل بطلبات أكبر عدد من السكان.

3 تجهيز المسكن بالمرافق في بلديات ولاية ميلة:

جدول رقم (25): تجهيز المسكن بالمرافق في بلديات ولاية ميلة 2008

البلدية	ش مياه الشرب	ش الصرف الصحي	الغاز الطبيعي	شبكة الكهرباء	المرحاض	الحمام	المطبخ	نسبة التجهيز (%)
ميلة	92	92,2	86,5	98,3	97	80,2	91,7	**91,13**
عين التين	94,1	94,3	78,5	96,8	92,5	78,4	88,1	**88,96**
سيدي مروان	91,7	93,2	66,1	97,9	96,3	81,2	88,6	**87,86**
شلغوم العيد	79,3	86	80,6	97,8	97,1	67,6	92,7	**85,87**
وادي النجاء	87,5	95,5	56,7	99	97,2	70,5	89,1	**85,07**
تاجنانت	72	78,7	76,7	97,8	95,7	51,8	91,2	**80,56**
القرارم قوقة	81	82,1	47,1	97,5	93	73,7	86,6	**80,14**
تيبرقنت	89,1	85,5	57,3	98,1	90,1	57	80,6	**79,67**
التلاغمة	75,3	77,4	72,9	98,2	96	48,1	84,7	**78,94**
وادي سقان	85,6	76,7	50,4	96,6	92	59,5	91,5	**78,90**
وادي العثمانية	79,2	83,3	58,2	98,2	93,1	54,1	84,3	**78,63**
فرجيوة	80,6	77,6	40,1	96,6	94,5	66,2	83,8	**77,06**
زغاية	81,6	86,8	6,4	97,3	97,3	70,3	90,5	**75,74**
يحيى بني قشة	89,1	87	2,5	99,3	96,3	64,1	83,6	**74,56**
أحمد راشدي	81,5	83	2,3	98,8	93,5	68	88,6	**73,67**
سيدي خليفة	89,4	89,7	4,1	97,4	89,3	57,5	79,4	**72,40**
الرواشد	76,3	58,4	31,6	98,4	90,7	60,5	82	**71,13**
عين البيضاء أحريش	74,6	72,9	6,9	94,7	95,3	59,6	79,8	**69,11**
حمالة	82,9	71,9	8,3	91,7	88,2	61,4	77,7	**68,87**
عين ملوك	62,7	65,5	1,9	98,2	87	44,7	81,5	**63,07**
المشيرة	50,1	52,4	2,6	90,7	94,8	34	87,7	**58,90**
العياضي برباس	79	47,6	1	97,1	82,2	34,5	57	**56,91**
ترعى بينان	51,1	37,2	3,3	95,6	82,2	51,6	68,8	**55,69**
عميرة أراس	42,4	30,7	4,1	95,9	83,5	56,7	76,5	**55,69**
بن يحي ٠ع٠ رحمان	58,4	30,6	2,9	96,6	92,5	28	79,1	**55,44**
دراجي بوصلاح	70,5	29	1,7	97,4	82,9	38,4	67,9	**55,40**
بوحاتم	36,6	41,3	2,9	96,5	92,5	41,5	71,7	**54,71**
تسادان حدادة	63	27,5	2,4	96,6	83,9	40	67,2	**54,37**
أولاد خلوف	40,2	28,6	1,8	96,8	89,8	29,8	90	**53,86**
تسالة لمطاعي	54,4	38,1	3,2	96,6	85,2	34,7	58,6	**52,97**
الشيقارة	39,8	28,2	7,2	93,7	85,9	35,2	55,9	**49,41**
مينار زارزة	23,8	14,6	2,2	96,1	77,6	33,8	45,6	**41,96**
المتوسط	**73,6**	**71,4**	**44,4**	**97,2**	**92,9**	**58,8**	**83,3**	**74,51**

المصدر: الإحصاء العام للسكان و السكن 2008، الديوان الوطني للإحصاء

خريطة رقم: (29)

تجهيز المسكن بالمرافق في بلديات ولاية ميلة 2008

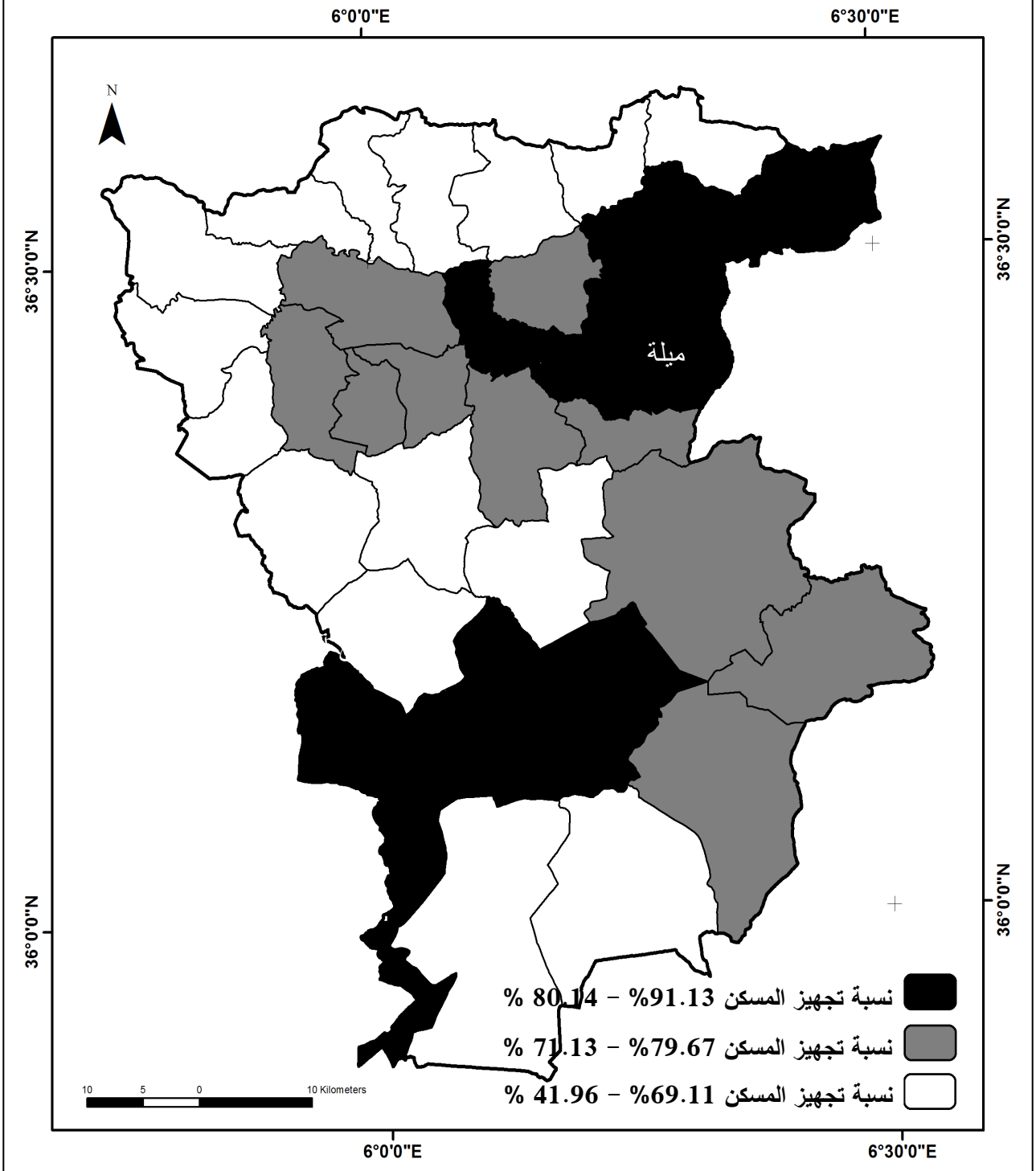

المصدر: التعداد العام للسكان والسكن 2008، الديوان الوطني للإحصاء + معالجة

بلغت نسبة تجهيز المسكن في ولاية ميلة 74.51 %، وهي نسبة أقل من النسبة المسجلة في ولاية قسنطينة و المقدرة 89.17 %، و قد سجلت أكبر نسبة في تجهيز المساكن على مستوى الولاية في شبكة الكهرباء أين بلغت نسبة التغطية 97.2 %، و أقل نسبة في تجهيز المسكن بالغاز الطبيعي، أيم لم تتعدى 44.4 %، و قد تباينت نسبة تجهيز المسكن في بلديات الولايات، حيث يمكن تصنيفها كالآتي:

- **الفئة الأولى: تجهيز جيد للسكن (91.13 % - 80.14 %):**

و سجلت هذه النسب في ستة (06) بلديات هي ميلة، عين التين، سيدي مروان، شلغوم العيد، وادي النجاء، تاجنانت و القرارم قوقة، ومعظم هذه البلديات هي بلديات حضرية، بها ثقل ديموغرافي كبير، خاصة بلدية ميلة، شلغوم العيد و تاجنانت، هذا من جهة، إضافة إلى وجود صيغة السكن الجماعي (العمارات) بها ما يزيد في مستوى تجهيز المساكن.

- **الفئة الثانية: تجهيز متوسط للسكن (79.67 % - 71.13 %):**

وهذه النسب قريبة من المعدل الولائي (74.51 %)، و ضمت عشرة (10) بلديات هي، تيبرقنت، التلاغمة، وادي سقان، وادي العثمانية، فرجيوة، زغاية، يحي بن قشة، أحمد راشدي، سيدي خليفة والرواشد، وتتميز أغلب هذه البلديات بطابعها الشبه حضري، مما يجعل معدل تجهيز المسكن متوسط، خاصة في مجالاتها الريفية وهنا تجدر الإشارة إلى تجهيز المساكن بالغاز الطبيعي، وقد سجلت نسب ضعيفة لإيصال الغاز الطبيعي للمساكن، فمثلا لم تتجاوز نسبة التغطية في بلديات زغاية، يحي بني قشة، أحمد راشدي وسيدي خليفة 10 % من عدد المساكن المشغولة في مجال البلديات المذكورة، مما أثر على النسبة الإجمالية لتجهيز المساكن.

- **الفئة الثالثة: تجهيز ضعيف للسكن (69.11 % - 41.96 %):**

و سجلت هذه النسب الضعيفة في تجهيز المساكن المشغولة تقريبا في نصف عدد بلديات الولاية ، أي في 14 بلدية، و في مجملها بلديات ريفية هامشية، خاصة في شمال الولاية على السفوح الجنوبية لسلسلة الأطلس التلي مثل بلدية حمالة، الشيقارة، تسدان حدادة، عميرة أراس، ترعي باينان...، و بعض البلديات الواقعة جنوب الولاية، و قد سجلت ضعف كبير في تجهيزات المسكن في هذه البلديات، خاصة الغاز الطبيعي و شبكة الصرف الصحي.

4 توزيع المساكن المشغولة حسب عدد الغرف في بلديات ولاية ميلة:

جدول رقم (26): توزيع المساكن المشغولة حسب عدد الغرف TOP في بلديات ولاية مسلة 2008

البلدية	عدد الغرف							معدل عدد الغرف TOP
	01	02	03	04	05	06 و أكثر	غ. محدد	
أولاد خلوف	428	556	432	192	47	31	10	3,1
بن يحي .ع. رحمان	385	545	374	185	25	43	12	3
دراجي بوصلاح	229	444	365	230	26	52	5	3
تسالة لمطاعي	299	567	492	383	110	183	9	2,9
تسادان حدادة	300	650	525	362	118	209	10	2,9
مينار زارزة	367	825	594	637	139	215	32	2,9
المشيرة	438	747	583	182	36	44	10	2,9
الشيقارة	287	569	341	470	70	141	9	2,9
عميرة أراس	286	659	614	555	153	235	10	2,8
ترعى بينان	435	960	812	656	140	198	22	2,8
عين ملوك	489	787	633	308	78	60	15	2,7
بوحاتم	460	877	935	430	95	111	15	2,7
العياضي برباس	109	280	253	193	33	22	4	2,7
عين البيضاء أحريش	459	1115	811	535	139	227	6	2,6
وادي العثمانية	1077	1869	2036	1121	285	247	45	2,5
الملاغمة	1320	2525	2467	1129	260	304	63	2,5
وادي سقان	304	535	919	221	52	73	16	2,5
زغاية	281	668	821	448	137	206	5	2,5
تاجنانت	959	2134	2320	1242	477	582	71	2,4
وادي النجاء	311	771	1091	461	194	168	8	2,4
تيبرقنت	169	342	438	252	67	114	3	2,4
حمالة	161	464	374	330	92	147	8	2,4
فرجيوة	658	1648	2577	1483	516	597	33	2,3
شلغوم العيد	1540	3455	4792	2117	756	605	200	2,3
أحمد راشدي	187	463	715	442	167	197	6	2,3
الرواشد	295	864	1142	807	261	461	18	2,3
عين التين	124	326	437	223	60	59	7	2,3
سيدي خليفة	121	241	243	175	22	24	7	2,3
يحيى بني قشة	118	329	480	370	163	160	1	2,2
القرارم قوقة	394	1314	1898	1340	396	740	32	2,1
ميلة	591	1805	3912	2322	643	1 053	68	2
سيدي مروان	187	573	875	615	253	596	27	2
المجموع	**1 369**	**29906**	**35 299**	**20 418**	**6 011**	**8 104**	**788**	**2,5**

المصدر: الإحصاء العام للسكان و السكن 2008، الديوان الوطني للإحصاء

خريطة رقم: (30)

توزيع المساكن المشغولة حسب عدد الغرف TOP في بلديات ولاية ميلة 2008

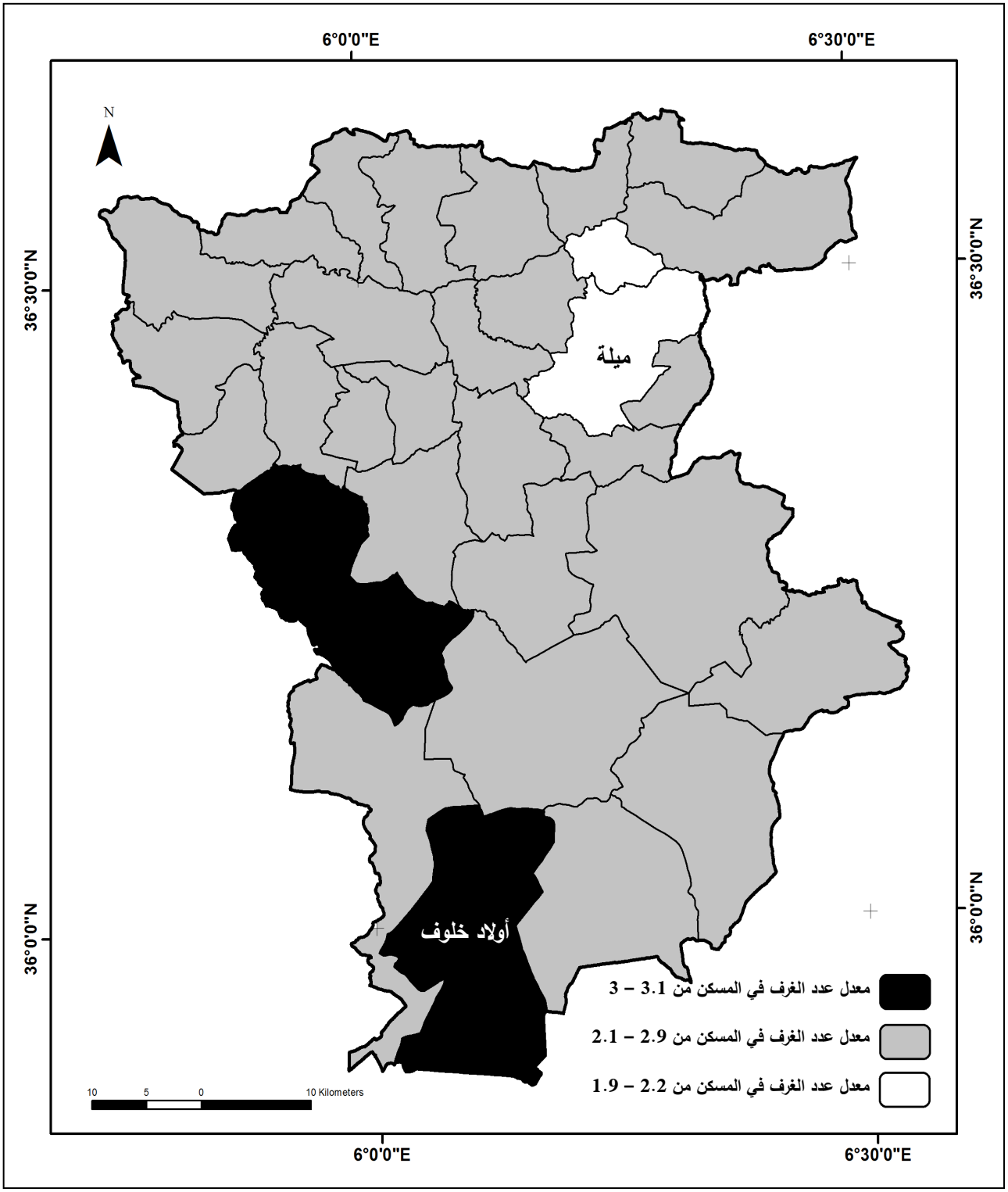

المصدر: التعداد العام للسكان والسكن 2008، الديوان الوطني للإحصاء + معالجة

بلغ معدل عدد الغرف في المسكن على مستوى ولاية ميلة 2.5، وهو معدل أكبر من المعدل المسجل في ولاية قسنطينة (2.2)، و هذا يما يعكس التباين في الخاصية المجالية للولايتين، وقد تباينت هذه المعدلات في بلديات الولاية، و التي يمكن حصرها في:

- **معدل عدد الغرف في المسكن من 3.1 – 3:**

وسجلت هذه المعدلات في 14 بلدية، و هي تقريبا نصف عدد بلديات الولاية، وكل هذه البلديات هي بلديات يغلب على طابع توزيع السكن بها التبعثر (zones éparses)، وهي البلديات الهامشية خاصة الريفية التي تقع في مجملها شمال الولاية، هذا ما يجعل المساكن بها أكبر في عدد الغرف بها مقارنة بالبلديات الحضرية أو ذات طابع السكن المجمع.

- **معدل عدد الغرف في المسكن بين 2.9 – 2.1:**

و ضمت هذه الفئة ثمانية (08) بلديات و هي، وادي العثمانية، التلاغمة، وادي سقان، زغاية، تاجنانت، وادي النجاء، تيبرقنت و حمالة، والملاحظ أن أغلب هذه البلديات هي بلديات بها تنوع توزيع السكن بها بين التجمعات الرئيسية و التجمعات الثانوية و المناطق المبعثرة، مما يجعل المساكن تتباين من حيث عدد الغرف حسب خاصية كل سكن من حيث التوزيع.

- **معدل عدد الغرف في المسكن بين أقل من 2:**

هذه المعدلات الضعيفة في عدد غرف المساكن مقارنة بالمعدل الولائي، سجلت بلديتين ميلة وسيدي مروان، ويغلب طابع التجمع في سكنات هذه البلديات، خاصة السكن الجماعي بها، وهنا تجدر الإشارة إلى البلديات الكبيرة في ولاية ميلة، على غرار بلدية ميلة، شلغوم العيد وفرجيوة، إضافة إلى البلديات المجاورة لبلدية ميلة، مثل بلدية القرارم قوقة وسيدي مروان، وعين التين.

5 –السكن الريفي في ولاية ميلة:

5-1- توزيع برامج السكن الريفي في بلديات ولاية ميلة:

جدول رقم (27): توزيع برامج السكن الريفي في بلديات ولاية ميلة 2002-2011

البلدية	عدد السكنات الريفية المسجلة 2002- 2010	النسبة (%)
فرجيوة	1065	5,66
مينار زارزة	976	5,19
الدراجي بوصلاح	913	4,86
يحي بني قشي	869	4,62
تسدان حدادة	835	4,44
الشيقارة	777	4,13
بوحاتم	777	4,13
القرارم قوقة	723	3,85
العياضي برباس	712	3,79
تسالة لمطاعي	710	3,78
أولاد خلوف	678	3,61
الرواشد	665	3,54
ميلة	650	3,46
تاجنانت	619	3,29
حمالة	606	3,22
عين البيضاء أحريش	577	3,07
سيدي مروان	569	3,03
عميرة أراس	556	2,96
بني يحي ع الرحمان	541	2,88
ترعي باينان	506	2,69
المشيرة	503	2,68
سيدي خليفة	469	2,49
أحمد راشدي	409	2,18
عين الملوك	401	2,13
وادي النجاء	382	2,03
التلاغمة	375	1,99
وادي العثمانية	362	1,93
تيبرقنت	352	1,87
زغاية	319	1,70
وادي سقان	309	1,64
عين التين	301	1,60
شلغوم العيد	294	1,56
المجموع	**18800**	**100**

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية ميلة 2014

خريطة رقم: (31)

توزيع برامج السكن في بلديات ولاية ميلة 2002-2010

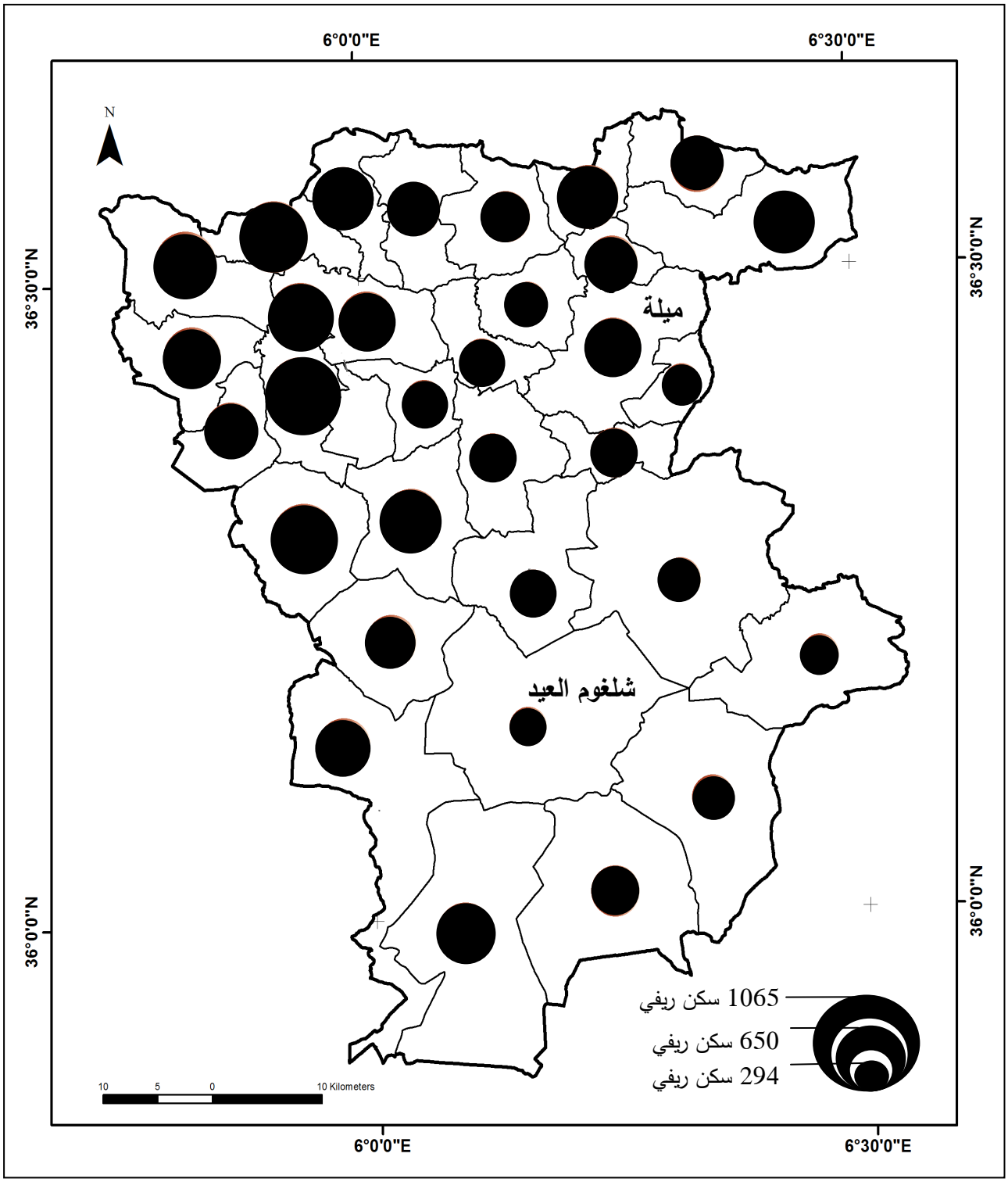

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية ميلة 2014+ معالجة

بلغ عدد السكنات الريفية المسجلة في جميع البرامج من سنة 2002 حتى سنة 2010 في ولاية ميلة 18800 سكن، و هي ضعف عدد السكنات المسجلة في ولاية قسنطينة، و هذا يعكس الاختلاف الوظيفي بين الولايتين، وزعت على جميع البلديات بأعداد مختلفة، حيث أكبر عدد للبلديات المستفيدة من هذا النط السكني هي بلدية فرجيوة بـ 1056 سكن، أي بنسبة 5.66 % من مجموع السكن الريفي الموجود في الولاية، تليها بلدية مينار زارزة، الدراجي بوصلاح، يحي بني قشة، تسدان حدادة...، و كل هذه البلديات واقعة في شمال الولاية على السفوح الجنوبية للسلسلة الأطلس التلي، وهي مناطق متضرسة مقارنة بالمنطقة الجنوبية للولاية.

أما البلديات الواقعة في جنوب الولاية نسبة الاستفادة من هذا النمط السكني ضعيفة مقارنة بالشمال، و هذا راجع إلى طابع التجمع الذي يغلب على هذه البلديات كما لاحظنا في دراسة توزيع السكان حسب التجمع و التشتت.

5-2- واقع إنجاز السكن الريفي في ولاية ميلة:

جدول رقم (28): واقع انجاز السكن الريفي في ولاية ميلة 2011

	المسجل	المنجز	في طور الإنجاز	لم ينجز بعد
العدد (سكن)	18800	10923	3093	4784
النسبة (%)	**100**	**58,10**	**16,45**	**25,45**

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية ميلة 2014

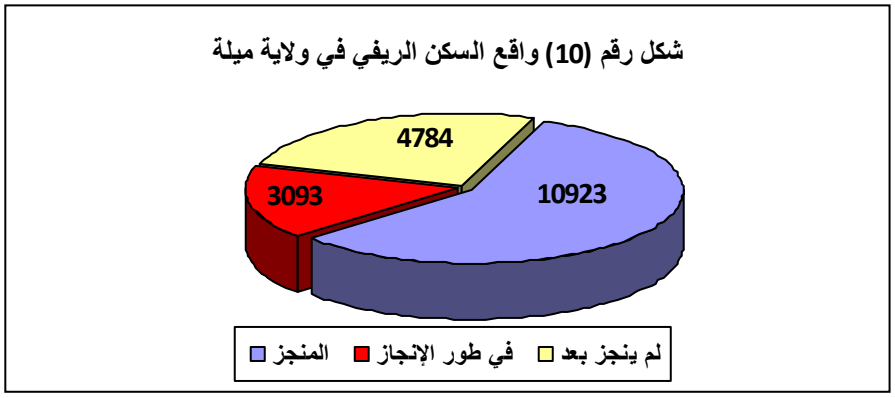

من أصل 18800 سكن مسجل على مستوى الولاية، أنجز 10923، أي 58.10 % من إجمالي السكنات المبرمجة، وهي أكبر من نسبة الانجاز في ولاية قسنطينة، و التي لم تتعدى 42,55%، و هذا راجع إلى الطلب الكبير على هذا النمط المخصص للمجالات الريفية، خاصة وأن معظم بلديات الولاية الشمالية يغلب عليها الطابع الريفي، و بالتالي ضرورة بناء السكن.

خلاصة الفصل:

تتباين الولايتين في تركيبة حظيرتيهما السكنية، وتبرز أهم الاختلافات في:

-في ولاية قسنطينة بلغ عدد السكنات 144009 سكن، مقابل 83342 سكن في ولاية ميلة.

-توزيع السكن حسب التجمع والتشتت متقارب في الولايتين، قدرت نسبة السكنات في التجمعات الرئيسية للبلديات 62.63 % في ولاية قسنطينة و 60.28 % في ولاية ميلة، أما بالنسبة للمناطق المبعثرة فسجل في ولاية قسنطينة 15.51 % من إجمالي السكنات، مقابل 20.18 % في ولاية ميلة

-بالنسبة لبرامج السكن الريفي المسجلة في الولايتين في الفترة الممتدة بين سنتي 2002 و2010، فقد استفادت ولاية ميلة من 18800 سكن ريفي، وهو ضعف ما استفادت منه ولاية قسنطينة في نفس الفترة، والمقدر بـ 9268 سكن، وهذا ما يعكس طابع الولايتين، فيما يخص اتساع المجالات الريفية بهما.

-تفاوت في نسبة برامج السكن الريفي المسجلة في الولايتين من مجموع الحظيرة السكنية، حيث تمثل نسبة 6.43 % في ولاية قسنطينة، و22.55 % في ولاية ميلة.

الفصل الرابع

التجهيزات ومؤشرات التنمية

تمهيد:

تعتبر التجهيزات من مؤشرات التنمية، خاصة إذا ما تعلق الأمر بالأساسية منها، كما تعبر عن مدى هيكلة المجال من حيث التكفل بانشغالات السكان في مختلف المجالات، لا سميا ما يتعلق بالجوانب الاجتماعية و الاقتصادية. وبالإضافة إلى المؤهلات الطبيعية والإمكانيات البشرية، فلمستوى التجهيز دور كبير في تحديد إمكانيات التنمية وقدرة المجال على خلق الثروة، وإحداث ديناميكية اقتصادية بناءا على الاستقرار الاجتماعي بتوفر كل ما يلزم السكان.

وتتنوع التجهيزات بين إدارية، تعليمية، صحية، رياضية وترفيهية، ثقافية، دينية، تجارية، شبكة الطرقات، الصرف الصحي، المواصلات...الخ.

وبما أن البلدية هي كيان إداري يستلزم وجود تجهيزات توفر للسكان الحاجيات من الخدمة والمستلزمات الضرورية، وبالتالي تساهم في خلق الثروة و عامل أساسي في التنمية، فإن جميع البلديات ملزمة بتحقيق مستوى معين من التجهيزات يعطي لها إمكانية أكثر لتحقيق التنمية.

وفي هذا الباب سنتطرق لدراسة التجهيزات في الولايتين، حيث ارتأينا دراسة تجهيزات كل ولاية على حدى، وهذا عبر مبحثين:

المبحث الأول: التجهيزات ومؤشرات التنمية في ولاية قسنطينة

الفصل الثاني: التجهيزات ومؤشرات التنمية في ولاية ميلة

المبحث الأول: التجهيزات و مؤشرات التنمية في ولاية قسنطينة

1 شبكة الطرق:

يعتبر الطريق من أهم العوامل التي تساعد في التنمية، حيث أن غياب الطريق يجعل من أي منطقة معزولة، و بالتالي وقوعها خراج مجال التنمية، كما تعتبر عنصرا مهيكل للمجال وخلق ديناميكية في المجال، وإن نوعية الطريق و حجمه يمكن أن يؤثر بشكل أكبر في هيكلة المجال، خاصة و أن استعمال الطرقات لا يقتصر فقط على نقل الأشخاص، بل يتعدى ذلك في نقل البضائع وجلب المواد و التسويق و غيرها من الاستعمالات، و بغض النظر عن نوع المجال سواء حضري أم ريفي فالطريق له أهمية قصوى إذا ما تعلق الأمر بدراسة التنمية باعتباره من أهم مؤشرات قياسها.

جدول رقم (29): شبكة الطرق في ولاية قسنطينة

النوع	الطول (كلم)	النسبة (%)
طريق وطني/ طريق سيار	283.2	21.76
طريق ولائي	403	30.97
طريق بلدي	615	47.27
المجموع	1301.2	100

مديرية الأشغال العمومية ولاية قسنطينة، 2010

بلغ طول شبكة الطرق في ولاية ميلة 1301.2 كلم، منها 615 كلم طرق بلدية، أي ما يمثل 47.27 % من الطول الإجمالي للشبكة، وبلغ طول الطرق الوطنية و الطريق السيار 283.2 كلم بنسبة 21.76 % فقط من الطول الإجمالي للشبكة، و تتمثل هذه الطرق في:

1 1 الطرق الوطنية:

- **الطريق السيار شرق/غرب:** يمر بخمسة (05) بلديات من الغرب إلى الشمال الشرقي للولاية، و هي عين سمارة، قسنطينة، الخروب، ديدوش مراد و زيغود يوسف، به ست (06) منافذ للولاية، وهي منفذ عين السمارة، المدينة الجديدة علي منجلي، زواغي، الخروب، المريج وجبل الوحش، في انتظار إنجاز منفذ ديدوش مراد لربط البلديات

الشمالية للولاية، وبالتالي يعتبر هذا الطريق السيار عامل جيد للتنمية في الولاية وسهولة المواصلات من داخل و إلى خارج الولاية.

- **الطريق الوطني رقم 05:** ويقع في غرب الولاية، يربط الجزائر العاصمة بقسنطينة، مرورا بسطيف وميلة و صولا لبلدية عين السمارة، ويشهد حاليا حركة مرورية ضعيفة بسبب إنجاز الطريق السيار الموازي له.

- **الطريق الوطني رقم 27:** يصل بين قسنطينة وجيجل، ويعتبر طريق ذو أهمية مرورية كبيرة، و تكمن أهميته في كونه الطريق الوحيد الذي يربط بعض الولايات بولاية الشرقية بولاية جيجل، يمر ببلديتي حامة بوزيان وبني حميدان في شمال الولاية، ويتفرع هذا الطريق من الطريق الوطني رقم ثلاثة ببلدية حامة بوزيان.

- **الطريق الوطني رقم 03:** يربط بين ولايات الجنوب وصولا لولاية عنابة، يقطع ولاية قسنطينة من الجنوب إلى الشمال، يمر بعدة بلديات، أولاد رحمون، الخروب، قسنطينة، حامة بوزيان، ديدوش مراد و زيغود يوسف.

- **الطريق الوطني رقم 20:** يربط ولاية قسنطينة بولايات الشرق (قالمة، سوق أهراس)، يقع في الجنوب الغربي للولاية، يمر ببلديات الخروب و عين ابن باديس و عين أعبيد.

- **الطريق الوطني رقم 10:** يمر بجنوب الولاية عبر بلديتي الخروب و أولاد رحمون، ليصل الولاية ببلدية عين فكرون بولاية أم البواقي.

- **الطريق الوطني رقم 79:** يربط ولاية قسنطينة بولاية ميلة، يتفرع من الطريق الوطني رقم 03 ببلدية حامة بوزيان.

1 2 -الطرق الولائية:

تمثل الطرق الولائية نسبة مهمة في طول شبكة الطرق بالولاية، و التي بلغت 30.97 % من الطول الإجمالي للطرقات، و تتمثل هذه الطرقات الولائية في الطريق الولائي رقم 04، 05، 06، 08 09، 27، 101 و 133، تربط كل بلديات الولاية من الشمال إلى الجنوب و من الشرق إلى الغرب، لها أهمية كبيرة في التنقل و المواصلات في مجال ولاية قسنطينة.

1 3 -الطرق البلدية:

و تمثل أطول الطرقات في الولاية بطول إجمالي 615 كم، أي بنسبة 47.27 % من الطول الإجمالي للشبكة، توجد بكل البلديات.

جدول رقم (30) المسافة بين البلديات ومقر ولاية قسنطينة

الرقم	البلديات	البعد عن مقر الولاية (كلم)
1	قسنطينة	0
2	حامة بوزيان	10
3	عين السمارة	10
4	ديدوش مراد	13
5	الخروب	16,5
6	ابن زياد	18
7	أولاد رحمون	21
8	زيغود يوسف	25
9	مسعود بوجريو	28
10	ابن باديس	29
11	بني حميدان	31
12	عين أعبيد	33
متوسط بعد البلديات عن مقر الولاية هو 21.31 كلم		

المصدر: مديرية الأشغال العمومية لولاية قسنطينة، 2010

بلغ متوسط المسافات بين البلديات و مقر ولاية قسنطينة 21.31 كم، و هي مسافة قصيرة نسبيا، و هذا راجع إلى صغر مساحة الولاية و تقارب البلديات، خاصة في المنطقة الشمالية للولاية، وهذا القرب في المسافات يسهل التنقلات اليومية للسكان، كما يساهم في التنمية بالنظر للوجود شبكة طرقات كثيفة في الولاية، و خاصة الطرق الوطنية التي تعبر مجال الولاية، كما أن معظم البلديات تمر بها طرق وطنية ما يجعل عامل الوقت في التنقل جيد، و يسهل في المواصلات.

شبكة الطرق الوطنية في ولاية قسنطينة

خريطة رقم: (32)

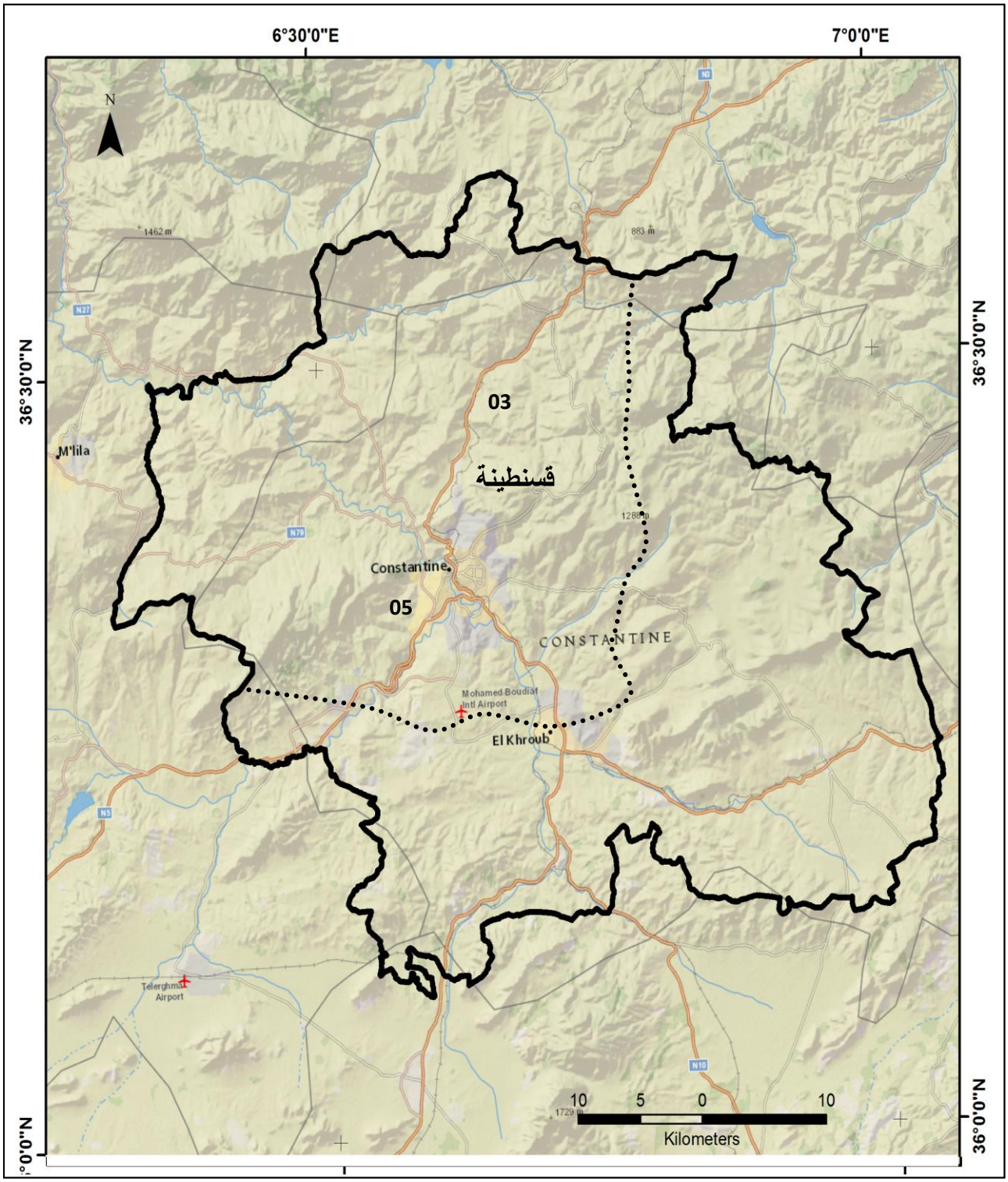

طرق وطنية

الطريق السيار شرق غرب

Source :

Content may not reflect National Geographic's current map policy. Sources: National Geographic, Esri, DeLorme, HERE, UNEP-WCMC, USGS, NASA, ESA, METI, NRCAN, GEBCO, NOAA, increment P Corp.

2 -التجهيزات العمومية:

تكتسي التجهيزات العمومية أهمية بالغة في هيكلة المجال من الناحية الاجتماعية خاصة، وما ينتج عنه من آثار اقتصادية إيجابية، كما يؤثر تواجد هذه التجهيزات في الديناميكية الديموغرافية والتي هي من أهم عوامل الاستقرار، ومؤشر جيد للتنمية، وعليه سنتطرق في هذا العنصر إلى أهم التجهيزات العمومية وتوزيعها المجالي، حيث سنتطرق إلى دراسة كل من التجهيزات الصحية، التعليمية، الثقافية والرياضية.

2 1 -التجهيزات الصحية:

تعتبر التجهيزات الصحية من أم التجهيزات في المجال، لما لها من دور في توفير الرعاية الصحية و ضمان خدمة السكان، وبالتالي تشكل رافدا هاما في التنمية الاجتماعية، و تحتوي ولاية قسنطينة على تجهيزات صحية هامة، موزعة على مجال الولاية، و تتمثل في:

أ -المؤسسات الإستشفائية:

المؤسسة الإستشفائية هي تجهيز صحي يتوفر على عدة اختصاصات في الطب، و التجهيزات و الأسرة و المخابر، أقسام الجراحة...، بما يسمح باستقبال المرضى للتدواي، و تتوفر ولاية قسنطينة على عشرة (11) مؤسسات إستشفائية، منها ثمانية (08) على مستوى بلدية قسنطينة، و واحدة ببلدية زيغود يوسف و واحدة ببلدية الخروب، وواحدة ببلدية ديدوش مراد و هي المؤسسة المحولة مؤخرا من القطاع العسكري إلى القطاع المدني، و يقسم القطاع الصحي في ولاية قسنطينة إلى ثلاثة قطاعات رئيسية هي:

- **القطاع الصحي قسنطينة:** وهو قطاع المستشفى الجامعي ابن باديس، و مركزه المستشفى الجامعي، و الذي تمتد خدماته إلى خارج حدود الولاية (الولايات المجاورة)، بع العديد من التخصصات، ضف إلى ذلك يقدم عدة خدمات منها التكوين الطبي، الجراحة، التوليد، الحالات الاستعجالية ...، تبلغ طاقة استيعابه 1439 سرير [*]، بالإضافة إلى المركز الجامعي، يضم القطاع مؤسسات إستشفائية أخرى تتمثل في:

– المؤسسة الإستشفائية لأمراض الكلى بحي دقسي عبد السلام بطاقة 120 سرير.

[*] - تقارير مديرية الصحة لولاية قسنطينة 2012

- المؤسسة الإستشفائية لأمراض القلب بحي الرياض بطاقة 120 سرير.
- المؤسسة الإستشفائية لأمراض الأمومة والطفولة بحي سيدي مبروك بطاقة 206 سرير.
- المؤسسة الإستشفائية للأمراض العقلية بحي جبل الوحش بطاقة 240 سرير.
- المؤسسة الإستشفائية البير بحي بوذراع صالح.

إضافة إلى مؤسستين تعملان في الفترة النهارية هما المؤسسة الإستشفائية لمرض السكري بحي المنظر الجميل، و مستشفى الخروب الملحق لمستشفى ابن باديس الخاص بالتكفل بالأمراض السرطانية بطاقة 80 سرير.

- **القطاع الصحي الخروب:** يتمثل في مستشفى بوضياف، يمتد مجال خدماته الصحية إلى الجهة الشرقية و الجنوبية للولاية، و هي بلديات الخروب، ابن باديس، عين السمارة، أولاد رحمون و عين أعبيد، أي يخدم عدد سكان يقارب 292641 نسمة أي ما يقارب 31.18% من إجمالي عدد سكان الولاية، طاقة استيعابه 240 سرير.
- **القطاع الصحي زيغود يوسف:** ومركزه مستشفى أحمد عروة ببلدية زيغود يوسف، يمتد مجاله خدماته إلى كل البلديات الواقعة في شمال الولاية و هي زيغود يوسف، بني حميدان، حامة بوزيان، مسعود بوجريو، ديدوش مراد و ابن زياد، كما تدعم القطاع الصحي لزيغود يوسف المؤسسة الإستشفائية ديدوش مراد، مما زاد في التغطية الصحية و تحسين الخدمات، و يخدم هذا القطاع ما يقارب 197459 نسمة، أي ما يعادل 21.04 % من عدد سكان الولاية.

ب -العيادات المتعددة الخدمات:

و تتواجد على مستوى البلديات، و الأحياء الكبرى، و تتوفر ولاية قسنطينة على 15 عيادة متعدد الخدمات، توجد ببلدية قسنطينة لوحدها 11 عيادة، و الأربع المتبقية تتوزع في:

- بلدية حامة بوزيان
- بلدية زيغود يوسف
- بلدية ديدوش مراد
- بلدية عين السمارة

غير أن البلديات الجنوبية تعرف نقص في هذه التجهيزات على غرار بلديتي عين أعبيد. ابن باديس، الخروب و أولاد رحمون.

ت -المراكز الصحية:

يوجد بالولاية 26 مركزا، منا 13 في بلدية قسنطينة، والباقي موزع على البلديات بمعدل مركز لكل بلدية تقريبا، تقدم خدمات صحية بسيطة كالحق، معالجة الإصابات الخفيفة و المعاينات الأولية.

ث -قاعات العلاج:

و هذا التجهيز يوجد بالمناطق المبعثرة و المجالات الريفية، يقتصر دوره في المعاينات الأولية، و توجد في ولاية قسنطينة 37 قاعة علاج، موزعة عبر كل البلديات ماعدا بلدية قسنطينة و بلدية عين السمارة، أقل عدد لقاعات العلاج يوجد في كل من بلديات بني حميدان، ابن باديس و مسعود بوجريو بقاعتين (02) لكل بلدية فقط، رغم أن هذه البلديات يغلب عليها الطابع الريفي، و يتميز توزيع سكانها بالتشتت مما يجعل هذه البلديات تشهد عجز في هذا التجهيز الضروري.

ج -العيادات الطبية الخاصة:

و تجد في كل البلديات، بأعداد متفاوتة، أغليها يقع في بلدية قسنطينة، و باقي البلديات تتباين في عدد العيادات الخاصة، إلا أن الملاحظ هو أن البلديات الهامشية و الريفية خاصة بلديات ابن باديس و بني حميدان ومسعود بوجريو، لم يتعدى بها عدد العيادات الخاصة اثنين (02) فقط لكل بلدية، مما يضطر سكان هذه البلديات للتنقل إما للبلديات المجاورة أو المدينة من أجل المعالجة.

تتميز ولاية قسنطينة بقاعدة تجهيز صحية جيدة، يأتي في مقدمتها المستشفى الجامعي عبد الحميد ابن باديس، و عدة مؤسسات إستشفائية أخرى، أهمها المؤسسة الإستشفائية للخروب، زيغود يوسف، ديدوش مراد، إلا أن توزيع هذه التجهيزات الصحية غير منتظم، فبلدية قسنطينة تتركز بها أغلب التجهيزات، و تقل كلما اتجهنا خارج المدينة إلى الضواحي، فالبلديات الريفية الهامشية في الولاية خاصة بني حميدان، مسعود بوجريو و ابن باديس تعرف نقص في التجهيزات الصحية، خاصة قاعات العلاج و العيادات الطبية الخاصة، مما يجعل سكانها مضمرين للتنقل للبحث عن الخدمات الصحية، سواء في البلديات المجاورة أو المدينة.

2 2 ~~2~~ التجهيزات التعليمية:

التعليم من الركائز الأساسية في التطور والرقي، و يلعب دورا هاما في تنمية المجتمع بصفة خاصة و التنمية بصفة عامة، فهو يهدف إلى رفع المستوى الثقافي والفكري، وخلق الثروة البشرية القادرة على تطوير المجتمع اقتصاديا و اجتماعيا، ولا يمكن للتعليم ان يتطور ويقوم بالدور المنوط به، إلا بعد توفير كل مستلزماته، من التأطير وتوفير التجهيزات اللازمة، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا العنصر، للوقوف على واقع التجهيزات في ولاية قسنطينة.

جدول رقم (31): التجهيزات التعليمية في ولاية قسنطينة

البلديات	عدد الابتدائيات	عدد التلاميذ	نسبة عدد الابتدائيات	عدد الإكماليات	عدد التلاميذ	نسبة عدد الإكماليات	عدد الثانويات	عدد التلاميذ	نسبة عدد الثانويات	مجموع المؤسسات التعليمية
قسنطينة	139	35735	62,61	59	33184	26,58	24	15073	10,81	222
الخروب	61	18053	65,59	23	17053	24,73	9	7031	9,68	93
حامة بوزيان	32	7756	72,73	9	7301	20,45	3	2339	6,82	44
عين أعبيد	20	3124	80,00	4	2822	16,00	1	1030	4,00	25
ديدوش مراد	17	4080	68,00	5	3999	20,00	3	1715	12,00	25
عين السمارة	16	3425	66,67	5	3402	20,83	3	1445	12,50	24
زيغود يوسف	17	3129	70,83	5	2728	20,83	2	1371	8,33	24
أولاد رحمون	15	2677	75,00	4	2399	20,00	1	678	5,00	20
ابن زياد	14	1708	77,78	3	1488	16,67	1	872	5,56	18
ابن باديس	11	1870	78,57	2	1545	14,29	1	586	7,14	14
بني حميدان	9	843	81,82	1	793	9,09	1	281	9,09	11
مسعود بوجريو	7	713	87,50	1	756	12,50	0	0	0,00	8
المجموع	**358**	**83113**	**67,80**	**121**	**77470**	**22,92**	**49**	**0**	**9,28**	**528**

المصدر: مديرية التربية لولاية قسنطينة 2011

شكل رقم (11) عدد التجهيزات التعليمية (مدارس، إكماليات، ثاونويات) في ولاية قسنطينة 2011

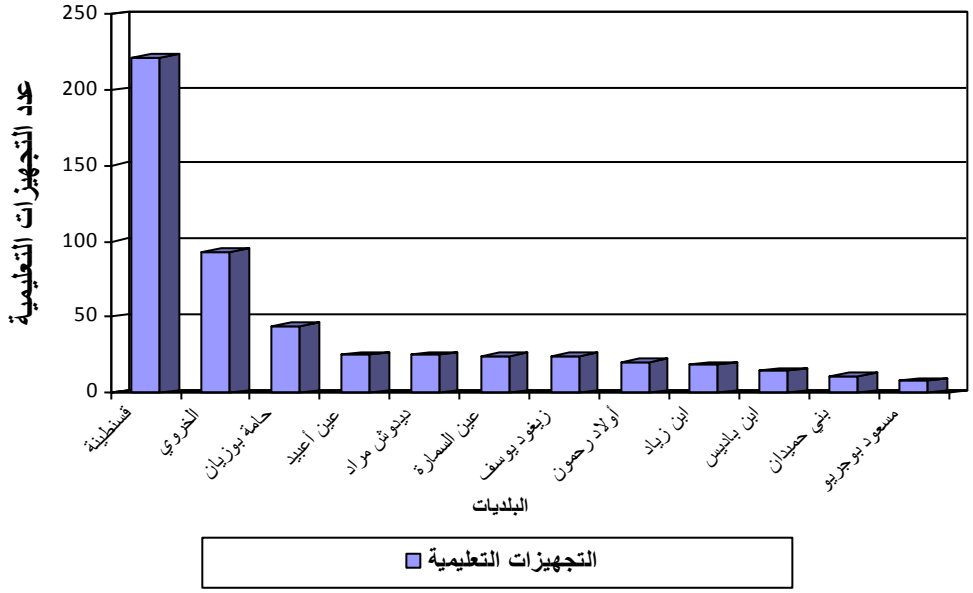

بلغ عدد المؤسسات التعليمة في ولاية قسنطينة 528 مؤسسة، بين مدارس ابتدائية، إكماليات و ثانويات، منها 358 مدرسة ابتدائية أي ما يمثل نسبة 67.80 % من عدد المؤسسات التعليمية، تليها الإكماليات بعدد قدر بـ 121 إكمالية، أي بنسبة 22.92 %، و أخيرا الثانويات التي لم يتجاوز عددها 49 ثانوية فقط، أي بنسبة 9.28 % من إجمالي عدد المؤسسات التعليمية.

و تتوزع هذه المؤسسات التعليمية على بلديات الولاية بتباين كبير، حيث أنها تتركز بصفة كبيرة في بلدية قسنطينة و التي يوجد بها 222 مؤسسة تعليمة أي ما يمثل نسبة 42.05 % من العدد الإجمالي للمؤسسات التعليمية و المقدر بـ 538 مؤسسة، تليها بلدتي الخروب بـ 93 مؤسسة و بلدية حامة بوزيان بـ 44 مؤسسة أي بنسبة 17.61% و 8.33 % على التوالي.

أما كل من بلديات عين أعبيد، ديدوش مراد، عين السمارة، زيغود يوسف، ولاد رحمون و ابن زياد فقد تراوحت نسبة التجهيزات التعليمية بها بين 4.73 % و 3.41 % من مجموع المؤسسات التعليمية الموجودة على مستوى الولاية.

فيما فلم تتعدى هذه النسبة 2.65 % في البلديات الهامشية في ولاية قسنطينة و هي كل من بلديات ابن باديس، بني حميدان و مسعود بوجريو.

ارتبط عدد التجهيزات التعليمية في ولاية قسنطينة بعدد السكان في كل بلدية.

2 3 -التجهيزات الثقافية، الترفيهية و الرياضية

جدول رقم (32): التجهيزات الثقافية، الترفيهية والرياضية في ولاية قسنطينة

البلديات	التجهيزات التقافية والترفيهية	نسبة عدد التجهيزات التقافية والترفيهية	التجهيزات الرياضية	نسبة عدد التجهيزات الرياضية	مجموع التجهيزات الثقافية، الترفيهية و الرياضية
قسنطينة	8	40,00	12	60,00	20
الخروب	4	66,67	2	33,33	6
حامة بوزيان	3	75,00	1	25,00	4
عين أعبيد	1	33,33	2	66,67	3
ديدوش مراد	1	33,33	2	66,67	3
عين السمارة	1	33,33	2	66,67	3
زيغود يوسف	2	66,67	1	33,33	3
أولاد رحمون	2	66,67	1	33,33	3
ابن زياد	1	50,00	1	50,00	2
ابن باديس	1	50,00	1	50,00	2
بني حميدان	1	50,00	1	50,00	2
مسعود بوجريو	1	50,00	1	50,00	2
المجموع	**26**	**49,06**	**27**	**50,94**	**53**

مديرية الشباب و الرياضة لولاية قسنطينة 2011

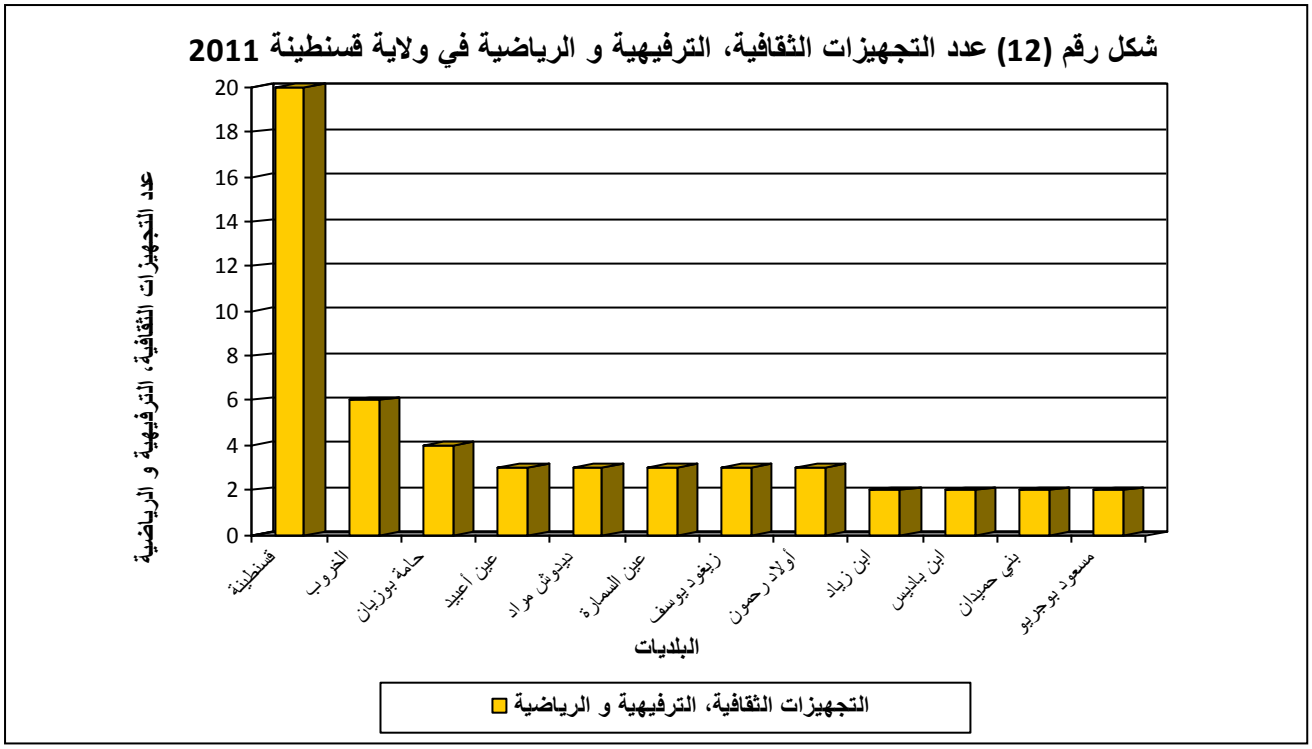

تتوزع التجهيزات الثقافية، الترفيهية و الرياضية في بلديات ولاية قسنطينة بنفس طريقة توزيع التجهيزات التعليمية و الصحية، حيث أن تقريبا ثلث (37.74 %) عدد التجهيزات الثقافية، الترفيهية و الرياضية يوجد بلدية قسنطينة، تليها بلدية الخروب ثم بلدية حامة بوزيان، في حين أن باقي البلديات تقريبا لم تتعدى بها نسبة وجود هذه التجهيزات 5 % مقارنة بالعدد الإجمالي الموجود في الولاية.

المبحث الثاني: التجهيزات و مؤشرات التنمية في ولاية ميلة

1 شبكة الطرق

جدول رقم (33): شبكة الطرق في ولاية ميلة

النوع	الطول (كلم)	النسبة (%)
طريق وطني/ طريق سيار	359.92	14,25
طريق ولائي	275.14	10,89
طريق بلدي	1890.39	74,85
المجموع	**2525,45**	**100**

المصدر: مديرية الأشغال العمومية لولاية ميلة، 2012

بلغ طول شبكة الطرق في ولاية ميلة 2525.45 كلم، منها 1890.39 كلم طرق بلدية، أي ما يمثل 74.85 % من الطول الإجمالي للشبكة، في حين أن الطرق الوطنية و الطريق السيار لم يتعدى طولها 359.92 كلم بسبة 14.25 فقط من الطول الإجمالي للشبكة، و تتمثل هذه الطرق في:

1 1 الطرق الوطنية:

- **الطريق السيار شرق/غرب:** يمر بثلاثة بلديات في جنوب الولاية، و هي تاجنانت، شلغوم العيد، وادي العثمانية، يكتسي أهمية كبيرة، به منفذين لولاية ميلة، الأول بين بلدية لأهميته من حيث الحجم، حيث يربط شرق الجزائر بغربها، مرورا بقسنطينة ثم ميلة ثم سطيف.

- **الطريق الوطني رقم 79:** و يقع في النصف الشمالي من الولاية جنوب شرقي شمال غربي، يربط مدينة ميلة بكل من زغاية، رجاص و فرجيوة، يساهم بطريقة كبيرة في ربط المنطقة الشمالية للولاية بعاصمة الولاية.

- **الطريق الوطني رقم 27:** يصل بين قسنطينة و جيجل، و هو طريق هامشي على مجال ولاية ميلة، حيث يمر بالبلديات الشرقية الشمالية خاصة القرارم قوقة، يعتبر طريق مهم بالنسبة لبلديات الشمال الشرقي خاصة القرارم قوقة، حمالة، سيدي مروان، الشيقارة، و ذلك لأنه يسهل المواصلات بين هذه البلديات و كل من ولاية قسنطينة وجيجل.

- **الطريق الوطني رقم 100:** يربط بين ولاية ميلة و ولاية أم البواقي، يمر على عدة بلديات بالمنطقة الوسطى و كذلك الجهة الغربية و الجنوبية الشرقية للولاية، متصل بالطريق الوطني رقم 77 و الطريق الوطني رقم 05.

- **الطريق الوطني رقم 77:** هو محور جيجل العلمة، عبر بلدية فرجيوة في شمال الولاية، يمتد بشكل عمودي و يمر عبر سلسلة الأطلس التلي في المشال، يمر بكل من بلديات مينار زارزة، تسدان حدادة، فرجيوة، الدراجي بوصلاح باتجاه بلدية العلمة بولاية سطيف، هو طريق ذو أهمية كبيرة حيث أنشأ لربط السهول العليا بميناء جن جن في ولاية جيجل، يمكن الاستفادة منه في ولاية ميلة، خاصة البلديات التي يمر بها، يتصل هذا الطريق بالطريق الوطني رقم 79 و الطريق الوطني رقم 100.

- **الطريق الوطني رقم 105:** يمر شمال الولاية، يربط بين ميلة و جيجل، و هو طرق متصل بالطريق الوطني رقم 79.

1 2 - الطرق الولائية:

تعتبر من الطرق المهمة في مجال الولاية، حيث تربط مجالات الولاية ببعضها البعض، بلغ طولها في ولاية ميلة 275.14 كلم، أي ما يمثل 10.89 % من الطول الإجمالي لشبكة الطرقات في الولاية، و تضم ولاية ميلة 17 طريق ولائي وهي الطريق الولائي رقم 01، 02، 03، 04، 05، 06، 07، 17، 48، 52، 53، 101، 115، 134، 135، 152، و تقع أغلب هذه الطرق في شمال الولاية، بالنظر لصعوبة تضاريس هذه المنطقة و تركز عدة بلديات على طول السفوح الشمالية للمنطقة.

1 3 -الطرق البلدية:

و تنتشر عبر كامل مجال الولاية، و تربط المجالات الريفية بالحضرية و التجمعات الثانوية.

جدول رقم (34) المسافة بين البلديات و مقر ولاية ميلة

الرقم	البلديات	البعد عن مقر الولاية (كلم)	الرقم	البلديات	البعد عن مقر الولاية (كلم)
1	ميلة	0,00	17	وادي العثمانية	35,16
2	زغاية	10,05	18	عين البيضاء أحريش	40,43
3	سيدي مروان	12,60	19	تسالة لمطاعي	40,86
4	القرارم قوقة	12,80	20	عين الملوك	44,93
5	عين التين	13,40	21	وادي سقان	49,21
6	وادي النجاء	16,70	22	دراجي بوصلاح	49,23
7	سيدي خليفة	20,25	23	العياضي برباس	50,13
8	أحمد راشدي	22,80	24	بوحاتم	52,03
9	حمالة	23,80	25	شلغوم العيد	53,00
10	ترعي باينان	25,16	26	تسدان حدادة	55,33
11	تيبرقنت	27,80	27	التلاغمة	57,16
12	الرواشد	28,90	28	مينار زارزة	59,36
13	الشيقارة	29,95	29	أولاد خلوف	68,35
14	يحي بني قشة	30,50	30	بن يحي عبد الرحمان	69,60
15	عميرة أراس	32,26	31	تاجنانت	71,20
16	فرجيوة	34,03	32	المشيرة	73,70
متوسط بعد البلديات عن مقر الولاية هو 39.05 كلم					

المصدر: مديرية الأشغال العمومية لولاية ميلة، 2012

يتميز مجال ولاية ميلة بالاتساع مقارنة بمجال ولاية قسنطينة، حيث بلغ متوسط المسافات بين البلديات و مقر الولاية (عاصمة الولاية) 39.05 كلم.

شبكة الطرق الوطنية في ولاية ميلة

خريطة رقم: (33)

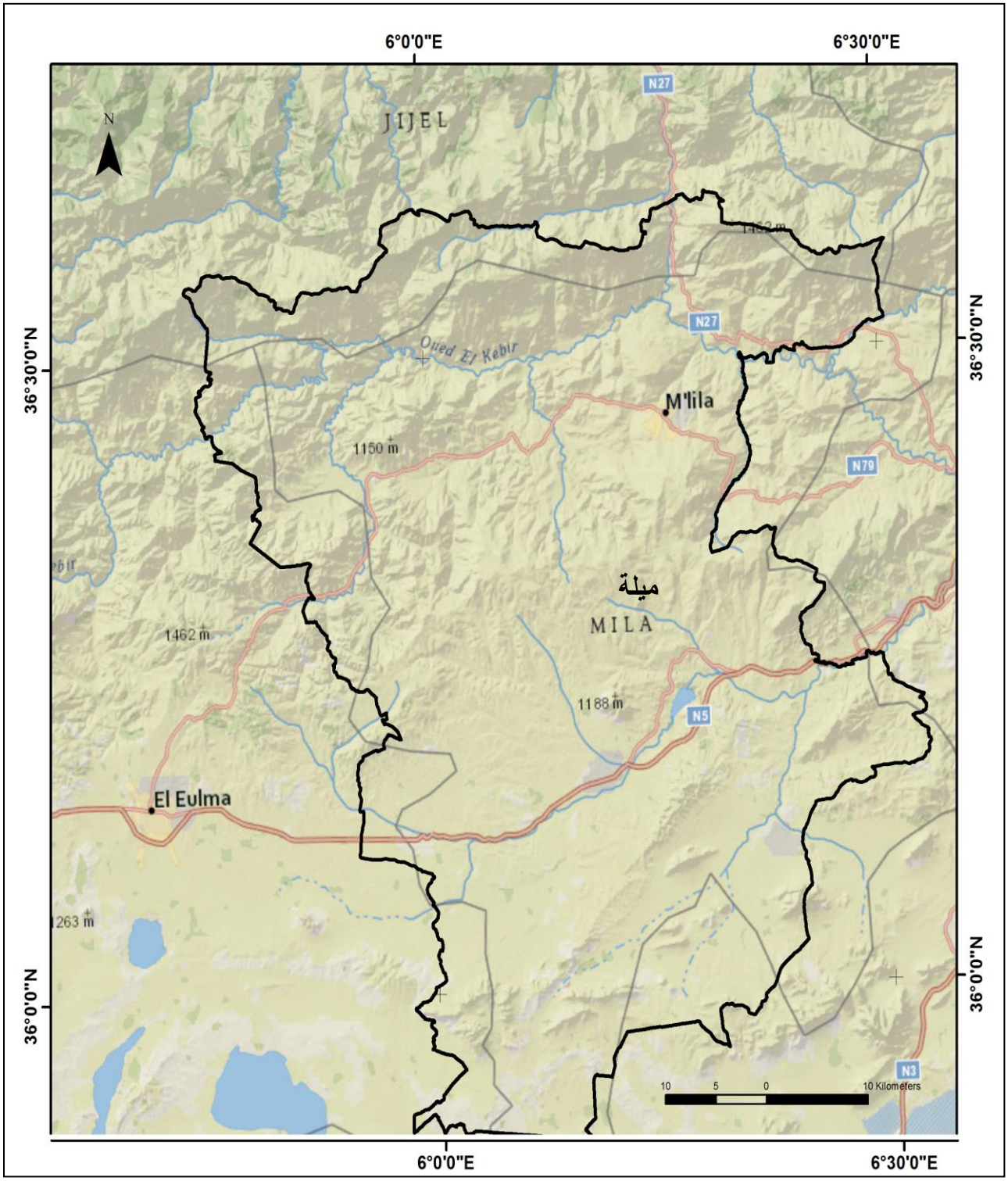

طرق وطنية

Source :

Content may not reflect National Geographic's current map policy. Sources: National Geographic, Esri, DeLorme, HERE, UNEP-WCMC, USGS, NASA, ESA, METI, NRCAN, GEBCO, NOAA, increment P Corp.

وتعتبر هذه المسافة كبيرة إذا ما قورنت بالموقع الجغرافي للولاية (شمال الجزائر)، و قد اختلفت المسافات من بلدية لأخرى، لكن الميزة الأساسية هي أن البلديات الجنوبية أكثر بعدا عن مقر الولاية مقارنة بالبلديات الشمالية، حيث فاقت المسافة 60 كلم، و هي مسافة كبيرة تصعب من التكامل و التواصل بين هذه البلديات و عاصمة الولاية، خاصة في الجانب الاقتصادي، مما يخلق نوع من عدم التوازن الجهوي في مجال الولاية.

و هذا البعد في المسافات بين مقر الولاية و البلديات يجعل منها بلديات هامشية، خاصة إذا كان موقع البلدية بعيد عن المحاور الرئيسية (الطرقات الرئيسية)، حال البلديات الواقعة في شمال الولاية، مما سينعكس سلبا على التنمية بها، باعتبار البعد عن المركز (عاصمة الولاية)، يشكل عائق في التنقلات من حيث المسافة و التكلفة.

2 - التجهيزات العمومية:

2 1 -التجهيزات الصحية:

أ -المؤسسات الإستشفائية:

تحتوي ولاية ميلة على خمسة (05) مؤسسات إستشفائية وهي:

- المؤسسة الإستشفائية مغلاوي بميلة: و يوجد به تسعة (09) مصالح، بطاقة 166 سرير.
- المؤسسة الإستشفائية طوبال بميلة: و به سبعة (07) مصالح، 88 سرير
- المؤسسة الإستشفائية فرجيوة: و به إحدى عشرة (11) مصلحة، به 240 سرير.
- المؤسسة الإستشفائية شلغوم العيد: و توجد به اثنا عشرة (12) مصلحة، بطاقة 200 سرير.
- المؤسسة الإستشفائية وادي العثمانية: و به ثمانية (08) مصالح، بطاقة 110 سرير.

ب -المؤسسات العمومية للصحة الجوارية:

توجد بالولاية خمسة (05) مؤسسات عمومية للصحة الجوارية وهي:

- المؤسسة العمومية للصحة الجوارية ميلة: تغطي ثمانية (08) بلديات، بها 14 عيادة متعددة الخدمات، 34 قاعة علاج.

- المؤسسة العمومية للصحة الجوارية فرجيوة: تغطي تسعة (09) بلديات، بها 10 عيادات متعددة الخدمات، 46 قاعة علاج.
- المؤسسة العمومية للصحة الجوارية شلغوم العيد: تغطي ستة (06) بلديات، بها 09 عيادات متعددة الخدمات، 26 قاعة علاج.
- المؤسسة العمومية للصحة الجوارية تاجنانت: تغطي ثلاثة (03) بلديات، بها عيادتين متعددة الخدمات، 19 قاعة علاج.
- المؤسسة العمومية للصحة الجوارية عين البيضاء أحريش: تغطي ستة (06) بلديات، بها 06 عيادات متعددة الخدمات، 29 قاعة علاج.

ت -المؤسسات الإستشفائية المتخصصة:

توجد في الولاية مؤسسة إستشفائية متخصصة في الأمراض العقيلة و الإدمان، واقعة ببلدية وادي العثمانية، تضم مصلحتين (02)، و بطاقة استيعاب 240 سرير.

ث -القطاع الصحي الخاص:

- العيادات الخاصة: توجد عيادتين.
- عيادة الأطباء الخواص في الطب العام: 162 عيادة.
- عيادة الأطباء الخواص متخصص: 129 عيادة.
- عيادة الأطباء في جراحة الأسنان: 109 عيادة
- قاعات علاج خاصة: 29 قاعة.
- مركز تشخيص خاص: يوجد مركز واحد

تتميز ولاية ميلة بعدد تجهيزات صحية جيد، لكن الملاحظ على هذه التجهيزات هو توزيعها المجالي، حيث أن البلديات الكبرى في الولاية هي التي احتوت على أكبر عدد من التجهيزات، أهمها بلدية ميلة، شلغوم العيد و فرجيوة، رغم أن مجال الولاية واسع (المسافة بين البلديات و بين البلديات و مركز الولاية)، ما ينتج عنه تركز للخدمة في هذه البلديات الحضرية، و بالتالي جعل البلديات الأخرى في تبعية للخدمة الصحية للبلديات الكبرى.

2 2 التجهيزات التعليمية:

جدول رقم (35): التجهيزات التعليمية في ولاية ميلة

البلديات	عدد الابتدائيات	عدد التلاميذ	نسبة عدد الابتدائيات	عدد الإكماليات	عدد التلاميذ	نسبة عدد الإكماليات	عدد الثانويات	عدد التلاميذ	نسبة عدد الثانويات	مجموع المؤسسات التعليمية
شلغوم العيد	34	8645	78,57	11	8038	22,00	5	3773	10,00	50
ميلة	31	6514	65,96	11	7316	23,40	5	4082	10,64	47
تاجنانت	25	5796	65,79	10	4923	26,32	3	1936	7,89	38
التلاغمة	24	5436	70,59	7	4682	20,59	3	1886	8,82	34
فرجيوة	21	4433	63,64	7	4930	21,21	5	3972	15,15	33
القرارم قوقة	22	3721	73,33	6	4282	20,00	2	2129	6,67	30
وادي العثمانية	17	3685	68,00	6	3639	24,00	2	1594	8,00	25
الرواشد	17	2275	77,27	4	2614	18,18	1	1216	4,55	22
مينار زارزة	18	2383	81,82	3	2391	13,64	1	895	4,55	22
الترعي باينان	15	2176	71,43	4	2625	19,05	2	1755	9,52	21
عميرة أراس	17	1657	80,95	3	1910	14,29	1	1352	4,76	21
بوحاتم	17	1881	80,95	3	2099	14,29	1	822	4,76	21
تسدان حدادة	16	1800	80,00	3	1786	15,00	1	518	5,00	20
سيدي مروان	12	1962	66,67	4	2278	22,22	2	1182	11,11	18
وادي النجاء	13	1672	72,22	3	2138	16,67	2	1276	11,11	18
ع البيضاء أحريش	11	2161	73,33	3	2194	20,00	1	820	6,67	15
شيقارة	11	1499	78,57	2	1546	14,29	1	658	7,14	14
أحمد راشدي	11	1293	78,57	2	1208	14,29	1	554	7,14	14
زغاية	10	1487	71,43	3	1759	21,43	1	838	7,14	14
تسالة لمطاعي	10	1527	83,33	2	1555	16,67	0	0	0,00	12
الدراجي بوصلاح	11	907	91,67	1	825	8,33	0	0	0,00	12
عين الملوك	9	1245	75,00	2	1220	16,67	1	409	8,33	12
أولاد خلوف	8	1115	72,73	2	875	18,18	1	155	9,09	11
حمالة	8	973	80,00	2	854	20,00	0	0	0,00	10
مشيرة	7	1281	70,00	2	1143	20,00	1	394	10,00	10
بن يحي ع الرحمان	9	949	90,00	1	667	10,00	0	0	0,00	10
تيبرقنت	8	764	88,89	1	886	11,11	0	0	0,00	9
يحي بني قشة	7	1092	77,78	2	1085	22,22	0	0	0,00	9
وادي سقان	5	1367	55,56	3	1205	33,33	1	368	11,11	9
عين التين	6	682	75,00	2	742	25,00	0	0	0,00	8
العياضي برباس	7	564	87,50	1	420	12,50	0	0	0,00	8
سيدي خليفة	3	438	75,00	1	410	25,00	0	0	0,00	4
المجموع	**440**	**73380**	**73,21**	**117**	**74245**	**19,46**	**44**	**32584**	**7,32**	**601**

المصدر: مديرية التربية لولاية ميلة 2010

شكل رقم (13) عدد التجهيزات التعليمية (مدارس، إكماليات، ثاونويات) في ولاية ميلة 2010

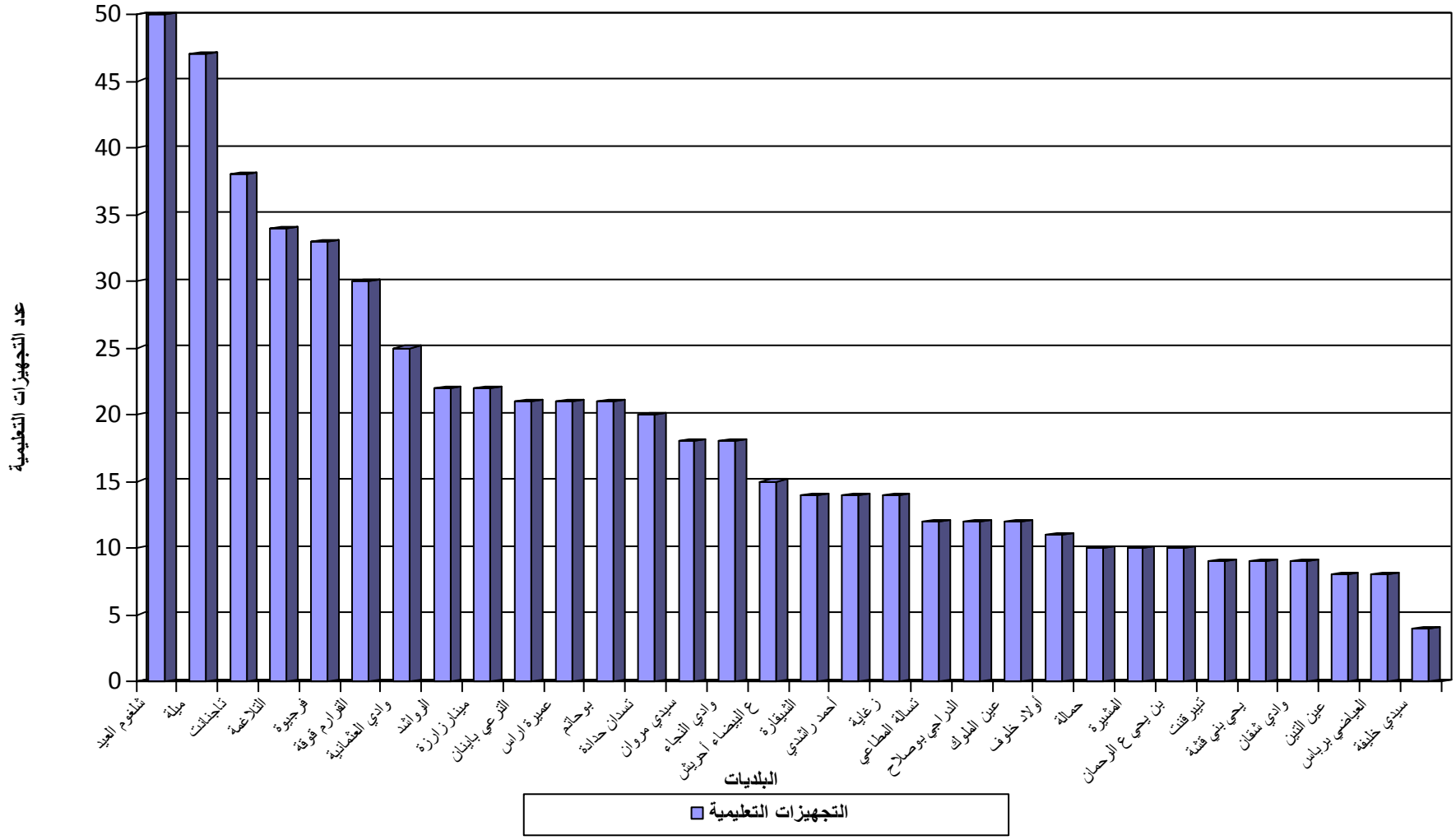

بلغ عدد التجهيزات التعليمية في ولاية ميلة (مدارس إبتدائية، إكماليات، ثانويات) 601 مؤسسة تعليمية، منها 440 مدرسة إبتدائية، أي ما يعادل 73.21 % من عدد المؤسسات، و 117 إكمالية (19.47 %)، و 44 ثانوية أي ما يمثل 7.32 % فقط من مجموع المؤسسات.

تتوزع هذه التجهيزات التعليمية على مجال الولاية بطريقة متباينة جدا، حيث تتركز معظمها في البلديات الكبرى للولاية، و هي شلغوم العيد، ميلة، تاجنانت، التلاغمة، فرجيوة، القرارم قوقة و وادي العثمانية 257 مؤسسة تعليمية أي بنسبة 42.76 % من مجموع المؤسسات التعليمية على مستوى الولاية، أما باقي البلديات و المقدر عددها بـ 25 بلدية فقد بلغ عدد هذه التجهيزات التعليمية بها 344 أي ما يعادل 57.24 %.

هذا التوزيع في التجهيزات التعليمية، يعكس بصورة واضحة تماشي عدد هذه الأخيرة مع الحجم السكاني للبلديات، حيث أن البلديات الأكثر ثقل ديموغرافي يوجد بها عدد أكبر من التجهيزات التعليمية، في حين أن بعض البلديات على غرار تسالة لمطاعي، الدراجي بوصلاح، عين الملوك، أولاد خلوف، حمالة، المشيرة، بن يحي عبد الرحمان، تيبرقنت، يحي بني قشة، وادي شقان، عين التين، العياضي برباس و سيدي خليفة، فلم يتجاوز بها عدد التجهيزات التعليمية 124 مؤسسة أي بنسبة 20.63 % من إجمالي عدد التجهيزات التعليمية الموجودة في الولاية، مع تسجيل انعدام الثانويات في سبعة (07) بلديات و هي، تسالة لمطاعي، الدراجي بوصلاح، حمالة، بن يحي عبد الرحمان، تيبرقنت، يحي بني قشة، عين التين، مما يجعل تلاميذ الطور الثانوي في هذه البلديات مضطرين للتنقلات اليومية للدراسة في البلديات المجاورة، و هذا ما يخلق صعوبات في التحصيل العلمي.

و معظم هذه البلديات التي تشهد نقص في التجهيزات التعليمية، هي بلديات هامشية بالنسبة لمركز الولاية، خاصة في أقصى الشمال و أقصى الجنوب الغربي للولاية.

و يمكن القول أن التجهيزات التعليمية في ولاية ميلة على غرار ولاية قسنطينة خضعت للحجم السكاني للبلديات، كما أن ولاية ميلة سجل بها عجز تام في الثانويات في سبعة (07) بلديات من أصل 32 بلدية، مقابل بلدية واحدة لا توجد بها ثانوية في ولاية قسنطينة من أصل اثنا عشرة (12) بلدية.

2 3 -التجهيزات الثقافية، الترفيهية و الرياضية

جدول رقم (36): التجهيزات الثقافية، الترفيهية والرياضية في ولاية قسنطينة

البلديات	التجهيزات الثقافية والترفيهية	نسبة عدد التجهيزات الثقافية والترفيهية	التجهيزات الرياضية	نسبة عدد التجهيزات الرياضية	مجموع التجهيزات الثقافية، الترفيهية و الرياضية
ميلة	3	21,43	11	78,57	14
شلغوم العيد	4	40,00	6	60,00	10
القرارم قوقة	2	22,22	7	77,78	9
تاجنانت	3	33,33	6	66,67	9
وادي النجاء	2	28,57	5	71,43	7
فرجيوة	3	42,86	4	57,14	7
المشيرة	2	28,57	5	71,43	7
وادي العثمانية	3	42,86	4	57,14	7
عين التين	3	50,00	3	50,00	6
بوحاتم	3	50,00	3	50,00	6
التلاغمة	2	33,33	4	66,67	6
أحمد راشدي	2	40,00	3	60,00	5
زغاية	2	40,00	3	60,00	5
تيبرقنت	2	40,00	3	60,00	5
ترعي باينان	2	40,00	3	60,00	5
وادي سقان	2	40,00	3	60,00	5
عين الملوك	2	40,00	3	60,00	5
أولاد خلوف	2	21,43	3	78,57	5
الرواشد	2	50,00	2	50,00	4
عين البيضاء أحريش	2	50,00	2	50,00	4
العياضي برباس	2	50,00	2	50,00	4
حمالة	1	33,33	2	66,67	3
سيدي مروان	1	33,33	2	66,67	3
تسالة لمطاعي	1	33,33	2	66,67	3
يحي بني قشة	1	33,33	2	66,67	3
تسادان حدادة	1	33,33	2	66,67	3
مينار زارزة	1	33,33	2	66,67	3
الدراجي بوصلاح	0	0,00	3	100,00	3
سيدي خليفة	1	50,00	1	50,00	2
الشيقارة	0	0,00	2	100,00	2
عميرة أراس	0	0,00	2	100,00	2
بن يحي ع الرحمان	0	0,00	2	100,00	2
المجموع	**57**	**34,76**	**107**	**65,24**	**164**

مديرية الشباب و الرياضة لولاية ميلة 2010

شكل رقم (14) عدد التجهيزات الثقافية، الترفيهية و الرياضية في ولاية ميلة 2010

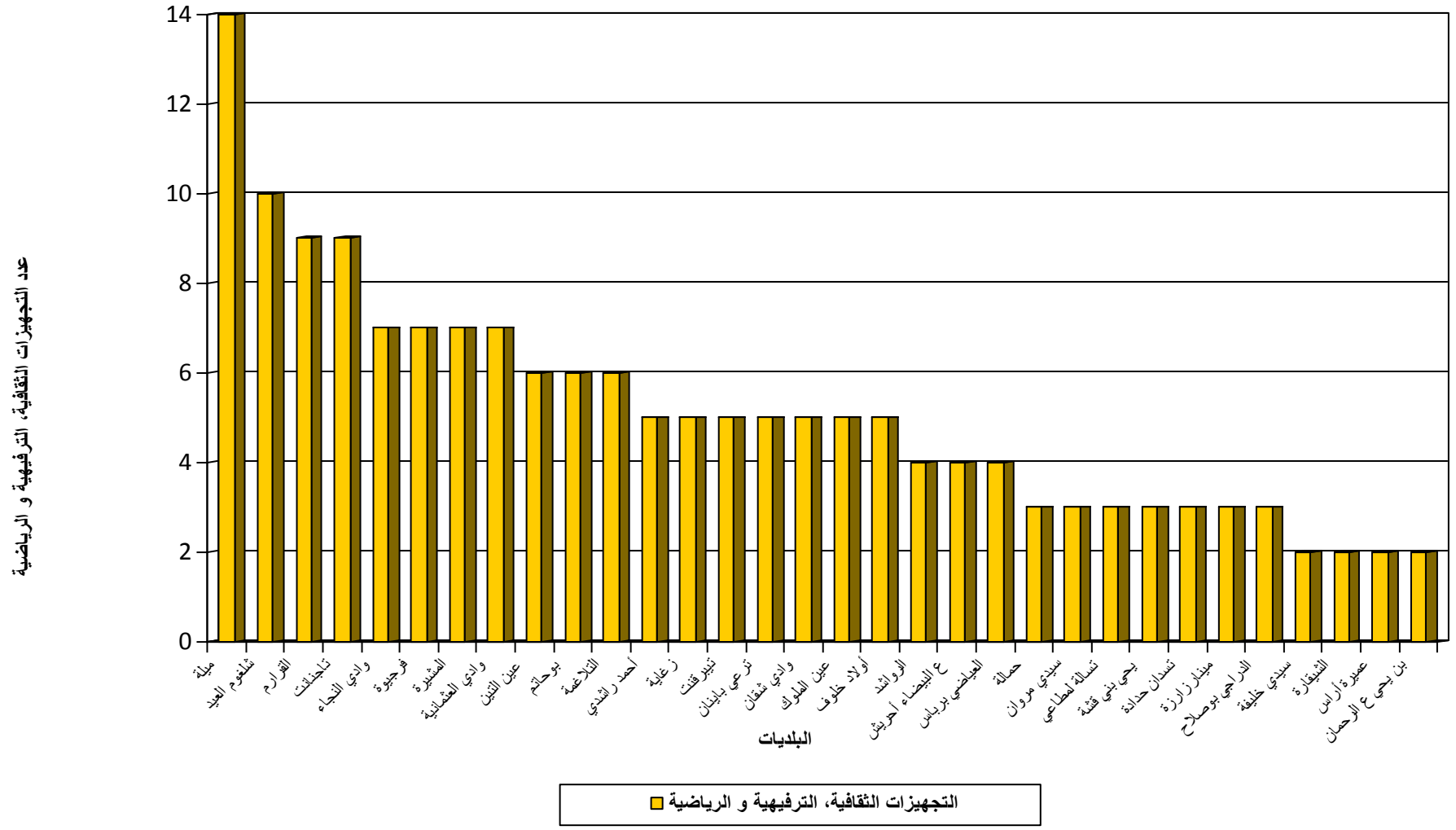

بلغ عدد التجهيزات الثقافية، الترفيهية و الرياضية على مستوى ولاية ميلة 164 تجهيز، منها 107 تجهيزات رياضية، تنوعت بين ملاعب بلدية، ملاعب جوارية، قاعات رياضية ...، أي ما يمثل نسبة 65.24 % من مجموع التجهيزات الثقافية، الترفيهية و الرياضية، كما يوجد في الولاية 57 تجهيز للثقاة و الترفيه مثل المكتبات البلدية، دور الثقافة...الخ.

تتوزع هذه التجهيزات على بلديات الولاية بأعداد مختلفة، لكن الملاحظ دوما على مستوى الولاية ان البلديات الكبرى في الولاية تستحوذ على أكبر عدد من هذه التجهيزات، فيما استفادت البلديات الهامشية من عدد قليل من هذه التجهيزات، وهي نفسها البلديات التي سجل بها عجز في التجهيزات الصحية و التعليمية.

خلاصة الفصل:

من خلال دراسة التجهيزات الصحية، التجهيزات التعليمية والتجهيزات الثقافية الترفيهية والرياضية في ولاية قسنطينة، يمكن استنتاج ما يلي:

- توزيع متباين للتجهيزات عبر بلديات الولاية.
- تركز معظم التجهيزات في بلدية قسنطينة (عاصمة الولاية).
- كلما اتجهنا إلى أطراف الولاية (البلديات الهامشية) قل عدد التجهيزات.
- تحكم في توزيع التجهيزات عبر بلديات الولاية الثقل الديموغرافي، حيث أن البلديات أكثر عدد سكاني بها تجهيز أكثر، والبلديات الأقل عدد سكاني بها أقل تجهيز و هي البلديات الهامشية والريفية المتمثلة في بلية ابن باديس، بني حميدان و مسعود بوجريو.

كما أن مستوى التجهيزات العمومية المدروسة في ولاية قسنطينة تتمثل في أربع مستويات:

- بلديات ذات تجهيز جيد جدا: قسنطينة
- بلديات ذات تجهيز جيد: الخروب، حامة بوزيان
- بلديات ذات تجهيز متوسط: ديدوش مراد، عين السمارة، زيغود يوسف، عين أعبيد، ابن زياد و أولاد رحمون.
- بلديات ذات تجهيز ضعيف: ابن باديس، بني حميدان و مسعود بوجريو.

أما بالنسبة لدراسة التجهيزات في ولاية ميلة يمكن استنتاج ما يلي:

- توزيع متباين للتجهيزات عبر بلديات الولاية.
- تركز معظم التجهيزات في البلديات الكبرى للولاية (ميلة، شلغوم العيد، تاجنانت، القرارم، التلاغمة، فرجيوة، وادي العثمانية)
- البلديات الهامشية في الولاية تعرف نقص في التجهيزات وانعدام بعضها تماما.
- لعب الوزن الديموغرافي دور كبير في توزيع التجهيزات العمومية، حيث أن البلديات الكبيرة ديموغرافيا بها اكبر عدد من التجهيز.
- على عكس ولاية قسنطينة التي تعد مركزا للولاية من حيث الخدمات والتجهيزات، ولاية ميلة بها عدة أقطاب رئيسية هي ميلة، شلغوم العيد وفرجيوة، تليها تاجنانت، وادي العثمانية والقرارم قوقة والتلاغمة، وباقي البلديات تتباين فيها مستويات التجهيز والخدمة، من متوسطة إلى ضعيفة جدا في البلديات الهامشية، على غرار بن يحي عبد الرحمان، الشيقارة، حمالة، العياضي برباس، سيدي خليفة، الدراجي بوصلاح، عميرة أراس...الخ.

الفصل الخامس

نتائج تطبيق سياسة التجديد الفلاحي في مجال الدراسة

تمهيد:

الفلاحة من أهم القطاعات الاقتصادية، ويساهم تطوير هذا القطاع في تنمية وتطوير الاقتصاد بصفة عامة، ويقوم هذا النشاط الفلاحي على عدة مقومات، أهما الأراضي الزراعية، المناخ، وفرة المياه، اليد العاملة المؤهلة، العتاد الفلاحي، وأهم شيء هو تسيير هذا القطاع بما يتماشى وسبل تطويره من خلال توفير الطرق والميكانيزمات والتموين والدعم المالي المناسب من أجل زيادة الإنتاج وتحسين النوعية.

في الجزائر عرف هذا القطاع عدة تقلبات، حيث بعد الاستقلال مباشرة حاولت الدولة تطوير الفلاحة، من خلال سياسات اشتراكية، كانت بدايتها بالتسيير الذاتي، الثورة الزراعية، إعادة الهيكلة وصولا إلى تحرير القطاع الفلاحي في سنة 1987 عبر سياسة إعادة التنظيم وخلق ما يعرف بالمستثمرات الفلاحية الجماعية (EAC) و المستثمرات الفلاحية الفردية (EAI)، والهدف دوما هو تحقيق الاكتفاء الذاتي و جعل هذا القطاع مورد هام في الاقتصاد الوطني، لكن بقي هذا القطاع يعاني و لم يحقق ما ينتظر منه لعدة أسباب.

وفي سنة 2000 وضعت الدولة إمكانيات مالية كبيرة لتطوير الفلاحة، ترجم هذا التوجه الجديد في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)، لتطوير الفلاحة عبر الشعب الفلاحية، بدعم مالي و تقني كبير، موجه للمستثمرات الفلاحية و الخواص على حد سواء، أي التحرر الكلي للقطاع الفلاحي من المركزية التي فرضت عليه لسنوات، وبعد سبع (07) سنوات من بداية المخطط أطلقت الدولة سياسة التجديد الريفي في سنة 2008، والتي خصت الفلاحة الجزائرية بما يعرف بعقود النجاعة، وهي عقود تبرم بين الفلاحين والسلطات المحلية (الوالي ومصالح الفلاحية)، بداية بتقييم كل الإمكانيات الفلاحية للمستثمرات، والنشاط الملائم حسب المؤهلات الفلاحية، ومن تم وضع خريطة إنتاج لكل مستثمرة أو مزرعة، وترافق هذه العقود من طرف السلطات المحلية، من أجل تحيق أهداف العقد، و الذي كانت بدايتها سنة 2008 لمدة خمسة (05) سنوات أي حتى سنة 2013.

وفي ظل هذه الجهود لتطوير القطاع الفلاحي، سنتطرق في هذا الفصل إلى دراسة واقع التنمية الفلاحية في ولايتي قسنطينة و ميلة، على السؤال التالي: **ما هو واقع التنمية الفلاحية في الولايتين؟**

المبحث الأول: التنمية الفلاحية في ولاية قسنطينة:

1 التوزيع العام للأراضي الفلاحية في ولاية قسنطينة

تعتبر الأراضي الفلاحية من أهم المؤهلات الفلاحية، و هي من المقومات الأساسية لقيام النشاط الفلاحي، و كلما كانت مساحتها كبيرة، كانت فرص الاستثمار و تطوير النشاط الفلاحي أكبر.

جدول رقم (37): التوزيع العام للأراضي الفلاحية لبلديات ولاية قسنطينة:

البلديات	مساحة البلدية (هكتار)	الأراضي الفلاحية SAT (هكتار)	نسبة الأراضي الفلاحية (%)
عين أعبيد	32380	25419	78,50
ابن باديس	31042	24038	77,44
الخروب	25500	20982	82,28
أولاد رحمون	26995	19833	73,47
زيغود يوسف	25595	18747	73,24
ابن زياد	15077	13443	89,16
بني حميدان	13102	12884	98,34
عين السمارة	12381	11560	93,37
مسعود بوجريو	10660	10326	96,87
ديدوش مراد	11570	10079	87,11
قسنطينة	18300	9097	49,71
حامة بوزيان	7118	6352	89,24
المجموع	**229720**	**182760**	**79,56**

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية قسنطينة 2012

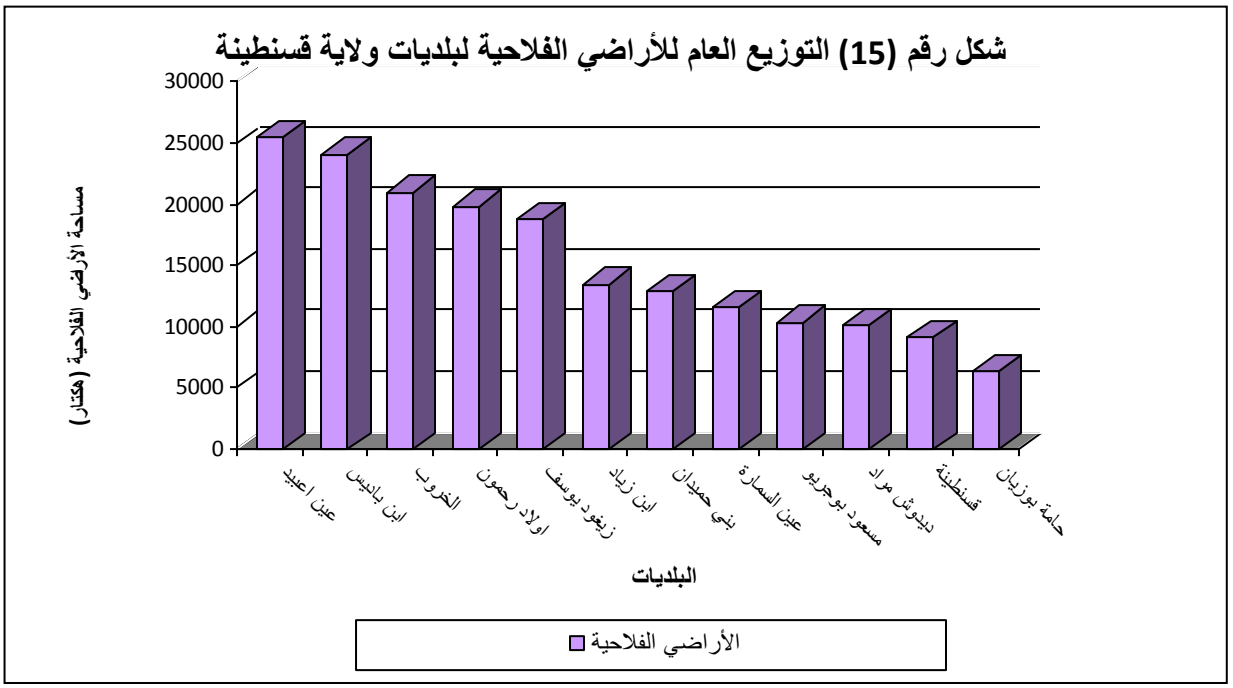

تبلغ مساحة ولاية قسنطينة 229720 هكتار، منها 182760 هكتار أراضي فلاحية، أي ما يمثل نسبة 79.56 % من المساحة الإجمالية، تتوزع هذه الأراضي على البلديات بمساحات مختلفة من بلدية لأخرى، حيث البلديات ذات المساحة الإجمالية الكبيرة، توجد بها اكبر المساحات الفلاحية، في مقدمتها بلدية عين أعبيد، أين قدرت مساحة الأراضي الفلاحية بها 25914 هكتار، تليها بلدية ابن باديس و الخروب و أولاد رحمون بـ 24038 هكتار و 20982 هكتار و 19833 هكتار على التوالي، و تقع كل هذه البلديات في جنوب الولاية، تمتاز بكبر مساحتها مقارنة بالبلديات الأخرى.

وقد سجلت أقل مساحة للأراضي الفلاحية في كل من بلديتي حامة بوزيان و قسنطينة، حيث لم تتعدى مساحتها 9097 هكتار في بلدية قسنطينة، و 6352 هكتار فقط في بلدية حامة بوزيان، وهذا راجع لسببين رئيسيين، بلدية قسنطينة هي بلدية حضرية و تمثل عاصمة الولاية، أما بلدية حامة بوزيان فمساحتها في الأصل صغيرة و لا تتعدى 7118 هكتار، مما جعل مساحة الأراضي الفلاحية بهما صغيرة مقارنة بالبلديات الأخرى.

أما بالنسبة لنسبة الأراضي الفلاحية مقارنة بمجموع المساحة الإجمالية للبلديات، نلاحظ أن كل من بلديتي بني حميدان و مسعود بوجريو فقد فاقت هذه النسبة 95 % من المساحة الإجمالية للبلدية، حيث بلغت مساحة الأراضي الفلاحية في بلدية بني حميدان 12884 هكتار من أصل 13102 هكتار (مساحة البلدية)، أي بنسبة 98.34 %، و قدرت في بلدية مسعود بوجريو بـ 10326 هكتار من أصل 10660 هكتار (مساحة البلدية)، أي بنسبة 96.87 %، و هذا ما يعكس الخصائص الريفية و المؤهلات الفلاحية الكبيرة في هاتين البلديتين.

2 توزيع الأراضي الفلاحية حسب النوع في بلديات ولاية قسنطينة:

تعتبر أراضي فلاحية كل الأراضي الواقعة خارج المحيط العمراني، و تنقسم الأراضي الفلاحية إلى:

- أراضي زراعية (SAU)
- المساحات المسقية (superficies irriguées).
- المراعي (parcours et pacages)
- الأراضي غير المنتجة (terres improductives)، الأراضي المبنية، الغابات، الصخور.

جدول رقم (38): توزيع الأراضي الفلاحية حسب النوع في بلديات ولاية قسنطينة:

البلديات	الأراضي الزراعية SAU		مساحات مسقية		أراضي الرعي	
	المساحة (هكتار)	النسبة (%)	المساحة (هكتار)	النسبة (%)	المساحة (هكتار)	النسبة (%)
عين أعبيد	23843	93,80	82	0,32	1494	5,88
الخروب	17806	84,86	206	0,98	2970	14,15
أولاد رحمون	14001	70,59	96	0,48	5736	28,92
زيغود يوسف	11639	62,08	68	0,36	7040	37,55
ابن باديس	9912	41,23	170	0,71	13956	58,06
ابن زياد	9277	69,01	82	0,61	4084	30,38
قسنطينة	7883	86,65	116	1,28	1098	12,07
بني حميدان	7806	60,59	77	0,60	5001	38,82
مسعود بوجريو	7467	72,31	123	1,19	2736	26,50
عين السمارة	7071	61,17	174	1,51	4315	37,33
ديدوش مراد	7035	69,80	962	9,54	2082	20,66
حامة بوزيان	4470	70,37	730	11,49	1152	18,14
المجموع	**128210**	**70,15**	**2886**	**1,58**	**51664**	**28,27**

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية قسنطينة 2012

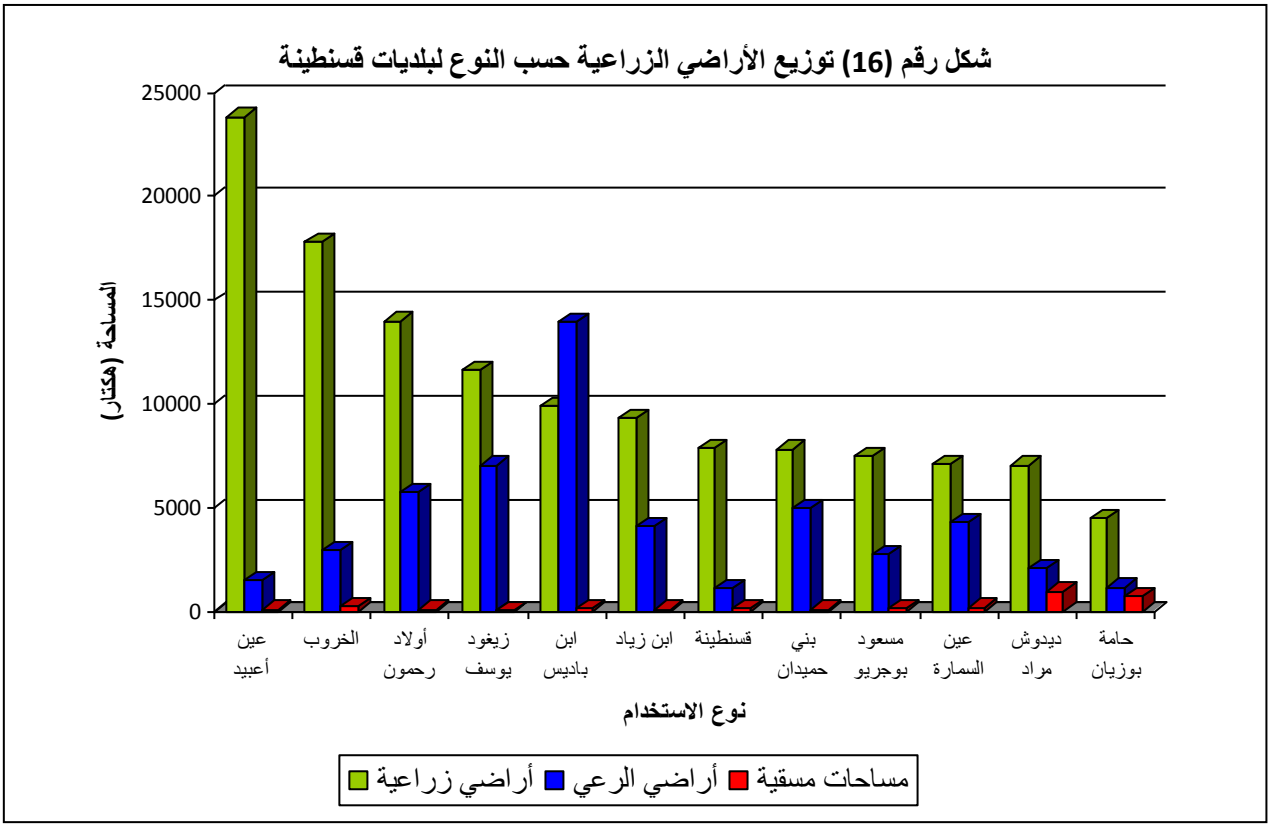

خريطة رقم: (34)

توزيع الأراضي الفلاحية حسب النوع في بلديات ولاية قسنطينة 2012

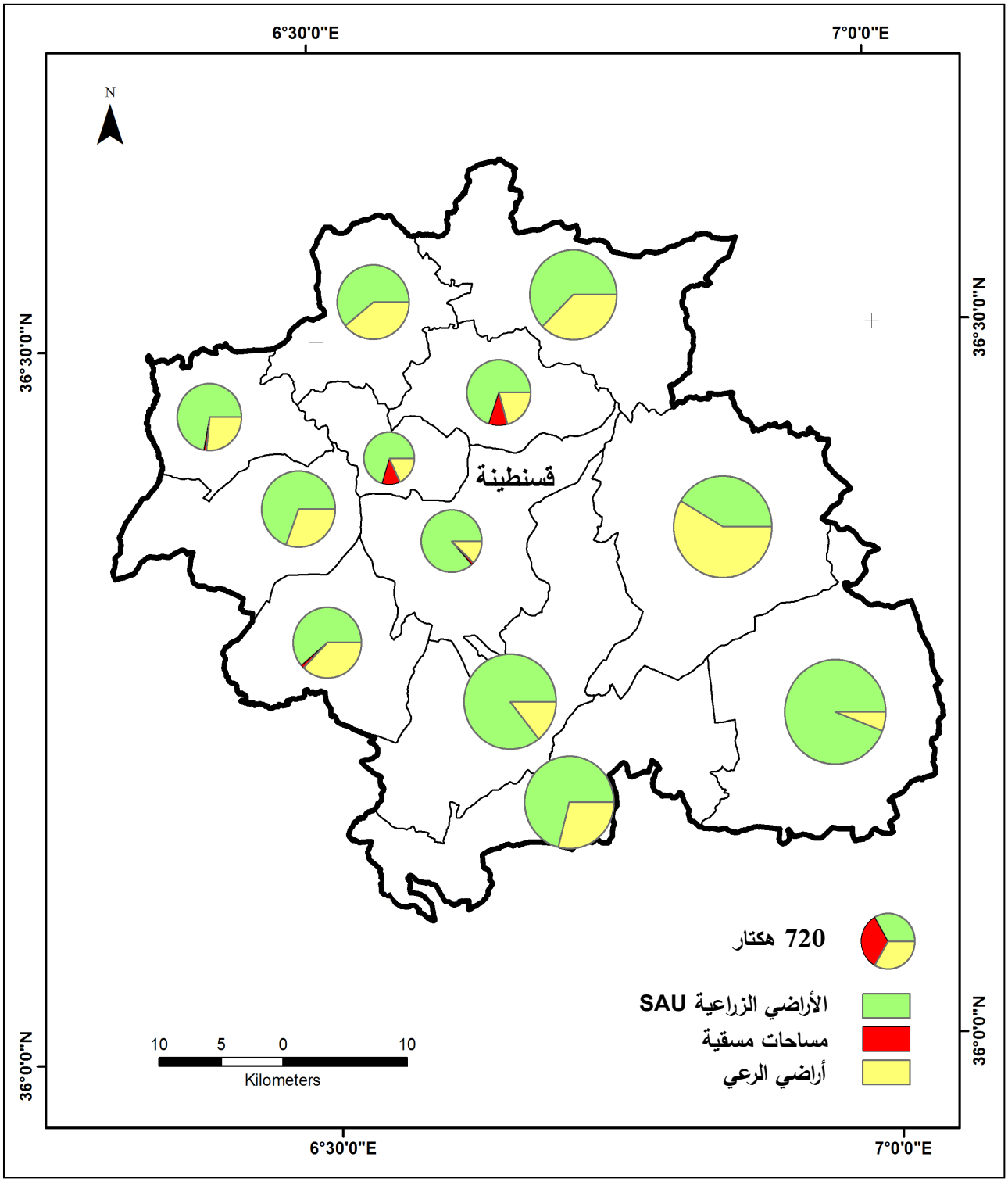

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية قسنطينة 2012+ معالجة

تقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة (SAU) في ولاية قسنطينة بـ 128210 هكتار، أي ما يمثل نسبة 70.15 %، حيث احتلت كل من بلديتي عين أعبيد و الخروب الصدارة في مساحة الأراضي الزراعية، تليهما بلدية أولاد رحمون و زيغود يوسف، و سجلت أقل مساحة في بلدية حامة بوزيان بـ 4470 هكتار فقط.

وما يمكن استنتاجه هو أن مساحة الأراضي الزراعية في بلديات ولاية قسنطينة، تتوزع على حسب المساحة الإجمالية للبلديات، أي ان البلدات الكبيرة من حيث المساحة بها أكبر مساحة زراعية.

الملاحظ على البلديات عموما هو ضيق المساحات المسقية، حيث لم تتعدى على مستوى الولاية 2886 هكتار، وهو ما يمثل 1.58 % من المساحة الزراعية للولاية، رغم وجود إمكانيات كبيرة للري، منها الوديان (وادي السمندو، بومرزوق، الواد الكبير...)، الينابيع، إضافة إلى المساه الجوفية، هذا ما يستلزم النظر مجددا في تطوير الري الفلاحي على مستوى الولاية. كما تتوفر الولاية على مساحات رعوية جيدة قدرت بـ 51664 هكتار ، موزعة عبر كل البلديات، معظمها في المناطق الجبلية خاصة بلديتي ابن باديس و بني حميدان، أولاد رحمون و ابن زياد، تعطي قدرات كبيرة للاستثمار في التربية الحيوانية.

3 توزيع المستثمرات الفلاحية في بلديات ولاية قسنطينة:

قدر عدد المستثمرات الفلاحية في ولاية قسنطينة بـ 4976 مستثمرة سنة 2012، تختلف في طبيعتها العقارية، حيث و بعد تطبيق سياسة إعادة التنظيم سنة 1987، و التطهير العقاري، و بعد تطبيق برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، و المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)، ظهرت أربع (05) أنواع من المستثمرات الفلاحية، تختلف في طبيعتها القانونية من حيث العقار و الملكية، و تتمثل في:

- المستثمرات الفلاحية الجماعية (exploitation agricole collectif).
- المستثمرات الفلاحية الفردية (exploitation agricole individuel)
- المزارع النموذجية (ferme pilote)
- مستثمرات استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز (exploitation des concessions)
- المستثمرات الخاصة (exploitation privée).

3-1- توزيع المستثمرات الفلاحية الجماعية (EAC) في بلديات ولاية قسنطينة:

هي مستثمرات أنشأت بعد تطبيق سياسة إعادة تنظيم القطاع الفلاحي في سنة 1987 (قانون رقم 87-19 المؤرخ في 08 ديسمبر 1987)، أرضيها تابعة للدولة، مع حق الامتياز للفلاحين جماعيا بدفتر شروط.

جدول رقم (39) توزيع المستثمرات الفلاحية الجماعية (EAC) في بلديات ولاية قسنطينة

البلديات	المستثمرات الفلاحية الجماعية (EAC)				متوسط مساحة المستثمرة
	العدد	النسبة (%)	المساحة (هـ)	النسبة (%)	
عين أعبيد	75	17,90	4517	16,02	60,23
بني حميدان	51	12,17	3982	14,12	78,08
مسعود بوجريو	35	8,35	3745	13,28	107,00
زيغود يوسف	35	8,35	3100	11,00	88,57
أولاد رحمون	35	8,35	2765	9,81	79,00
ابن زياد	19	4,53	2723	9,66	143,32
الخروب	23	5,49	2129	7,55	92,57
عين السمارة	28	6,68	1709	6,06	61,04
حامة بوزيان	57	13,60	1439	5,10	25,25
ابن باديس	25	5,97	1400	4,97	56,00
قسنطينة	10	2,39	347	1,23	34,70
ديدوش مراد	26	6,21	336	1,19	12,92
المجموع	**419**	**100**	**28192**	**100**	**60,23**

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية قسنطينة 2012

شكل رقم (17) توزيع المستثمرات الفلاحية الجماعية (EAC) في بلديات ولاية قسنطينة

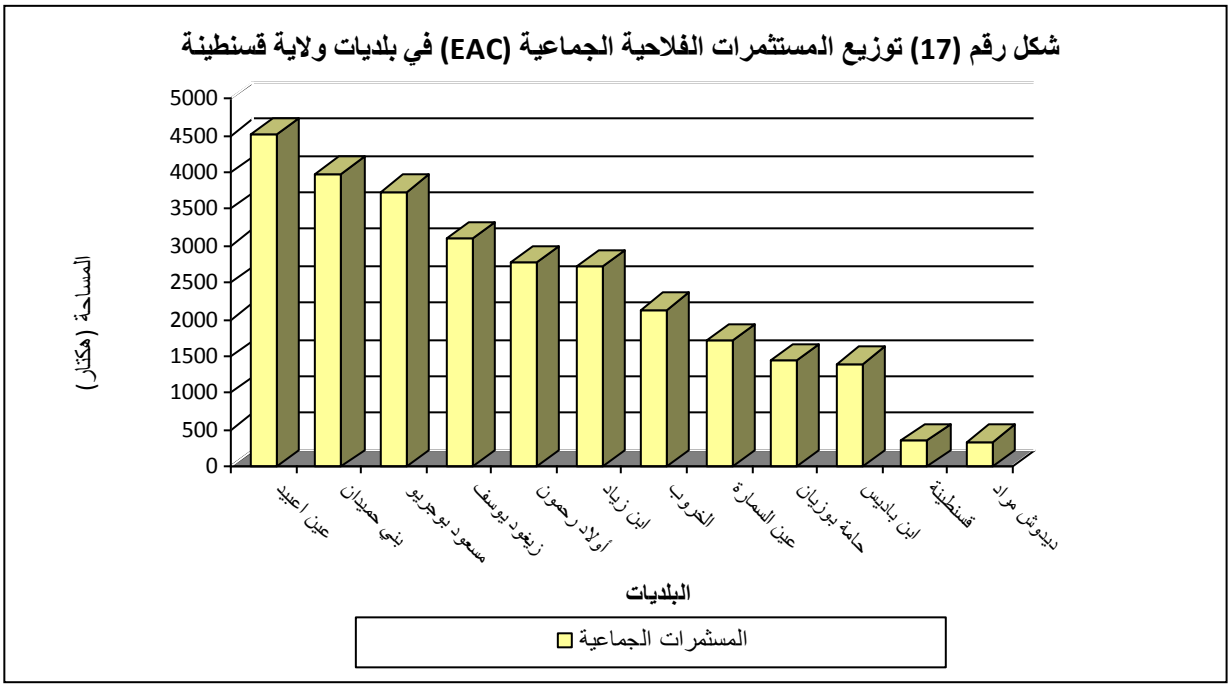

3-2- توزيع المستثمرات الفلاحية الفردية (EAI) في بلديات ولاية قسنطينة:

و هي أيضا مستثمرات أنشأت بعد تطبيق سياسة إعادة تنظيم القطاع الفلاحي في سنة 1987 (قانون رقم 87-19 المؤرخ في 08 ديسمبر 1987)، أرضيها تابعة للدولة، مع حق الامتياز للفلاحين فرديا بدفتر شروط.

جدول رقم (40): توزيع المستثمرات الفلاحية الفردية (EAI) في بلديات ولاية قسنطينة

البلديات	المستثمرات الفلاحية الفردية (EAI)				متوسط مساحة المستثمرة
	العدد	النسبة (%)	المساحة (هـ)	النسبة (%)	
بني حميدان	167	13,97	3400	18,47	20,36
أولاد رحمون	147	12,30	2708	14,71	18,42
عين أعبيد	180	15,06	2494	13,55	13,86
الخروب	106	8,87	1767	9,60	16,67
ابن زياد	95	7,95	1562	8,48	16,44
عين السمارة	59	4,94	1228	6,67	20,81
زيغود يوسف	77	6,44	1195	6,49	15,52
مسعود بوجريو	57	4,77	948	5,15	16,63
حامة بوزيان	112	9,37	924	5,02	8,25
قسنطينة	58	4,85	779	4,23	13,43
ابن باديس	99	8,28	710	3,86	7,17
ديدوش مراد	38	3,18	694	3,77	18,26
المجموع	**1195**	**100**	**18409**	**100**	**15,41**

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية قسنطينة 2012

شكل رقم (18) توزيع المستثمرات الفلاحية الفردية (EAI) في بلديات ولاية قسنطينة

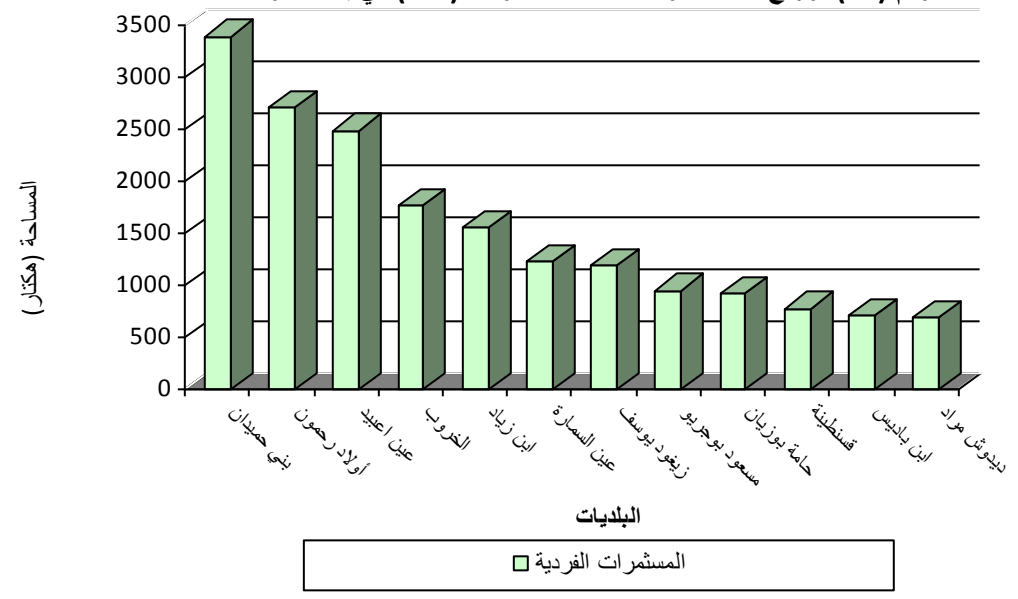

3-3- توزيع المستثمرات الفلاحية الخاصة (Privée) في بلديات ولاية قسنطينة:

و هي مستثمرات للخواص، ملكية أراضيها خاصة، تستغل من طرف أشخاص طبيعيين أو معنويين، لها نفس المزايا في الدعم الفلاحي مثل المستثمرات الجماعية والمستثمرات الفردية.

جدول رقم (41) توزيع المستثمرات الفلاحية الخاصة (Privée) في بلديات ولاية قسنطينة

البلديات	المستثمرات الفلاحية الخاصة (Privée)				متوسط مساحة المستثمرة
	العدد	النسبة (%)	المساحة (هـ)	النسبة (%)	
عين أعبيد	543	17,40	16785	25,36	30,91
الخروب	122	3,91	9284	14,02	76,10
قسنطينة	124	3,97	6870	10,38	55,40
أولاد رحمون	86	2,76	5724	8,65	66,56
ابن باديس	429	13,75	5503	8,31	12,83
عين السمارة	120	3,84	4308	6,51	35,90
ابن زياد	148	4,74	3821	5,77	25,82
زيغود يوسف	490	15,70	3782	5,71	7,72
ديدوش مراد	127	4,07	3465	5,23	27,28
حامة بوزيان	580	18,58	2740	4,14	4,72
مسعود بوجريو	94	3,01	2547	3,85	27,10
بني حميدان	258	8,27	1370	2,07	5,31
المجموع	**3121**	**100**	**66199**	**100**	**21,21**

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية قسنطينة 2012

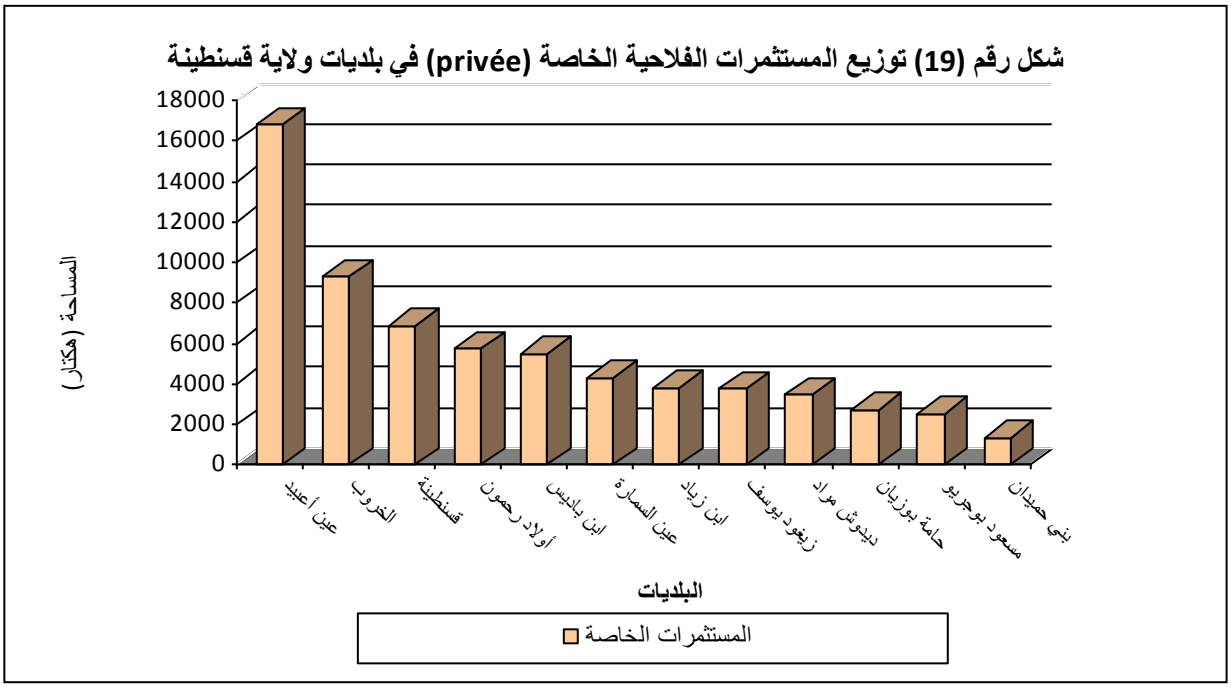

3-4- توزيع المستثمرات الفلاحية (الامتياز+ مزارع نموذجية) في بلديات ولاية قسنطينة:

و هي المزارع النموذجية، بالإضافة إلى المستثمرات التي أنشأت في حق الامتياز، واستصلاح الأراضي عن طرق الامتياز في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) سنة 2001.

جدول رقم (42) توزيع المستثمرات الفلاحية (الامتياز+ مزارع نموذجية) في بلديات ولاية قسنطينة

البلديات	المستثمرات الفلاحية (الامتياز+ مزارع نموذجية)				متوسط مساحة المستثمرة
	العدد	النسبة (%)	المساحة (هـ)	النسبة (%)	
الخروب	5	2,07	4832	41,31	966,40
أولاد رحمون	2	0,83	2900	24,79	1450
بني حميدان	76	31,54	1330	11,37	17,50
ابن زياد	1	0,41	1253	10,71	1253
ديدوش مراد	61	25,31	502	4,29	8,23
مسعود بوجريو	39	16,18	350	2,99	8,97
ابن باديس	34	14,11	270	2,31	7,94
عين أعبيد	14	5,81	129	1,10	9,21
حامة بوزيان	2	0,83	97	0,83	48,50
زيغود يوسف	6	2,49	30	0,26	5,00
قسنطينة	1	0,41	3	0,03	3,00
عين السمارة	0	0,00	0	0,00	0,00
المجموع	**241**	**100**	**11696**	**100**	**48,53**

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية قسنطينة 2012

شكل رقم (20) توزيع المستثمرات الفلاحية (الامتياز+مزارع نموذجية) في بلديات ولاية قسنطينة

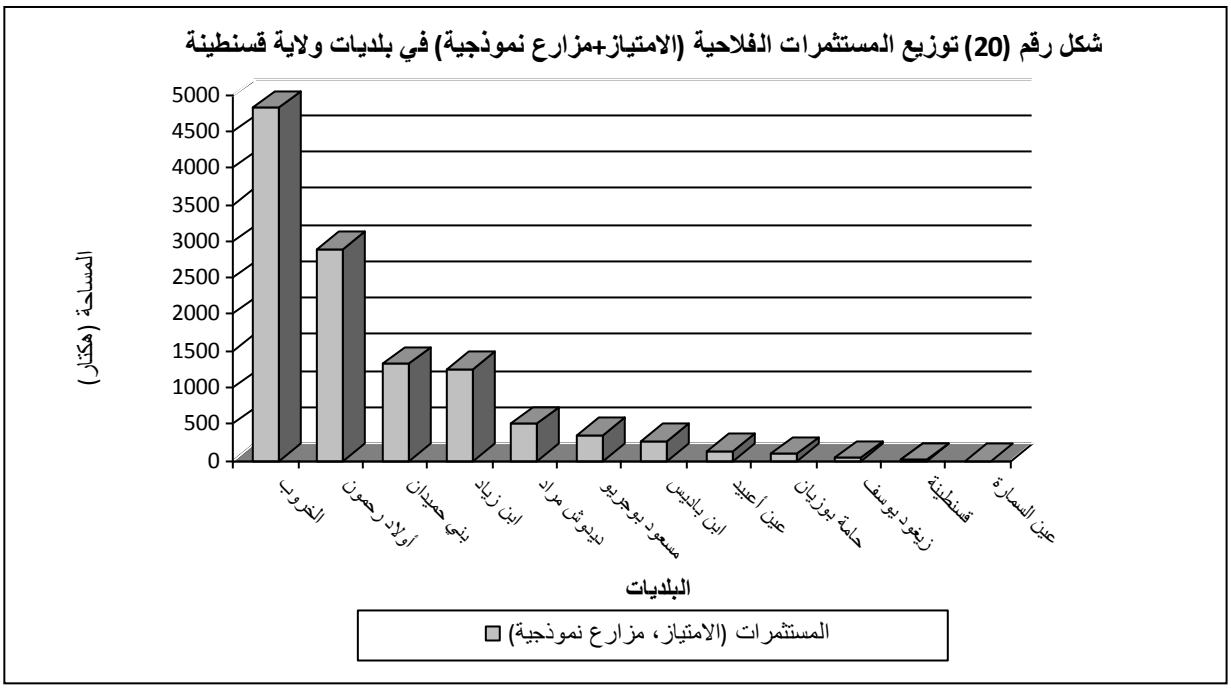

من خلال توزيع المستثمرات الفلاحية في بلديات ولاية قسنطينة حسب النوع و العدد يمكن استنتاج ما يلي:

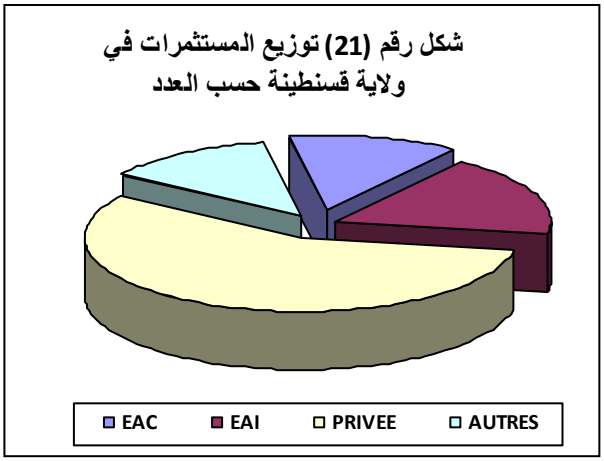

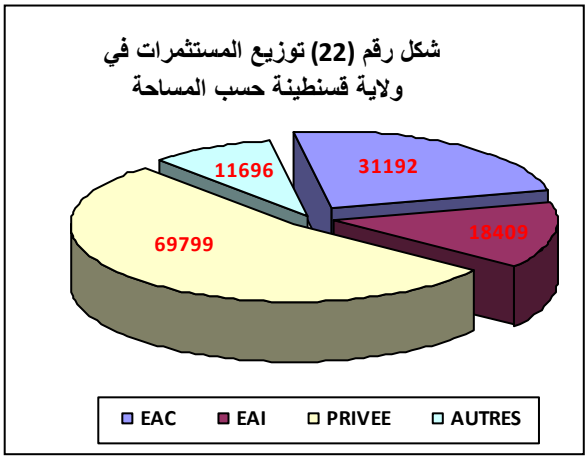

- سيطرة المستثمرات الفلاحية من حيث العدد، حيث بلغ عددها 3121 مستثمرة، أي بنسبة 62.72 %، و هي نسبة كبيرة تعكس الملكية الخاصة للأراضي في الولاية، خاصة في بلدية عين أعبيد جنوب الولاية، و التي قدر عددها بـ 543 مستثمرة، تتربع على مساحة تقدر بـ بها 16785 هكتار، كذلك في بلدية ابن باديس، أما في بلدية حامة بوزيان وزيغود يوسف فعدد هذه المستثمرات كبير مقارنة بالبلديات الأخرى، إلا أن مساحتها صغيرة، تراوحت مساحتها بين 4 و 7 هكتار، أما في بلديات الخروب، أولاد رحمون و قسنطينة رغم قلتها النسبية مقارنة بالبلديات المذكورة، إلا أن مساحتها تراوحت بين 55 و 75 هكتار.

- من حيث المساحة، فإن المستثمرات الخاصة و الجماعية، تشمل 77.03 % من إجمالي مساحة كل المستثمرات الموجودة على مستوى الولاية، و يسجل في عين أعبيد، بني حميدان، مسعود بوجريو و زيغود يوسف، أكبر مساحة للمستثمرات الفلاحية الجماعية، حيث تراوحت مساحتها بهذه البلديات بين 3000 و 4500 هكتار، بمتوسط 60 إلى 107 هكتار للمستثمرة الواحدة.
- بالنسبة للمستثمرات الفلاحية الفردية (EAI)، فقط بلغ عددها على مستوى الولاية 1195 مستثمرة، على مساحة تقدر بـ 18409 هكتار، و متوسط كل مستثمرة 15.41 هكتار، تتباين في أعدادها و مساحتها من بلدية لأخرى، سجل أكبر عدد لها في بلديات، بني حميدان، عين أعبيد و أولاد رحمون، و من حيث المساحة فبلدية بني حميدان بها 3400 هكتار، بمتوسط مساحة 20.36 هكتار لكل مستثمرة.

4 -الإنتاج الفلاحي:

باعتبار أن قطاع الفلاحة من أهم القطاعات الإستراتيجية للنهوض بالاقتصاد الوطني، واصلت الدولة جهودها لتطوير الفلاحة و تحقيق الأمن الغذائي، عن طريق البرامج و السياسات الفلاحية المطبقة من الاستقلال حتى يومنا هذا، فبعد السياسات المتعاقبة بعد الاستقلال، طبقت سياسات فلاحية جديدة في ظل تحرير السوق، كانت بدايتها في سنة 2001 بتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)، و الذي قام على مبدأ الدعم الفلاحي وفق الخصائص المجالية و القدرات الفلاحية لكل منطقة بتقديم الدعم التقني و المالي للرفع من الإنتاج و الإنتاجية بما يعرف بالتكثيف، لكن سرعان ما تبنيت الدولة سياسة جديدة سنة 2008 تعرف بالتجديد الفلاحي و الريفي، وهي تهدف إلى تصحيح النقائص التي جاء بها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، و دعم أكثر للقطاع الفلاحي والفلاحين والتركيز على ضبط الإنتاج وفق قدرات كل ولاية، مع الاعتماد على عقود النجاعة و التي أبرمت بين المصالح الفلاحية و محافظة الغابات مع الوزارة، أين تسطر كل مديرية ولائية مخطط إنتاج سنوي بأهداف محددة لكميات الإنتاج، يمتد هذا المخطط من الفترة 2009 – 2013، أي في إطار المخطط الخماسي للفترة (2010–2014)، والذي بناءا عليه تحدد الوزارة مبالغ الدعم في كل ولاية.

و للوقوف على مدى قدرة هذه السياسات والبرامج الفلاحية لتنمية القطاع الفلاحي في الولايتين، سنتطرق إلى الإنتاج الفلاحي بشقيه النباتي والحيواني في فترتين مختلفتين، الأولى في ظل تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الثاني بعد تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي أي بعد سنة 2008، على ضوء السؤال التالي:

هل تطبيق سياسة التجديد الفلاحي في الولايتين أحدث تطور في الإنتاج الفلاحي؟

و للإجابة على هذا التساؤل سنعتمد على عرض الإنتاج الفلاحي في شقه النباتي و الحيواني، بمقاربة الإنتاج في ظل تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و اخترنا موسمي 2002 و 2003 ، والإنتاج بعد تطبيق سياسة التجديد الفلاحي أي بعد سنة 2008 أي بعد إمضاء عقود النجاعة، واخترنا موسمي 2009 و 2010، و هذا بالتركيز على أهم المحاصيل الزراعية والمتثلمة في الحبوب و الأعلاف، و فيما يخص الإنتاج الحيواني سنتطرق إلى دراسة تطور عدد رؤوس المواشي و إنتاج الحليب.

4-1- الإنتاج النباتي:

أ -إنتاج الحبوب:

جدول رقم (43) إنتاج الحبوب في ولاية قسنطينة أثناء تطبيق المخطط الفلاحي للتنمية الفلاحية وبعد تطبيق التجديد الفلاحي:

الفترة / نوع الإنتاج	في ظل تطبيق المخطط متوسط الإنتاج للموسمين 2003 - 2002	في ظل تطبيق التجديد الفلاحي متوسط الإنتاج للموسمين 2010 - 2009	الزيادة (%)
القمح الصلب (القنطار)	159798,5	607950,5	280,45
القمح اللين (القنطار)	751507	541665	-27,92
الشعير (القنطار)	37820	114171,5	201,88
الخرطال (القنطار)	622	8790	1313,18
المجموع (القنطار)	**949747,5**	**1272577**	**33,99**

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية قسنطينة 2012

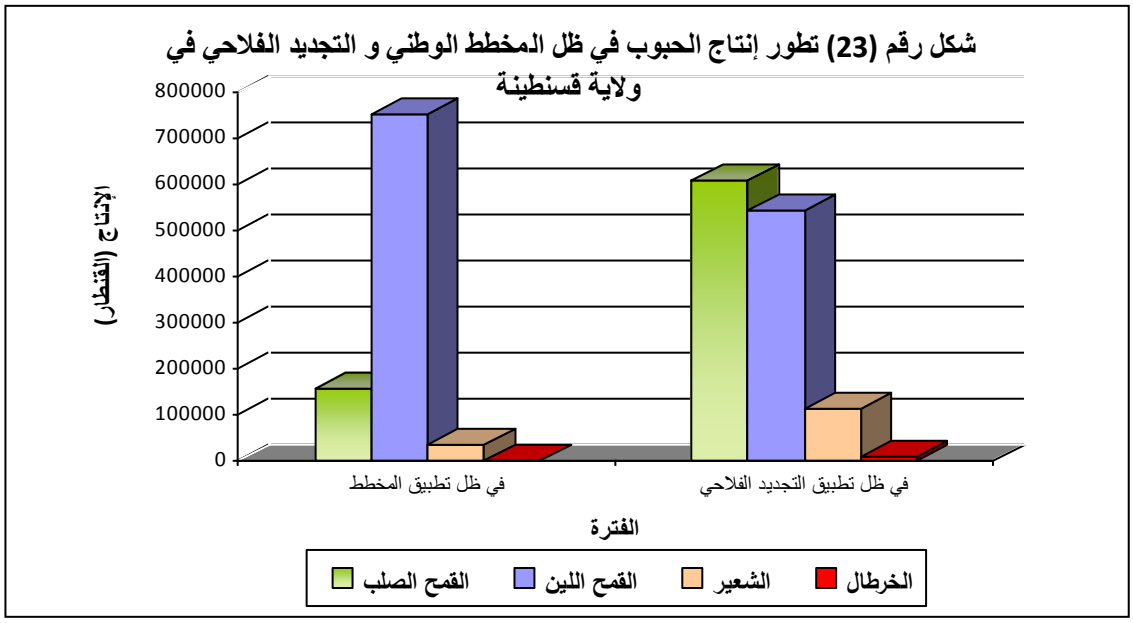

عرف إنتاج الحبوب في ولاية قسنطينة قفزة نوعية كبيرة من حيث كمية الإنتاج بعد تطبيق التجديد الفلاحي، و العمل بعقود النجاعة، و قدرت الزيادة في الإنتاج كمتوسط في موسمي 2009 و2010 بـ 1272577 قنطار، بعدما كان متوسط الإنتاج في الموسمين 2002 و 2003 (فترة تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية) بـ 949747,5 قنطار، أي بمتوسط زيادة تقدر بـ

322829,5 قنطار، ما يمثل نسبة 33,99 %، و البارز في تطور إنتاج الحبوب في الولاية، هو زيادة كبيرة في إنتاج القمح الصلب، و هذا راجع إلى العجز الكبير في إنتاج هذه المادة التي تعتبر مادة غذائية رئيسية في الاستهلاك الوطني، مع تراجع كبير في إنتاج القمح اللين (الفرينة)، وهذه الزيادة في الإنتاج بصفة عامة جاءت بعد تطبيق عقود النجاعة وما رافقها من دعم تقني ومالي، وخاصة حرص السلطات مع الفلاحي على الإنتاج وفق كميات إنتاج محددة مسبقا، وهذا التركيز الكبير على إنتاج الحبوب في الولاية جاء باعتبار ان الولاية من بين الولايات الرائدة على المستوى الوطني في هذه النوع من الإنتاج الفلاحي.

ب -إنتاج الأعلاف:

تعتبر الأعلاف من أهم عناصر الإنتاج الفلاحي خاصة في التربية الحيوانية، وكميات الإنتاج فهذه الشعبة تحدد الإمكانيات و مؤهلات تربية المواشي، حيث هناك نوعين من زراعة الأعلاف، الزراعة البعلية الموسمية، و زراعة الأعلاف المسقية خارج الموسم، و يوجد هذه النوع من الزراعة في ولاية قسنطينة و جاء تطوره كما يلي:

جدول رقم (44) إنتاج الأعلاف في ولاية قسنطينة أثناء تطبيق المخطط الفلاحي للتنمية الفلاحية وبعد تطبيق التجديد الفلاحي:

الفترة نوع الإنتاج	في ظل تطبيق المخطط متوسط الإنتاج للموسمين 2003 - 2002	في ظل تطبيق التجديد الفلاحي متوسط الإنتاج للموسمين 2010 - 2009	الزيادة (%)
الأعلاف (القنطار)	77415,5	125732,5	**61.57**

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية قسنطينة 2012

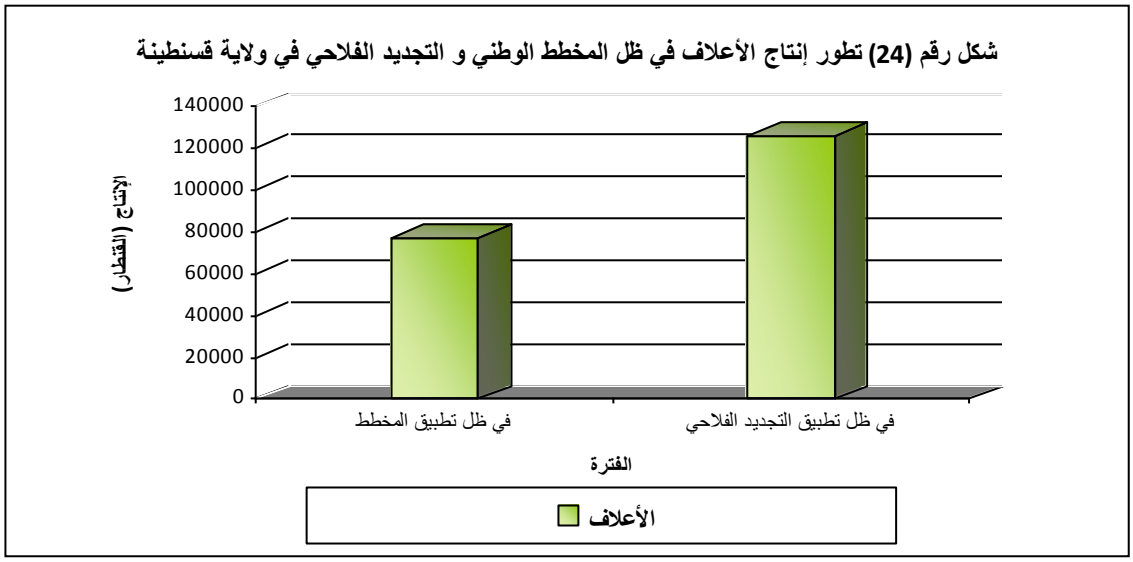

شهد إنتاج الأعلاف تطور في الولاية تطور كبير، و قدر بـ 61.57 %، و سجل كمتوسط إنتاج لهذه المادة في فترة تطبيق المخطط الوطني (موسمي 2002 و 2003) 77415,5 قنطار، ليرتفع الإنتاج و يبلغ 125732,5 قنطار بعد تطبيق التجديد الفلاحي (موسمي 2009 و 2010)، وترجع هذه الزيادة إلى الاهتمام بتربية المواشي قصد رفع إنتاج الحليب و اللحوم الحمراء، لتغطية الطلب الكبير خاصة على الحليب، و التقليل من الاستيراد، ضف على ذلك أن الإمكانيات الطبيعية الكبيرة في الولاية للممارسة نشاط تربية المواشي خاصة الأبقار الحلوب، دفع بالسلطات لدعم أكثر للفلاحين و تطوير زراعة الأعلاف بما يتماشى و الأهداف المسطرة في عقود النجاعة.

4-2- الإنتاج الحيواني:

أ -تطور رؤوس المواشي:

جدول رقم (45) تطور المواشي في ولاية قسنطينة أثناء تطبيق المخطط الفلاحي للتنمية الفلاحية وبعد تطبيق التجديد الفلاحي:

الفترة / نوع الإنتاج	في ظل تطبيق المخطط	في ظل تطبيق التجديد الفلاحي	الزيادة (%)
	متوسط الإنتاج للموسمين 2003 - 2002	متوسط الإنتاج للموسمين 2010 - 2009	
الأبقار (رأس)	17132	19760	15,34
الأبقار الحلوب (رأس)	25655	27360	6,65
الأغنام (رأس)	124500	183470	47,37
المجموع (الرؤوس)	167287	230590	**37,84**

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية قسنطينة2012

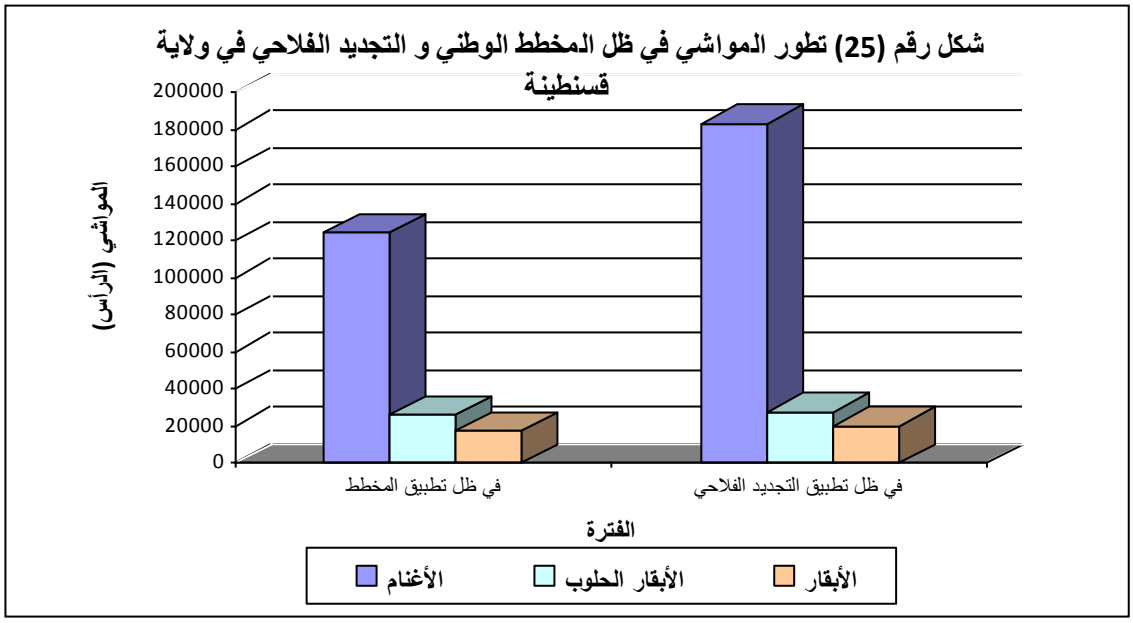

ب تطور إنتاج الحليب:

جدول رقم (46) إنتاج الحليب في ولاية قسنطينة أثناء تطبيق المخطط الفلاحي للتنمية الفلاحية وبعد تطبيق التجديد الفلاحي:

الفترة نوع الإنتاج	في ظل تطبيق المخطط متوسط الإنتاج للموسمين 2003 - 2002	في ظل تطبيق التجديد الفلاحي متوسط الإنتاج للموسمين 2010 - 2009	الزيادة (%)
كمية الحليب (لتر)	44.761.450	69.173.500	**154.54**

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية قسنطينة 2012

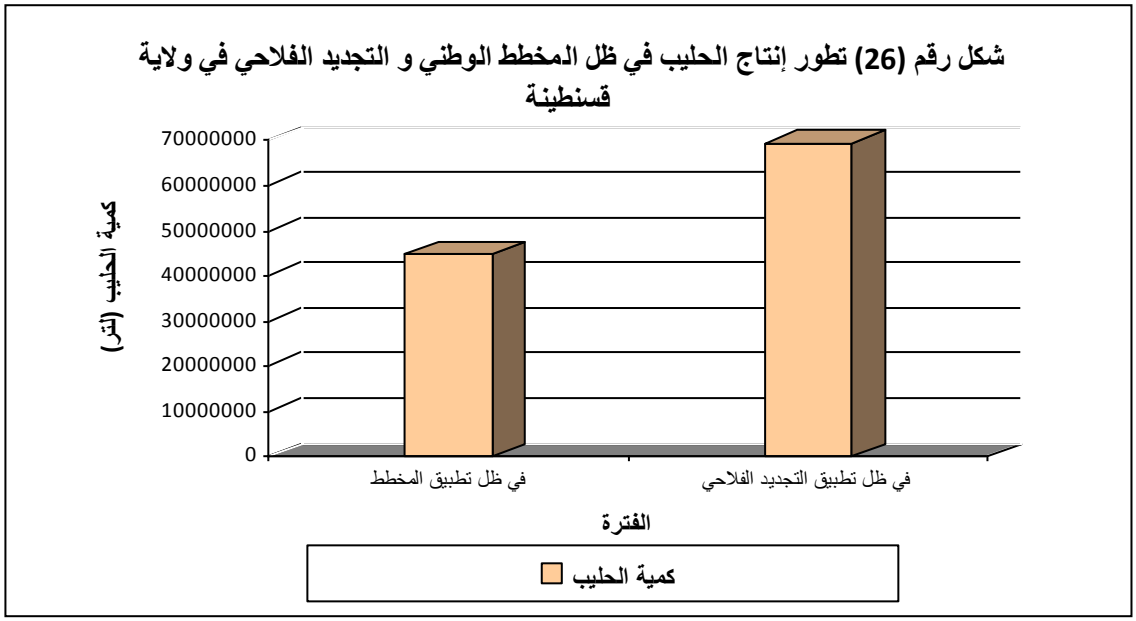

بعد تطبيق سياسة التجديد الفلاحي و اعتماد عقود النجاعة، شهد نشاط تربية المواشي تطور محسوس، حيث بلغت نسبة تطور المواشي (الأبقار و الأبقار الحلوب و الأغنام) زيادة قدرت بـ 37.84 %، وقد سجلت زيادة في عدد الأغنام قدرت بـ 47.37 %، أي من 124500 رأس بين موسمي 2003 و 2004 إلى 183740 رأس بين موسمي 2009 و 2010، و أهم ما ميز تطور تربية المواشي في الولاية هو الانعكاس الجيد لهذا النشاط على إنتاج الحليب، حيث شهدت الولاية تطور كبير في إنتاج هذه المادة، و قدرت نسبة الزيادة في الإنتاج بـ 154.54 %، و هذا الاهتمام الكبير بإنتاج الحليب راجع إلى أهميته من جهة باعتباره مادة استهلاكية رئيسية وواسعة، و العبء الثقيل على الاقتصاد الوطني جراء استيراد بودرة الحليب التي تستخدم في إعادة الإنتاج، مما حتم على الدولة توجيه الدعم و تطوير شعبة الحليب، من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي.

المبحث الثاني: التنمية الفلاحية في ولاية ميلة:

1 التوزيع العام للأراضي الفلاحية في ولاية ميلة

جدول رقم (47): التوزيع العام للأراضي الفلاحية لبلديات ولاية ميلة:

البلديات	مساحة البلدية (هكتار)	الأراضي الفلاحية SAT (هكتار)	نسبة الأراضي الفلاحية (%)
وادي العثمانية	27150,00	23399	86,18
شلغوم العيد	25830,00	23085	89,37
تاجنانت	21240,00	18420	86,72
التلاغمة	19550,00	17488	89,45
أولاد خلوف	25420,00	16629	65,42
المشيرة	18610,00	15911	85,50
وادي سقان	14550,00	11416	78,46
القرارم قوقة	14120,00	11004	77,93
الدراجي بوصلاح	11790,00	10762	91,28
بن يحي ع الرحمان	11250,00	10528	93,58
عين الملوك	12470,00	10237	82,09
بوحاتم	10690,00	9517	89,03
ميلة	13060,00	9400	71,98
الرواشد	9750,00	7255	74,41
تسدان حدادة	10380,00	6787	65,39
أحمد راشدي	8990,00	6745	75,03
عميرة أراس	8180,00	5881,1	71,90
باينان	7900,00	5515,9	69,82
ع البيضاء أحريش	6180,00	5447	88,14
وادي النجاء	5370,00	5136	95,64
حمالة	6370,00	5105	80,14
فرجيوة	7480,00	5059	67,63
تسالة المطاعي	6130,00	4880	79,61
العياضي برباس	8160,00	4778	58,55
زغاية	5691,00	4609	80,99
تيبرقنت	4799,00	4445	92,62
مينار زرارزة	5900,00	4416	74,85
سيدي خليفة	4517,00	4020	89,00
الشيقارة	5290,00	2949	55,75
يحي بني قشة	3950,00	2861	72,43
سيدي مروان	3222,00	2495	77,44
عين التين	4056,00	2390	58,93
المجموع	**348045,00**	**278570**	**80,04**

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة 2012

شكل رقم (27) التوزيع العام للأراضي الفلاحية لبلديات ولاية ميلة

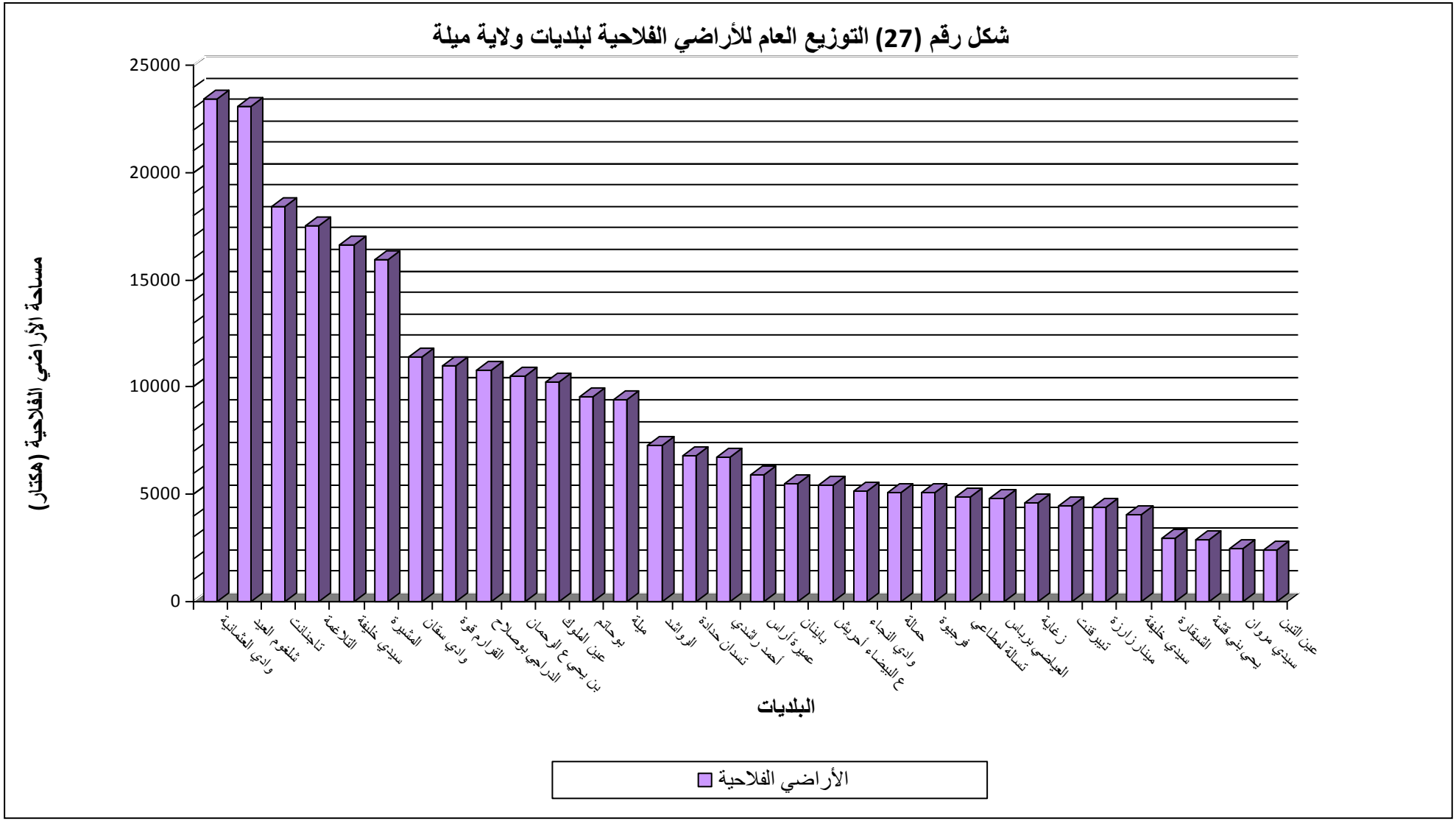

بلغت مساحة الأراضي الفلاحية في ولاية ميلة 278570 هكتار، ما يمثل نسبة 80.04 % من المساحة الإجمالية للولاية، و نعتبر اكبر من المساحة الفلاحية لولاية قسنطينة و التي لم تتعدى 182760 هكتار، بنسبة 79.56 % من مساحة ولاية قسنطينة.

و تختلف بلديات الولاية في المساحة الفلاحية و نسبتها مقارنة بمساحة البلديات، حيث يمكن تصنيفها إلى ما يلي:

- ✓ بلديات ذات مساحة فلاحية كبيرة: و تقع معظمها في جنوب الولاية، و هي كل من بلديات وادي العثمانية، شلغوم العيد، تاجنانت، التلاغمة، أولاد خلوف و المشيرة، و قد بلغ مجموع المساحة الفلاحية في هذه البلديات مجتمعة 114932 هكتار أي ما يمثل نسبة 41.25 % من الأراضي الفلاحية على مستوى الولاية، و يفسر هذه بعاملين:
  - شساعة المساحة الإجمالية لهذه البلديات.
  - تقع مجمل هذه البلديات في المنطقة الانتقالية بين الأحواض الداخلية و السهول العليا.
- ✓ بلديات ذات مساحة فلاحية متوسطة: و تمثل أغلب البلديات الواقعة في وسط ولاية ميلة (منطقة الأحواض، و هي بلديات وادي سقان، القرارم قوقة، الدراجي بوصلاح، بن يحي عبد الرحمان، عين الملوك، بوحاتم و ميلة، تراوحت مساحة الأراضي الفلاحية بها بين 11416 هكتار و9400 هكتار، و تقدر مساحة الأراضي الفلاحية بهذه البلديات مجتمعة 72864 هكتار فقط، أي بنسبة 26.15 % من المساحة الإجمالية للولاية.
- ✓ بلديات ذات مساحة فلاحية ضيقة: و هي باقي بلديات الولاية، و عددها 19 بلدية من أصل 32 المجودة على مستوى الولاية، تقع أغلبها في المنطقة الشمالية للولاية، في المنطقة الجبلية أو على السفوح الجنوبية لسلسلة الأطلس التلي، لم تتجاوز المساحة الفلاحية بها 7500 هكتار، وقدرت مساحة الأراضي الفلاحية بها (19 بلدية) بـ 90774 هكتار، أي بنسبة 32.58 % من إجمالي الولاية، و أهم الأسباب في ضيق المساحة الفلاحية بهذه البلديات هو عامل التضاريس.

تتوزع الأراضي الفلاحية بولاية ميلة بتباين كبير بين شمال و جنوب الولاية، واسعة في الجنوب و تضيق مساحتها كلما اتجهنا شمال الولاية.

2 -توزيع الأراضي الفلاحية حسب النوع في بلديات ولاية ميلة:

جدول رقم (48): توزيع الأراضي الفلاحية حسب النوع في بلديات ولاية ميلة:

البلديات	الأراضي الزراعية SAU		مساحات مسقية		أراضي الرعي	
	المساحة (هكتار)	النسبة (%)	المساحة (هكتار)	النسبة (%)	المساحة (هكتار)	النسبة (%)
شلغوم العيد	23045	94,04	1460	5,96	0	0,00
وادي العثمانية	20532	87,26	710	3,02	2287	9,72
تاجنانت	16420,5	89,32	1608	8,75	355	1,93
اولاد خلوف	15528	91,42	910	5,36	548	3,23
المشيرة	14910,5	96,96	60	0,39	407	2,65
التلاغمة	14410	83,10	1340	7,73	1590,5	9,17
وادي سقان	10016	94,72	8	0,08	550	5,20
القرارم قوقة	9747	88,77	196	1,79	1037	9,44
الدراجي بوصلاح	9562	92,10	30	0,29	790	7,61
بن يحي ع الرحمان	8528	87,01	350	3,57	923	9,42
ميلة	8404	97,74	164	1,91	30	0,35
بوحاتم	7717	81,54	10	0,11	1737	18,35
عين الملوك	7490	81,17	180	1,95	1557	16,87
أحمد راشدي	6547,5	98,44	44	0,66	60	0,90
الرواشد	5754,16	83,50	110	1,60	1027	14,90
ع البيضاء أحريش	5182,5	98,87	59	1,13	0	0,00
وادي النجاء	5115,5	97,00	140	2,65	18	0,34
عميرة أراس	5081	84,67	120	2,00	800,1	13,33
تسدان حدادة	4537	72,98	70	1,13	1610	25,90
تيبرقنت	4405	100,00	0	0,00	0	0,00
باينان	4165	73,12	180	3,16	1350,9	23,72
سيدي خليفة	3820	100,00	0	0,00	0	0,00
فرجيوة	3662,25	81,60	150	3,34	676	15,06
زغاية	3609	85,36	90	2,13	529	12,51
تسالة المطاعي	3362	66,71	160	3,17	1518	30,12
يحي بني قشة	2821,25	97,24	40	1,38	40	1,38
العياضي برباس	2778	63,69	69	1,58	1515	34,73
سيدي مروان	2454	96,73	53	2,09	30	1,18
حمالة	2327	59,86	54	1,39	1506,5	38,75
عين التين	2190	99,68	7	0,32	0	0,00
مينار زارزة	1806	51,48	94	2,68	1608	45,84
الشيقارة	1630	74,77	81	3,72	469	21,51
المجموع	**237557**	**87,77**	**8547**	**3,16**	**24569**	**9,08**

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة 2012

شكل رقم (28) توزيع الأراضي الزراعية حسب النوع لبلديات ميلة

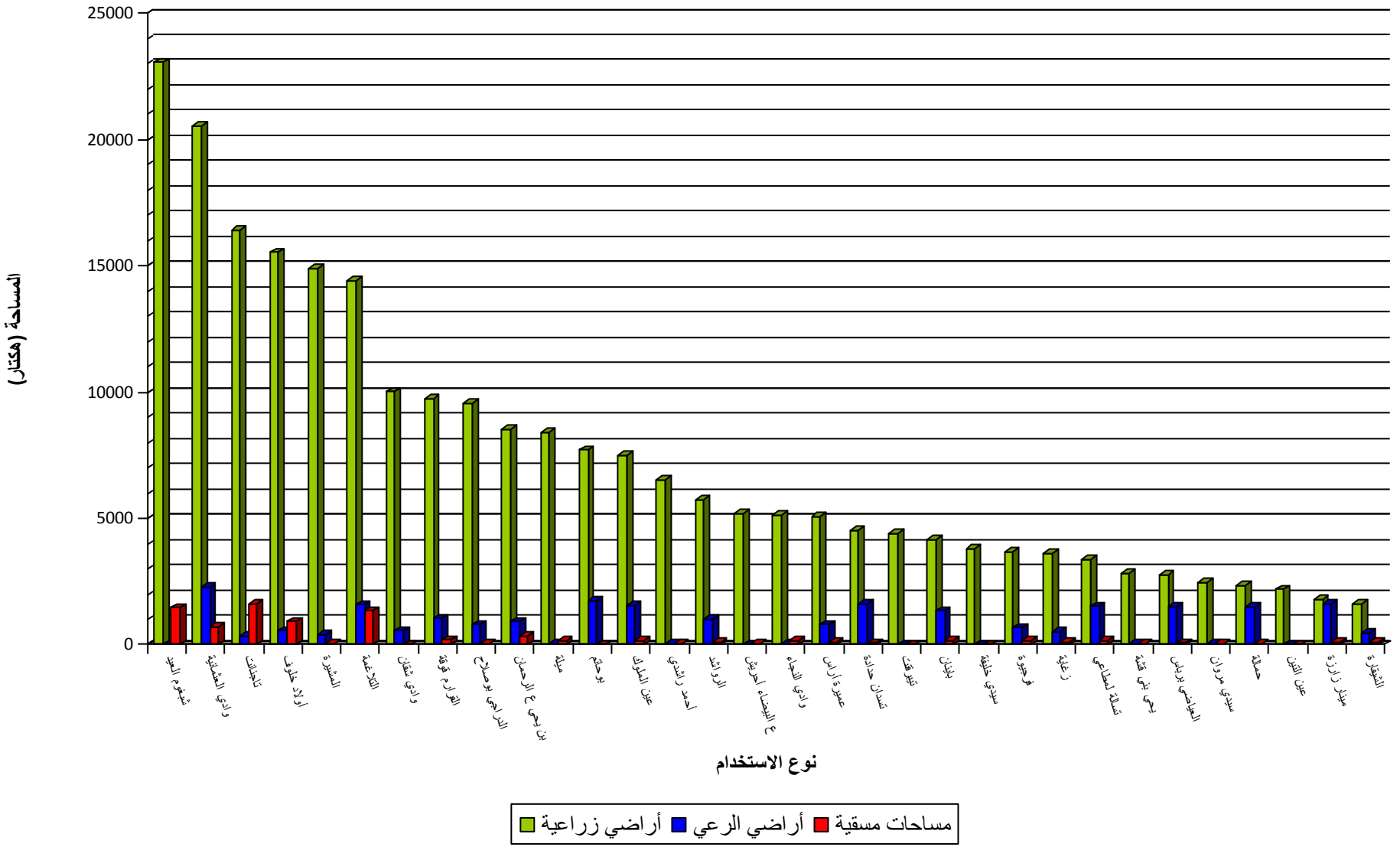

خريطة رقم: (35)

توزيع الأراضي الفلاحية حسب النوع في بلديات ولاية ميلة 2012

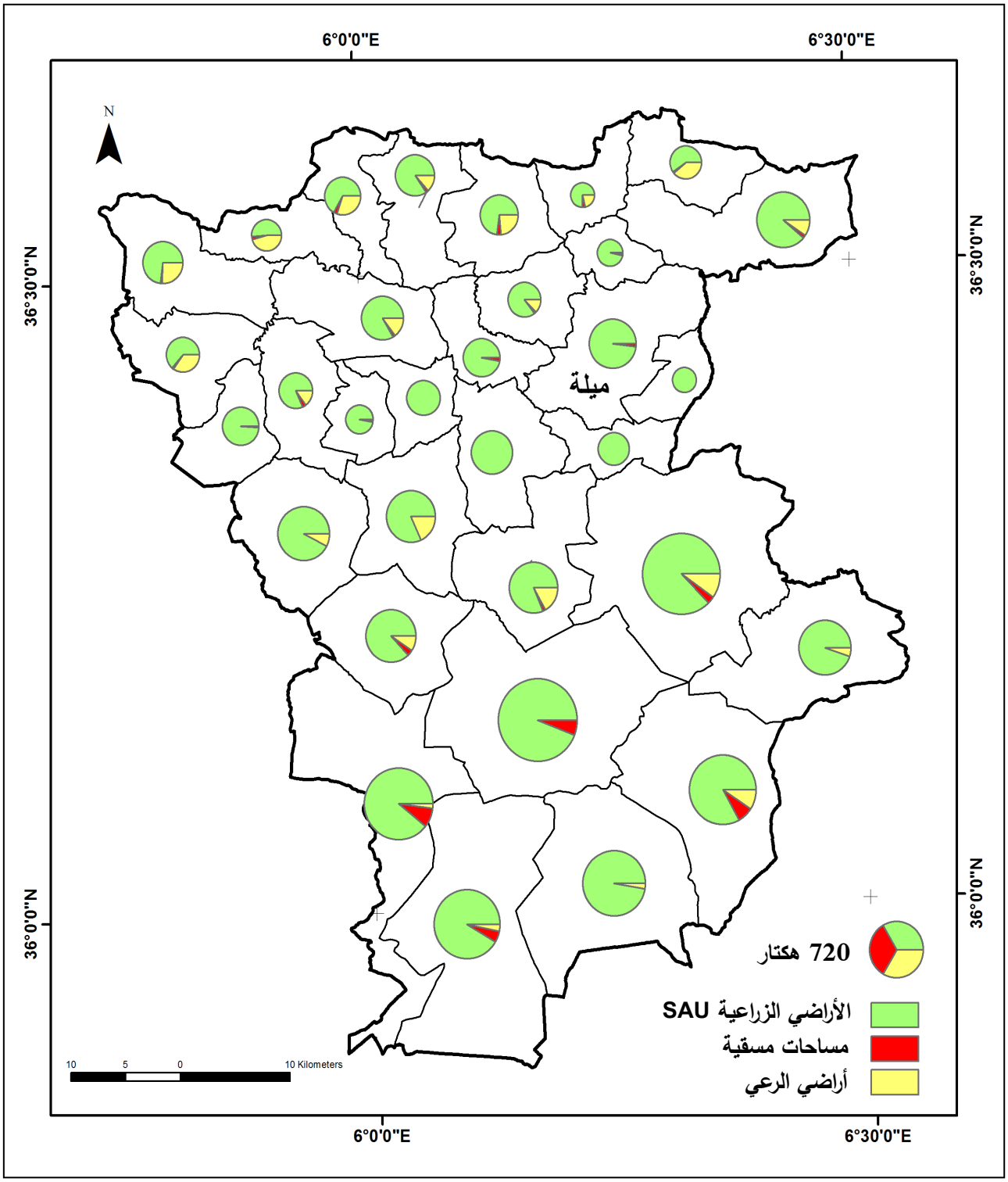

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة 2012+ معالجة

بلغت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة (SAU) في الولاية 270673 هكتار، وهو ما يمثل نسبة 97.16 %، من مساحة الأراضي الفلاحية الإجمالية و 77.76 % من المساحة الإجمالية للولاية، هذا ما يجعل الولاية ذات مؤهلات فلاحية كبيرة، و تنوعت هذه الأراضي بين أراضي زراعية (زراعات بعلية)، أراضي مسقية و أراضي الرعي، و تباينت مساحتها و حجمها من بلدية لأخرى، وتتوزع كالآتي:

- ✓ الأراضي الزراعية (الزراعات البعلية): تقع مجمل هذه الأراضي في البلديات الجنوبية للولاية في كل من شلغوم العيد، وادي العثمانية، تاجنانت، أولاد خلوف، المشيرة، التلاغمة ووادي سقان، تتربع على مساحة تقدر بـ 114862 هكتار، بنسبة 48.35 % من إجمالي مساحة الأراضي الزراعية في الولاية، مما يجعل هذه البلديات قطب فلاحي مهم جدا في الولاية، و تقل مساحة هذه الأراضي في المنطقة الشمالية.

- ✓ المساحات المسقية: رغم الإمكانيات الهيدروغرافية الكبيرة في الولاية، لم تتعدى المساحة المسقية 8547 هكتار من أصل 270673 هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة، ما يمثل نسبة 3.16 %، هذا ما يطرح العديد من التساؤلات حول الري الفلاحي في الولاية خاصة في ظل وجود سد بني هارون في إقليم الولاية، و الذي لم تظهر آثاره في تطور المساحات المسقية حتى يومنا هذا، و نصف هذه المساحة المسقية توجد في ثلاثة (03) بلديات فقط هي شلغوم العيد، تاجنانت والتلاغمة و هو ما يعرف محيط السقي للتلاغمة (périmètre d'irrigation) بمساحة تقدر بـ 4408 هكتار أي بنسبة 51.57 % من مجموع المساحات المسقية في الولاية.

- ✓ أراضي الرعي: على عكس الأراضي الزراعية و الماسحات المسقية، فأراضي الرعي في ولاية ميلة تتركز في المنطقة الشمالية للولاية، في البلديات الواقعة على السفوح الجنوبية لسلسلة الأطلس التلين على غرار بلديات تسدان حدادة، مينار زارزة، تسالة لمطاعي، العياضي برباس، حمالة، كما توجد مساحات مهمة للرعي في بعض البلديات الجنوبية خاصة بلديتي وادي العثمانية (2287 هكتار) و التلاغمة (1590.5 هكتار) و هي أراضي تصلح للرعي و تربية المواشي (الطريقة التقليدية)، تقدر مساحة المراعي على مستوى الولاية بـ 24569 هكتار بنسبة 9.08 من الأراضي الصالحة للزراعة.

3 -توزيع المستثمرات الفلاحية في بلديات ولاية ميلة:

3-1- توزيع المستثمرات الفلاحية الجماعية (EAC) في بلديات ولاية ميلة:

جدول رقم (49): توزيع المستثمرات الفلاحية الجماعية (EAC) في بلديات ولاية ميلة

البلديات	المستثمرات الفلاحية الجماعية (EAC)				متوسط مساحة المستثمرة
	العدد	النسبة (%)	المساحة (هـ)	النسبة (%)	
شلغوم العيد	85	16,54	9935	16,49	116,88
وادي العثمانية	77	14,98	6427	10,67	83,47
وادي سقان	43	8,37	4571	7,59	106,30
تاجنانت	30	5,84	4564	7,58	152,13
المشيرة	32	6,23	4031	6,69	125,97
أولاد خلوف	30	5,84	3982	6,61	132,73
عين الملوك	25	4,86	3008	4,99	120,32
أحمد راشدي	17	3,31	2725	4,52	160,29
ميلة	32	6,23	2320	3,85	72,50
زغاية	13	2,53	2071	3,44	159,31
بوحاتم	16	3,11	1954	3,24	122,13
بن يحي ع الرحمان	18	3,50	1912	3,17	106,22
عميرة أراس	14	2,72	1911	3,17	136,50
التلاغمة	14	2,72	1908	3,17	136,29
وادي النجاء	13	2,53	1694	2,81	130,31
سيدي مروان	12	2,33	1584	2,63	132,00
تسالة المطاعي	4	0,78	1397	2,32	349,25
فرجيوة	5	0,97	900	1,49	180,00
عين التين	9	1,75	895	1,49	99,44
القرارم قوقة	7	1,36	828	1,37	118,29
يحي بني قشة	5	0,97	690	1,15	138,00
ع البيضاء أحريش	6	1,17	475	0,79	79,17
الدراجي بوصلاح	5	0,97	356	0,59	71,20
تيبرقنت	2	0,39	110	0,18	55,00
سيدي خليفة	0	0,00	0	0,00	0,00
حمالة	0	0,00	0	0,00	0,00
الشيقارة	0	0,00	0	0,00	0,00
الرواشد	0	0,00	0	0,00	0,00
باينان	0	0,00	0	0,00	0,00
تسدان حدادة	0	0,00	0	0,00	0,00
مينار زارزة	0	0,00	0	0,00	0,00
العياضي برباس	0	0,00	0	0,00	0,00
المجموع	**514**	**100**	**60248**	**100**	117,21

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة 2012

شكل رقم (29) توزيع المستثمرات الفلاحية الجماعية (EAC) في بلديات ولاية ميلة

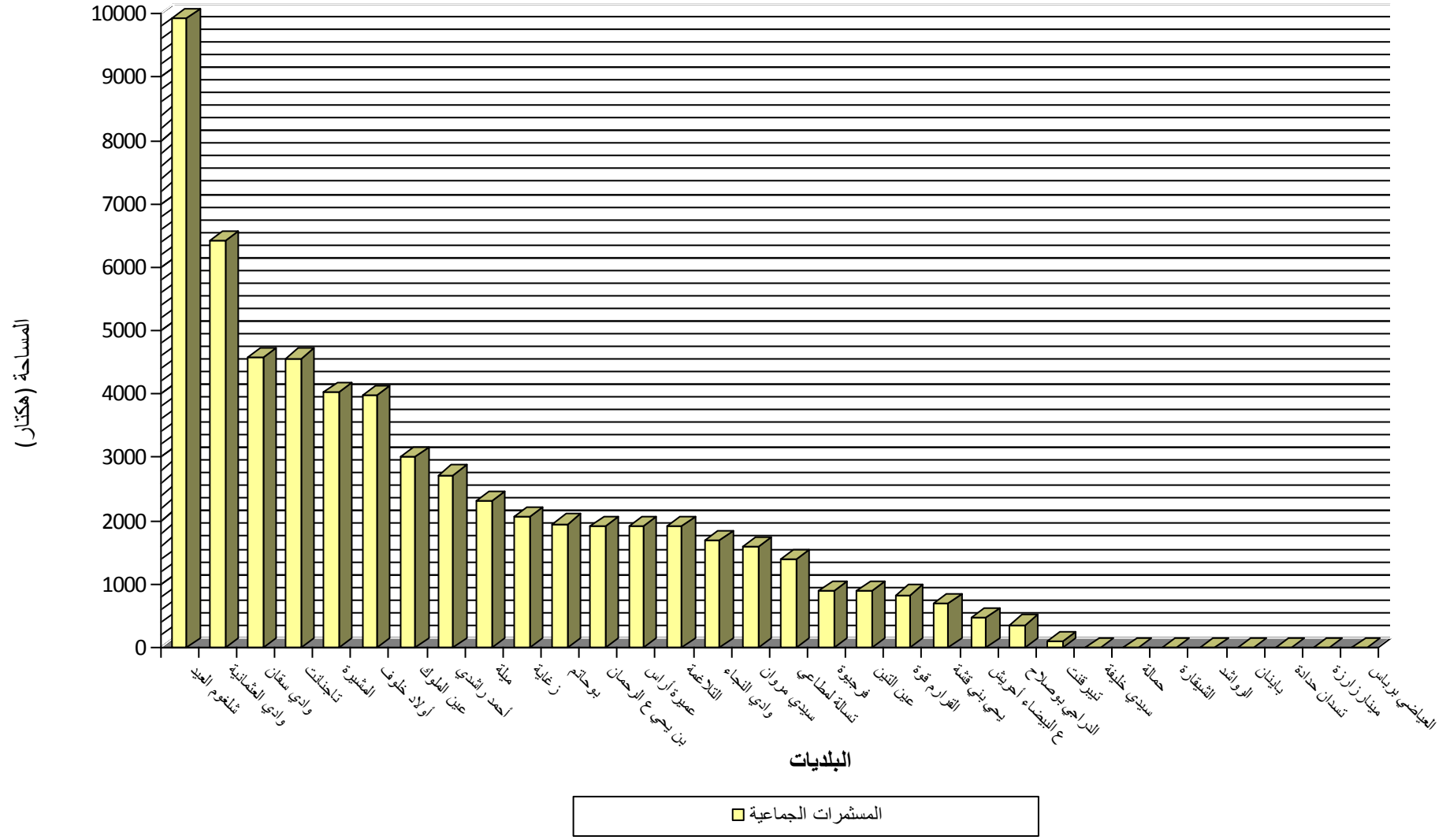

3-2- توزيع المستثمرات الفلاحية الفردية (EAI) في بلديات ولاية ميلة:

جدول رقم (50) توزيع المستثمرات الفلاحية الفردية (EAI) في بلديات ولاية ميلة

البلديات	المستثمرات الفلاحية الجماعية (EAI)				متوسط مساحة المستثمرة
	العدد	النسبة (%)	المساحة (هـ)	النسبة (%)	
وادي العثمانية	105	6,75	1713	12,06	16,31
تاجنانت	80	5,14	1512	10,65	18,90
التلاغمة	141	9,07	1314	9,25	9,32
القرارم قوقة	116	7,46	1126	7,93	9,71
حمالة	138	8,87	1105	7,78	0,00
عين الملوك	86	5,53	945	6,66	10,99
المشيرة	47	3,02	927	6,53	19,72
ميلة	40	2,57	619	4,36	15,48
أحمد راشدي	38	2,44	541	3,81	14,24
شلغوم العيد	79	5,08	518	3,65	6,56
بن يحي ع الرحمان	29	1,86	461	3,25	15,90
أولاد خلوف	56	3,60	456	3,21	8,14
عميرة أراس	62	3,99	437	3,08	7,05
فرجيوة	85	5,47	436	3,07	5,13
يحي بني قشة	74	4,76	382	2,69	5,16
وادي النجاء	46	2,96	219	1,54	4,76
وادي سقان	12	0,77	206	1,45	17,17
بوحاتم	50	3,22	191	1,35	3,82
زغاية	27	1,74	172	1,21	6,37
تسالة المطاعي	24	1,54	153	1,08	6,38
تسدان حدادة	15	0,96	152	1,07	0,00
مينار زارزة	32	2,06	123	0,87	0,00
الرواشد	56	3,60	113	0,80	0,00
الدراجي بوصلاح	34	2,19	86	0,61	2,53
الشيقارة	13	0,84	82	0,58	0,00
ع البيضاء أحريش	16	1,03	81	0,57	5,06
تيبرقنت	46	2,96	64	0,45	1,39
سيدي مروان	7	0,45	60	0,42	8,57
عين التين	1	0,06	5	0,04	5,00
سيدي خليفة	0	0,00	0	0,00	0,00
باينان	0	0,00	0	0,00	0,00
العياضي برباس	0	0,00	0	0,00	0,00
المجموع	**1555**	**100,00**	**14199**	**100,00**	**9,13**

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة 2012

شكل رقم (30) توزيع المستثمرات الفلاحية الفردية (EAI) في بلديات ولاية ميلة

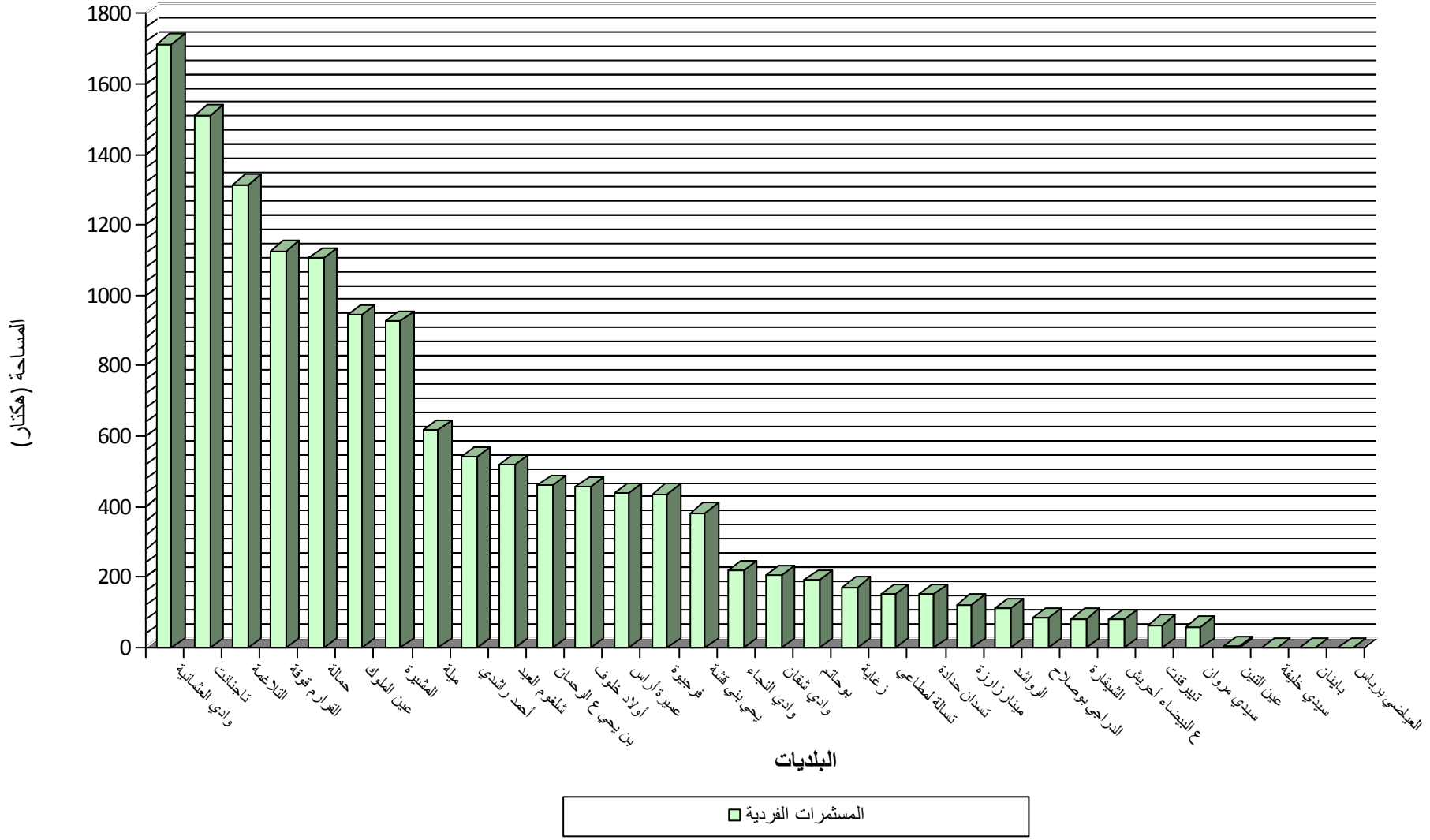

3-3- توزيع المستثمرات الفلاحية الخاصة (Privée) في بلديات ولاية ميلة:

جدول رقم (51): توزيع المستثمرات الفلاحية الخاصة (Privé) في بلديات ولاية ميلة

البلديات	المستثمرات الفلاحية الخاصة (Privée)				متوسط مساحة المستثمرة
	العدد	النسبة (%)	المساحة (هـ)	النسبة (%)	
أولاد خلوف	716	4,88	20417	8,73	28,52
وادي العثمانية	518	3,53	15558,5	6,65	30,04
التلاغمة	518	3,53	14508,6	6,20	28,01
شلغوم العيد	2384	16,26	13479,7	5,76	5,65
المشيرة	661	4,51	13153	5,62	19,90
تاجنانت	1072	7,31	12774	5,46	11,92
الدراجي بوصلاح	452	3,08	10730	4,59	23,74
القرارم قوقة	289	1,97	10406,7	4,45	36,01
تسدان حدادة	590	4,02	9278	3,97	15,73
بن يحي ع الرحمان	557	3,80	8155	3,49	14,64
ميلة	604	4,12	7527	3,22	12,46
بوحاتم	645	4,40	7435	3,18	11,53
تيبرقنت	370	2,52	7209,5	3,08	19,49
الرواشد	391	2,67	7072	3,02	18,09
عين الملوك	776	5,29	6957	2,97	8,97
العياضي برباس	278	1,90	6782	2,90	24,40
عميرة أراس	274	1,87	6197	2,65	22,62
وادي سقان	145	0,99	6056,19	2,59	41,77
باينان	364	2,48	5848,5	2,50	16,07
ع البيضاء أحريش	626	4,27	5325	2,28	8,51
مينار زارزة	199	1,36	5076	2,17	25,51
أحمد راشدي	338	2,31	4981	2,13	14,74
حمالة	111	0,76	4536,5	1,94	40,87
الشيقارة	50	0,34	4523	1,93	90,46
فرجيوة	64	0,44	4368,5	1,87	68,26
سيدي خليفة	422	2,88	4220	1,80	10,00
زغاية	373	2,54	2702,3	1,16	7,24
يحي بني قشة	106	0,72	2599	1,11	24,52
عين التين	136	0,93	2266	0,97	16,66
تسالة المطاعي	303	2,07	1856,3	0,79	6,13
وادي النجاء	40	0,27	972,43	0,42	24,31
سيدي مروان	291	1,98	919	0,39	3,16
المجموع	**14663**	**100,00**	**233889,72**	**100,00**	**15,95**

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة 2012

شكل رقم (31) توزيع المستثمرات الفلاحية الخاصة (Privée) في بلديات ولاية ميلة

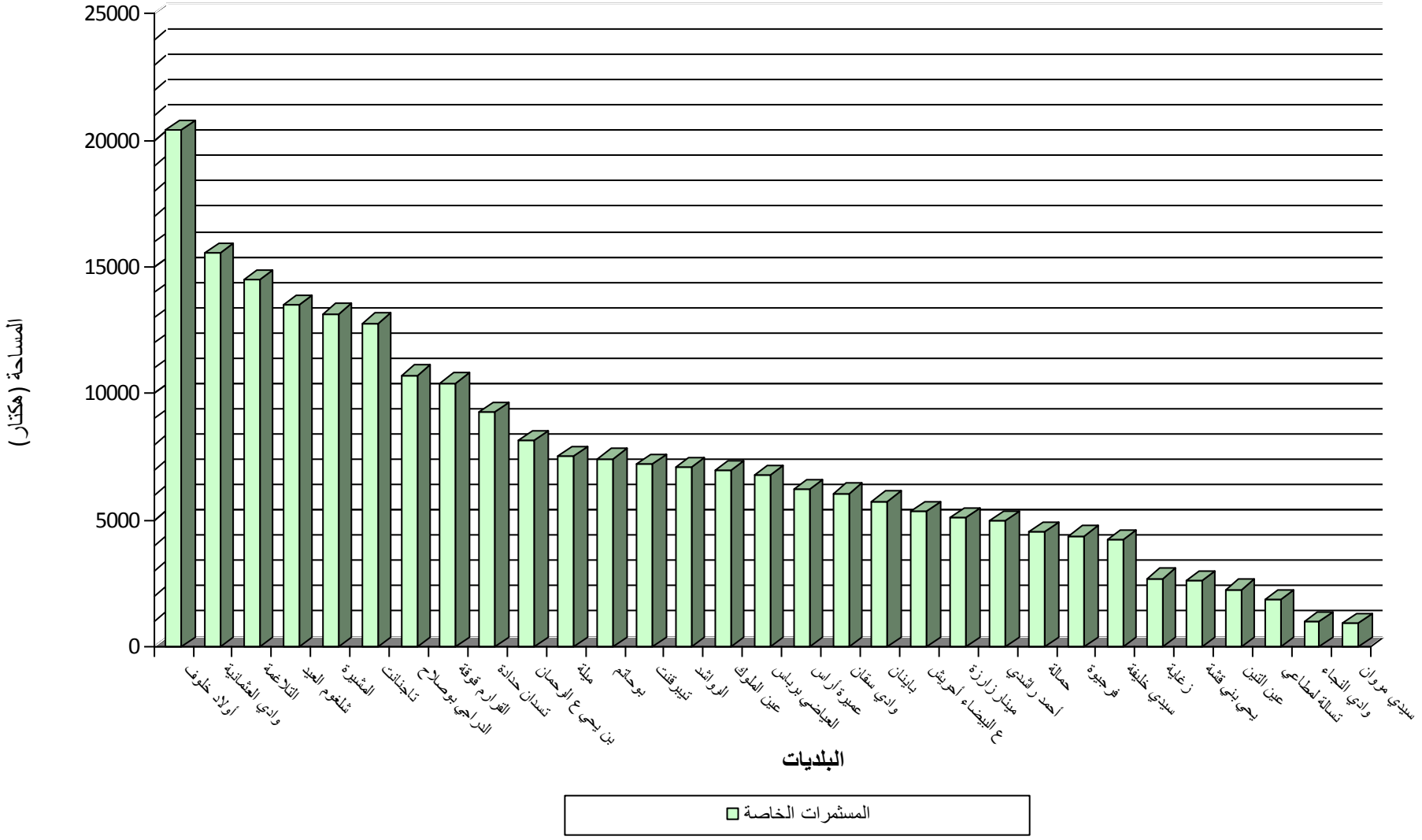

3-4- توزيع مستثمرات المزارع النموذجية في بلديات ولاية ميلة:

جدول رقم (52): توزيع مستثمرات المزارع النموذجية بلديات ولاية ميلة

البلديات	مستثمرات المزارع النموذجية				متوسط مساحة المستثمرة
	العدد	النسبة (%)	المساحة (هـ)	النسبة (%)	
وادي العثمانية	1	25,00	1360	27,82	1360
وادي النجاء	1	25,00	1257	25,72	1257
وادي سقان	1	25,00	1182	24,18	1182
تيبرقنت	1	25,00	1089	22,28	1089
أولاد خلوف	0	0,00	0	0,00	0
التلاغمة	0	0,00	0	0,00	0
شلغوم العيد	0	0,00	0	0,00	0
المشيرة	0	0,00	0	0,00	0
تاجنانت	0	0,00	0	0,00	0
الدراجي بوصلاح	0	0,00	0	0,00	0
القرارم قوقة	0	0,00	0	0,00	0
تسدان حدادة	0	0,00	0	0,00	0
بن يحي ع الرحمان	0	0,00	0	0,00	0
ميلة	0	0,00	0	0,00	0
بوحاتم	0	0,00	0	0,00	0
الرواشد	0	0,00	0	0,00	0
عين الملوك	0	0,00	0	0,00	0
العياضي برباس	0	0,00	0	0,00	0
عميرة أراس	0	0,00	0	0,00	0
باينان	0	0,00	0	0,00	0
ع البيضاء أحريش	0	0,00	0	0,00	0
مينار زارزة	0	0,00	0	0,00	0
أحمد راشدي	0	0,00	0	0,00	0
حمالة	0	0,00	0	0,00	0
الشيقارة	0	0,00	0	0,00	0
فرجيوة	0	0,00	0	0,00	0
سيدي خليفة	0	0,00	0	0,00	0
زغاية	0	0,00	0	0,00	0
يحي بني قشة	0	0,00	0	0,00	0
عين التين	0	0,00	0	0,00	0
تسالة المطاعي	0	0,00	0	0,00	0
سيدي مروان	0	0,00	0	0,00	0
المجموع	**4**	**100**	**4888**	**100**	**1222**

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة 2012

شكل رقم (32) توزيع مستثمرات المزارع النموذجية في بلديات ولاية ميلة

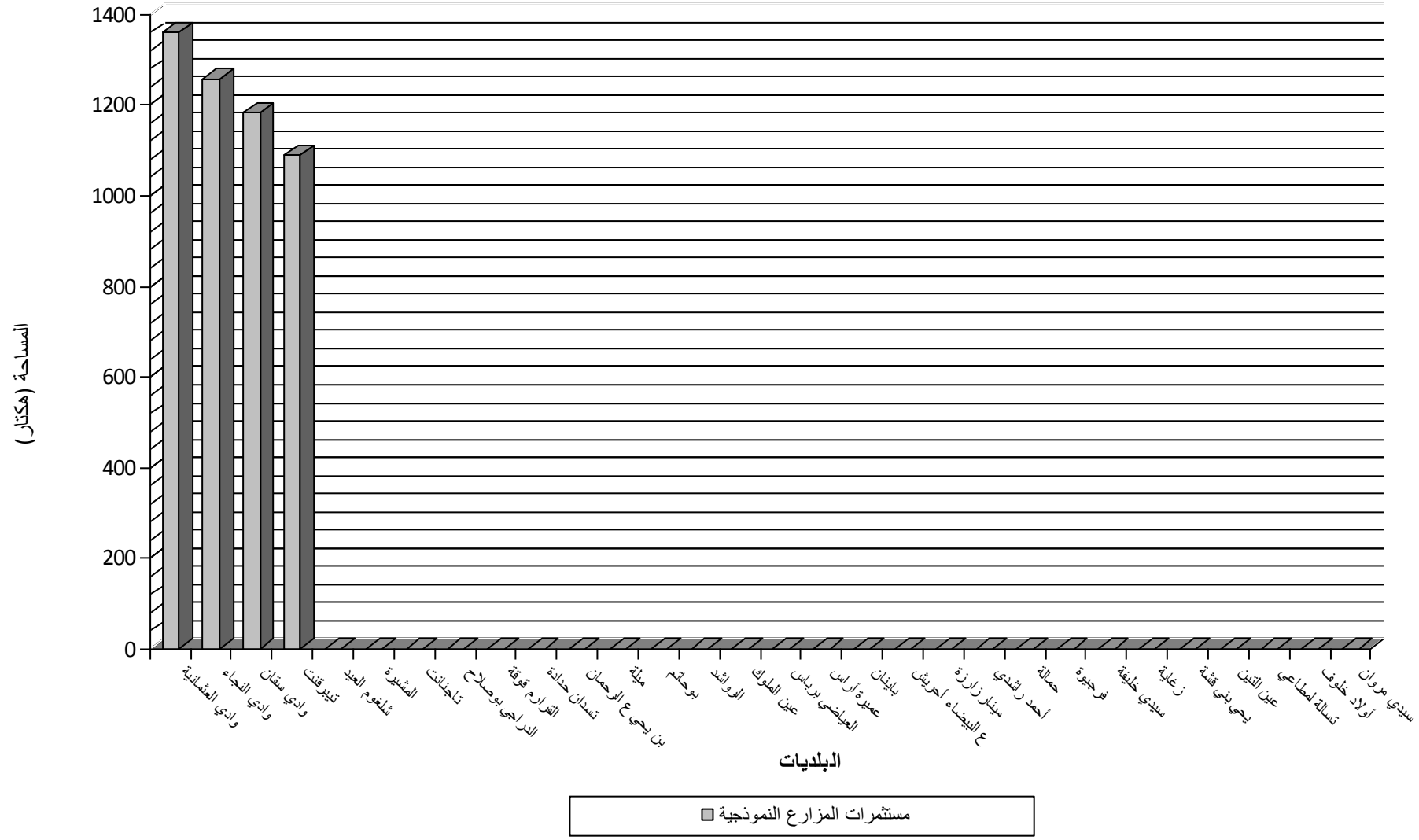

من خلال توزيع المستثمرات الفلاحية في بلديات ولاية ميلة حسب النوع و العدد يمكن استنتاج ما يلي:

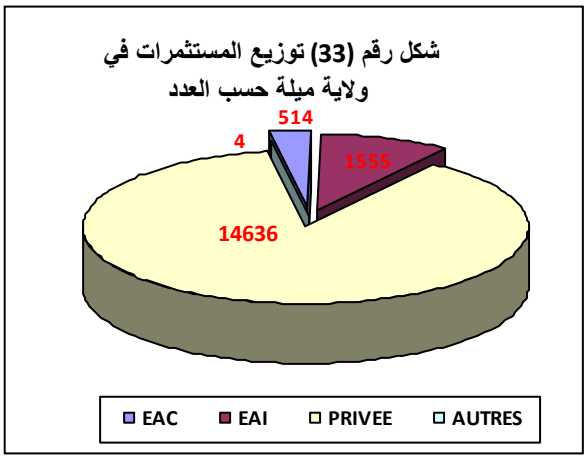

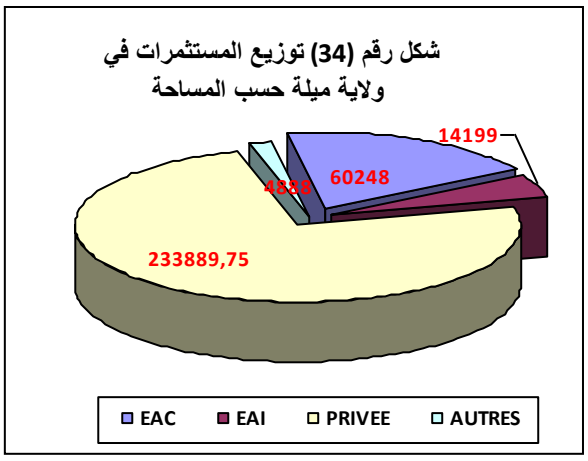

بلغ عد المستثمرات الفلاحية في ولاية ميلة 16709 مستثمرة، تتنوع بين المستثمرات الفلاحية الجماعية، الفردية، المزارع النموذجية، والمستثمرات الخاصة بما فيها المستثمرات التي أنشأت في إطار الامتياز الفلاحي، هذه الأخيرة تمثل أكبر عدد من المستثمرات الفلاحية على مستوى الولاية، حيث بلغ عددها 14636 مستثمرة، تتوزع على كل البلديات بأعداد و مساحات مختلفة، و توجد اغلبها في البلديات الجنوبية للولاية، خاصة في بلدة شلغوم العيد بـ 2384 مستثمرة على مساحة تقدر بـ 13479.6 هكتار، و بلدية تاجنانت بـ 1072 مستثمرة على مساحة 12774 هكتار، و من ضمن هذه المستثمرات الخاصة، توجد مستثمرات حديثة النشأة في إطار برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، و الذي جاء في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، لزيادة المساحة الفلاحية، و بالتالي تطوير الإنتاج الفلاحي، هذا النوع من المستثمرات يتناقص كلما اتجهنا إلى شمال الولاية في العدد و المساحة، لأسباب تتعلق بالتضاريس و مورفولوجية المجال مما لا يسمح بإنشائها.

بالنسبة للمستثمرات الفردية، تحتل المرتبة الثانية من حيث العدد و الذي قدر بـ 1555 مستثمرة، بمساحة تقدر بـ 14199 هكتار، توجد في كل البلديات بمتوسط مساحة لكل مستثمرة 9.13 هكتار.

بالنسبة للمستثمرات الجماعية فتحتل المرتبة الثالثة من حيث العدد، لكن من حيث المساحة فهي تمثل ثاني مساحة بعد المستثمرات الخاصة، حيث بلغت مساحتها 60248 هكتار.

كما توجد في ولاية ميلة أربعة (04) مزارع نموذجية، موزعة على أربعة (04) بلديات هي وادي العثمانية، وادي النجاء، وادي سقان و بلدية تيبرقنت، بلغت مساحتها الإجمالية 4888 هكتار، بمتوسط مساحة لكل مزرعة 1222 هكتار.

4 -الإنتاج الفلاحي:

4-1- الإنتاج النباتي:

أ -إنتاج الحبوب:

جدول رقم (53) إنتاج الحبوب في ولاية ميلة أثناء تطبيق المخطط الفلاحي للتنمية الفلاحية وبعد تطبيق التجديد الفلاحي:

الفترة نوع الإنتاج	في ظل تطبيق المخطط متوسط الإنتاج للموسمين 2003 - 2002	في ظل تطبيق التجديد الفلاحي متوسط الإنتاج للموسمين 2010 - 2009	الزيادة (%)
القمح الصلب (القنطار)	440457	663551	50,65
القمح اللين (القنطار)	276926,5	342717,5	23,76
الشعير (القنطار)	162486	283486,5	74,47
الخرطال (القنطار)	12335	27550	123,35
المجموع (القنطار)	**892204,5**	**1317305**	**47,65**

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة 2013

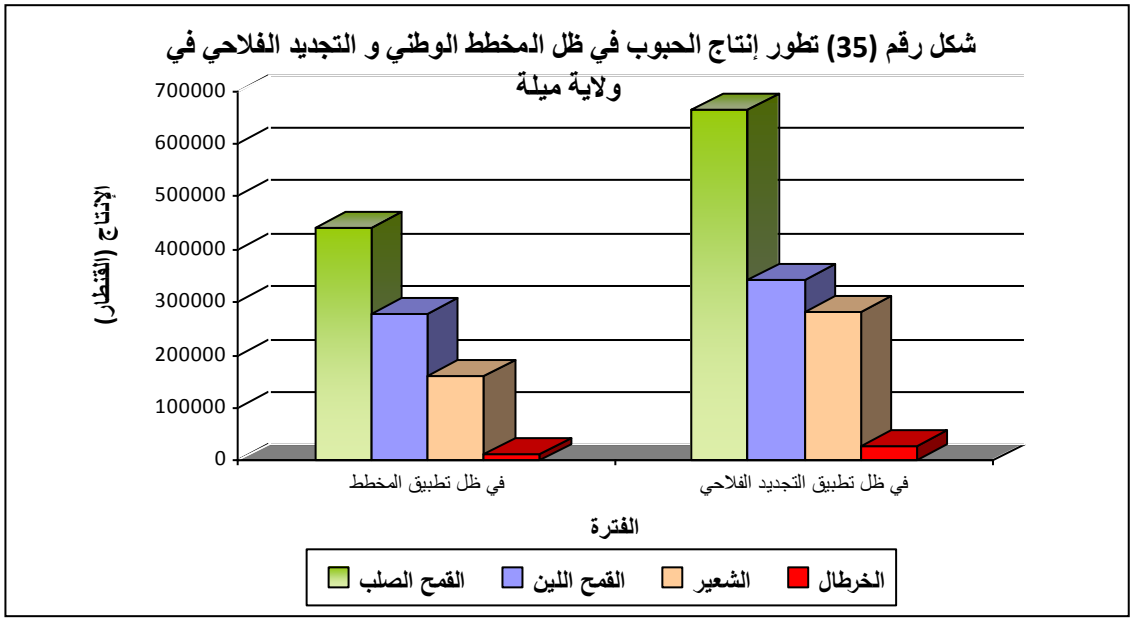

شهدت زراعة الحبوب في ولاية ميلة تطور ملحوظ بعد تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والعمل بعقود النجاعة، حيث سجلت زيادة في الإنتاج بين فترة تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حتى تطبيق التجديد الفلاحي، قدرت كمتوسط للمواسم المدروسة بـ 425100,5 قنطار، أي بزيادة مئوية

تقدر بـ 47.65 %، و هي نسبة زيادة اكبر من النسبة المسجلة في ولاية قسنطينة لنفس الفترة و التي لم تتجاوز 33,99 %، وقدر متوسط حجم الإنتاج في موسمين بعد تطبيق التجديد الفلاحي بـ 1317305 قنطار، بعدما كان متوسط الإنتاج في موسمين أثناء تطبيق المخطط الوطني يقدر بـ 892204,5 قنطار، وأهم المحاصيل التي عرفت تطور في الإنتاج على مستوى الولاية، نجد إنتاج الخرطال والشعير، وكذلك إنتاج القمح الصلب و الذي فاقت به نسبة الزيادة في الإنتاج 50 %، حيث فاق الإنتاج به 600000 قنطار، وهي تقريبا نفس كمية الإنتاج المسجلة في ولاية قسنطينة لنفس الفترة (موسم 2009 وموسم 2010).

ب -إنتاج الأعلاف:

جدول رقم (54): إنتاج الأعلاف في ولاية ميلة أثناء تطبيق المخطط الفلاحي للتنمية الفلاحية وبعد تطبيق التجديد الفلاحي:

الفترة / نوع الإنتاج	في ظل تطبيق المخطط	في ظل تطبيق التجديد الفلاحي	الزيادة (%)
	متوسط الإنتاج للموسمين 2003 - 2002	متوسط الإنتاج للموسمين 2010 - 2009	
الأعلاف (القنطار)	166285	277198	**66.70**

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة 2013

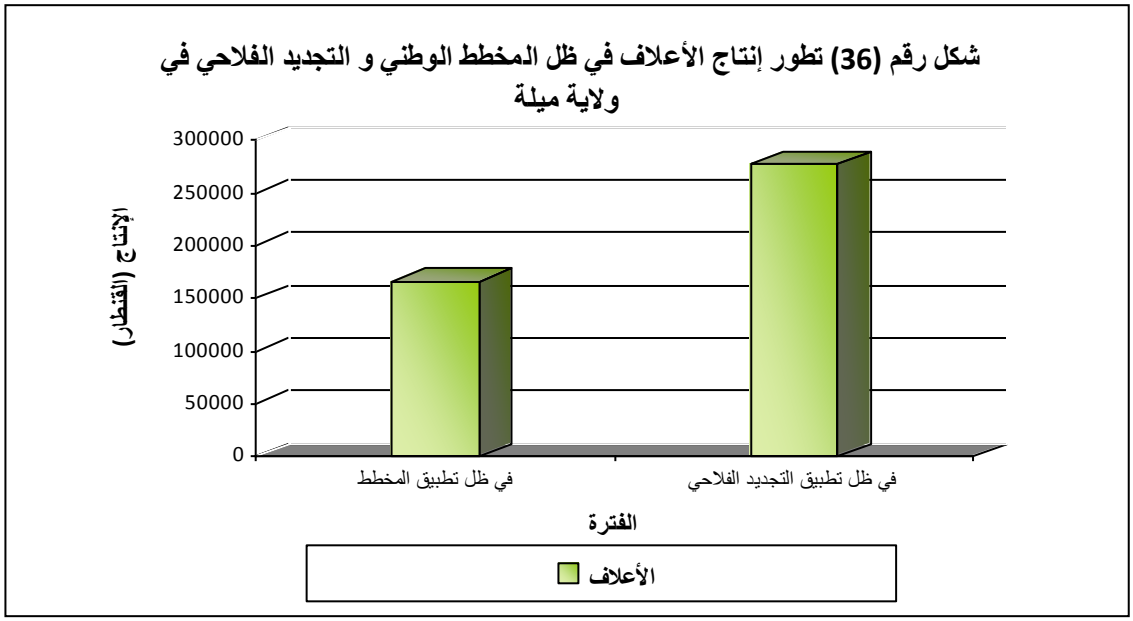

زاد إنتاج الأعلاف في ولاية ميلة بنسبة 66.70 %، و قدرت الزيادة بـ 110913 قنطار، وهذه الزيادة المعتبرة في الإنتاج هي حتما في إطار جهود الإنتاج الحيواني، خاصة إنتاج الحليب واللحوم الحمراء (الأبقار و الأغنام)، و ما يلاحظ في تطور إنتاج الأعلاف في ولاية ميلة هو نسبة التطور الكبير كما هو الحال في ولاية قسنطينة و التي سجلت بها نسبة الزيادة في إنتاج هذه المادة 61.57 %، و بالإضافة إلى المراعي الطبيعية، تعتبر الأعلاف من المحاصيل الزراعية الجد هامة في تطوير وتنمية تربية المواشي، خاصة في ظل العجز المسجل في مادة الحليب من جهة، و غلاء اللحوم من جهة ثانية.

4-2- الإنتاج الحيواني:

أ -تطور رؤوس المواشي:

جدول رقم (55): تطور المواشي في ولاية ميلة أثناء تطبيق المخطط الفلاحي للتنمية الفلاحية وبعد تطبيق التجديد الفلاحي:

الفترة / نوع الإنتاج	في ظل تطبيق المخطط	في ظل تطبيق التجديد الفلاحي	الزيادة (%)
	متوسط الإنتاج للموسمين 2003 - 2002	متوسط الإنتاج للموسمين 2010 - 2009	
الأبقار (رأس)	31126	50420	61,99
الأبقار الحلوب (رأس)	34936	48080	37,62
الأغنام (رأس)	271891	345422	27,04
المجموع (الرؤوس)	**337953**	**443923**	**31,36**

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة 2013

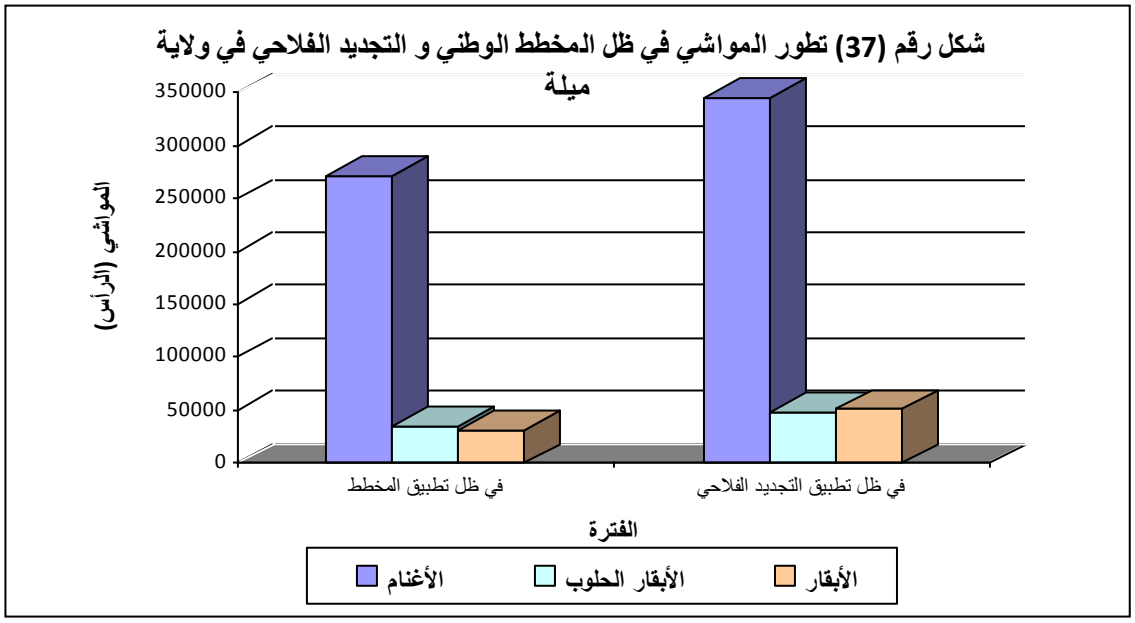

تحتوي ولاية ميلة على ثروة حيوانية معتبرة مقارنة بولاية قسنطينة، حيث فاق عدد رؤوس المواشي بها (أبقار، أبقار حلوب و أغنام) 443923 رأس كمتوسط بين سنتي 2009 و 2010، وقد عرفت الثروة الحيوانية في الولاية تطور كبير بين فترة تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبعد تطبيق سياسة التجديد الفلاحي، و قدر متوسط هذه الزيادة بـ 105969 رأس، أي بنسبة 31.36 %، منها 19294 رأس في الأبقار (61.99 %)، و 13144 رأس في الأبقار الحلوب (37.62%)، و73531 رأس في الأغنام (27.04%)، و هذه الزيادة في الثورة الحيوانية في ولاية ميلة هي انعكاس للاهتمام الكبير بهذا النشاط الفلاحين خاصة من طرف الفلاحين والسلطات نتيجة الدعم المالي والتقني، في إطار الدعم الفلاحين والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والتي بدورها تمنح قروض لشراء الأبقار للشباب الراغب في الاستثمار الفلاحي.

ب -تطور إنتاج الحليب:

جدول رقم (56): إنتاج الحليب في ولاية ميلة أثناء تطبيق المخطط الفلاحي للتنمية الفلاحية وبعد تطبيق التجديد الفلاحي:

الفترة / نوع الإنتاج	في ظل تطبيق المخطط	في ظل تطبيق التجديد الفلاحي	الزيادة (%)
	متوسط الإنتاج للموسمين 2003 - 2002	متوسط الإنتاج للموسمين 2010 - 2009	
كمية الحليب (لتر)	**57.976.550**	**86.086.745**	**48.49**

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة 2013

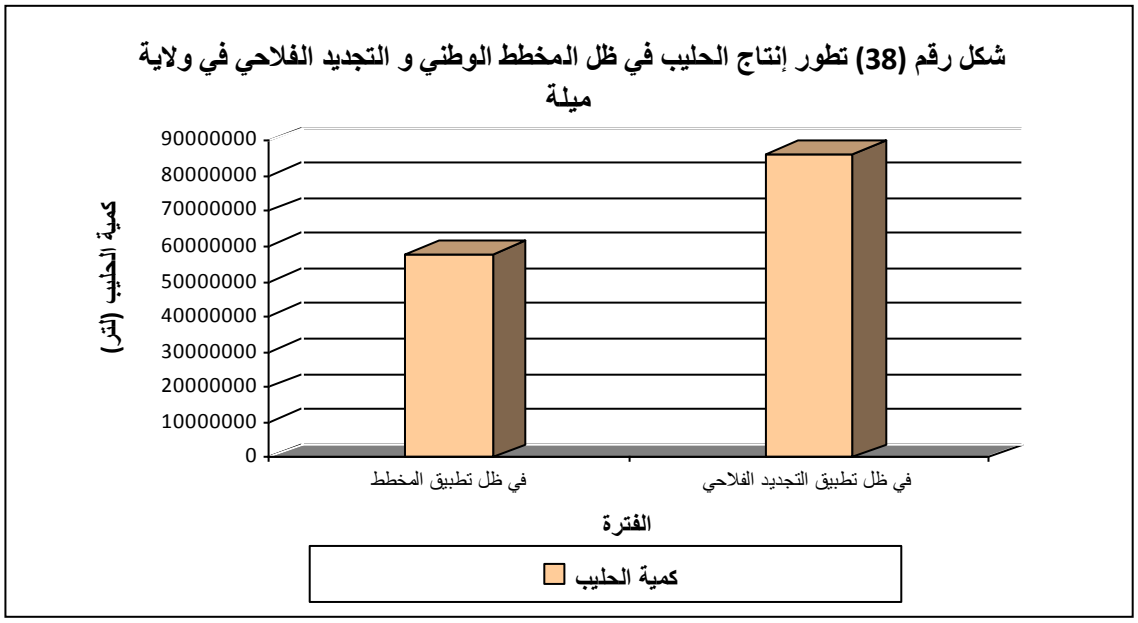

تعتبر ولاية ميلة من بين الولايات الرائدة في إنتاج الحليب، حيث بلغ متوسط الإنتاج بها بين موسمي 2009 و 2010 حوالي 86.086.745 لتر، وهي كمية اكبر من الكمية التي تنتجها ولاية قسنطينة، و قد عرف هذا النشاط الفلاحي تطور كبير واهتمام بالغ من السلطات لتطويره و سد العجز المسجل في السوق لهذه المادة الحيوية، و التي تعتبر من المواد الغذائية الرئيسية، حيث يشهد سوق الحليب في بعض الأحيان اضطرابات في الإنتاج و التوزيع، خاصة في المدن، مما جعل هذه الشعبة الفلاحية من أهم الشعب التي كان التركيز عليها كبير في الدعم و تشجيع الفلاحين ووضع تسهيلات للمنتجين (التسويق)، و تدعيم سعر الأعلاف، و هذا ما يبنينه تطور الإنتاج بعد تطبيق سياسة التجديد الفلاحي مقارنة بمرحلة تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، حيث بلغت نسبة الزيادة في الإنتاج بين المرحليتين 48.49 %، أي بزيادة تقدر بـ 28.110.195 لتر، وما ساعد ولاية ميلة على تطوير هذه الشعبة هو مجالها الطبيعي، الذي يمتاز بمناخ جيد، و وفرة المراعي خاصة في شمال الولاية، كما تحوي الولاية على موارد مائية هامة تساعد على ري الأعلاف خارج الموسم (البرسيم، الذرة...)، مما يجعل هذا النشاط ملائم للوظيفة المجالية للولاية.

خلاصة الفصل:

تحتوي الولايتين على إمكانيات فلاحية كبيرة يترجمها حجم الأراضي، وقد بلغت مساحة الأراضي الزراعية في ولاية قسنطينة 128210 هكتار، وفي ولاية مسلة 237557 هكتار.

الولايتين شهدتا تطور ملحوظ في التنمية الفلاحية، قبل وبعد تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، خاصة بعد تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والعمل بعقود النجاعة، وهذا تطور الإنتاج:

- في شعبة الحبوب تطور الإنتاج بنسبة 33.99 % في ولاية قسنطينة، و 47.65 % في ولاية ميلة.
- في شعبة الأعلاف، بلغت نسبة التطور في الإنتاج 61.57 % في ولاية قسنطينة، و66.70 % في ولاية ميلة، وهذا الاهتمام بهذه الشعبة هو تربية الأبقار الحلوب.
- بلغت تطور الثروة الحيوانية نسبة 37.84 % في ولاية قسنطينة، و 31.36 % في ولاية ميلة.
- بالنسبة لإنتاج الحليب فقد شهدت ولاية قسنطينة قفزة نوعية في الإنتاج، حيث بلغت نسبة 154.54 % بإنتاج قدر بـ 69 مليون لتر، وفي ولاية ميلة قدرت نسبة التطور بـ 48.49 بإنتاج 86 مليون دج.

الفصل السادس

واقع التنمية الريفية في الولايتين 2009-2014

تمهيد:

خلف الاستعمار الفرنسي اختلالات مجالية كبيرة، بين المدن والأرياف من جهة، وبين المجالات الفلاحية الخصبة و الريفية الهامشية من جهة ثانية، حيث وبعد الاستقلال حاولت الدولة إعادة التوازن بين الأقاليم في جملة من السياسات و البرامج، أهمها الثورة الزراعية، والتي كانت تهدف إلى النهوض بالفلاحة و تطوير الريف على حد سواء، إلا أنها و رغم المجهودات المبذولة آنذاك ولعدة أسباب لم تحقق الأهداف المرجوة، و بقي الريف الجزائري يعاني من التهميش و عدم الاستقرار، جراء نقص البرامج التنموية و التكفل باحتياجات السكان سواء في الشق الاجتماعي أو الاقتصادي، وتبرز نتائج هذه الوضعية في النزوح و تفريغ بعض المجالات الريفية من سكانها، خاصة في فترة التسعينات مع تدهور الوضع الأمني للبلاد.

ولأن مفهوم الريف هو أكثر عمقا و اتساعا من مفهوم الفلاحة، و باعتباره مجالا غير حضري وليس بالضرورة أن يكون فلاحي، أي أن المجال الريفي يتميز بالتنوع سواء في المؤهلات و العوائق أو الوظيفة المجالية، فتنميته و تحقيق التوازن بأقاليمه، يتطلب رؤية شاملة مبنية على أسس تأخذ بعين الاعتبار الخصائص المجالية للمنطقة، و تطلعات سكانها، لتلبية حاجياتهم اجتماعيا واقتصاديا.

وعلى هذا الأساس وفي سنة 2003، وبعد تفاقم وضعية الريف الجزائري أكثر جراء النزوح الجماعي وانتشار التخلف به بعد سنوات التسعينات، أعلنت الدولة عن الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية، و التي طبقت بالمشاريع الجوارية للتنمية الريفية (PPDR)، حيث برمجت عدة مشاريع عبر كل ولاية، تأخذ بعين الاعتبار في توقيعها عدة معايير، أهمها هشاشة المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمنطقة المستقبلة للمشروع، وفق مبدأ التشاركية مع سكان المنطقة الريفية المستفيدة، لكن و لأن هذه المشاريع خصت بعض المشاتي و الدواوير فقط على حساب مناطق ريفية لم تستفد، أعيد النظر فيها و توسعتها و هذا بإطلاق المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة (PPDRI) سنة 2006، و التي سرعان ما كيفت تحت شعار التجديد الريفي سنة 2008، و هذا من أجل توسيع المشاريع من حيث عدد المناطق المستفيدة من جهة، وزيادة حجم النشاطات و تنويعها من جهة أخرى، لتحقيق التنمية بالأقاليم الريفية، هذه السياسات و البرامج تقودنا و في مجال دراستنا إلى طرح تساؤل محوري فيا يخص التنمية الريفية، **هل حققت برامج التنمية الريفية المطبقة تنمية تستجيب لحاجيات سكان الأرياف في ولايتي ميلة و قسنطينة، و ماهي نتائجها مجاليا؟**

المبحث الأول: التنمية الريفية في ولاية قسنطينة:

1 تطبيق المشاريع الجوارية للتنمية الريفية (PPDR) في ولاية قسنطينة:

بدأ تطبيقها ميدانيا سنة 2003، و هي مشاريع جوارية موجهة لتنمية المجالات الريفية، حيث ترجع المبادرة بها إلى المجموعات الريفية المعنية في إطار مسعى مرافق للمجهودات التي تقوم بها الإدارة اللامركزية، وتهدف إلى تحسين الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للسكان وفق المؤهلات والعوائق الموجودة في المجال، و بناءا على حاجيات وتصورات السكان المحليين.

1 1 توزيع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية في ولاية قسنطينة:

برمج في مجال ولاية قسنطينة 13 مشروع جواري، بمعدل مشروع تقريبا لكل بلدية، حيث تباينت في موقعها من بلدية لأخرى و كان توزيعها كالآتي:

جدول رقم (57): توزيع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية (PPDR) في ولاية قسنطينة

البلدية	موقع المشروع (PPDR)	عدد الأسر المستهدفة	عدد سكان الموقع المستفيد	عدد سكان المناطق المبعثرة في البلدية	نسبة سكان المناطق المبعثرة المستفيدين
قسنطينة	تافرنت	300	1200	5344	22.46
الخروب	قطار العيش	143	800	4214	22.21
	خرشافة	20	136		
عين سمارة	عين زبيرة	70	400	2676	14,95
زيغود يوسف	لمدودة	67	394	2799	14,08
حامة بوزيان	قارف	37	220	1631	13,49
أولاد رحمون	بداوي	73	400	3146	12,71
مسعود بوجريو	أولاد بوخالفة	43	267	2142	12,46
عين أعبيد	الدوامس	48	375	4490	8,35
ابن باديس	سيدي الحواس	35	208	3564	5,84
ابن زياد	أوجال	19	131	2979	4,40
بني حميدان	جنان الباز	35	213	6375	3,34
ديدوش مراد	كسار لقلال	15	90	2768	3,25
المجموع		**905**	**4834**	**42129**	**11.47**

المصدر: محافظة الغابات لولاية قسنطينة 2012+ معالجة

خريطة رقم (36)

ولاية قسنطينة: توزيع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية PPDR

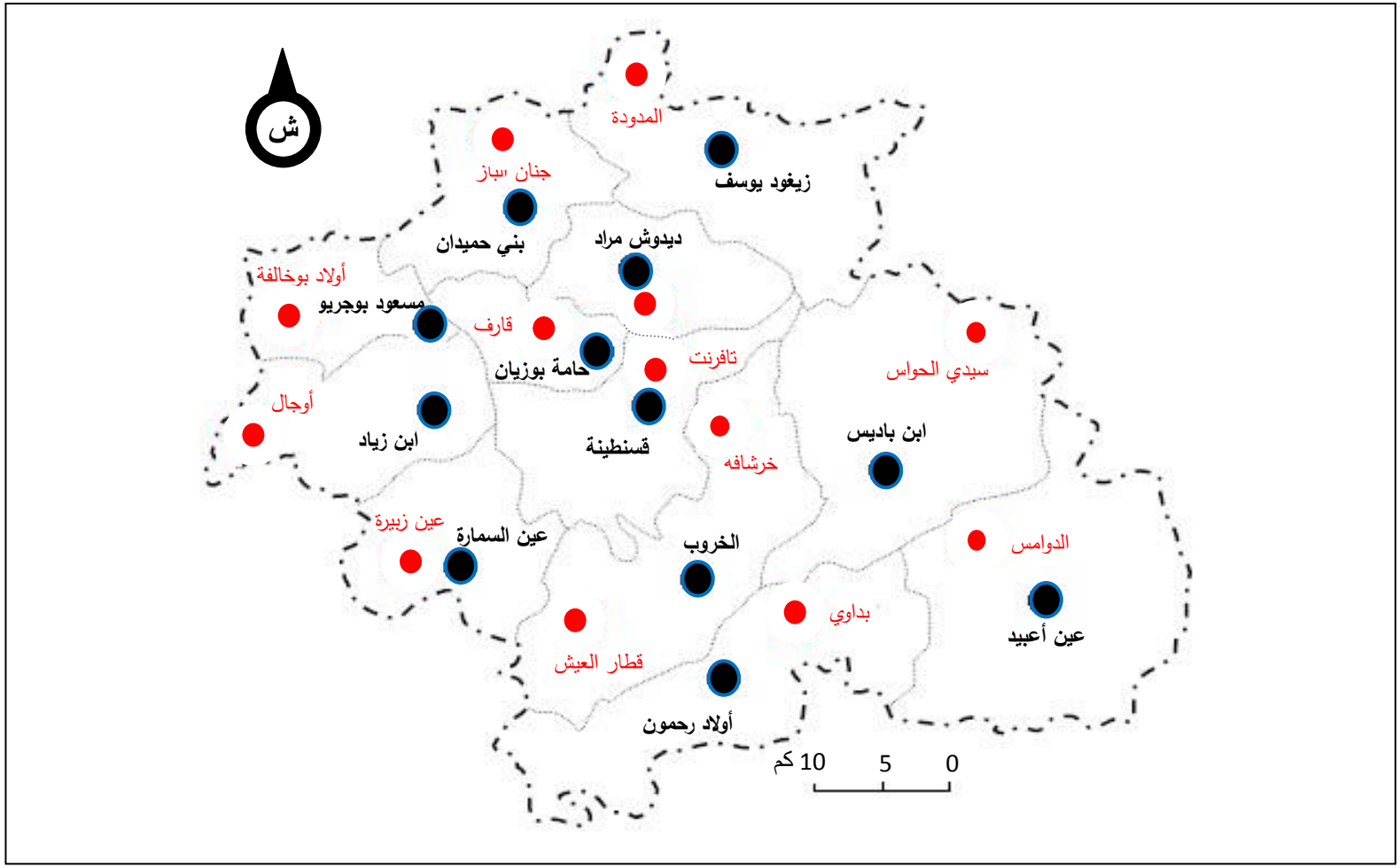

المصدر: ويلي صالح، مذكرة تحرج، المشاريع الجوارية للتنمية الريفية في ولاية قسنطينة 2006

حدود ولائية — موقع البلدية

حدود بلدية — موقع المشروع الجواري PPDR

وجهت هذه المشاريع الجوارية لـ 905 أسرة، أي 4834 نسمة من سكان الريف في ولاية قسنطينة، و إذا قارنا هذا العدد مع عدد سكان المناطق المبعثرة على مستوى الولاية و المقدر حسب تعداد سنة 2008 بـ 42129 نسمة، فإن عدد السكان المستفيدين من المشاريع الجوارية لا يمثل سوى 11.47 %، و هي نسبة ضعيفة لا تعكس حجم سكان الريف، و بالتالي لا تغطي هذه المشاريع كل المجال الريفي في ولاية قسنطينة، و تبقى جد محدودة.

و رغم محدوديتها من حيث المساحة و المجال المستهدف، إلا أن توزيعها مس كل البلديات بمشروع لكل بلدية، ماعدا بلدية الخروب التي استفادت من مشروعين على مستوى كل من قطار العيش وخرشافة، و من حيث نسبة سكان الريف المستفيدين في كل بلدية، نلاحظ أن بلدية قسنطينة هي الأولى من حيث النسبة و التي قدرت بـ 22.46 % من إجمالي سكان الريف على مستوى البلدية، تليها بلدية الخروب بمشروعين و نسبة 22.21 %، أما باقي البلديات لم تتعدى بها هذه النسبة 20%.

أما بلدية بني حميدان و التي تعتبر بلدية ريفية، استفادت بمشروع واحد فقط في منطقة جنان الباز، حيث استهدف بالمشروع 213 ساكن من أصل 6375 ساكن في المجالات الريفية، أي خص هذا المشروع نسبة 3.25% من سكان الريف في البلدية، ما يجعل نتائجه تكون محدودة بمحدودية مجال تطبيقه.

شكل رقم (39) توزيع الأراضي الزراعية حسب النوع لبلديات قسنطينة

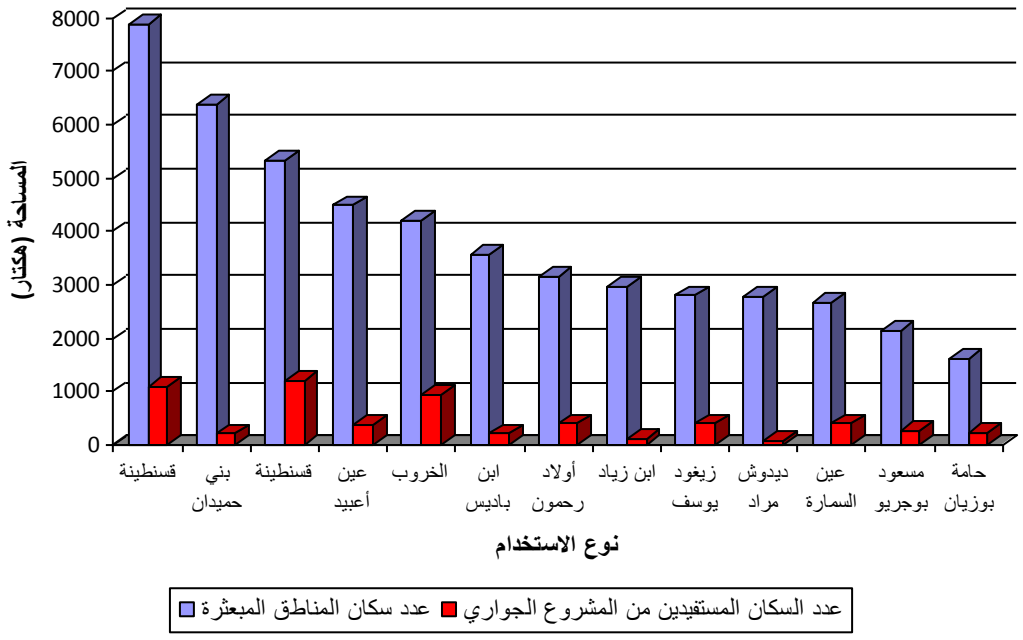

1 2 -عمليات المشاريع الجوارية للتنمية الريفية في ولاية قسنطينة:

تضمن المشاريع الجوارية (13 مشروع) المبرمجة في الولاية 108 عملية، تنقسم بين عمليات تخص التنمية الفلاحية–الغابية–الرعوية، و عمليات تخص التنمية الاجتماعية–الاقتصادية، و وزعت هذه العمليات على المواقع على النحو التالي:

جدول رقم (58): توزيع عمليات المشاريع الجوارية للتنمية الريفية (PPDR) في ولاية قسنطينة

البلدية	موقع المشروع (PPDR)	العمليات في المشروع	
		العدد (عملية)	النسبة (%)
الخروب	قطار العيش	15	13,89
	خرشافة		
مسعود بوجريو	أولاد بوخالفة	13	12,04
حامة بوزيان	قارف	12	11,11
ابن زياد	أوجال	11	10,19
قسنطينة	تافرنت	10	9,26
زيغود يوسف	لمدودة	10	9,26
ديدوش مراد	كسار لقلال	9	8,33
عين سمارة	عين زبيرة	7	6,48
أولاد رحمون	بداوي	6	5,56
بني حميدان	جنان الباز	6	5,56
عين أعبيد	الدوامس	5	4,63
ابن باديس	سيدي الحواس	4	3,70
المجموع		**108**	**100**

المصدر: محافظة الغابات لولاية قسنطينة 2012+ معالجة

بلغ عدد العمليات التي تضمنتها المشاريع الجوارية للتنمية الريفية على مستوى الولاية 108 عملية، أي بمتوسط ثمانية (08) عمليات تقريبا في كل مشروع، و ما ميز توزيع هذه العمليات هو قلتها في البلديات الهامشية و التي يغلب عليها الطابع الريفي ، فإذا استثنيا بلدية مسعود بوجريو فكل من بلديات ابن باديس و بني حميدان و اللذان يتميزان باتساع مجالاتهما الريفية، لم تخصص لهما في إطار هذه المشاريع سوى 6 و 4 عمليات على التوالي، مما يحد من قوة هذه المشاريع في إحداث التنمية من حيث الحجم أولا ومن حيث العمليات القليلة التي تضمنتها، وعلى عكس هذه البلديات

فبلديات أخرى تتميز بطابعها الحضري على غرار بلدية قسنطينة و بلدية الخروب، استفادا في مشاريعهم الجوارية من عمليات أكبر، مما يطرح باب التساؤل حول معايير التوزيع و هل هي مدروسة أم أنها مجرد مشاريع نمطية في التوزيع.

1 3 حصيلة توقيع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية PPDR في ولاية قسنطينة:

قسمت المشاريع الجوارية إلى نوعين من العمليات، و العمليات التي تضمنها المشاريع الجوارية للتنمية الريفية في ولاية قسنطينة تمثلت في:

- ✓ **عمليات التنمية الفلاحية-الرعوية-الغابية (actions agro-sylvo-pastorales)**

و هذه العمليات تحمل طابع التنمية الفلاحية تتضمن عدة نشاطات أهمها:

- التحسين العقاري (amélioration foncière): و يتمثل في الحرث العميق و استصلاح أراضي البور
- تهيئة الدروب و فتح دروب جديدة (aménagement et ouverture des pistes)
- تصحيح مجاري المياه أو الشعاب (correction torrentielle)
- تهيئة الينابيع (aménagement et captage des sources)
- حفر الآبار (forage des puits)
- غرس الأشجار المثمرة (plantation des arbres fruitières)
- غرس الأشجار العلفية (plantation des arbres fourragères)
- تربية الحيوانات الصغيرة (petit élevages)
- السدود الترابية (retenus collinaires)
- تثبيت حظائر الأغنام (installation des hangars)

- ✓ **عمليات التنمية الاجتماعية – الاقتصادية (actions socio-économiques)**

و تشمل نشاطاتها في:

- السكن الريفي (L'habitat rural)
- قاعات علاج (Salles de soin)
- مدارس قرآنية (Ecoles coraniques)

جدول رقم (59) إنجاز عمليات التنمية الفلاحية–الغابية–الرعوية في إطار PPDR في ولاية قسنطينة

العملية	الحجم		القيمة المالية (مليون دج)	
	المبرمج	المحقق	المخصصة	المحققة
تصحيح مجاري المياه	20850 م3	4800 م3	52,13	52,13
التحسين العقاري	464 هكتار	194 هكتار	11,60	11,47
تهيئة الدروب	38 كلم	13 كلم	9,50	9,04
تهيئة الينابيع	30 منبع	01 منبع	9,10	9,00
فتح الدروب	21 كلم	05 كلم	8,40	6,72
حفر الآبار	23 بئر	0 بئر	8,14	0,00
غرس الأشجار المثمرة	85 هكتار	77 هكتار	5,95	5,70
غرس الأشجار العلفية	15 هكتار	03 هكتار	1,20	0,10
تشييد زرائب الأغنام	5 هكتار	01 هكتار	0,28	0,28
المجمـــــــوع			106,29	94,42

المصدر: محافظة الغابات لولاية قسنطينة 2012+ معالجة

شكل رقم: (40) واقع إنجاز اعمال التنمية الفلاحية الغابية الرعوية في إطار المشاريع الجوارية في ولاية قسنطينة

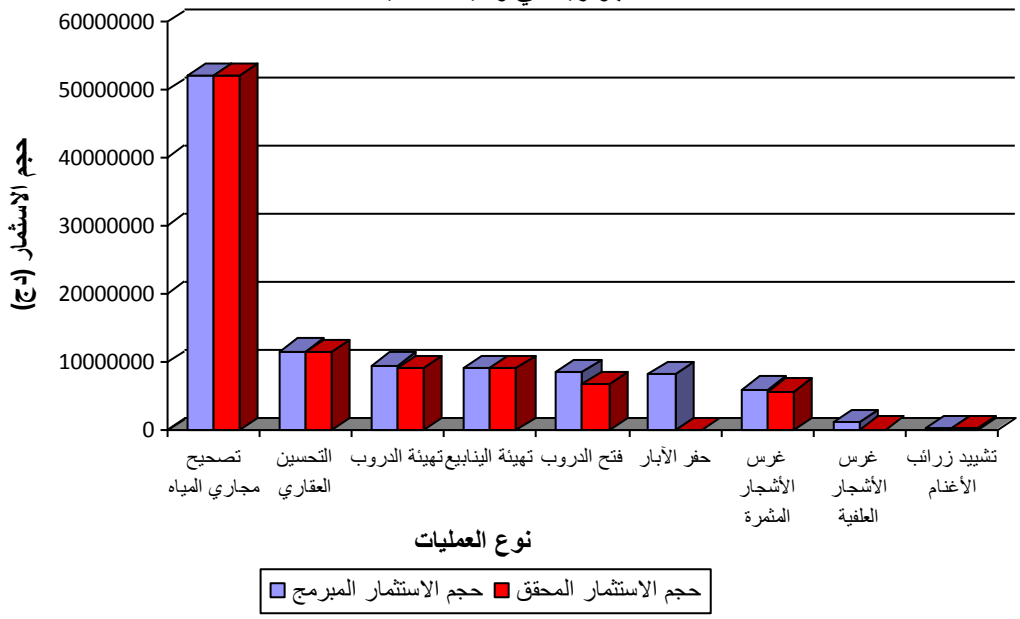

بلغت القيمة المالية لعمليات التنمية الفلاحية –الغابية– الرعوية في المشاريع الجوارية للتنمية الريفية (PPDR) المنجزة في ولاية قسنطينة 106,29 مليون دج، استهلك منها مبلغ 94,42 مليون دج، أي ما يمثل نسبة 88.83 %، و لم تنفذ نهائيا بعض العمليات على غرار حفر الآبار، و هذا

راجع حسب القائمين إلى صعوبة إنجازها في المواقع المخصصة، كما أن العمليات التي تدخل في إطار التنمية الفلاحية لم تنفذ كاملة و هناك عدم تخطيط جيد بين حجم العمليات وقيمة الدعم، فمثلا في التحسين العقاري، برمجت 464 هكتار بمبلغ 11.60 مليون دج، استهلك كل المبلغ تقريبا 11.46 مليون دج في 164 هكتار فقط.

ضف إلى هذا أن نسبة 49.04 % أي 52.13 مليون دج من حجم الدعم المالي الموجه للتنمية الفلاحية–الغابية–الرعوية في المشاريع الجوارية وجهت لعميلة تصحيح مجاري المياه (correction torrentielle)، وهي لحماية الوسط و تخفيف جريان المياه والحد من انجراف الترب، و لا يمكن لهذه العملية أن تحقق تطلعات السكان في المناطق الريفية خاصة فيما يتعلق بالتنمية، رغم أهمية هذه العملية في إطار حماية الوسط الطبيعي.

ما يمكن استنتاجه من انجاز هذه العمليات في إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية في ولاية قسنطينة، هو التركيز على العمليات ذات الطابع الغابي الموجهة للمحافظة على الوسط الطبيعي، وبالتالي لا يمكن أن تساهم في التنمية الفلاحية بالنسبة لسكان المجالات الريفية، رغم مبادرة محافظة الغابات و المصالح الفلاحية ببعض النشاطات الفلاحية في إطار تربية الحيوانات الصغيرة (petit élevage)، و التي وزعت من خلالها على سكان المناطق المستفيدة من المشاريع الجوارية كما يلي:

جدول رقم (60) تربية الحيوانات الصغيرة (petit élevage) في إطار PPDR في ولاية قسنطينة

النوع	العدد	عدد المستفيدين	متوسط الاستفادة للشخص
تربية النحل	730 خلية	73	10 خلايا
تربية دجاج البيض	8.888 دجاجة	44	202 دجاجة
تربية الديك الرومي	12.000 ديك رومي	28	428 ديك رومي
تربية الأرانب	204 أرنب	34	06 أرانب
المجموع		**179**	

المصدر: محافظة الغابات لولاية قسنطينة 2012+ معالجة

الملاحظ على هذه النشاطات فيما يخص تربية الحيوانات الصغيرة (petit élevage)، هي مجرد نشاطات ثانوية، لا يمكن لها أن تعطي نتائج فيما يخص تحسين الدخل الفردي لسكان الأرياف، أو تطوير القدرات الاقتصادية للمجالات الريفية، مما يجعلها نشاطات جد محدودة حجما وكما، لأن

سكان الأرياف بحاجة إلى دعم أكثر لاستغلال المجال الطبيعي وفق مؤهلاته و عوائقه، بما يخدم التنمية الاقتصادية في هذه الأقاليم.

جدول رقم (61): إنجاز عمليات التنمية الاجتماعية-الاقتصادية في إطار PPDR في ولاية قسنطينة

العملية	الحجم		القيمة المالية (مليون دج)	
	المبرمج	المحقق	المخصصة	المحققة
السكن الريفي	153 مسكن	153 مسكن	180,50	180,50
انجاز قاعة علاج	03	01	6,97	6,97
انجاز مدرسة قرآنية	02	01	9,05	9,05
المجمـــــــــوع			**196,52**	**196,52**

المصدر: محافظة الغابات لولاية قسنطينة 2012+ معالجة

خصص مبلغ 180.50 مليون دج لإنجاز السكن في مواقع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية عل مستوى ولاية قسنطينة، و هو أكبر مبلغ في عمليات التنمية الاجتماعية-الاقتصادية و يمثل نسبة 91.85 %، مما يبرز توجه هذه المشاريع للتركيز على تثبيت السكان فقط، و استفاد من هذا السكنات 153 ساكن فقط من أصل 905 أسرة الموجودة في مواقع المشاريع الجوارية، أي ما يمثل نسبة 16.90 فقط من الأسر مجموع الأسر.

و بمقارنة مبلغ علميات التنمية الفلاحية-الغابية-الرعوية مع عمليات التنمية الاجتماعية-الاقتصادية نلاحظ تباين في حجم الدعم المالي حيث خصص 64.90 % للتنمية الاجتماعية-الاقتصادية و المتمثلة أساسا في السكن الريفي و الذي استفاد منه فقط تقريبا خمس عدد الأسر، مما يعطي هذه المشاريع.

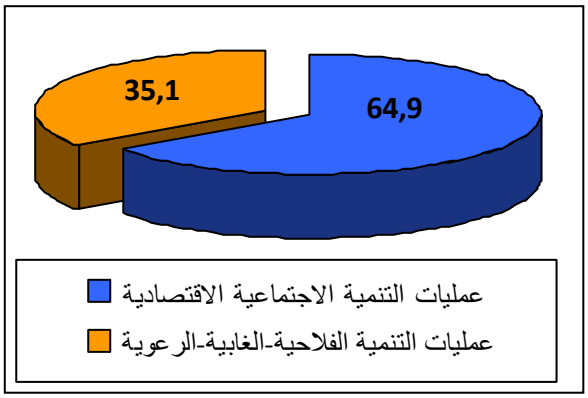

شكل رقم (41)

نسبة الدعم المالي في المشاريع الجوارية للتنمية الريفية في ولاية قسنطينة بين عمليات التنمية الفلاحية و التنمية الاجتماعية

2 -تطبيق المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة (PPDRI) في ولاية قسنطينة:

تعتبر المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة (PPDRI) تكملة للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية (PPDR)، حيث وسعت هذه الأخيرة من حيث نوع العمليات و حجمها، وكذلك إشراك قطاعات أخرى في تنفيذ و تمويل المشاريع على غرار الصحة، الري، الصناعات التقليدية...، أي بعدما كانت المشاريع تسير من طرف مديرية الغابات و بتمويل جزئي فقط، أصبحت أوسع حجما وكماً من حيث العمليات و بتدخل جميع الفاعلين ، من أجل استهداف مجالات ريفية أوسع وتغطية أشمل من حيث العمليات التنموية.

و من حيث تسيير هذه المشاريع والوقوف على تطبيقها، يوجد عدة فاعلين في المشاريع الجوارية المدمجة أهما:

اللجنة التقنية الولاية : يترأسها الأمين العام للولاية، و تضم كل الإدارات و الهيئات الإدارية التي لها دور في المشاريع.

اللجنة الولائية للتنمية الريفية: و هي تحت سلطة الوزارة مباشرة، دورها يمكن في الوقوف على واقع المشاريع من حيث التنفيذ، و تجديد المعطيات و تصحيح مسار المشاريع.

اللجنة التقنية للدائرة: دورها مثل دور اللجنة الولائية لكن على مستوى البلديات، يترأسها رئيس الدائرة بالإضافة إلى رؤساء البلديات التابعة للدائرة.

خلية التنشيط الريفية: تتكون من أعضاء منتخبين في المجالس الشعبية البلدية، وكذلك جزء من المجتمع المدني ممن يملكون مؤهلات و أفكار، كذلك تضم حاملي المشاريع.

2-1- توزيع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة (PPDRI) في ولاية قسنطينة:

استفادت ولاية قسنطينة من 174 مشروع جواري مدمج في إطار سياسة التجديد الريفي المعلن عنها سنة 2008، و هذا للفترة الممتدة بين 2009-2014، ووزعت هذه المشاريع على بلديات الولاية كما يلي:

جدول رقم (62): توزيع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة (PPDRI) في ولاية قسنطينة

البلدية	عدد المشاريع	اسم موقع المشروع (PPDRI)	عدد السكان المستفيدين	عدد سكان المناطق المبعثرة و التجمعات الثانوية في البلدية	نسبة سكان الريف المستفيدين
مسعود بوجريو	13	عين الكبيرة، بوخالفة–قيطون، كاف الحمام–لواعر، كاف بني حمزة، المينة، رمايل عين كرمة، درسون، مسيدة، بوخالفة، بوحصان، سودان، بوقصيبة نعمان، دار الواد	6252	3650	171,29
زيغود يوسف	15	دهرة مشتة حيدوسي، قطوشة، قصر النعجة، واد السمندو، الرمايل– مشتة العنصر، المجابرية، سفرجلة، تفاحة، مشتة البربايقة، عين دالية، الطرحة، بني وفتين، بني عمران، تفاحة 1، تاركونت	6270	6484	96,70
بني حميدان	24	عين تالة، بلغيت شبشوب، المارة، الحويمة، الحويمة سيدي خايس، مشتة شنيقي، سيدي دريس، الصفصافة، الزاوية، الصويري، مشتة عين الحمرة، سيدي دريس 1، طيكوك، فج الفرحة، جنان الباز، درع بني وقاد، شعبى كسير، الصفصافة تيديس، مشتة نهار، الحمري، شعايبية، أولاد النية، عين الثور، مشتة نهار	6108	6375	95,81
عين سمارة	10	عين زبيرة، شطابة، دوار زيوانية كيكاية، حاج صالح، لحمايد، أولاد سلام، حاج بابا، ما البارد، دوار غرنوطة، دوار أولاد لبان	4590	4942	92,88
ابن زياد	13	باب الطورش، المالحة، القرية، مغروال، فارلة، عين تراب، جار حمزاوي، فروج، لعياد، وجال، واد الدفلة، بن عاشور، خلوطة	6240	7294	85,55
ديدوش مراد	11	عين كرمة، بني مستينة، القرابة، كسار القلال، السطايح، أم المراوي، كاف صالح، دوار بن زكري، حفصة، سيدي أعراب، عيون السعد	3348	4132	81,03
عين أعبيد	19	عين بورناز، عين مراح، برج مهيريس، ديابة، كحالشة كبار، أولاد جبنون، مشتة نكاكعة–سطيطرة، سوالمية، تويفزة، زناتية، زهانة، مشتة شاوش، مشتة قسوم، قروج، طالب، مشتة عوان، مشتة بلواعر، مشتة زلابحة، لحساسنة	7032	9213	76,33
ابن باديس	33	بن والي، سوالمية، بن يعقوب، الابيار، الحمبلي، الإخوة عزيزي، سطح المايدة، السناينية، طرفانة، عين كرمة، واد دردار، فج منصور، دوار مرجاجو، مشتة الرقيق، بوغرب، بن قادة، مشتة بن الزغدة، برج زنجل، مشتة الأبيار، فج القمح، دوار قشقاش، حجر غراب، بشكري، الشرشار، كليخة، مشتة الديبة، مشتة كوري حلوف، واد دردار، حجاج، مشتة حوى، مشتة بن عيسى، الدخلة، مشتة اللبن	4140	7217	57,36
أولاد رحمون	12	بداوي، القرزي، الإخوة حجاج، العزيز بلقاسم، مدلسو، مشتة عين صالح، بلاد بن مراد، خنفري، برج بن عباس، دوار أولاد زاكر، جبل الغفرة، مشتة بن مهيدي	4506	14869	30,30
قسنطينة	6	الجباس، كاف لكحل، مستاوة، أم ضرويع، تافرنت، عرزي	2880	29702	9,70
حامة. ب	8	الضبابية، بكيرة، الركاني، عين توتة رمادة، دشرة زرقين الجبلي، قادي	2424	38007	6,38
الخروب	10	سيدي سليمان، درع الناقة، قطار العيش، حرشي، ولازة، لمبلاش، المريج، مشتة غربي، دوار قشقوش، غربي	3516	89782	3,92
المجموع	**174**	/	**57306**	**221667**	**25,85**

المصدر: قاعدة بيانات سير المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة، محافظة الغابات لولاية قسنطينة 2017+ معالجة

خريطة رقم (37)

ولاية قسنطينة: توزيع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة PPDRI

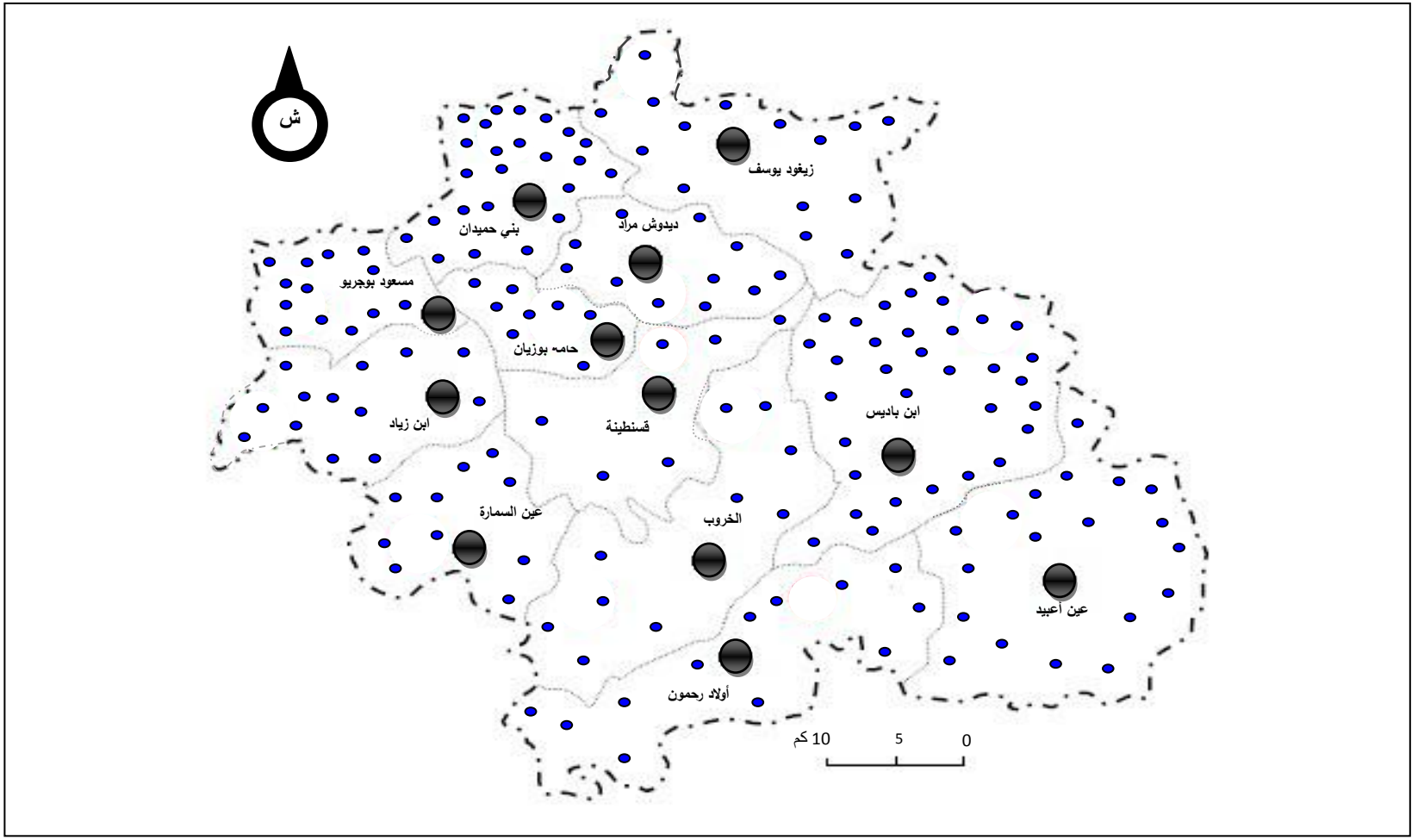

حدود ولائية

حدود بلدية

موقع البلدية

موقع المشروع الجواري المدمج

المصدر: قاعدة بيانات سير المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة، محافظة الغابات لولاية قسنطينة 2017 + معالجة

شملت المشاريع الجوارية المدمجة في ولاية قسنطينة 174 موقع (مشتة، دوار، تجمع ثانوي...)، مست كل البلديات بمعدل 14 مشروع تقريبا في كل بلدية، أكبر بلدية استفادت من عدد المشاريع الجوارية المدمجة، هي بلدية ابن باديس بـ 33 مشروع، خصت بها كل المشاتي عبر تراب البلدية، تليها بلدية بني حميدان بـ 24 مشروع و بلدية عين أعبيد بـ 19 مشروع، فيما لم يتعدى عددها في كل من بلديات قسنطينة، حامة بوزيان، عين السمارة و الخروب 10 مشاريع، أي أن توزيعها مجاليا يزداد كلما اتجهنا خارج مركز الولاية، و هو يتبع الخصائص المجالية و الوظيفية للبلديات.

2 2 -عمليات المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة (PPDRI) في ولاية قسنطينة:

تضمنت المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة في الولاية 1093 عملية، توزعت عبر المواقع بطريقة متباينة من حيث العدد.

جدول رقم (63): توزيع عمليات المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة (PPDRI) في ولاية قسنطينة:

البلدية	العمليات في المشاريع	
	العدد (عملية)	النسبة (%)
زيغود يوسف	167	15,28
ابن باديس	140	12,81
بني حميدان	127	11,62
مسعود بوجريو	112	10,25
ابن زياد	99	9,06
ديدوش مراد	83	7,59
عين أعبيد	74	6,77
حامة بوزيان	70	6,40
أولاد رحمون	59	5,40
عين سمارة	55	5,03
قسنطينة	54	4,94
الخروب	53	4,85
المجموع	**1093**	**100**

المصدر: محافظة الغابات لولاية قسنطينة 2015+ معالجة

نلاحظ ان أكبر عدد للعمليات في المشاريع كان في كل من بلديات زيغود يوسف، ابن باديس، بني حميدان و مسعود بوجريو، وتمتاز هذه البلديات بخاصية مشتركة، تتمثل في مواقعها الهامشية مقارنة بمركز الولاية (بلديات في حدود الولاية).

2 3 -حصيلة توقيع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة PPDRI في ولاية قسنطينة:

أ -العمليات المنجزة في المشاريع:

تنقسم عمليات المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة إلى أربع (04) محاور، وفي ولاية قسنطينة برمجت عمليات المشاريع في ثلاث (03) محاور هي:

- تحسين ظروف العيش لسكان الريف.
- تنويع الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي.
- حماية الموارد الطبيعية.

بلغت نسبة إنجاز هذه العمليات على مستوى الولاية 78.37 %*، تباينت نسبة الإنجاز من محور لآخر.

جدول رقم (64): نسبة إنجاز المشاريع الجوارية المدمجة حسب محاور التنمية في ولاية قسنطينة:

المحاور	نوع العمليات	نسبة الإنجاز(%)
تحسين ظروف العيش لسكان الريف	فتح الطرقات، السكن الريفي، تهيئة الطرقات، قاعة علاج، الكهرباء، الغاز الطبيعي، الصرف الصحي، ...الخ	69.58
تنويع الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي	تربية النحل، تربية الدواجن، التحسين العقاري، غرس الأشجار المثمرة، تربية الأنعام، تربية الأبقار، ...الخ	78.01
حماية الموارد الطبيعية	تصحيح مجاري المياه، التشجير، تنظيف الوديان، تنظيف الشعاب، تثبيت الحواف، ... الخ	87.21
المجموع	/	**78.37**

المصدر: محافظة الغابات لولاية قسنطينة، قاعدة بيانات سير المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة في ولاية قسنطينة 2017 + معالجة

سجلت نسبة 87.21 % كإنجاز لعمليات محور حماية الموارد الطبيعية، وهي أكبر نسبة مقارنة بالمحاور الأخرى، وهذا التقدم في الإنجاز راجع إلى الدور المحوري لمحافظة الغابات، باعتبار هذه العمليات تدخل ضمن أهدافها العامة، وبالتالي مع وجود الدعم المالي اللازم أنجزت بطريقة سلسة

* - محافظة الغابات لولاية قسنطينة، قاعدة بيانات سير المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة في ولاية قسنطينة 2017 + معالجة

وبنسبة تقدم جيدة، وفيما يخص العمليات التي تخص تحسين ظروف العيش، وتنويع النشاط الاقتصادي تراوحت نسبة الإنجاز بين 68.58% و 78.01%، وهي أقل من نسبة تنفيذ عمليات حماية الموارد الطبيعي، وحسب القائمين على المشاريع الجوارية (خاصة محافظة الغابات)، ووقوفنا على سير المشاريع في بعض المواقع، فسبب تأخير تنفيذ العمليات سببه ما يلي:

- عدم تدخل بعض الفاعلين في المشروع بطريقة تستجيب لمتطلبات المشروع.
- عدم كفاءة بعض مؤسسات الإنجاز.
- نقص التنسيق بين المتدخلين أثر سلبا على الإنجاز.
- بعد المناطق المستهدفة جعل الرقابة على انجاز المشاريع لا يحظى بالجدية.
- إطلاق عدد كبير من العمليات، أثر بشكل كبير على التقدم في الإنجاز.
- التعقيدات في الإجراءات لتفعيل المشاريع خاصة بين الهيئات المحلية.

ب -حجم الدعم المخصص و المستهلك:

بلغ مبلغ الدعم المالي المخصص للمشاريع الجوارية في الولاية، و حسب عقود النجاعة الممضاة من 2009 حتى 2014، قيمة 5.464.831.292,49 دج، استهلك منه فعليا مبلغ 1.932.793.503,12 دج*، أي أن نسبة استهلاك

قيمة الدعم لم تتعدى 35.36 % فقط، اختلفت مبالغ الدعم المبرمج والمحقق في محاور التنمية الثلاثة بشكل متباين.

جدول رقم (65): قيمة ونسبة الدعم المخصص والمستهلك في المشاريع الجوارية في ولاية قسنطينة حسب محاور التنمية

محاور التنمية	قيمة الدعم المخصص (مليون دج)	نسبة الدعم المخصص (%)	قيمة الدعم المستهلك (مليون دج)	نسبة استهلاك الدعم (%)
تنويع النشاط الاقتصادي	377,10	6,90	31,22	8,28
تحسين ظروف العيش	4515,51	82,63	1187,69	26,30
حماية الوسط الطبيعي	572,22	10,47	432,90	75,65
المجموع	**5464,83**	**100**	**1651,81**	**30,23**

المصدر: أنجز وفق قاعدة بيانات سير المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة في ولاية قسنطينة 2017

* - محافظة الغابات لولاية قسنطينة، قاعدة بيانات سير المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة في ولاية قسنطينة 2017 + معالجة

استحوذت عمليات تحسين ظروف العيش على أكبر قيمة مالية في الدعم الموجهة للمشاريع، بقيمة 4.515.51 مليون دج، ما يقابل نسبة 82.6 % من قيمة الدعم في كل المشاريع على مستوى الولاية، وتتكون هذه العمليات أساسا من فتح الطرقات و تهيئتها، السكن الريفي، الربط بالغاز والكهرباء، بناء قاعات علاج...الخ، ما جعل قيمة الدعم كبير بالنظر لتكلفة الإنجاز، و لكن إذا قارنا قيمة هذا الدعم المخصص لهذه العمليات، و قيمة استهلاك الدعم في تنفيذ العمليات، نجد أنه لم يتعدى نسبة 26.3 % فقط، وهذا راجع لعدم تنفيذ كل العمليات، بسبب عدم فاعلية المتدخلين من جهة، ونقص التنسيق بين الهيئات من جهة أخرى، وبقي تنفيذ المشاريع يعرف وتيرة بطيئة جدا، والتخلي عن بعضها في مناطق معينة. وبالنظر إلى الدعم المخصص في المشاريع التي تخص تنويع النشاط الاقتصادي، وحماية الموارد الطبيعة، نجد أنها لم تتعدى 949.31 مليون دج، أي بنسبة 17.37 % فقط من الحجم المالي للمشاريع، استهلك من القيمة المالية المخصصة 464,12 مليون دج (41.96%).

هذا التوزيع لقيمة الدعم و نسبة التنفيذ المالي في المشاريع، يوصلنا إلى أن المشاريع الجوارية المدمجة في ولاية قسنطينة، ذات طابع تجهيزي أكثر منها تنموي في الشق الاقتصادي، ما يطرح إشكالية أخرى تتمحور حول آليات التكفل بالاحتياجات الاقتصادية للسكان، بما أن التنمية الريفية يجب أن يراعى فيها، التكامل بين العناصر الثلاثة الرئيسية، التي تتعلق بالتجهيز والتكفل الاجتماعي وخلق نشاطات اقتصادية لتحسين مداخيل السكان.

2 4 -الآثار الاجتماعية و الاقتصادية للمشاريع الجوارية في الولاية:

يمكن تلخيص أهم نتائج تطبيق المشاريع الجوارية المدمجة في ولاية قسنطينة فيما يلي:

أ -**الآثار الاجتماعية للمشاريع الجوارية المدمجة:** يمكن حصرها فيما يلي:

- **الآثار الإيجابية:** وتتمثل أساسا في عدد المشاريع التي مست كل البلديات، والعمليات التي تضمنها هذه المشاريع تصب تقريبا كلها في منحى تحسين الأوضاع الاجتماعية للسكان (السكن الريفي، الطرقات، الغاز الطبيعي...).
- **الآثار السلبية:** نسبة انجاز المشاريع شهدت تأخر في بعض العمليات، خاصة في شقها المتعلق بالطرقات وتهيئة الإقليم، لعدم أهلية بعض الهيئات من ناحية وعدم إعطاء الأولوية لتنفيذ المشاريع الجوارية المدمجة في بعض القطاعات الفاعلة، مما قلل من تأثيرها الإيجابي في تحسين الأوضاع الاجتماعية للسكان.

ب -الآثار الاقتصادية للمشاريع الجوارية المدمجة:

اقتصرت الآثار الاقتصادية للمشاريع في النقاط التالية:

- تخصيص نسبة 6.9 % فقط من الحجم المالي المخصص للمشاريع لعمليات تنويع النشاط الاقتصادي، واقتصرت هذه العمليات في بعض النشاطات الفلاحية، كتربية الحيوانات الصغيرة، والأبقار (منح بعض العائلات 03 أبقار)، والأشجار المثمرة في بعض المواقع، مما يجعلها مبادرات لا يمكن من خلالها خلق ديناميكية اقتصادية.
- بمقاربة حجم الدعم المالي المخصص والمحقق بعدد السكان المستهدفين في المشاريع (100400 نسمة)، نجد أن متوسط الاستفادة لكل فرد من قيمة الدعم المخصص لم يتجاوز 54.430,59 دج، ومتوسط الاستفادة للفرد من الدعم المحقق لم يتعدى 19.250,93 دج، مما يجعل المشاريع الجوارية لا تأخذ بعين الاعتبار البعد الاقتصادي، ولا يمكنها تلبية الحاجيات الاقتصادية لسكان الأرياف، الذين في الأساس يعتمدون في حياتهم على ما يعرف بتعدد النشاطات (multi activités) بين كل ما هو متاح في مناطقهم.

المبحث الثاني: التنمية الريفية في ولاية ميلة:

1 -تطبيق المشاريع الجوارية للتنمية الريفية (PPDR) في ولاية ميلة:

1 1 -توزيع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية في ولاية ميلة:

استفادت ولاية ميلة من 79 مشروع جواري موزعة عبر 21 بلدية كالآتي:

جدول رقم (66): توزيع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية (PPDR) في ولاية ميلة

البلدية	موقع المشروع (PPDR)	عدد الأسر المستهدفة	عدد سكان الموقع المستفيد	عدد سكان المناطق المبعثرة في البلدية	نسبة سكان المناطق المبعثرة المستفيدين
أولاد خلوف	شوف، مشتة المالحة، ضاية، مشتة عين الكرمة، مشتة الخربة، مشتة السجرة	318	1817	5919	30,7
مينار زارزة	جنان دارون تيميلان، المحيط 01: (أقارو، جنان دارون، لعناصر، بين لوعر، عين شتوان، تميرة)، المحيط 02: (الزاوية، مستينة، تامولة)، المحيط 3: (بوحليم، بوياغيال، برواق)، المحيط 04: (الوزطة، غدير القروة، الدار القديمة، تومسلت، أمزال السفلى، أمزال العليا)، غدير القروة2، بين لوعر2، زاوية قاع الكاف	814	4266	6500	65,63
سيدي خليفة	العلايقة، أولاد حمودة، دهامشة لفكالين	165	974	696	136,06
الشيقارة	ولجة بوخليف – مولة حباسة، سفيسفة – مخاط، هوارة – لمصال	432	1929	2641	73,04
أحمد راشدي	رقادة، محيط: الزعامة 1 و 2، رقادة، تامدة، بجاعطة، محيط أولاد النجاح	278	1245	3801	40,96
يحي بني قشة	سخونة–الخلفي، فضيلة، شوارة – طورش، سخونة– الرنجبة، الخلفي–أولاد بازر، فضيلة 2، شوارة – طورش 2، الخلفي–أولاد بازر2، سخونة– الرنجبة 2	697	3658	1786	204,82
تسدان حدادة	كرم قليعة،محيط المنار،محيط مزلية،محيط عرب الواد، محيط المنار2، تسدان	721	3528	7851	44,94
الرواشد	قاع الكاف، محيط بوهني، محيط بن فلاق، محيط بوجنب، محيط سيدي الزروق، محيط سيدي الزروق2، محيط بوجنب2، محيط بوهني2، محيط بن فلاق2، محيط غمريان	855	3621	7218	50,17
تيبرقنت	بومعراف، محيط واد المالح، محيط لمعادن، محيط الحمام، محيط لمعادن 02، محيط واد المالح 02، محيط الحمام 02،	463	2180	1957	111,39
مشيرة	بوتخماتن، بوكعبان، فاهم	279	1175	4987	23,56
العياضي يرباس	محيط واد الكبير، محيط الروسية، محيط القندولة	548	1984	3095	64,1
حمالة	قاسراس البياتة، السميسر، عين لحمام، عين شقوف، الوصاف، هباشة	329	1550	3149	49,22
عميرة أراس	بويطان، واد الباوط	115	489	8301	5,89
تسالة لمطاعي	بوداود، أولاد صالح، واد جمعة	240	982	6382	15,39
ترعي باينان	الواضية، بهلول الغربية	293	1288	6458	19,94
الدراجي بوصلاح	طالب، عين عباس، قلودة	21	84	6601	1,27
بوحاتم	شوافة، أكباب، عين عمران	37	148	7078	2,09
فرجيوة	حمارة، مرابطين، الواضية	77	308	5213	5,91
بن يحي ع الرحمان	دحس	53	265	6705	3,95
تاجنانت	أولاد بوزيد	47	188	9100	2,07
التلاغمة	بادباغ	42	168	11090	1,51
مجموع البلديات المستفيدة		**6902**	**32159**	**116528**	**43.30**
مجموع سكان المناطق المبعثرة في الولاية				**162547**	**19.78**

المصدر: محافظة الغابات لولاية ميلة 2013+ معالجة

خريطة رقم (38)

ولاية ميلة: توزيع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية PPDR

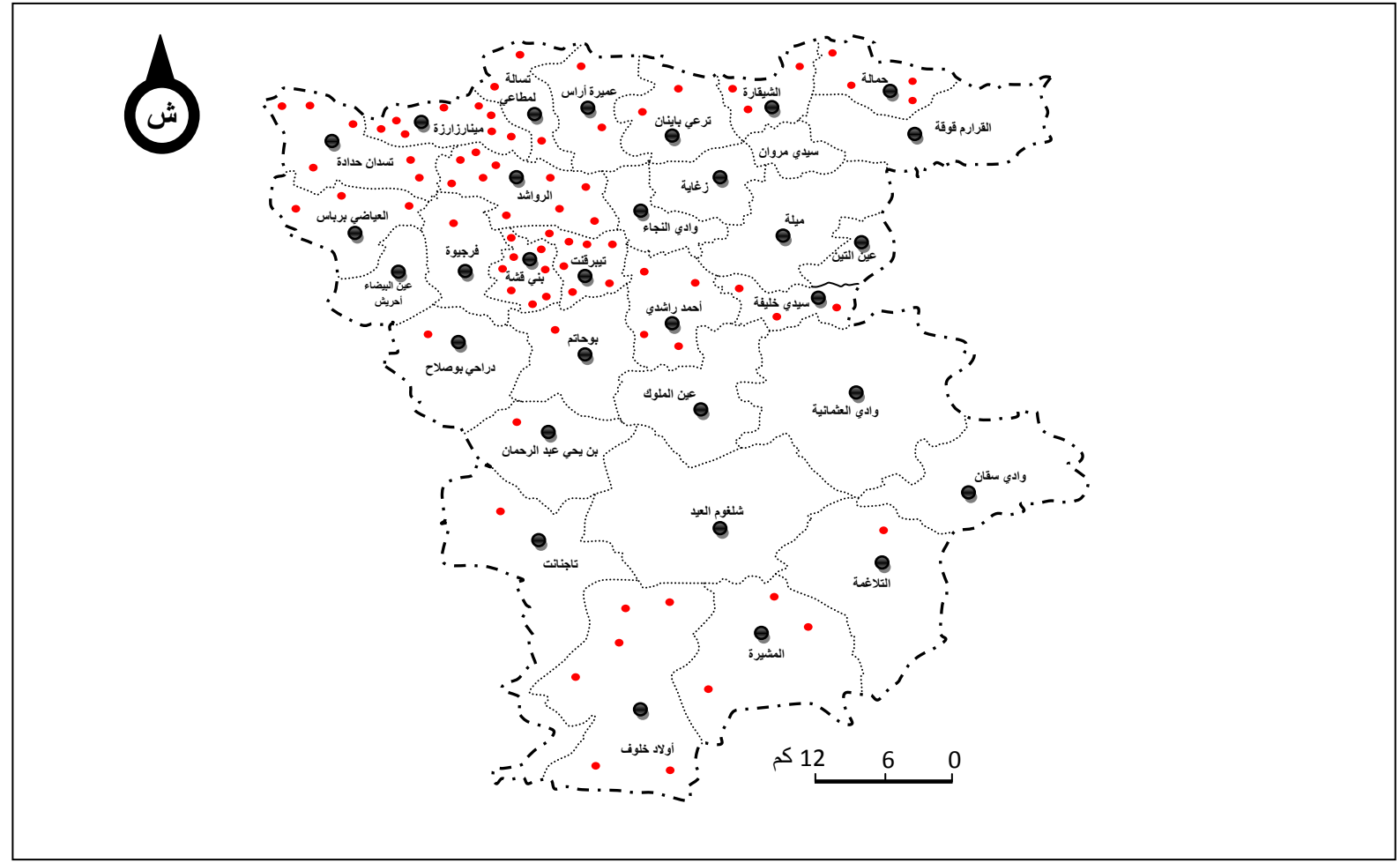

المصدر : خريطة توزيع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية لولاية ميلة ، محافظة الغابات للولاية 2013 + معالجة

موقع البلدية

موقع المشروع الجواري PPDR

حدود ولائية

حدود بلدية

استفادت 21 بلدية في ولاية ميلة من أصل 32 بلدية من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية، وبلغ عددها 79 مشروع جواري، وزعت بطريقة متباينة بين البلديات، حيث أكبر استفادة من حيث العدد كانت في بلدية الرواشد بعشرة (10) مشاريع، تليها بلدية يحي بني قشة بتسع (09) مشاريع، وبلدية مينار زارزة بثماني (08) مشاريع، و تيبرقنت بسبع (07) مشاريع، أما باقي البلديات فتباين بها العدد من مشروع واحد إلى ستة (06) مشاريع.

مست المشاريع الجوارية في البلديات المستفيدة 6902 أسرة ريفية، أي 32159 نسمة، من أصل 116528 نسمة يسكنون في المناطق المبعثرة لهذه البلديات، أي ما يمثل نسبة استفادة لسكان هذه المناطق بـ 43.30 %، أما مقارنة بعدد سكان المناطق المبعثرة على مستوى الولاية و البالغ عددهم 162547 نسمة، فقد بلغت نسبة السكان الذين استفادت مناطقهم من المشاريع الجوارية بـ 19.78 %، و هي نسبة قريبة من نسبة الاستفادة من المشاريع الجوارية لسكان المناطق المبعثرة في ولاية قسنطينة و التي بلغت 11.47 %، و هي نسب ضعيفة جدا لا تعبر عن الحجم الحقيقي لسكان الأرياف في الولايتين، خاصة في ولاية ميلة.

بمقارنة مواقع الاستفادة من المشاريع في ولاية قسنطينة بمواقعها في ولاية ميلة، نلاحظ هنالك تباين كبير في التوزيع و كذلك عددها، حيث الملاحظ ان في ولاية قسنطينة كانت الاستفادة بمعدل مشروع في كل بلدية، على عكس ولاية ميلة، أين بلغ متوسط عدد المشاريع الجوارية في البلديات المستفيدة 3 مشاريع تقريبا في كل بلدية، هذا يعطي رؤية واضحة عن الخصوصية الريفية لجزء كبير من بلديات ولاية ميلة، خاصة الواقعة في شمال الولاية، و بالتالي كان التركيز عليها كبير في توزيع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية.

1 2 -عمليات المشاريع الجوارية للتنمية الريفية في ولاية ميلة:

تضمنت المشاريع الجوارية (79 مشروع) المبرمجة في الولاية 612 عملية، تنقسم بين عمليات تخص التنمية الفلاحية–الغابية–الرعوية، و عمليات تخص التنمية الاجتماعية–الاقتصادية، ووزعت هذه العمليات على المواقع على النحو التالي:

جدول رقم (67): توزيع عمليات المشاريع الجوارية للتنمية الريفية (PPDR) في ولاية ميلة

البلدية	عدد المشاريع (PPDR)	العمليات في المشاريع	
		العدد (عملية)	النسبة (%)
الرواشد	10	71	11,60
مينار زارزة	8	51	8,33
تيبرقنت	7	50	8,17
تسدان حدادة	6	50	8,17
يحي بني قشة	9	49	8,01
الشيقارة	3	44	7,19
أولاد خلوف	6	42	6,86
حمالة	4	39	6,37
تسالة لمطاعي	3	31	5,07
العياضي برباس	3	29	4,74
سيدي خليفة	3	27	4,41
أحمد راشدي	4	25	4,08
ترعي باينان	2	21	3,43
مشيرة	3	20	3,27
عميرة أراس	2	17	2,78
بن يحي ع الرحمان	1	10	1,63
التلاغمة	1	10	1,63
تاجنانت	1	8	1,31
فرجيوة	1	7	1,14
دراجي بوصلاح	1	6	0,98
بوحاتم	1	5	0,82
المجموع	**79**	**612**	**100**

المصدر: محافظة الغابات لولاية ميلة 2013+ معالجة

سجلت في المشاريع الجوارية الـ 79 المبرمجة في الولاية 618 عملية مختلفة و متنوعة، منها ما يخص التنمية الفلاحية–الغابية–الرعوية، و منها ما يخص التنمية الاجتماعية–الاقتصادية، وعدد هذه العمليات كبير مقارنة بعدد عمليات المشاريع الجوارية في ولاية قسنطينة (108 عملية)، وبالنظر لعدد العمليات حسب البلديات نلاحظ أن البلديات التي استفادت بعدد أكبر من المشاريع، بها عدد أكبر من العمليات، في مقدمتها بلدية الرواشد (10 مواقع) بـ 71 عملية، متبوعة ببلدية مينار زارزة (08مواقع) بـ 51 عملية.

1 3 -حصيلة توقيع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية PPDR في ولاية ميلة:

جدول رقم (68): إنجاز عمليات التنمية الفلاحية–الغابية–الرعوية في إطار PPDR في ولاية ميلة

العملية	الحجم		القيمة المالية (دج)	
	المبرمج	المحقق	المخصصة	المحققة
تصحيح مجاري المياه	105992 م3	23300 م3	338,89	57,42
فتح الدروب	151,95	17,5	324,62	5,78
تهيئة الدروب	205,3 كم	35 كم	300,89	5,03
تعيين منبع و إنجاز خزان	103 منبع	12 منبع	51,17	5,41
تهيئة الينابيع	80 منبع	5 منبع	50,70	4,53
التحسين العقاري	1901 هكتار	901,5 هكتار	46,27	17,32
تشييد زرائب الأغنام	55 هكتار	55 هكتار	36,83	36,83
غرس الأشجار المثمرة	289 هكتار	280 هكتار	20,23	13,11
حفر الآبار	10 آبار	5 أبار	6,22	0,20
المجمـــــــــوع			**1175,82**	**145,62**

المصدر: محافظة الغابات لولاية ميلة 2013 + معالجة

بلغت نسبة إنجاز عمليات التنمية الفلاحية – الرعوية– الغابية في إطار المشاريع الجوارية في ولاية ميلة 40.31 %، أي أقل من المتوسط، والملاحظ أن كل العمليات لم تكتمل ماعدا تشييد زرائب للأغنام و التي بلغت نسبة الإنجاز بها 55 هكتار، كما هو مبرمج، أما باقي العمليات فقد عرفت تأخر في الإنجاز و منها ما لم تتعدى به نسبة الإنجاز 20 %، على غرار فتح و تهيئة الدروب، تهيئة الينابيع و إنجاز أحواض المياه، هذا التأخر في إنجاز مشاريع العمليات، راجع إلى عدة أسباب، أهما يمكن في عدم قدرة محافظة الغابات و مديرية المصالح الفلاحية، باعتبارهما الجهة المكلفة

بتسيير المشاريع لوحدهما على تجسيد هذه العمليات بالنظر لحجمها الكبير و تنوعها بين مختلف القطاعات (الري، الأشغال العمومية، ...).

و قد خصص لإنجاز هذه العمليات مبلغ 1175,82 مليون دج، استهلك منه فقط 145,62 مليون دج، أي أن نسبة استهلاك مبلغ الاستثمار الموجه لهذه العمليات بلغت 12.49 %، و يرجع السبب إلى عدم إكمال مشاريع العمليات.

و بالنظر إلى حجم الاستثمار الموجه لكل عملية، استحوذت عملية تصحيح مجاري المياه (correction torrentielle)، على أكبر حصة من المبلغ المحدد بـ 338.89 مليون دج، أي ما يمثل نسبة 28.82 % من الحجم المالي الكلي المخصص لعمليات التنمية الفلاحية–الرعوية–الغابية، تليها عملية فتح الدروب و تهيئتها بـ 27.61 % و 25.59 % على التوالي، أما باقي العمليات فلم تتعدى به نسبة المبلغ المخصص لها 5 % فقط.

إن هذا التوزيع في مبالغ الاستثمار في العمليات المبرمجة، يعطى صورة واضحة على التوجه الضمني للمشاريع الجوارية PPDR في التركيز على حماية الوسط الطبيعي من جهة و العمل على تثبيت السكان بتوفير بعض التجهيزات، لأن خلق تنمية بهذه المجالات يجب أن تتضمن توفير عمليات من شأنها حماية الوسط و كذلك استغلال الموارد المحلية و تفعيلها في خلق الثروة.

كما تضمنت هذه المشاريع عمليات أخرى تخص التربية الحيوانية (élevage)، تمثلت أساسا في بعض النشاطات التي تخص تربية الحيوانات الصغيرة ، مثل تربية النحل و الدواجن، و كذلك توزيع بعض الأبقار و الأغنام على المستفيدين من المشاريع الجوارية، و هي الآتي:

جدول رقم (69) تربية الحيوانات في إطار PPDR في ولاية ميلة

النوع	العدد	عدد الأسر المستفيدة	متوسط الاستفادة للأسر
تربية النحل	340 خلية	34	10 خلايا
تربية دجاج البيض	3740 دجاجة	18	207 دجاجة
تربية الديك الرومي	1200 ديك رومي	12	100 ديك رومي
تربية الأبقار	57 بقرة	19	03 أبقار
تربية الأغنام	1180 رأس	236	05 رؤوس غنم
المجموع		**319**	

المصدر: محافظة الغابات لولاية ميلة 2013+ معالجة

استفادت 319 أسرة من نشاطات التربية الحيوانية في مواقع المشاريع الجوارية بولاية ميلة، منها من استفاد في التربيات الصغيرة، و منها في تربية الأبقار والأغنام، حيث بلغ عدد المستفيدين في التربية الصغيرة 64 أسرة ، تخص تربية النحل و دجاج البيض والديك الرومي، بمعدل استفادة ضعيف جدا، مقارنة أولا بعدد سكان المواقع المستفيدة من المشاريع من جهة، وحجم الحيوانات المستفاد منها، حيث إذا نظرنا مثلا إلى توزيع 207 دجاجة لكل أسرة مستفيدة، يتبادر لذهننا سؤال حول قدرة هذا النشاط على خلق الثروة و مساعدة السكان في تحسين مستواهم الاقتصادي و المعيشي.

جدول رقم (70): إنجاز عمليات التنمية الاجتماعية–الاقتصادية في إطار PPDR في ولاية ميلة

العملية	الحجم		القيمة المالية (مليون دج)	
	المبرمج	المحقق	المخصصة	المحققة
بناء سكن ريفي	1223 مسكن	1179 مسكن	611,5	589,5
توسعة سكن ريفي	07 مساكن	07 مساكن	1,75	1,75
ترميم سكن	116 مسكن	72 مسكن	29	18
المجمـــــــــوع			**642,25**	**609,25**

المصدر: محافظة الغابات لولاية ميلة 2013+ معالجة

باعتبار أن السكن الريفي هو أهم تجهيز لتثبيت السكان، فعلى غرار ولاية قسنطينة استفادة ولاية ميلة في إطار المشاريع الجوارية من 1346 سكن، منها 1223 مسكن جديد، أنجز منه 1179 مسكن، و ترميم 116 مسكن أنجز منها 72 ، و توسعة سبه (07) مساكن.

وسجل أكبر عدد للمستفيدين في بلدية سيدي خليفة بـ 105 مسكن، و بلدية العياضي برباس بـ 101 مسكن و بلدية أحمد راشدي بـ 110 مسكن، أما باقي البلديات فقد تبيان فيها عدد المستفيدين في مواقع المشاريع من بلدية لأخرى.

بلغ حجم الدعم المالي للسكن الريفي (جديد، توسعة، ترميم) مبلغ 642,25 دج، و هو مبلغ معتبر مقارنة بحجم الدعم المالي لباقي العمليات في إطار التنمية الفلاحية –الرعوية–الغابية.

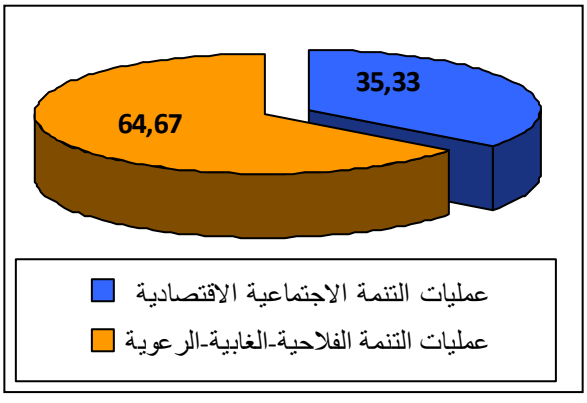

شكل رقم (42)

نسبة الدعم المالي في المشاريع الجوارية للتنمية الريفية في ولاية ميلة بين عمليات التنمية الفلاحية و التنمية الاجتماعية الاقتصادية

على عكس ولاية قسنطينة، أخذت عمليات التنمية الفلاحية –الرعوية– الغابية القسط الأكبر من حجم الاستثمار في المشاريع الجوارية للتنمية الريفية (PPDR)، في ولاية ميلة بنسبة 64.67 %، مقارنة بـ 35.10 % فقط في ولاية قسنطينة، كما تركزت عمليات التنمية الاجتماعية الاقتصادية في ولاية ميلة على السكن الريفي فقط بحجم استثمار قدر بـ 35.33 % من الحجم المالي الكلي المستثمر في المشاريع الجوارية على مستوى الولاية.

2 –تطبيق المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة (PPDRI) في ولاية ميلة:

2 1 -توزيع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة (PPDRI) في ولاية ميلة:

برمج في ولاية ميلة من 227 مشروع جواري للتنمية الريفية المدمجة، غطت جميع البلديات بمتوسط سبعة (07) مشاريع تقريبا في كل بلدية، و تباين توزيعها بين البلديات وجاء الآتي:

جدول رقم (71): توزيع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة (PPDRI) في ولاية ميلة

البلدية	عدد المشاريع	اسم موقع المشروع (PPDRI)	عدد السكان المستفيدين	عدد سكان المناطق المبعثرة و التجمعات الثانوية في البلدية	نسبة سكان الريف المستفيدين
عين البيضاء أحريش	8	واد سبتراب عزيزة، السواقي، الربيا الكبرى، تيسويت، حمام ولد الربيع، نواظر، الكدية، عزيزة	20781	8758	237,28
يحي بني قشة	9	طورش شوارة، حمام، لمقاصب، الخلفي ولد بازر، سخونة الرنجية، العناصر، قرقور، مرثوم، قوادرة	8456	5109	165,51
العياضي برباس	8	عياد، عزيبلان، عين الدفلة، عرب الشعبة، العياضي برباس، جنان علام، ملاكا، سواحلة	8113	4984	162,78
الرواشد	17	بوعلوان،بولعيان،لمعمرة،قاع الكاف،كريكة،قرقابة،زنقة، سيدي زروق،حمولة لوناكل،رحبت،قدادرة،أولاد عليوة بن فالق،الفرج، بلامن،قزيوع،عين الطوب،	12971	12239	105,98
دراجي بوصلاح	11	جبل الحلفة، عين عباس، واد الباب، تنسة، لمطاهر، عين البضاء، مروانة، دباح شرارو، الكاف، دار الحمرا، كركار	9090	8655	105,03
فرجيوة	13	بوشارف، تاراست،حبايل عين صفصاف،شعبة الوصفان، بوشارف 1،رملة، سبيخية لولى، مرابطين،كاف لحمر، كاف مزلوشة، المارة، قرونة، واد بوصلاح	23114	23 991	96,34
تسدان حدادة	13	المنار، أولاد بوشريط، الخميس، ركاع الحمرة، تافيراست، الرمانة، أيرمان، بوشقوف، عين المرج، تيميزار، السطح، أولاد الكبير، ملارة	10710	11360	94,28
مينار زارزة	9	تامولة، مستينة، عين جنب بوهارون، بوركان لعكوط، أساواط، أمزال السفلى، مستينة1، لعناصر، قاع الكاف	12789	13711	93,28
المشيرة	7	جبل فحام، أغلاد، فحم بوتاخماتن، عياد، تامطلاس، شعرة، زاوية بن زروق	5208	6092	85,49
الشيقارة	6	الهواري، زوابي، القيقبة، وارزيز، مخاط، ولجة بوخليف	9814	11612	84,52
وادي النجاء	7	بويغد، تاريدلت2، صابر السفلى، بوزامر، كربوس2، المعادن، لكحلة	4823	5856	82,36
زغاية	6	راس مزاير، جلامة، المناحل، جلمة2، عشاقب، قرمودة	2975	3976	74,82

أحمد راشدي	4	راس الود، بوتوتان، القابل، رقادة2،	3913	5392	72,57
القرارم قوقة	7	القرية بودماغ، مولاس، قطارة، غار سليم،براق سقدال، تورية، بير سبع نمامشة	7693	13511	56,94
وادي سقان	6	بقطاش، فلتان، عين بويكني، سجار، مشتة بن داوي، أولاد يعقوب	3640	6969	52,23
سيدي مروان	8	فرج الخروب،الزاوية،راس البير ،بوداب،سوادة،راس البير 3،الخروب،خنق الطوب	3395	7397	45,90
أولاد خلوف	8	تين الجاهلي، بوطويل عين عمار، تافرنت، عين الكرمة، المالحة، الخربة، حاسي برقوق، لمعاون2	3969	8781	45,20
عميرة أراس	6	الوطية، راس الواد، درايات، درايات2، الصامتة، القويع	6111	14318	42,68
الترعي بابنان	3	محجر بن لفاق، المرابع، الغربية	4606	10954	42,05
سيدي خليفة	3	عين كحلة لفكالين، العلايقة، واد زرارة	1407	3417	41,18
حمالة	8	حمالة،أولاد القايم،النشم، هباشة،بوهارون،دوار الوصاف، البور،عين قمرة	3108	7770	40,00
تسالة لمطاعي	5	بوداود، جبل داية، بوزوران، عين بغلة، السداري	3339	8688	38,43
التلاغمة	9	درغوت، دخلة بلوم، بير بوكشيش، دهرة أجروت، مشتة الشارف، أولاد براهم، الأبيار، أولاد مسعود، عيون العجايز	8302	21781	38,12
وادي العثمانية	10	المالحة، المغازة، عين فوة، سيدي عريج، محارزة، عمر، شيبان، بربارة، عين الخيان، دراع المتنان	5845	17701	33,02
بوحاتم	5	عين عباس، تنسة، لمطاهر، عين الحمرة، ريغة، قلودة	3283	13690	23,98
تيبرقنت	2	دراع بن خالفة، تيمريجين	665	3211	20,71
عين الملوك	5	عين بزاطي، عين بزاطي2، تابسبست، تابسبست2، سيراق	1127	6946	16,23
بن يحي عبد الرحمان	7	أولاد عيسى، دوحسلوقيا، عين عمار، دحس، عين آسيا، بيار، بوطويل	1230	7746	15,88
عين التين	1	دوار بن زكري	595	5108	11,65
ميلة	5	حي بوصوف، سيدي خننو، مارشو، البطحة، بوفوح، قنازع	707	6535	10,82
شلغوم العيد	10	شلغوم العيد، بوبفور، سدرة، الواد، أولاد محاسنة، تاحاماشت، مراد، سالف مغلسة، بير هاشم	1974	27022	7,31
تاجنانت	1	عين التين	140	11702	1,20
المجموع	**227**	/	**193893**	**324982**	**59,66**

المصدر: قاعدة بيانات سير المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة محافظة الغابات لولاية ميلة 2017+ معالجة

بلغ عدد المشاريع الجوارية المدمجة في ولاية ميلة 227 مشروع، وزعت على كل بلديات الولاية، بأعداد مختلفة، لكن توزيعها المجالي كان متباين، وقد سجل أكبر عدد للمشاريع في بلدية الرواشد بمجموع 17 مشروع، تليها كل من بلديات فرجيوة، تسدان حدادة، دراحي بوصلاح بـ 13 و11 مشروع على التوالي، وعلى العموم ومن خلال خريطة توزيع هذه المشاريع في مجال الولاية، نلاحظ تركزها في شمال الولاية، خاصة في الشمال الغربي، وأهم ما يمز هذه المنطقة هو التضرس الشديد بها، وتمثل منطقة سفوح الجبال الشمالية للولاية، و المنطقة الانتقالية بين الجبل والأحواض الداخلية، ما يعطي للمنطقة خاصية التضرس، مما يجعلها مناطق هامشية من جهة، ذات مؤهلات متوسطة من

الناحية الطبيعية، إضافة إلى هذا، تنتشر على طول هذه السفوح مجموعة من التجمعات السكانية الصغيرة (دواوير ومشاتي)، تتميز بالخاصية الريفية.

وبالتالي كان لهذين العاملين (التضاريس، توزيع السكان)، دور كبير في توقيع المشاريع بالطريقة المتباينة التي تبرزها خريطة مواقع المشاريع الجوارية المدمجة.

خريطة رقم (39)

ولاية ميلة: توزيع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة PPDRI

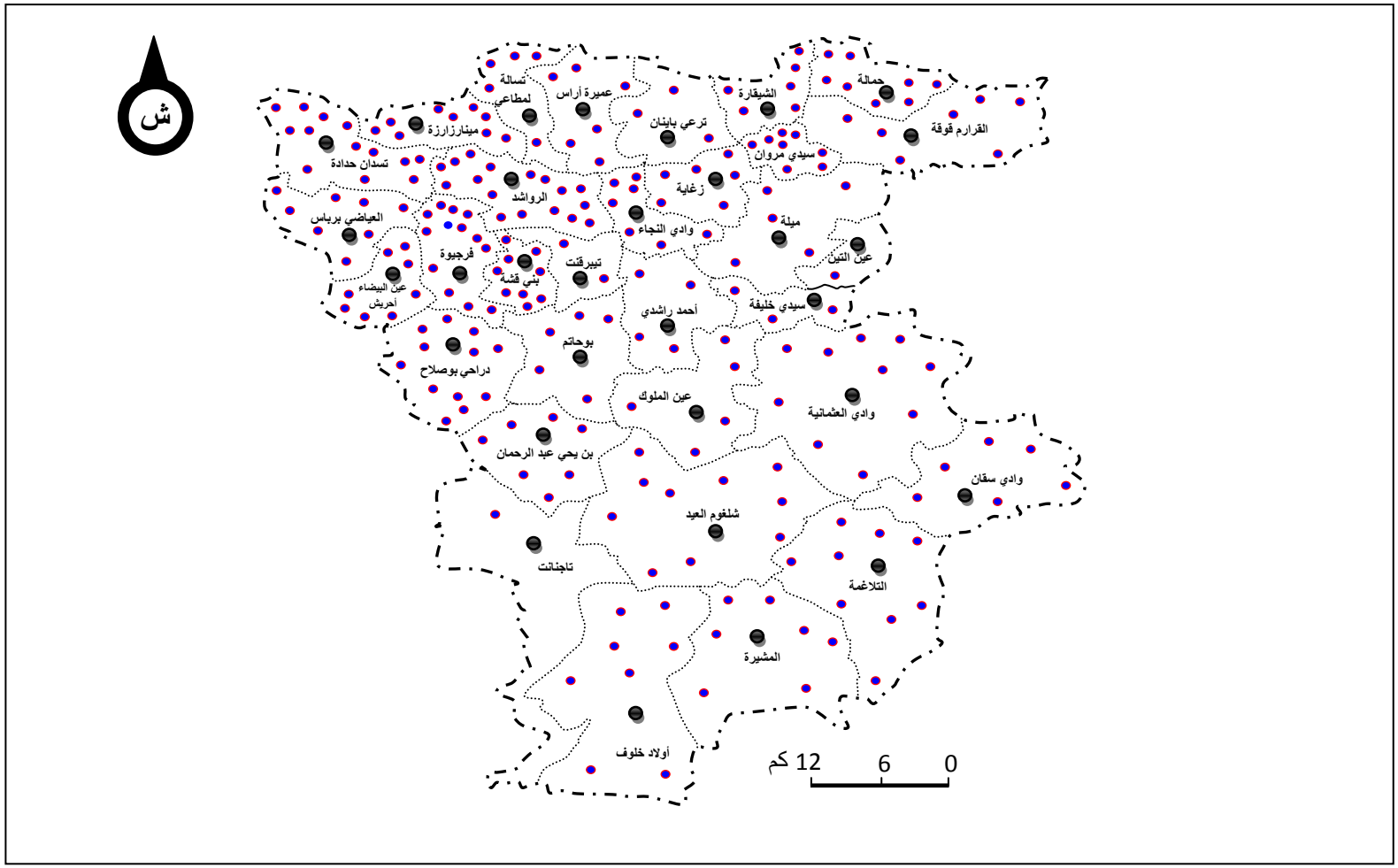

المصدر: خريطة توزيع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية لولاية ميلة ، محافظة الغابات للولاية 2013 + معالجة

موقع البلدية

موقع المشروع الجواري المدمج PPDRI

حدود ولائية

حدود بلدية

2 2 -عمليات المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة (PPDRI) في ولاية ميلة:

جدول رقم (72): توزيع عمليات المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة (PPDRI) في ولاية ميلة

البلدية	العمليات في المشاريع	
	العدد (عملية)	النسبة (%)
الرواشد	92	7,54
دراجي بوصلاح	80	6,56
فرجيوة	75	6,15
العياضي برباس	73	5,98
يحي بني قشة	65	5,33
مينار زارزة	61	5,00
الشيقارة	60	4,92
وادي العثمانية	57	4,67
القرارم قوقة	55	4,51
سيدي مروان	54	4,43
تسدان حدادة	54	4,43
حمالة	43	3,52
التلاغمة	43	3,52
عين البيضاء أحريش	36	2,95
بوحاتم	36	2,95
شلغوم العيد	33	2,70
أولاد خلوف	33	2,70
عين الملوك	30	2,46
زغاية	27	2,21
وادي سقان	25	2,05
عميرة أراس	23	1,89
بن يحي عبد الرحمان	23	1,89
وادي النجاء	22	1,80
أحمد راشدي	20	1,64
ترعي باينان	19	1,56
المشيرة	18	1,48
ميلة	18	1,48
تسالة لمطاعي	15	1,23
سيدي خليفة	12	0,98
تيبرقنت	11	0,90
عين التين	5	0,41
تاجنانت	2	0,16
المجموع	**1220**	**100**

المصدر: قاعدة بيانات سير المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة محافظة الغابات لولاية ميلة 2017+ معالجة

اتسم توزيع العمليات حسب المشاريع في البلديات، بعدد المشاريع، حيث الملاحظ ان البلديات التي وُقع بها عدد أكبر من المشاريع عي التي بها اكبر عدد من العمليات، أي أن هذا التوزيع في العمليات خضع لحجم المشاريع بالدرجة الأولى، لكن إذا أسقطنا مواقع تنفيذ هذه العمليات مجاليا، فإن البلديات الشمالية أخذت أكبر حصة منها وفاقت نسبة 64.24 % من عدد العمليات المبرمجة في إطار المشاريع على مستوى الولاية.

2 3 -حصيلة توقيع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة PPDRI في ولاية ميلة:

أ -العمليات المنجزة في المشاريع:

بلغت نسبة تنفيذ عمليات المشاريع الجوارية المدمجة على مستوى بلديات الولاية 70.18%*، تباينت نسبة الإنجاز من محور لآخر.

جدول رقم (73): نسبة إنجاز المشاريع الجوارية المدمجة حسب محاور التنمية في ولاية ميلة

المحاور	نوع العمليات	نسبة الإنجاز(%)
تحسين ظروف العيش لسكان الريف	فتح الطرقات، السكن الريفي، تهيئة الطرقات، قاعة علاج، الكهرباء، الغاز الطبيعي، الصرف الصحي، ...الخ	63.14
تنويع الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي	تربية النحل، تربية الدواجن، التحسين العقاري، غرس الأشجار المثمرة، تربية الأنعام، تربية الأبقار، ...الخ	73.15
حماية الموارد الطبيعية	تصحيح مجاري المياه، التشجير، تنظيف الوديان، تنظيف الشعاب، تثبيت الحواف، ... الخ	74.26
المجموع	/	**70.18**

المصدر: محافظة الغابات لولاية ميلة، قاعدة بيانات سير المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة في ولاية ميلة 2017 + معالجة

سجلت نسبة 74.26 % كإنجاز لعمليات محور حماية الموارد الطبيعية، وهي أكبر نسبة مقارنة بالمحاور الأخرى، وهذا التقدم في الإنجاز لنفس السبب في ولاية قسنطينة، وهو الاهتمام الكبير الذي توليه محافظة الغابات لهذا المحور، وفيما يخص العمليات التي تخص تحسين ظروف العيش، وتنويع النشاط الاقتصادي تراوحت نسبة الإنجاز بين 63.14% و 73.15%، ويفسر سبب التأخير في تنفيذ العمليات إلى نفس الأسباب المذكور سابقا في ولاية قسنطينة

* - محافظة الغابات لولاية ميلة، قاعدة بيانات سير المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة في ولاية ميلة 2017 + معالجة

ب -حجم الدعم المخصص و المستهلك:

بلغ مبلغ الدعم المالي المخصص للمشاريع الجوارية في الولاية، و حسب عقود النجاعة الممضاة من 2009 حتى 2014، قيمة 6152,98 مليون دج، استهلك منه فعليا مبلغ 1711,70 دج*، أي أن نسبة استهلاك قيمة الدعم لم تتعدى 27.82 % فقط، اختلفت مبالغ الدعم المبرمج والمحقق في محاور التنمية الثلاثة بشكل متباين.

جدول رقم (74): قيمة و نسبة الدعم المخصص والمستهلك في المشاريع الجوارية في ولاية ميلة حسب محاور التنمية

محاور التنمية	قيمة الدعم المخصص (مليون دج)	نسبة الدعم المخصص (%)	قيمة الدعم المستهلك (مليون دج)	نسبة استهلاك الدعم (%)
تنويع النشاط الاقتصادي	945,71	15,37	255,91	27,06
تحسين ظروف العيش	4606,12	74,86	947,87	20,58
حماية الوسط الطبيعي	601,15	9,77	507,92	84,49
المجموع	**6152,98**	**100**	**1711,70**	**27,82**

المصدر: أنجز وفق قاعدة بيانات سير المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة في ولاية ميلة 2017

استحوذت عمليات تحسين ظروف العيش على أكبر قيمة مالية في الدعم الموجهة للمشاريع، بقيمة 4606.12 مليون دج، ما يقابل نسبة 74.86 % من قيمة الدعم في كل المشاريع على مستوى الولاية، وتتكون هذه العمليات أساسا من فتح الطرقات و تهيئتها، السكن الريفي، الربط بالغاز والكهرباء، بناء قاعات علاج...الخ، ما جعل قيمة الدعم كبير بالنظر لتكلفة الإنجاز، أما الدعم في محور تنويع النشاط الاقتصادي ومحور حماية الوسط الطبيعي فقد بلغ على التوالي 945,71 مليون دج و601.15 مليون دج، واستهلك من قيمة هذا الدعم نسبة 27.06 % فيما يخص محور تنويع النشاط الاقتصادي، و84.49 % من محور حماية الوسط الطبيعي

2 4 -الآثار الاجتماعية و الاقتصادية للمشاريع الجوارية في الولاية:

يمكن تلخيص أهم نتائج تطبيق المشاريع الجوارية المدمجة في ولاية ميلة فيما يلي:

أ -**الآثار الاجتماعية للمشاريع الجوارية المدمجة:** يمكن حصرها فيما يلي:

* - محافظة الغابات لولاية ميلة، قاعدة بيانات سير المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة في ولاية ميلة 2017 + معالجة

- **الآثار الإيجابية:** مست المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة كل بلديات الولاية، وبلغ عددها 227 مشروع، بمتوسط 07 مشاريع لكل بلدية، كما استفاد منها 193893 نسمة من سكان الريف، ما يمثل نسبة 59.66 من العدد الإجمالي لسكان أرياف الولاية.
- **الآثار السلبية:** أهمها عدم إنجاز المشاريع بنسبة كبيرة، وتعقيدات التنفيذ حالت دون إنجاحها، وهذا راجع لعدد المتدخلين في المشاريع من جهة، وعدم الجدية في التعامل معها من بعض المتدخلين، ضف إلى ذلك ضعف الرقابة والمتابعة في أثنا الإنجاز.

ب -الآثار الاقتصادية للمشاريع الجوارية المدمجة:

اقتصرت الآثار الاقتصادية للمشاريع في النقاط التالية:

- التركيبة المالية للمشاريع ركز فيها على تحسين ظروف العيش، لكن بمقارنة هذه الحجم المالي المخصص، ونسبة التنفيذ، فهي لم تتعدى نسبة 20.58 % من هذا الحجم المالي، وكانت نسبة استهلاك الحجم المالي لمخصص لحماية الوسط الطبيعي هي اكبر نسبة (84.49%)، كدليل على عدم تحقيق المشاريع لهدف التنمية الإقتصادية لسكان الريف في الولاية.
- بمقاربة حجم الدعم المالي المخصص والمحقق بعدد السكان المستهدفين في المشاريع (193893 نسمة)، نجد أن متوسط الاستفادة لكل فرد من قيمة الدعم المخصص لم يتجاوز 32244,48 دج، ومتوسط الاستفادة للفرد من الدعم المحقق لم يتعدى 8828,06 دج، وهو مبلغ جد ضعيف في ظل الاحتياجات الكبيرة لسكان الريف.
- جزء كبير من التركيبة المالية استهلكت في عمليات حماية الوسط، وعمليات ذات طابع تجهيزي تصب طابع التنمية الاجتماعية.

خلاصة الفصل:

شهدت الولايتين في الفترة الممتدة بين 2003 و 2014 تطبيق سياستين ريفيتين:

- المشاريع الجوارية للتنمية الريفية (PPDR) في سنة 2003

طبقت هذه المشاريع في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDR، وقعت هذه المشاريع في ولاية قسنطينة بمعدل مشروع في كل بلدية، حيث اختير دوار أو مشتة وبرمجت فيه عمليات غلب عليها الطابع التجهيزي، في حين وزعت هذه المشاريع بطريقة مختلفة، واستفادت بعض البلديات من عدة مشاريع، ولم تستفد أخرى تماما.

تميزت مضامين هذه المشاريع بالضعف والتركيز على بعض التجهيزات، وكان تطبيقها جد محدود مجاليا، لم تحدث تغيير في الركود الذي تشهده المجالات الريفية.

- المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة (PPDRI) بعد سنة 2009

لتدارك نقائص المشاريع الأولى، جاءت المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة برؤيا جديدة، أهمها إشراك أكبر عدد من الفاعلين والمتدخلين في المشروع، كذلك توسعة العمليات عدد العمليات، وعدد المواقع المستفيدة من المشاريع.

هذا الطرح الجديد للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة، كانت تبعات تنفيذه سلبية، من حيث العمليات التي تضمنتها المشاريع، والتي غلب عليها طابع التجهيز وحماية الوسط الطبيعي، على حساب التنمية الإقتصادية وتحسين ظروف عيش سكان الأرياف، ناهيك على التسيير الذي لم يرقى إلى مستوى طرح فكرة تنفيذ المشاريع، من تخلي بعض المتدخلين عن دورهم، وعدم جدية البعض الآخر في تنفيذ العمليات المكلفة بها.

الفصل السابع

دور الجماعات المحلية في التنمية الريفية في ولايتي قسنطينة وميلة 2009-2014

تمهيد:

المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة أداة في تطبيق سياسة التجديد الريفي، واحتوت هذه المشاريع على عدة عمليات، اختلفت باختلاف الفاعلين والمتدخلين، ومنهم البلدية والولاية.

في هذا الفصل سنحاول الوقوف على مدى فاعلية البلدية والولاية في إحداث التنمية الريفية، في مجالات تعتبر تنميتها وترقيتها من صلاحيات ومسؤوليات هذين الأخيرتين (البلدية، الولاية).

المبحث الأول: المخطط القطاعي والمخططات البلدية ودورها في التنمية الريفية في ولاية قسنطينة

تحتوي بلدية قسنطينة على 12 بلدية، وقد استفادت كلها من مشاريع جوارية للتنمية الريفية المدمجة، وقدر عدد المشاريع بها 174 مشروع، أي بمتوسط 14 مشروع تقريبا لكل بلدية. وبلغ حجم الدعم الكلي المخصص للمشاريع كلها 5464.83 مليون دينار، فيما لم تتعدى قيمة الدعم المستهلك 1651.81 مليون دينار، أي نسبة استهلاك الدعم المبرمج للمشاريع هو 30.23 %، ويفسر هذا بعدم تنفيذ كل المشاريع، والتي بقيت منها عدة عمليات حبر على ورق.

وبالرجوع إلى نوع العمليات التي احتوتها تركيبة المشاريع الجوارية المدمجة في الولاية، نجدها كثيرة جدا، وتختلف في نوعها، منها ذات طابع فلاحي، وتجهيزي، أشغال عمومية، وغيرها، ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام رئيسية:

- عمليات التنمية الاقتصادية
- عمليات التنمية الاجتماعية
- عمليات حماية الوسط

وعلى اختلاف نوع العلميات في المشاريع، اختلفت مصادر التمويل، باعتبار أن المشروع الجواري المدمج هو مشروع يشترك فيه كل الفاعلين على المستوى المحلي (البلدية والولاية)، ضف إلى ذلك كل الهيئات القطاعية التنفيذية على مستوى الولاية، أي أن المشاريع الجوارية هي مشاريع ذات طابع قطاعي ومحلي، فيما يخص نوع العمليات ومصدر التمويل.

أهم البرامج التمويلية لعمليات المشاريع الجوارية هي:

- البرامج القطاعية الولائية للتنمية للمديريات (محافظة الغابات، مديرية الفلاحة، مديرية الأشغال العمومية، مديرية الصحة، مديرية التربية...الخ).

- الصندوق الوطني للسكن.

- صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز.

إضافة إلى هذه البرامج والصناديق، التي تمول المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة، توجد كذلك السلطات المحلية، ممثلة في البلدية والولاية، يشاركا في هذه المشاريع عن طريق المخطط البلدي للتنمية (PCD)، والمخطط القطاعي للتنمية (PSD)، واللذان يعتبران أهم أداتين على المستوى المحلي للدفع بالتنمية.

لكن السؤال المطروح، وبما أن المناطق الريفية التي استفادت من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة، هي مناطق تابعة لمجال البلدية، وبالتالي تعتبر تنميتها من صلاحيات البلدية والولاية، هل فعلا تكفلت البلدية والولاية بتنمية هذه المناطق الهشة؟ وكيف كانت مساهمتها في إطار تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة؟

أولا: المخططات البلدية للتنمية (PCD) ودورها في التنمية الريفية في ولاية قسنطينة 2009-2014:

يعتبر المخطط البلدي للتنمية (PCD) أهم أداة على مستوى البلدية للتخطيط وتنفيذ مشاريع تنموية، وفي كل سنة تقوم السلطات المحلية بإعداد مخطط، يشمل كل العمليات والمشاريع التي ستنفذ على مستوى البلدية بما يخدم توجهات ومتطلبات التنمية بها.

وكما هو معلوم أن البلديات في الجزائر، هي مجالات مختلطة بين مجالات حضرية ومجالات ريفية، وحتى وإن اختلفت نسبة الحضر والريف بها، تبقى المجالات الريفية بحاجة إلى التدخل والتكفل بصفة خاصة، وفي هذا السياق وجب على السلطات المحلية الوقوف على تنمية هذه المجالات والتكفل بها في مخططاتها التنموية، خاصة المخطط البلدي للتنمية، والمخطط القطاعي للتنمية.

1 عمليات المخططات البلدية للتنمية في إطار المشاريع الجوارية المدمجة في ولاية قسنطينة 2009-2014:

جدول رقم (75): عمليات المخططات البلدية للتنمية في إطار المشاريع الجوارية المدمجة في ولاية قسنطينة 2009-2014

البلدية	اسم الموقع	عدد الأسر	نوع العملية	عدد العمليات
ابن باديس	البيار	42	إنجاز درب	11
	السناينية	18	إعادة تهيئة درب	
	بن والي	46	إنجاز قاعة علاج/ إنجاز فرع إداري/ إنجاز فضاء للعب/ إنجاز درب لفك العزلة/ التزويد بمياه الشرب	
	الإخوة عزيزي	12	إنجاز درب	
	بن يعقوب	39	إنجاز فرع إداري/ إنجاز درب لفك العزلة	
	سوالمية	17	فتح طريق	
مسعود بوجريو	عين الكبيرة	88	تجديد الإنارة العمومية/ صيانة طريق بلدي/ إنجاز شبكة الصرف الصحي	09
	بوقصيبة نعمان	12	تجديد الإنارة العمومية	
	كاف بني حمزة	42	تجديد الإنارة العمومية	
	مسيدة	245	خزان مياه/ تجديد قنوات الصرف/ إنجاز شبكة مياه الشرب/ إنجاز رصيف	
حامة بوزيان	الضبابية	135	إنجاز شبكة الصرف الصحي/ إعادة تجديد مجري المياه	06
	بكيرة	135	إنجاز شبكة مياه الشرب/ إنجاز شبكة الصرف الصحي	
	عين توتة رمادة	53	تهيئة سكن ريفي/ تنظيف المقبرة	
زيغود يوسف	مشتة حيدوسي	600	إعادة تهيئة مبنى إداري	04
	المجابرية	1340	إنجاز قاعة علاج/ تهيئة طريق ولائي	
	مشتة البربايقة	20	تهيئة طريق ولائي	
عين السمارة	زواينية كيكاية	196	التزويد بمياه الشرب	03
	لحمايد	131	إنجاز قاعة علاج	
	دوار غرنوطة	20	صيانة طريق بلدي	
ديدوش مراد	بني مستينة	68	تهيئة حضرية	02
	القرابة	162	إنجاز شبكة مياه الشرب	
بني حميدان	الزاوية	170	تجديد قناة مياه الشرب	01
أولاد رحمون	لعزيز بلقاسم	33	تجديد قنوات مياه الشرب	01
عين أعبيد	برج مهيريس	12	إعادة تهيئة طريق بلدي	01
المجموع	//	**5113**	//	**38**

المصدر: قاعدة بيانات سير المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة، محافظة الغابات لولاية قسنطينة 2017+ معالجة

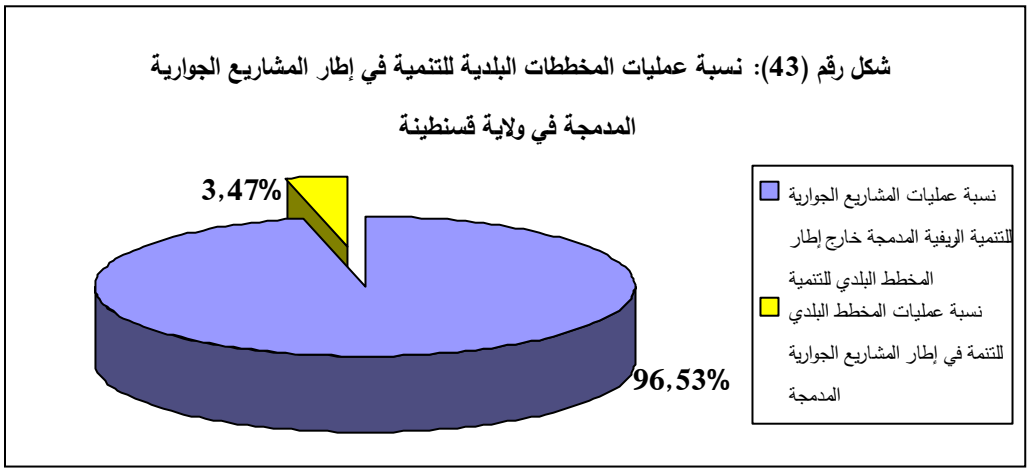

من خلال الجدول نلاحظ أن تسعة (09) بلديات من أصل 12 بلدية شاركت بمخططاتها البلدية للتنمية (PCD) بعمليات تنموية في إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة PPDRI، فيما لم تسجل أي عملية في هذا الإطار بالنسبة لبلديات قسنطينة، الخروب وابن زياد.

بلغ عدد العمليات 1093 عملية مسجلة في المشاريع منها 38 عملية في إطار PCD ما يمثل نسبة 3.47 % من إجمالي عدد العمليات في المشاريع الجوارية المدمجة على مستوى الولاية.

وقد سجل في بلدية ابن باديس أكبر عدد من العمليات في المخطط البلدية للتنمية (PCD) بـ 11 عملية في الفترة الممتدة بين 2009-2014، أي في إطار تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة، تليها بلدية مسعود بوجريو في نفس الفترة بـ 09 عمليات، لتليها بلدية حامة بوزيان بـ 06 عمليات، وبلدية زيغود يوسف بـ 04 عمليات، وباقي البلديات تراوح بهم عدد العمليات بين 01 و03 عمليات.

أما بالنسبة لنوع العمليات، فهي كلها تصب في إطار التجهيز والتنمية الاجتماعية، على غرار تهيئة وإنجاز الطرق، الصرف الصحي، قنوات مياه الشرب، تهيئة أو إنجاز قاعة علاج...، وهذه العمليات الهدف منها في العموم هو تثبيت السكان لا أكثر.

1 1 -مساهمة المخططات البلدية للتنمية في عمليات التنمية الريفية بولاية قسنطينة:

من أصل 12 بلدية على مستوى الولاية، برمجت تسعة (09) بلديات عمليات في إطار مخططاتها البلدية للتنمية ضمن المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة وهي كالآتي:

جدول رقم (76): مساهمة المخططات البلدية للتنمية في عمليات التنمية الريفية بولاية قسنطينة

البلدية	عدد مواقع المشاريع الجوارية	عدد السكان المستفيدين	عدد العملية في إطار PCD	نسبة عدد السكان المستفيدين من عمليات PCD مقارنة بالعدد الإجمالي لسكان الريف (%)
زيغود يوسف	03	7840	04	120,91
مسعود بوجريو	04	1548	09	42,41
عين السمارة	03	1388	03	28,09
ديدوش مراد	02	920	02	22,27
بني حميدان	01	680	01	10,67
ابن باديس	06	696	11	9,64
حامة بوزيان	01	540	06	1,42
أولاد رحمون	01	132	01	0,89
عين أعبيد	01	48	01	0,52
المجموع	//	20452	**38**	**21,55**

المصدر: قاعدة بيانات سير المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة، محافظة الغابات لولاية قسنطينة 2017+ معالجة

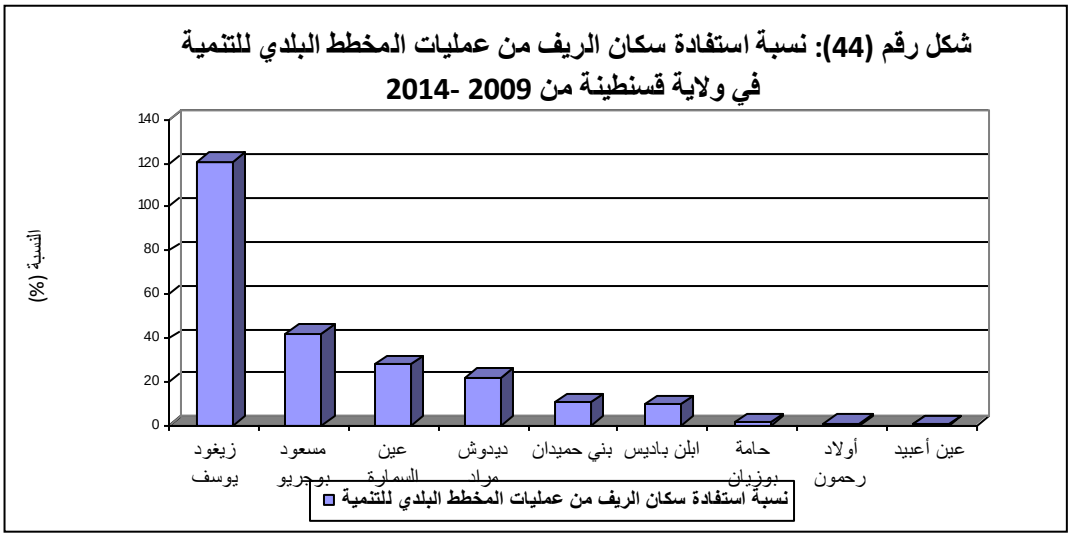

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة استفادة سكان الريف من عمليات المخطط البلدية للتنمية، جاءت متباينة وتختلف من بلدية لأخرى، وقد بلغ متوسط هذه الاستفادة على مستوى الولاية 21.55%، وهذا إذا ما قارنا عدد السكان في المناطق المبعثرة والتجمعات الثانوية على مستوى الولاية، بعدد المستفيدين من العمليات التي تضمنها المخطط البلدية للتنمية، والتي وجهت للمجالات الريفية، في إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية.

وفي هذا السياق نجد أن اكبر بلدية استفاد سكان الريف بها من المخطط البلدي للتنمية، هي بلدية زيغود (120.91%)، بل تعدت ومست عمليات المخطط البلدي للتنمية كل المجالات الريفية وتعدتها إلى المجالات الحضرية وشبه حضرية، تليها بلدية مسعود بوجريو بنسبة استفادة لسكان الريف بها من المخطط البلدي للتنمية للفترة الممتدة بين سنتي 2009 و 2014 لتصل إلى 42.41%، ثم بلدية عين السمارة بـ 28.09%، وديدوش مراد بـ 22.27%. أما باقي البلديات فلم تتعدى نسبة استفادة سكان الريف بها من المخططات البلدية للتنمية 10%.

وهذه النسب الضعيفة لاستفادة سكان الريف من برامج وعمليات المخططات البلدية للتنمية في الولاية، تعكس نقص تكفل البلديات بمجالاتها الريفية، وتهميش هذه المجالات.

1 2 -تركيبة عمليات المخططات البلدية للتنمية الموجهة للمجالات الريفية في ولاية قسنطينة 2009-2014:

تحليل تركيبة العمليات والبرامج التي تضمنتها المخططات البلدية للتنمية، في إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة يعطينا ما يلي:

تهيئة المجال: تمثلت في شق وتهيئة الطرقات

الجانب الصحي: بناء أو تهيئة قاعة علاج

التنمية الاجتماعية: الربط بقنوات مياه الشرب، الصرف الصحي، الإنارة العمومية...الخ.

أي أن كل العمليات اقتصرت على الشق الاجتماعي، وهي امتداد للمشاريع والمخططات التي كانت تطبق سابقا في المجالات الريفية، والتي لا تتعدى محاولات لتثبيت السكان والخد من النزوح نحو المدن.

2 - الحجم المالي لعمليات المخططات البلدية للتنمية في إطار المشاريع الجوارية المدمجة في ولاية قسنطينة 2009-2014:

بلغ الحجم المالي المبرمج لعمليات المشاريع الجوارية للتنمية الريفية 5464,83 مليون دج، حقق (استهلك) منها 1651,81 مليون دج، أي بنسبة 30.23%، ومن مجموع الحجم المالي

المخصص للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة في إطار المخططات البلدية للتنمية توجد 674,42 مليون دج، موزعة على البلديات كالتالي:

جدول رقم (77): الحجم المالي لعمليات المخططات البلدية للتنمية في ولاية قسنطينة في إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية 2009-2014

البلدية	اسم الموقع	نوع العملية	الحجم المالي للعمليات (مليون دج)	النسبة (%)
ابن باديس	سوالمية/ البيار/ السناينية/ بن والي/ الإخوة عزيزي/ بن يعقوب	فتح طريق/ إنجاز درب/ إعادة تهيئة درب/ إنجاز قاعة علاج/ إنجاز فرع إداري/ إنجاز فضاء للعب/ إنجاز درب لفك العزلة/ التزويد بمياه الشرب/ إنجاز درب/ إنجاز فرع إداري/ إنجاز درب لفك العزلة	281.78	41.8
مسعود بوجريو	مسيدة /عين الكبيرة/ بوقصيبة نعمان/ كاف بني حمزة	إنجاز خزان مياه/ تجديد وتوسعة قنوات الصرف الصحي/ إنجاز شبكة مياه الشرب/ إنجاز رصيف/صيانة طريق بلدي/ إنجاز شبكة الصرف الصحي/ تجديد الإنارة العمومية/ تجديد الإنارة العمومية	157.08	23.3
حامة بوزيان	الضبابية/ بكيرة/ عين توتة رمادة	إنجاز شبكة الصرف الصحي/ إعادة تهيئة مجري المياه/ إنجاز شبكة مياه الشرب/ إنجاز شبكة الصرف الصحي/ تهيئة السكن الريفي/ تنظيف المقبرة	118.18	17.5
زيغود يوسف	مشتة حيدوسي/ المجابرية/ مشتة البربايقة	إعادة تهيئة مبنى إداري/ إنجاز قاعة علاج تهيئة طريق ولائي	48.81	7.2
عين السمارة	زواينية كيكاية/ لحماید/ دوار غرنوطة	التزويد بمياه الشرب/ إنجاز قاعة علاج/ صيانة طريق بلدي	20.65	3.1
ديدوش مراد	بني مستينة/ القرابة	تهيئة حضرية/ إنجاز شبكة مياه الشرب	29.52	4.4
بني حميدان	الزاوية	تجديد قناة مياه الشرب	0,76	0,1
أولاد رحمون	لعزيز بلقاسم	تجديد قنوات مياه الشرب	13,70	2,0
عين أعبيد	برج مهيريس	إعادة تهيئة طريق بلدي	3,94	0,6
المجموع			**674,42**	**100**

المصدر: قاعدة بيانات سير المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة، محافظة الغابات لولاية قسنطينة 2017+ معالجة

من الجدول نلاحظ تباين كبير في حجم الاعتمادات المالية، المخصصة للتنمية الريفية في إطار المخططات البلدية للتنمية (PCD)، والتي لم تتعدى 674.42 مليون دج، أي ما يعادل نسبة 12.34 % من مجموع الحجم المالي المخصص للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة.

أما بالنسبة لبلديات ولاية قسنطينة، فأكبر بلدية خصصت حجم مالي معتبر في إطار مخططاتها البلدية للتنمية للفترة الممتدة بين سنتي 2009 و 2014، لتنمية مجالاتها الريفية في إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة، هي بلدية ابن باديس بمجموع 281.78 مليون دج، ما يمثل نسبة 41.8 % من إجمالي الحجم المالي لعمليات المخططات البلدية للتنمية في إطار التنمية الريفية، وهذا راجع إلى كون البلدية ذات طابع ريفي، إضافة إلى ميزتها الهامشية، ما يحتم على السلطات المحلية توجيه المخطط البلدي للتنمية لتنمية المجالات الهامشية في البلدية، قصد التكفل بانشغالات ساكنيها، تليها بلدية مسعود بوجريو بـ 157.08 مليون دج، بنسبة 23.3% من إجمالي الحجم المالي لعمليات المخططات البلدية للتنمية في إطار التنمية الريفية، وهي بلدية تمتاز بطابعها الريفي، ثم بلديات حامة بوزيان، زيغود يوسف، ....الخ.

جدول رقم (78): نسبة استثمار المخططات البلدية للتنمية في إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية 2009-2014 في ولاية قسنطينة

الحجم المالي الكلي لعمليات المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة (مليون دج)	الحجم المالي لعمليات المخططات البلدية للتنمية في إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية (مليون دج)	نسبة استثمار المخططات البلدية للتنمية في مشاريع التنمية الريفية %
5464,83	674,42	12.34

المصدر: قاعدة بيانات سير المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة، محافظة الغابات لولاية قسنطينة 2017+ معالجة

لم تتعدى قيمة استثمار المخططات البلدية للتنمية في عمليات التنمية الريفية 12,34 %، في الفترة الممتدة بين سنتي 2009 و 2014، حيث من حجم 5464,83 مليون دج خصصت لمشاريع التنمية الريفية على مستوى الولاية، شاركت البلديات عبر مخططاتها البلدية للتنمية (PCD) بـ 674,42 مليون دج، وهي نسبة ضعيفة جدا، خاصة وأن هده المجالات الريفية تقع مسؤولية التكفل بها وتنميتها على عاتق البلدية.

لطالما عانت المجالات الريفية من التهميش، وخير دليل على دلك هو عدم اهتمام السلطات المحلية بهده المجالات، وان تدخلت فيها تكون لتثبيت السكان لا أكثر، هذا ما يطرح العديد من التساؤلات فيما يخص من يتحمل مسؤولية تنمية هده المجالات، هل هي السلطات المحلية المتمثلة في البلدية؟ أم هي السياسات القطاعية المركزية التي لا تأخذ بعين الاعتبار خصوصية هده المجالات.

ثانيا: المخططات القطاعية للتنمية (PSD) ودورها في التنمية الريفية في ولاية قسنطينة 2009-2014:

1 عمليات المخططات القطاعية للتنمية في إطار المشاريع الجوارية المدمجة في ولاية قسنطينة 2009-2014:

جدول رقم (79): عمليات المخططات القطاعية للتنمية في إطار المشاريع الجوارية المدمجة في ولاية قسنطينة 2009-2014

البلدية	اسم الموقع	عدد الأسر	نوع العملية	عدد العمليات
ابن باديس	سناينية	18	تهيئة طريق ولائي	06
	بن والي	46	تهيئة السكن الريفي/ الربط بالغاز الطبيعي/	
	مشتة الديبة	10	فتح طريق حماية من الحرائق/ فتح طريق غابي/ إعادة إعمار	
زيغود يوسف	صفصافة	125	سد ترابي	09
	حيدوسي	600	تهيئة طريق ولائي/ الربط بالغاز الطبيعي/ تهيئة مدرسة إبتدائية	
	العنصور	702	تهيئة طريق ولائي	
	تفاحة	287	تهيئة قاعة علاج/ بناء برج مراقبة غابية	
	قطوشة	66	تشجير/ تهيئة طريق غابي	
عين السمارة	أولاد لبان	11	فتح طريق حماية من الحرائق/ أشغال غابية/ فتح طريق غابي/ إعادة إعمار/ إنجاز وحدة لأعوان الغابات	05
ديدوش مراد	بني مستينة	68	تهيئة طريق بلدي	04
	القرابة	212	تهيئة طريق بلدي/ تهيئة طريق غابي/ إعادة إعمار	
الخروب	مشتة قربي	8	إعادة إعمار/ أشغال غابية/ تهيئة طريق غابي	03
قسنطينة	تافرنت	112	أشغال غابية/ الصرف الصحي	03
	عرزي	9	أشغال غابية	
حامة بوزيان	دراع السردوك	7	إنجار وحدة لأعوان الغابات	02
	الضبابية	135	تهيئة طريق بلدي	
ابن زياد	واد الدفلة	30	فتح طريق غابي/ فتح طريق حماية من الحرائق	02
مسعود بوجريو	مسيدة	245	إنجاز طريق بلدي	01
أولاد رحمون	بدوي بوجمعة	106	تهيئة السكن الريفي	01
عين أعبيد	زلباحة	10	فتح طريق غابي	01
المجموع		**2807**	//	**37**

المصدر: قاعدة بيانات سير المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة، محافظة الغابات لولاية قسنطينة 2017+ معالجة

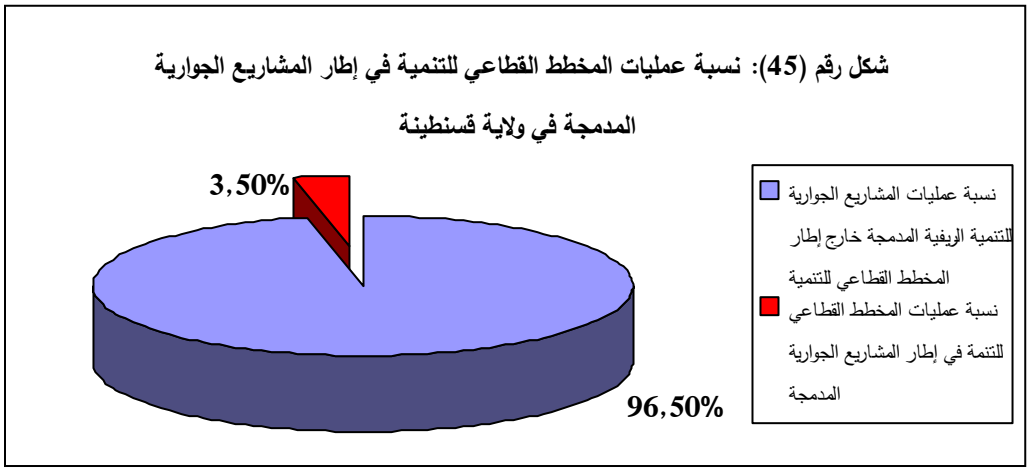

بلغ عدد البلديات التي استفادت من المخططات القطاعية للتنمية، في الفترة الممتدة بين 2009 -2014 في إطار تطبيق المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة 11 بلدية من أصل 12، باستثناء بلدية بني حميدان، وقد بلغ عدد المواقع التي مستها عمليات المخطط القطاعي للتنمية 20 موقع، بمعدل موقعين في كل بلدية، وقد بلغ عدد العمليات 37 عملية، بمتوسط تقريبي 3 عمليات في كل موقع.

أما فيما يخص عدد العمليات حسب البلديات، نجد أن بلدية زيغود يوسف تأتي في المرتبة الأولى بتسعة (09) عمليات منها، بناء سد ترابي في موقع الصفصافة، تهيئة طريق ولائي ، الربط بالغاز الطبيعي وتهيئة مدرسة ابتدائية، في موقع حيدوسي، أما بلدية ابن باديس فقد بلغ عدد العمليات بها ستة (06) عمليات، أهمها الربط بالغاز الطبيعي بموقع بن والي، وتهيئة طريق ولائي بموقع سناينية، ثم بلدية عين السمارة بخمسة (05) عمليات، أهمها إعادة اعمار بموقع أولاد لبان، أما باقي البلديات فتراوح بها عدد عمليات المخطط القطاعي للتنمية بين عملية واحدة إلى أربعة (04) عمليات.

وعلى العموم فإن عدد عمليات المخطط القطاعي للتنمية، التي وجهت للمجالات الريفية في الفترة المدروسة (2009-2014) قليل جدا، بمتوسط 7 عمليات في السنة موجهة للمجالات الريفية في ولاية قسنطينة كاملة.

يبقى على السلطات المحلية (البلدية والولاية)، الاهتمام أكثر بالمجالات الريفية، فالتكفل بها يكفي لمعالجة عدة ظواهر متعلقة بمدى تخلف أو تطور الريف، ففي هذا السياق ما عانت منه مدينة قسنطينة، جراء انتشار السكنات الفوضوية والقصديرية ما نتج عنها من تشوه للمجال العمراني كان كنتيجة مباشرة للنزوح الريفي.

1 1- مساهمة المخططات القطاعية للتنمية في عمليات التنمية الريفية في ولاية قسنطينة:

جدول رقم (80): مساهمة المخططات القطاعية للتنمية في عمليات التنمية الريفية في ولاية قسنطينة

البلدية	عدد مواقع المشاريع الجوارية	عدد السكان المستفيدين	عدد العمليات في إطار PSD	نسبة عدد السكان المستفيدين من عمليات PSD مقارنة بالعدد الإجمالي لسكان الريف (%)
زيغود يوسف	05	8013	09	123,58
ديدوش مراد	02	1400	04	33,88
مسعود بوجريو	01	1225	01	33,56
ابن باديس	03	444	06	6,15
أولاد رحمون	01	636	01	4,28
ابن زياد	01	170	02	2,33
قسنطينة	02	605	03	2,04
حامة بوزيان	02	710	02	1,87
عين السمارة	01	86	05	1,74
عين أعبيد	01	50	01	0,54
الخروب	01	42	03	0,05
المجموع	**20**	**13381**	**37**	6,22

المصدر: قاعدة بيانات سير المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة، محافظة الغابات لولاية قسنطينة 2017+ معالجة

شكل رقم (46): نسبة استفادة سكان الريف من عمليات المخطط القطاعي للتنمية

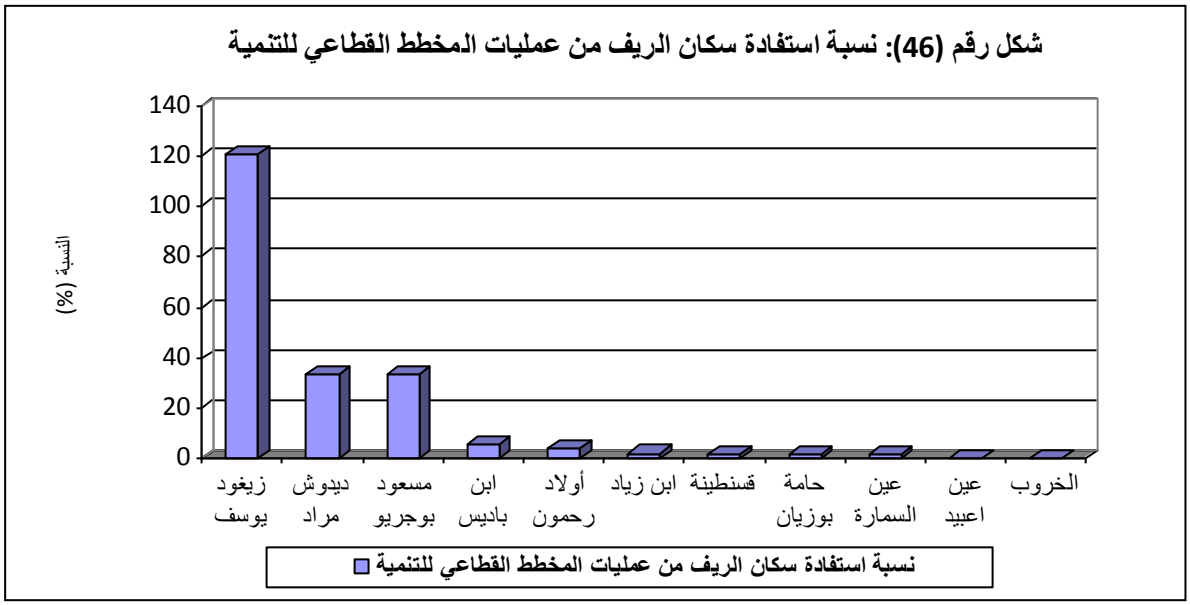

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة استفادة سكان الريف من عمليات المخططات القطاعية للتنمية، في الفترة الممتدة بين 2009-2014 متباينة مختلفة من بلدية لأخرى، وقد تراوحت بين 0,05 % إلى 123,58 % كنسبة استفادة سكان الريف من عمليات المخطط القطاعي للتنمية.

من حيث نسبة استفادة سكان الريف من عمليات المخطط القطاعي للتنمية حسب البلديات، نجد بلدية زيغود يوسف هي البلدية الأولى، فقد استفادت سكان الريف بالبلدية بنسبة 123,58 %، أي أن كل سكان الريف استفادوا من هذه العمليات، ضف إليها بعض المجالات شبه حضرية، تليها كل من بلديتي ديدوش مراد ومسعود بوجريو بـ 33,88 % و 33,56 %، أما بالنسبة للبلديات الأخرى فلم تتعدى نسبة استفادة سكان الريف 6,15 % ببلدية ابن باديس و 0.05 % ببلدية الخروب.

مما سبق يمكن القول أن المخطط القطاعي للتنمية في ولاية قسنطينة في الفترة الممتدة بين 2009-2014، في إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفي، لم تكن له مساهمة كبيرة في هذه المشاريع، لا من حيث عدد العمليات ولا من حيث الحجم المالي.

1 2 -تركيبة عمليات المخطط القطاعي للتنمية الموجهة للمجالات الريفية في ولاية قسنطينة 2009-2014:

تنوعت عمليات المخطط القطاعي للتنمية الموجهة للمجالات الريفية، بين نشاطات ذات طابع تجهيزي، وعمليات تهدف إلى حماية الوسط الطبيعي، ويمكن تصنيفها كالآتي:

- **عمليات ذات طابع تجهيزي**: وهي عمليات تهدف إلى تثبيت السكان، أهمها تهيئة الطرقات، وفتح طرقات جديدة، الربط بالغاز الطبيعي، تهيئة السكن الريفي...الخ.

- **عمليات حماية الوسط الطبيعي**: وهذه العمليات تهدف للمحافظة على الوسط الطبيعي (الغابات خاصة)، التشجير، فتح طريق حماية من الحرائق...الخ.

كما سجل في عمليات المخطط القطاعي للتنمية، عملية واحدة في التنمية الإقتصادية (الفلاحية)، تمثلت في إنجاز سد ترابي، في موقع الصفصافة ببلدية زيغود يوسف.

هذه العمليات بالنظر لتركيبتها يغلب عليها طابع تجهيزي، والهدف منه هو تثبيت السكان، والحد من تفريغ المجالات الريفية من السكان.

2 -الحجم المالي لعمليات المخطط القطاعي للتنمية في إطار المشاريع الجوارية المدمجة في ولاية قسنطينة 2009-2014:

بلغ الحجم المالي المبرمج لعمليات المشاريع الجوارية للتنمية الريفية 5464,83 مليون دج، حقق (استهلك) منه 1651.81 مليون دج، بنسبة استهلاك للحجم المالي 30.22 %، ومن هذا الحجم المالي المخصص لمشاريع التنمية الريفية، منها نسبة للمخطط القطاعي للتنمية، تتمثل:

جدول رقم (81): الحجم المالي لعمليات المخطط القطاعي للتنمية في إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية 2009-2014

البلدية	اسم الموقع	العملية	الحجم المالي للعملية (مليون دج)	النسبة (%)
زيغود يوسف	صفصافة	سد ترابي	123.25	33.16
	حيدوسي	تهيئة طريق ولائي/ الربط بالغاز الطبيعي/ تهيئة مدرسة إبتدائية		
	العنصور	تهيئة طريق ولائي		
	تفاحة	تهيئة قاعة علاج/ بناء برج مراقبة غابية		
	قطوشة	تشجير/ تهيئة طريق غابي		
ابن باديس	سناينية	تهيئة طريق ولائي	109,39	23.67
	بن والي	تهيئة السكن الريفي/ الربط بالغاز الطبيعي		
	مشتة الديبة	فتح طريق حماية من الحرائق/ فتح طريق غابي/ إعادة إعمار		
عين السمارة	أولاد لبان	فتح طريق حماية من الحرائق/ أشغال غابية/ فتح طريق غابي/ إعادة إعمار/ إنجاز وحدة لأعوان الغابات	52.2	11.29
ديدوش مراد	بني مستينة	تهيئة طريق بلدي	30	6.49
	القرابة	تهيئة طريق بلدي/ تهيئة طريق غابي/ إعادة إعمار		
الخروب	مشتة قربي	إعادة إعمار أشغال غابية	9.4	2.03
قسنطينة	تافرنت	تهيئة طريق غابي/ أشغال غابية/ الصرف الصحي	16.6	3.47
	عرزي	أشغال غابية		
حامة بوزيان	دراع السردوك	إنجار وحدة لأعوان الغابات	23	4.97
	الضبابية	تهيئة طريق بلدي		
بن زياد	واد الدفلة	فتح طريق غابي/ فتح طريق حماية من الحرائق	8.5	1.83
مسعود بوجريو	مسيدة	إنجاز طريق بلدي	25,74	5.57
أولاد رحمون	بدوي بوجمعة	تهيئة السكن الريفي	25	5.41
عين أعبيد	زلباحة	فتح طريق غابي	9	1.94
المجموع			**462.08**	**100**

المصدر: قاعدة بيانات سير المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة، محافظة الغابات لولاية قسنطينة 2017+ معالجة

من الجدول نلاحظ أن الحجم المالي المخصص في المخططات القطاعية للتنمية، في إطار المشاريع الجوارية، وقد بلغ 462.08 مليون دج، وقد تباين الحجم المالي للعمليات من بلدية لأخرى، حيث استفادت بلدية زيغود يوسف 123.25 مليون دج، بنسبة 33.16 % من الحجم الإجمالي لعمليات المخططات القطاعية للتنمية، تليها بلدية ابن باديس بحجم مالي قدر بـ 109,39 مليون دج، بنسبة 23.67 %، ثم بلدية عين السمارة بـ 52.2 مليون دج، بنسبة 11.29 %.

أما باقي البلديات فلم يتجاوز الحجم المالي لعمليات المخطط القطاعي للتنمية، 25.74 مليون دج، في بلدية مسعود بوجريو، والبلديات الأخرى تراوح بها الحجم المالي بين 23 مليون دج و 8.5 مليون دج.

جدول رقم (82): نسبة استثمار المخطط القطاعي للتنمية في إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية 2009-2014

الحجم المالي الكلي لعمليات المشايع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة (مليون دج)	الحجم المالي لعمليات المخططات البلدية للتنمية في إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية (مليون دج)	نسبة استثمار المخطط القطاعي للتنمية في مشاريع التنمية الريفية %
5464,83	462.08	8.45

المصدر: قاعدة بيانات سير المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة، محافظة الغابات لولاية قسنطينة 2017+ معالجة

الجدول يبين أن نسبة استثمار المخطط القطاعي للتنمية في مشاريع التنمية الريفية (المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة)، في ولاية قسنطينة للفترة الممتدة بين سنة 2009 و 2014، لم يتعدى نسبة 8.45 % من إجمالي الحجم المالي المخصص للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية (التنمية الريفية)، وهذا الحجم المالي من المخطط القطاعي للتنمية الموجه للتنمية الريفية، والمقدر بـ 462.08 مليون دج، في خمسة (05) سنوات، يبقى جد محدود في ظل اتساع المجالات الريفية، وحجم الاحتياجات بها، وضرورة التكفل بسكانها.

المبحث الثاني: المخطط القطاعي والمخططات البلدية ودورها في التنمية الريفية في ولاية ميلة

على غرار ولاية قسنطينة، استفادت ولاية ميلة في إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة بين سنتي 2009-2014، من عمليات المخططات البلدية للتنمية (PCD)، وعمليات في إطار المخططات القطاعية للتنمية (PCD)، وهدا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث، بالوقوف على هذين المخططين، وهل كان لهما دور في تنمية المجالات الريفية بالولاية في ظل تطبيق المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة.

أولا: المخططات البلدية للتنمية (PCD) ودورها في التنمية الريفية في ولاية ميلة 2009-2014:

1 -عمليات المخططات البلدية للتنمية في إطار المشاريع الجوارية المدمجة في ولاية ميلة 2009-2014:

جدول رقم (83): عمليات المخططات البلدية للتنمية في إطار المشاريع الجوارية المدمجة في ولاية ميلة 2009-2014

البلدية	اسم الموقع	عدد الأسر	نوع العملية	عدد العمليات
يحي بني قشة	كواردة	23	دراسة الحماية من مياه الفياضانات/ دراسة مجمع للصرف الصحي/ إنجاز الحماية من مياه الفياضانات/ إنجاز خزان للمياه/ إنجاز شبكة مياه صالحة للشرب/ صاينة الطرق/ معالجة إنزلاق	11
	طورش شيوارة	247	تهيئة وتجهيز منابع/ تهيئة تجهيز منابع	
	سخونة الرنجية	203	فتح طريق	
دراجي بوصلاح	دار الحمرا	43	إنجاز فضاء للعب	24
	ودباب	557	إنجاز قاعة علاج/ إنجاز حجرات دراسة/ إنجاز حجرات دراسة/ إنجاز حجرات دراسة/ إنجاز فضاء للعب/ إنجاز فضاء للعب/ تصحيح مجاري المياه	
	مشتة الشوافة	515	إنجاد شبكة مياه الشرب/تهيئة شبكة المياة	
	عين بيضا	590	إنجاز حجرة دراسة/ إنجاز حجرة دراسة/ إنجاز سكنات ريفية/ رصد وتهيئة منابع/ أشغال صرف صحي/ إنجاز فضاء للعب	
	عين الدفلة	590	إنجاز وإعادة إعتبار شبكة الصرف الصحي	
	سبع عيون	590	حفر بئر	

	مروانة	343	قاعة للجمعيات البلدية/ فتح طريق/ فتح طريق/ تهيئة وتزفيت طريق/ إنجاز وإعادة اعتبار شبكة الصرف الصحي/ إنجاز وإعادة اعتبار شبكة مياه الشرب	
لعياضي برباس	واد الكبير	69	الإنارة العمومية/ إنجاز خزان للمياه/ تدعيم النقل المدرسي/ إنجاز طريق	08
	الدفلة 3	273	تهيئة مدرسة/ تهيئة طريق/ تهيئة المجالات المتضررة من الفيضانات	
	أولاد تاقزيرارقة	488	تهيئة طريق	
عين البيضا أحريش	تيسويت	233	إنجار فضاء للعب	04
	كودية	57	تهيئة طريق	
	عزيزة	50	إنجاز شبكة مياه صالحة للشرب/ فتح طريق	
تسدان حدادة	المنار	420	إنجاز وتجهيز قاعة علاج وسكن وظيفي/ تهيئة طريق/ تهيئة طريق	04
	بوشقوف	175	الإنارة العمومية	
واد سقان	سجار	80	إنجاز جدار داعم من الحجر	01
الرواشد	قزيوة	190	الإنارة العمومية	01
مينار زارزة	أسواط	564	الإنارة العمومية	02
	تامولة	140	حفر بئر	
التلاغمة	أولاد مسعود	145	فتح طريق/ دراسة للتنقيب عن المياه	02
شلغوم العيد	بير هاشم	80	إنجاز قاعة علاج	01
فرجيوة	واد بوصلاح	23	تهيئة وتزفيت الطريق/ دراسة وإنجاز شبكة الصرف الصحي/ دراسة وإنجاز شبكة الصرف الصحي	03
بوحاتم	قلودة	22	إنجاز قاعة علاج	01
المجموع		**13288**	//	**62**

المصدر: قاعدة بيانات سير المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة، محافظة الغابات لولاية ميلة 2017+ معالجة

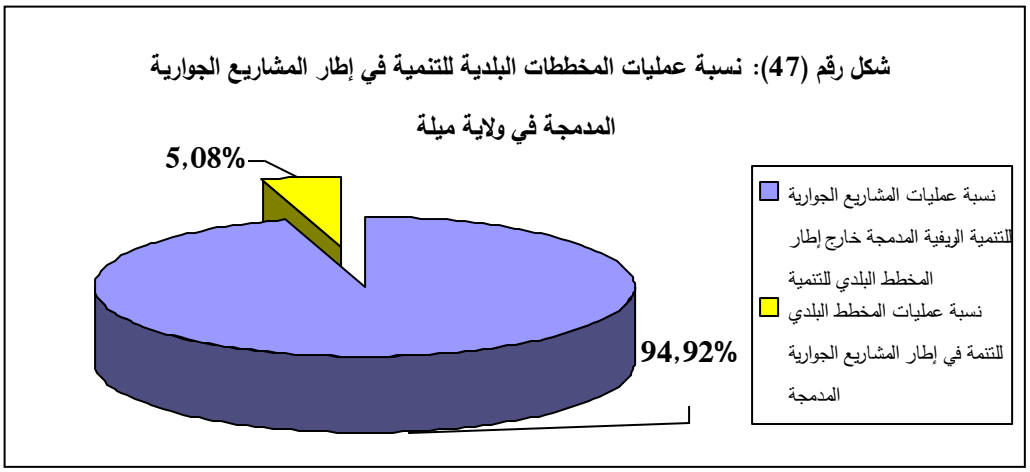

من خلال الجدول نلاحظ أن 12 بلدية فقط من أصل 32 بلدية على مستوى الولاية، خصصت عمليات في إطار مخططاتها البلدية للتنمية للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة، وقد تباينت من حيث عدد العمليات بها من بلدية لأخرى، وقد بلغ إجمالي عدد العمليات في الفترة الممتدة بين 2009-2014، ما يقارب 62 عملية، أي بمتوسط 5 عمليات في كل بلدية، وعملية واحدة كل سنة لكل بلدية، وهو عدد قليل جدا مقارنة بحجم الولاية من جهة، والطابع الريفي لأغلب بلدياتها.

وبالنسبة لعدد العمليات في كل بلدية، فقد سجلت بلدية دراحي بوصلاح، أكبر عدد من العمليات في إطار مخططها البلدي للتمنية، بمجموع 24 عملية، أي بنسبة 38.70 % من إجمالي عدد عمليات المخططات البلدية للتنمية الموجهة إلى المشاريع الجوارية للتنمية الريفية على مستوى الولاية، تليها بلدية يحي بني قشة بثمانية (08) عمليات، وبلدية لعياضي برباس بستة (06) عمليات، أما البلديات التسعة المتبقية فتراوح بها عدد العمليات بين عملية واحدة و أربعة (04) عمليات.

1 ǂ -مساهمة المخططات البلدية للتنمية في عمليات التنمية الريفية بولاية ميلة

جدول رقم (84): مساهمة المخططات البلدية للتنمية في عمليات التنمية الريفية بولاية ميلة

البلدية	عدد مواقع المشاريع الجوارية	عدد السكان المستفيدين	عدد العمليات في إطار PCD	نسبة عدد السكان المستفيدين من عمليات PCD مقارنة بالعدد الإجمالي لسكان الريف (%)
دراحي بوصلاح	07	16140	24	186,48
العياضي برباس	03	4150	08	83,27
يحي بني قشة	03	2365	11	46,29
الرواشد	01	3700	01	30,23
مينار زارزة	02	3700	02	26,99
تسدان حدادة	02	2975	04	26,19
عين البيضا أحريش	03	1700	04	19,41
واد سقان	01	400	01	5,74
التلاغمة	01	725	02	3,33
شلغوم العيد	01	400	01	1,48
بوحاتم	01	110	01	0,80
فرجيوة	01	115	03	0,48
المجموع	**26**	**36480**	**62**	**23,05**

المصدر: قاعدة بيانات سير المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة، محافظة الغابات لولاية ميلة 2017+ معالجة

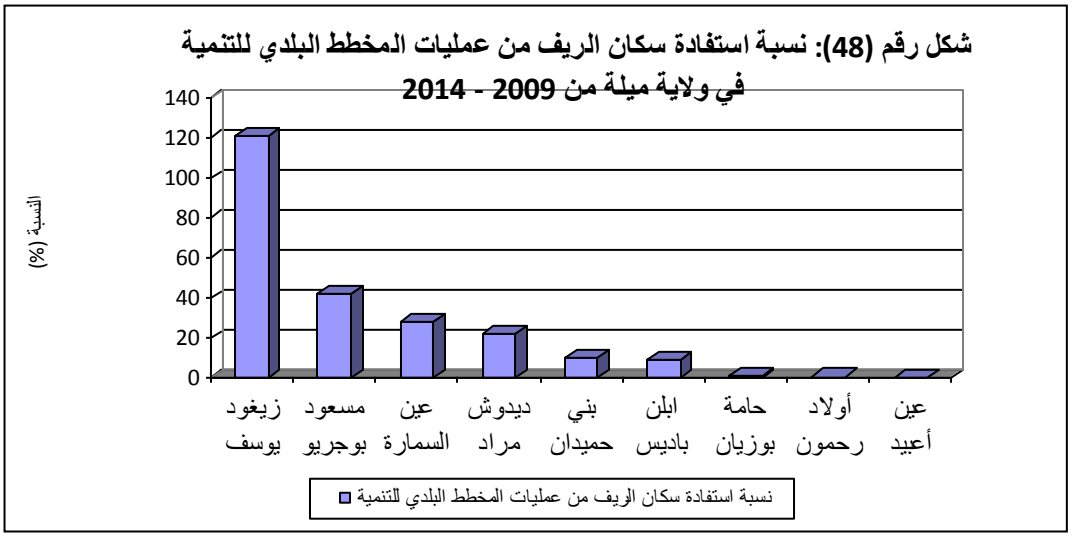

شملت عمليات المخططات البلدية للتنمية في ولاية ميلة في إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة 26 موقع، في 12 بلدية، بمجموع سكاني قدر بـ 36480 نسمة، وتباينت نسبة عدد السكان المستفيدين من عمليات هذه المخططات البلدية مقارنة بالعدد الإجمالي لسكان الريف (%)، بين تغطية كاملة لسكان الريف في بلدية واحدة، وباقي البلديات لم تشمل بعمليات المخططات لكل سكان الريف، باستثناء بلدية دراحي بوصلاح التي بلغت نسبة المستفيدين من سكان الريف من عمليات المخطط البلدي 186.48 %، أي تعدت المجالات الريفية غلى الشبه حضرية، سجلت في باقي البلديات نسبة تراوحت بين 0.48 % في بلدية فرجيوة و83.27 % في بلدية لعياضي برباس.

1 2 -تركيبة عمليات المخططات البلدية للتنمية الموجهة للمجالات الريفية في ولاية ميلة 2009-2014

كما في ولاية قسنطينة، تركيبة العمليات التي تضمنتها المخططات البلدية للتنمية في إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة في ولاية ميلة، لم تخرج عن سياق التنمية الاجتماعية، وتهدف إلى تثبيت السكان، والحد من النزوح.

سيطر على تركيبة عمليات المخططات البلدية للتنمية لفي إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة العمليات التالية:

- تهيئة وإنجاز طرقات، تهيئة وإنجاز شبكات الصرف الصحي

- تهيئة وإنجاز شبكات المياه الصالحة للشرب، تهيئة وإنجاز بعض حجرات دراسية، تهيئة قاعات علاج...

أي أن التوجيه العام لعمليات المخططات البلدية للتنمية هو التكفل بالشق الاجتماعي لسكان الريف.

2- الحجم المالي لعمليات المخططات البلدية للتنمية في إطار المشاريع الجوارية المدمجة في ولاية ميلة 2009-2014:

بلغ الحجم المالي المبرمج لعمليات المشاريع الجوارية للتنمية الريفية في ولاية ميلة 6152,98 مليون دج، حقق (استهلك) منها 1711.70 مليون دج، أي بنسبة 27.82%، ومن مجموع الحجم المالي المخصص للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة، توجد 518.92 مليون دج تضمنتها المخططات البلدية للتنمية، موزعة على البلديات كالتالي:

جدول رقم (85): الحجم المالي لعمليات المخططات البلدية للتنمية في ولاية ميلة في إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية 2009-2014

البلدية	اسم الموقع	نوع العملية	الحجم المالي للعمليات (مليون دج)	النسبة (%)
يحي بني قشة	كواردة/ طورش شيوارة/ سخونة الرنجية	دراسة الحماية من مياه الفيضانات/ دراسة مجمع للصرف الصحي/ إنجاز الحماية من مياه الفيضانات/ إنجاز خزان للمياه/ إنجاز شبكة مياه صالحة للشرب/ صيانة الطرق/ معالجة انزلاق/ تهيئة وتجهيز منابع/ تهيئة تجهيز منابع/ فتح طريق	113,39	21,85
دراحي بوصلاح	دار الحمرا/ ودباب/ مشتة الشوافة/ عين بيضا/ عين الدفلة/ سبع عيون/ مروانة/	إنجاز فضاء للعب/ إنجاز قاعة علاج/ إنجاز حجرات دراسة / إنجاز فضاء للعب/ تصحيح مجاري المياه/ إنجاز شبكة مياه الشرب/تهيئة شبكة المياه/ إنجاز سكنات ريفية/ رصد وتهيئة منابع/ أشغال صرف صحي/ إنجاز وإعادة اعتبار شبكة الصرف الصحي/ حفر بئر/ قاعة للجمعيات البلدية/ فتح طريق/ تهيئة وتزفيت طريق / إنجاز وإعادة اعتبار شبكة مياه الشرب	186,11	35,86
لعياضي برباس	واد الكبير/ الدفلة 3/ أولاد تاقزيرارقة/	الإنارة العمومية/ إنجاز خزان للمياه/ تدعيم النقل المدرسي/ إنجاز طريق/ تهيئة مدرسة/ تهيئة طريق/ تهيئة المجالات المتضررة من الفيضانات/ تهيئة طريق	50,79	9,79

عين البيضا أحريش	تيسويت/ كودية/ عزيزة	إنجار فضاء للعب/ تهيئة طريق/ إنجاز شبكة مياه صالحة للشرب/ فتح طريق	75,62	14,57
تسدان حدادة	المنار/ بوشقوف	إنجاز وتجهيز قاعة علاج وسكن وظيفي/ تهيئة طريق/ تهيئة طريق/ الإنارة العمومية	31,74	6,12
واد سقان	سجار	إنجاز جدار داعم من الحجر	2,00	0,39
الرواشد	قزيوة	الإنارة العمومية	0,77	0,15
مينار زارزة	أسواط/ تامولة	الإنارة العمومية/ حفر بئر	5,50	1,06
التلاغمة	أولاد مسعود	فتح طريق/ دراسة للتنقيب عن المياه	6,00	1,16
شلغوم العيد	بير هاشم	إنجاز قاعة علاج	12.00	2,31
بوحاتم	قلودة	إنجاز قاعة علاج	10.00	1,93
فرجيوة	واد بوصلاح	تهيئة وتزفيت الطريق/ دراسة وإنجاز شبكة الصرف الصحي/ دراسة وإنجاز شبكة الصرف الصحي	25,00	4,82
المجموع			**518,92**	**100,00**

المصدر: قاعدة بيانات سير المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة، محافظة الغابات لولاية ميلة 2017+ معالجة

من الجدول نلاحظ أن الحجم المالي لعمليات المخططات البلدية للتنمية في إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية بولاية ميلة بلت 518.92 مليون دج، تباين حجم المالي للعمليات من بلدية لأخرى، وقد سجلت بلدية دراحي بوصلاح أكبر حجم مالي في مخططاتها البلدية للتنمية في إطار تطبيق المشاريع الجوارية للتنمية الريفية، على مدار خمسة (05) سنوات (2009-2014) بمجموع 186.11 مليون دج بنسبة 35.86 %، من إجمالي الحجم المالي لعمليات المخططات البلدية الموجهة للتنمية الريفية على مستوى الولاية، تليها بلدية يحي بني قشة بحجم مالي قدر بـ 113.39 مليون دج، بنسبة 21.85 %، أما باقي البلديات فقد تراوح الحجم المالي لعمليات مخططاتها البلدية بين 0.77 مليون دج و 62,75 مليون دج في بلدية عين البيضا أحريش.

جدول رقم (86): نسبة استثمار المخططات البلدية للتنمية في إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية 2009-2014 في ولاية ميلة

الحجم المالي الكلي لعمليات المشايع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة (مليون دج)	الحجم المالي لعمليات المخططات البلدية للتنمية في إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية (مليون دج)	نسبة استثمار المخططات البلدية للتنمية في مشاريع التنمية الريفية %
6152,98	518.92	8.43

المصدر: قاعدة بيانات سير المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة، محافظة الغابات لولاية ميلة 2017+ معالجة

بلغت نسبة مساهمة المخططات البلدية للتنمية في مشاريع التنمية الريفية المدمجة بين سنتي 2009-2014 في ولاية ميلة 8.43 %، أي بحجم مالي قدر بـ 518.92 مليون دج من أصل الحجم المالي الكلي للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة في نفس الفترة.

هذه النسبة هي قريبة من النسبة المسجلة في ولاية قسنطينة، والمقدرة بـ 12.34 %، تعكس عدم إعطاء الأولوية في المخططات البلدية للتنمية في الولايتين للتنمية الريفية، باعتبارها مجالات هامشية من جهة، ونقص الكثافة السكانية بها من جهة ثانية.

ثانيا: المخططات القطاعية للتنمية (PSD) ودورها في التنمية الريفية في ولاية ميلة 2009-2014:

1 عمليات المخططات القطاعية للتنمية في إطار المشاريع الجوارية المدمجة في ولاية ميلة 2009-2014:

جدول رقم (87): عمليات المخططات القطاعية للتنمية في إطار المشاريع الجوارية المدمجة في ولاية ميلة 2009-2014

البلدية	اسم الموقع	عدد الأسر	نوع العملية	عدد العمليات
تسدان حدادة	عين المرج	45	تهيئة وتزفيت طريق	03
	تيميزار	67	تهيئة طريق/ دراسة وإنجاز شبكة صرف صحي	
مينار زارزة	عين جنب بوهارون	34	تهيئة وتزفيت طريق	02
	قاع الكاف	27	دراسة وإنجاز شبكة صرف صحي	
واد العثمانية	شيبان	187	تهيئة وإنجاز شبكة مياه الشرب/تهيئة طريق	02
فرجيوة	واد بوصلاح	23	تهيئة وإنجاز شبكة مياه الشرب/ دراسة وإنجاز شبكة صرف صحي	02
يحي بني قشة	قواردة	23	إنجاز حجرة دراسة/ إنجاز حجرة دراسة01/ تجديد شبكة مياه الشرب/ التهيئة الحضرية	04
بوحاتم	قلودة	22	إنجاز حجرة دراسة/ إنجاز حجرة دراسة01/ فتح طريق	03
دراجي بوصلاح	دار الحمرة	43	فتح طريق/ إنجاز حجرة دراسة	03
	كركر	15	فتح طريق	
المجموع		**213**		**19**

المصدر: قاعدة بيانات سير المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة، محافظة الغابات لولاية ميلة 2017+ معالجة

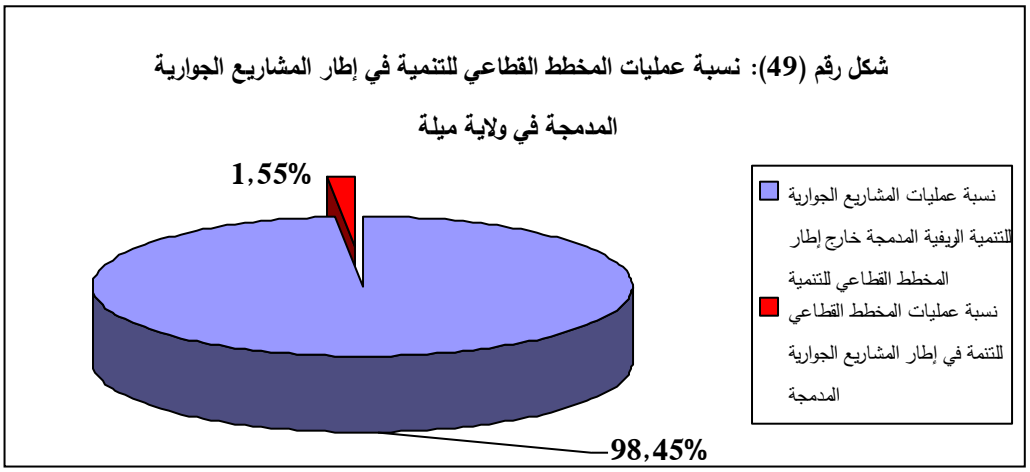

من الجدول نلاحظ سبعة (07) بلديات فقط من أصل 12 بلدية استفادت مجالاتها الريفية من عمليات المخططات القطاعية للفترة الممتدة بين 2009-2014، ما يمثل نسبة 21.81 %.

تباين عدد العمليات في إطار المخططات القطاعية، وقد سجل أكبر عدد للعمليات في بلدية يحي بني قشة بأربعة (04) عمليات، تليها كل من بلديات تسدان حدادة، بوحاتم و دراحي بوصلاح بثلاثة (03) عمليات، وباقي البلديات المتمثلة في كل من مينار زارزة، واد العثمانية وفرجيوة لم يتعدى بها عدد العمليات في إطار المخططات القطاعية للتنمية الموجهة للمجالات الريفية عمليتين (02) فقط.

1 1 -مساهمة المخططات القطاعية للتنمية في عمليات التنمية الريفية في ولاية ميلة:

جدول رقم (88): مساهمة المخططات القطاعية للتنمية في عمليات التنمية الريفية في ولاية ميلة

البلدية	عدد مواقع المشاريع الجوارية	عدد السكان المستفيدين	عدد العمليات في إطار PSD	نسبة عدد السكان المستفيدين من عمليات PSD مقارنة بالعدد الإجمالي لسكان الريف (%)
تسدان حدادة	02	560	03	4,93
مينار زارزة	02	305	02	2,22
واد العثمانية	01	935	02	5,28
فرجيوة	01	115	02	0,48
يحي بني قشة	01	123	04	2,41
بوحاتم	01	144	03	1,05
دراحي بوصلاح	02	348	03	4,02
المجموع	**10**	**2530**	**19**	**2,69**

المصدر: قاعدة بيانات سير المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة، محافظة الغابات لولاية ميلة 2017+ معالجة

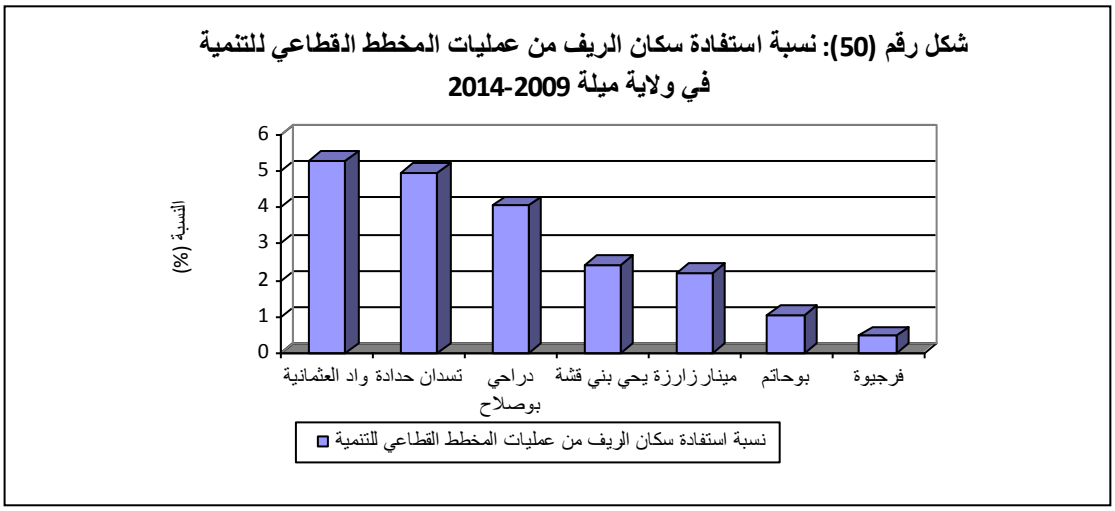

لم تتجاوز نسبة استفادت سكان المجالات الريفية من عمليات المخططات القطاعية للتنمية 1.55 %، أي أن مجموع السكان الذين استفادوا من هذه العمليات هو 2530 نسمة فقط، من أصل 162547 نسمة في المجالات الريفية على مستوى الولاية.

أما بالنسبة للبلديات التي استفادت مجالاتها الريفية من عمليات المخططات القطاعية للتنمية في الفترة الممتدة بين سنتي 2009 -2014، فقد بلغت نسبة اتفادة سكان الأرياف بها 2.69 %، وهي نسبة ضعيفة جدا بالنظر للحجم السكان في المجالات الريفية لهذه البلديات والمقدر بـ 85472 نسمة حسب التعداد العام للسكان والسكن لسنة 2008.

1 2 -تركيبة عمليات المخطط القطاعي للتنمية الموجهة للمجالات الريفية في ولاية ميلة 2009-2014:

تميزت تركيبة عمليات المخططات القطاعية للتنمية، التي استفادت منها المجالات الريفية للبلديات المذكورة سابقا، بالتركيز على فتح الطرقات وتهيئة طرقات موجودة، كما وجه الاهتمام إلى إنجاز بعض حجرات الدراسة، وشبكات مياه الشرب والصرف الصحي.

هذا العمليات تهدف إلى تهيئة المجال، خاصة التركيز على االطرقات، من أجل فك العزلة على بعض القرى، أو تهيئة طرقات بعض المداشر، لإخراجها من دائرة التهميش، وربطها بمحاور الطرقات الكبرى.

2 - الحجم المالي لعمليات المخطط القطاعي للتنمية في إطار المشاريع الجوارية المدمجة في ولاية ميلة 2009-2014:

بلغ الحجم المالي المبرمج لعمليات المشاريع الجوارية للتنمية الريفية 6152,98 مليون دج، حقق (استهلك) منه 1711,70 مليون دج، ويتضمن الحجم المالي المبرمج لعمليات المشاريع حصة للمخططات القطاعية للتنمية تتوزع كالآتي:

جدول رقم (89): الحجم المالي لعمليات المخطط القطاعي للتنمية في إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية 2009-2014

البلدية	اسم الموقع	نوع العملية	الحجم المالي للعمليات (مليون دج)	النسبة (%)
تسدان حدادة	عين المرج	تهيئة وتزفيت طريق	67,30	23.23
	تيميزار	تهيئة طريق/ دراسة وإنجاز شبكة صرف صحي		
مينار زارزة	عين جنب بوهارون	تهيئة وتزفيت طريق	45,75	15.79
	قاع الكاف	دراسة وإنجاز شبكة صرف صحي		
واد العثمانية	شيبان	تهيئة وإنجاز شبكة مياه الشرب/تهيئة طريق	14,60	5.04
فرجيوة	واد بوصلاح	تهيئة وإنجاز شبكة مياه الشرب/ دراسة وإنجاز شبكة صرف صحي	31,00	10.70
يحي بني قشة	قواردة	إنجاز حجرة دراسة/ إنجاز حجرة دراسة01/ تجديد شبكة مياه الشرب/ التهيئة الحضرية	72,00	24.86
بوحاتم	قلودة	إنجاز حجرة دراسة/ إنجاز حجرة دراسة01/ فتح طريق	26,00	8.98
دراحي بوصلاح	دار الحمرة	فتح طريق/ إنجاز حجرة دراسة	33,00	11.89
	كركر	فتح طريق		
المجموع		//	**289.65**	**100**

المصدر: قاعدة بيانات سير المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة، محافظة الغابات لولاية ميلة 2017+ معالجة

بلغ الحجم المالي لمساهمة المخططات القطاعية للتنمية في المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة 289.65 مليون دج، وزعت على المجالات الريفية للبلديات بحجم مالي متباين تبعا لنوع العملية، حيث استفادت بلدية يحي بني قشة بأكبر حجم مالي قدر بـ 72.00 مليون دج، تليها بلدية تسدان حداة بحجم مالي قدر بـ 67.30 مليون دج، أما باقي البلديات فقد تراوح بها الحجم المالي لعمليات المخطط القطاعي للتنمية في مجالاتها الريفية بين 26 مليون دج و 45.75 مليون دج.

جدول رقم (90): نسبة استثمار المخطط القطاعي للتنمية في إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية 2009-2014

الحجم المالي الكلي لعمليات المشايع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة (مليون دج)	الحجم المالي لعمليات المخططات البلدية للتنمية في إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية (مليون دج)	نسبة استثمار المخطط القطاعي للتنمية في مشاريع التنمية الريفية %
6152,98	289.65	4.70

المصدر: قاعدة بيانات سير المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة، محافظة الغابات لولاية ميلة 2017+ معالجة

سجلت ولاية ميلة في استثمارات المخططات القطاعية للتنمية في المجالات الريفية للفترة الممتدة بين سنتي 2009- 2014 نسبة 4.70 من الحجم الكلي للاستثمارات الإجمالية الموجهة للمجالات الريفية.

هذا التدخل المحتشم لهذا المخطط في الدفع بالتنمية في المجالات الريفية يفسر بسببين رئيسيين هما:

- توجيه عمليات المخططات القطاعية للتنمية نحو المجالات الحضرية بالدرجة الأولى.
- اتساع المجالات الريفية واتسامها بالتبعثر، جعل المخطط القطاعي يركز على نشاطات معينة مثل فتح الطرقات فقط.

شكل رقم (51): رسم توضيحي يبين دور المخططات البلدية للتنمية والمخططات القطاعية للتنمية في مشاريع التنمية الريفية في ولايتي قسنطينة وميلة للفترة 2009-2014

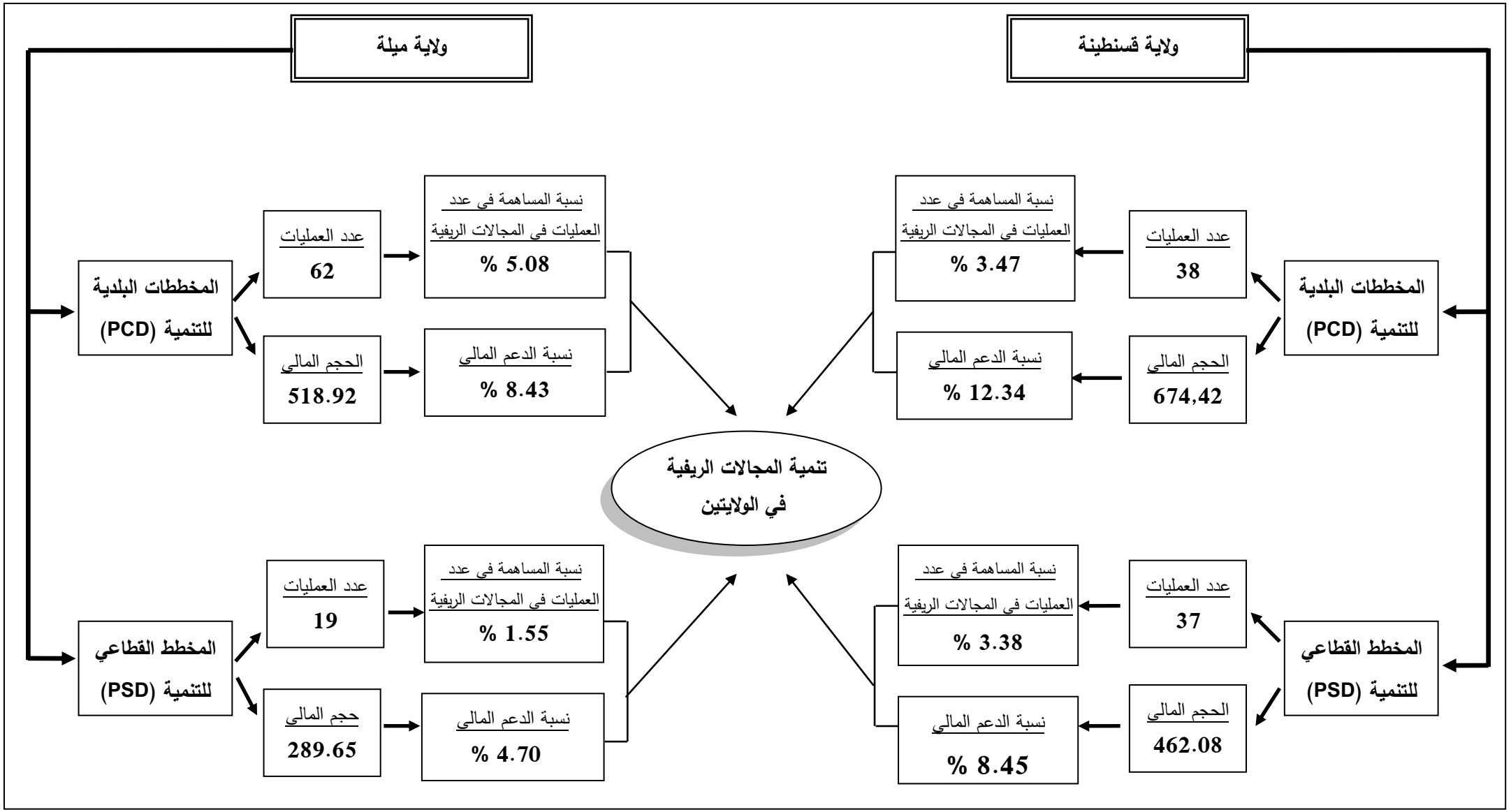

المصدر: إنجاز الطالب وفق معطيات، 2017

ملاحظة: وحدة الحجم المالي (مليون دج)

خلاصة الفصل:

شهدت الفترة الممتدة بين سنتي 2009 و 2014، تطبيق المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة، أهم ما ميز هذه المشاريع هي عدد الفاعلين والمتدخلين، من كل القطاعات، ناهيك عن البلدية والولاية، أو ما يعرف بالجماعات المحلية، سواء عبر المخططات البلدية للتنمية، والمخطط القطاعي للتنمية، وقد كانت مساهمتهما في هذه المشاريع جد ضعيفة ومحدودة، وكانت كالآتي:

- نسبة مساهمة كل من المخططات البلديات للتنمية، والمخططات القطاعية للتنمية في الولايتين من حيث عدد العمليات في المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة لم تتعدى 7 %، وهي نسبة جد ضعيفة، لا تعكس فعلا فعالية دور الجماعات المحلية في تنمية مجالاتها الريفية.

- لم يتعدى الاستثمار المالي في المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة لكل من المخططين (البلدي والقطاعي) على مستوى الولايتين في خمس سنوات (2009-2014)، نسبة 12.34%، في المخططات البلدية للتنمية لولاية قسنطينة، و 1.55 % في المخططات القطاعية لولاية ميلة.

رغم أن المجالات الريفية في البلديات، هي مجالات تقع مسؤولية تنميتها، والتكفل بسكانها على عاتق السلطات المحلية، إلا أن هذه الأخيرة، لم تقم بدورها، وهذا ما تعكسه مخططاتها البلدية للتنمية، وحتى المخططات القطاعية للتنمية، وإن برمجت بعض العمليات تكون في بعض التجهيزات، مما يجعل الهدف منها تثبيت السكان فقط.

الخاتـــمة

خاتمة:

خلف الاستعمار الفرنسي اختلالات مجالية كبيرة، وفوارق في التنمية، خاصة بين المجالات الفلاحية المنتجة، والمجالات الريفية الهامشية، لأن سياساته في الجزائر آنذاك كانت مبنية على المصلحة الإقتصادية، واستثمر في الأراضي الخصبة، وحولها إلى مزارع منتجة، أما باقي المجالات التي تقل فيها المؤهلات الفلاحية، وهي في الغالب مجالات هامشية، استقر بها الجزائريون وعاشوا في أوضاع جد مزرية.

بعد الاستقلال حاولت الدولة تدارك الوضع، خاصة بإعادة الاعتبار للمجالات الريفية، وخلق توازن في التنمية بينها وبين المجالات الفلاحية المنتجة، لكن لم يتحقق هذا المسعى لعدة أسباب. وفي سنة 2000 أطلقت الدولة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، بهدف عصرنة القطاع الفلاحي، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وخص هذا المخطط المجالات الفلاحية المنتجة، ولتحقيق مبدأ التوازن، ألحق بإستراتيجية للتنمية الريفية، حيث في سنة 2003، طبقت المشاريع الجوارية للتنمية الريفية، والتي وجهت للمجالات الريفية الهشة بدرجة أكبر.

وفي سنة 2008 أعلن عن سياسة التجديد الفلاحي والريفي، والتي تعتمد في تطبيقها على عقود النجاعة بين السلطات المحلية والوصاية، وقسمت إلى شقين، شق للتنمية الفلاحية، والشق الآخر للتنمية الريفية، وتطبق هذه الأخيرة بالمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة، التي تعتبر توسعة للمشاريع التي طبقت في سنة 2003 من حيث عددها، وحجم العمليات فيها، والمتدخلين في تنفيذها، خاصة السلطات المحلية الممثلة في البلدية بمخططاتها البلدية للتنمية، والولاية بمخططها القطاعي للتنمية، أي محاولة إعطاء رؤية جديدة لتنمية المجالات الريفية، عبر إشراك الجماعات المحلية، وجعلها فاعل رئيسي في تنمية مجالاتها، باعتبارها مجالات تابعة لها إداريا وتحت وصايتها.

وفي دراستنا هذه اخترنا مجال دراسة متمثل في ولايتي ميلة وقسنطينة، لفهم هذه الدينامكية في السياسات الموجهة للقطاع الفلاحي، وميكانيزمات تنمية المجالات الريفية، بالاعتماد على نتائج تطبيق السياسات القطاعية ودور الجماعات المحلية في التنمية الريفية.

وبالرجوع إلى مجال الدراسة (الولايتين)، لاحظنا أنهما متقاربتين من حيث المؤهلات الطبيعية، مع أفضلية في الأراضي الزراعية بالنسبة لولاية ميلة، وكذلك في ثقلهما الديموغرافي، وتختلفان في

الوظيفة المجالية، باعتبار ولاية قسنطينة، يغلب عليها الطابع الحضري، سواء من خلال حظيرتهما السكنية وشبكة التجهيزات في بلدياتهما، ما يجعل مجالاتهما الريفية متباينة، من حيث الحجم، ومن حيث الخصائص.

طبقت سياسة التجديد الفلاحي في الولايتين، باختلاف حجم أراضيهما الفلاحية، لكن النتائج كانت ايجابية في الولايتين، حيث سجل تطور في الإنتاج، ليصل في الحبوب إلى بنسبة 33.99 % في ولاية قسنطينة بعد تطبيق سياسة التجديد الفلاحي، و 47.65 % في ولاية ميلة، كما شهد إنتاج الحليب قفزة نوعية في لتبلغ نسبة التطور 154.54 % بإنتاج قدر بـ 69 مليون لتر في ولاية قسنطينة، وفي ولاية ميلة قدرت نسبة التطور بـ 48.49 بإنتاج 86 مليون دج.

هذا التطور في الإنتاج الفلاحي، والتحسن الملحوظ، جاء نتيجة الأهمية التي أولتها السلطات المحلية في عقود النجاعة، والتي شكلت التزام منهم مع الوصاية، لأن طريقة الدعم الفلاحي تغيرت مقارنة بما كانت عليه في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وأصبح الدعم يحدد بناءا على مؤهلات وعوائق كل مجال فلاحي، ما جعل حرض السلطات المحلية في توفير الإمكانيات أكبر أمام المستثمرات الفلاحية لرفع الإنتاج وتحقيق نمو في القطاع الفلاحي.

على النقيض من سياسة التجديد الفلاحي، وفي الشق الريفي، أطلقت الولايتين المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة سنة 2009، بـ 174 مشروع جواري مدمج في ولاية قسنطينة و 227 مشروع في ولايتي ميلة، بعدما كانت سنة 2003 تقدر بـ 13 مشروع في ولاية قسنطينة و79 في ولاية ميلة.

لكن تطبيق هذه المشاريع، وبالنظر لكثرة المتدخلين لم تنفذ كما خطط لها، ولم تتعدى نسبة الإنجاز في الولايتين 78.37 % في ولاية قسنطينة، و 70.18 % في ولاية ميلة، وما يجعل هذه النسب لا تعبر عن الحجم الفعلي لتنفيذ هذه المشاريع، هي قيمة استهلاك الدعم المخصص لها، حيث خصص للمشاريع في ولاية قسنطينة مبلغ 5464,83 مليون دج، لم تتعدى نسبة استهلاكه 30.23%، وفي ولاية ميلة خصص 6153 مليون دج، استهلك منه 27.82%.

وحسب ما توصلنا إليه من خلال متابعتنا لتنفيذ المشاريع، سواء عن طريق المقابلات مع المتدخلين في تنفيذ المشاريع، أو بناءا على تحليل المعطيات إلى عدة أسباب حالت دون التنفيذ الجيد للمشاريع، أهما:

- عدم تدخل بعض الفاعلين في المشاريع بطريقة تستجيب لمتطلبات المشروع.
- عدم كفاءة بعض مؤسسات الإنجاز.
- نقص التنسيق بين المتدخلين أثر سلبا على الإنجاز.
- بعد المناطق المستهدفة جعل الرقابة على انجاز المشاريع لا يحظى بالجدية.
- إطلاق عدد كبير من العمليات، أثر بشكل كبير على التقدم في الإنجاز.
- التعقيدات في الإجراءات لتفعيل المشاريع خاصة بين الهيئات المحلية.

وفيما يخص نوع العمليات التي تضمنتها المشاريع الجوارية، سيطرت العمليات ذات الطابع التجهيزي وحماية الوسط عليها، كان لمحافظة الغابات في الولايتين دور محوري، حيث تخلى تقريبا كل المتدخلين على دورهم في المشاريع، وأسندت المهمة بطريقة غير مباشرة لهذه الهيئة، التي وجدت نفسها أمام عمليات خارج اختصاصها، ما زاد في صعوبة تنفيذ مضامين المشاريع.

وفي ظل هذه العراقيل في تنفيذ المشاريع، كانت السلطات المحلية معنية بالمساهمة في التنفيذ، واعتبرت من الفاعلين فيها، إلا أن الواقع الذي وقفنا عليه في تطبيق المشاريع في الولايتين، يبين الدور الجزئي لهذه السلطات في التدخل لتنمية المجالات الريفية الموجودة بها، حيث وعن طريق المخططات البلدية للتنمية لم تساهم هذه الأخيرة إلا بنسبة تراوحت بين 3.47% و 5.08% في عمليات المشاريع الجوارية بحجم مالي تراوح نسبته بين 8.43% و 12.34%، من الحجم المالي الإجمالي للمشاريع.

أما بالنسبة للولاية بمخططها القطاعي للتنمية، فكانت أيضا مساهمتها ضعيفة في المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة لولايتين، ولم تتعدى نسبة 3.48 % من حجم عمليات المشاريع، و8.45% كحجم مالي من الحجم الإجمالي للمشاريع.

كما أن السلطات المحلية وبمخططاتها البلدية والقطاعية، وبهذه النسبة الضعيفة في المساهمة في إنجاح المشاريع، ركزت على العمليات ذات الطابع التجهيزي أكثر، وبالتالي ركزت على هدف واضح وهو تثبيت سكان الريف، والمحافظة على التوزيع الديموغرافي لا أكثر.

وعليه فإن واقع التنمية الفلاحية والريفية في الولايتين، خضع لنفس السياسات القطاعية، والتي ركزت على الجانب الاقتصادي في القطاع الفلاحي، وعلى الشق الاجتماعي في تنمية المجالات الريفية، وفي خضم تطبيق هذه السياسات القطاعية، كان تدخل الجماعات المحلية بأدوات التنمية المحلية، المتمثلة أساسا في المخططات البلدية للتنمية، والمخطط القطاعي للتنمية شبه محدودة من الناحية التقنية والمالية، اقتصرت على بعض العمليات ذات البعد الاجتماعي فقط.

قائمـــــة المراجـــع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1 -الفاروق زكي يونس، تنمية المجتمع في الدول النامية، مكتبة القاهرة الحديثة، 1967 .

2 -حسين خليل، السياسات العامة في الدول النامية، بيروت، دار المنهل اللبناني، 2007

3 -أحمد طالب الإبراهيمي، المعضلة الجزائرية الأزمة والحل، دار الأمة،1997

4 -حسن محمد عواضة، الإدارة المحلية وتطبيقاتها في الدول العربية، دراسات مقارنة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1997 .

5 -محمد عبد الرحيم، أساسيات الإدارة والتنظيم، مطبعة دار التأليف، مصر،1993

6 -رشيد احمد عبد اللطيف، أساليب التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية،2002

7 -عبد المطلب عبد المجيد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الإسكندرية، الدار الجامعية،2001

8 -مسعود شيهوب، أسس الإدارة المحلية وتطبيقاتها على نظام الولاية والبلدية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1997 .

9 -عبيد لخضر المجموعات المحلية في الجزائر (المجلس العبي الولائي، المجلس الشعبي البلدي)، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1986.

10 – محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية، وإعادة تنظيم مسارها، في الجزائر، الجزء الأول، بناء إقتصاد عمومي رائد، ديوان المطبوعات الجامعية 1999.

11 – أحمد بوضياف، الهيئات الاستشارية في الإدارة الجزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1989.

12 – سعيد بركات، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، صادر عن وزارة الفلاحية ، سنة 2000.

الرسائل الجامعية:

1 -هاشمي الطيب، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر 2013-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان

2 -أمينة بن مجات، التنمية السياحية في ولاية قسنطينة بين المؤهلات والعوائق، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التهيئة الإقليمية، جامعة قسنطينة1، 2004 2005

3 -عياش خديجة، التنمية الفلاحية في الجزائر - دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2007)، مذكرة لنيل رسالة ماجستير، جامعة الجزائر1، 2010-2011

4 -شويح بن عثمان ، د ور الجماعات المحلية في التنمية المحلية ، رسالة ماجستير جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، 2011.

5 -سلطانة كتفي، تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في ولاية قسنطينة 2000-2005، رسالة ماجستير، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2005.

6 -صالح ويلي: التنمية الريفية على السفوح الجنوبية للسلسلة النوميذية، حالية بلديتي بني حميدان، حمالة، رسالة ماجستير، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة ، 2010.

7 -فاطمة بيدي: ولاية ميلة، التنظيم الترابي والتنمية المحلية، رسالة ماجستير، جامعة الإخوة متنوري، 1998.

8 -حميمد صباح، أحواض الخدمة بمنطقة ميلة، محاولة منهجية لتعريفها وتحديدها، دراسة حالة البلديات (ميلة، عين التين، سيدي خليفة، زغاية، القرارم)، رسالة ماجستير، جامعة الإخوة منتوري 2002.

المقالات:

1 -د.حراق مصباح/ أ.هبول محمد/ أ.مقران عبد الرزاق، مقال تحت عنوان "المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة (PPDRI) ودورها في بعث التنمية المحلية، دراسة حالة ولاية ميلة (2009-2014)"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الثاني، ديسمبر 2015.

2 -توفيق تمار، رياض طالبي، التنمية الريفية المستديمة واقع المرأة الريفية دراسة حالة البلديات الريفية لشمال ولاية المسيلة، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثانية: نمو المؤسسات و الاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي و تحديات الأداء البيئي، المنعقد بجامعة ورقلة يومي 22 و 23 نوفمبر 2011 .

3 د/ ليندة أونيسي، المخطط البلدي للتنمية ودوره في تنمية البلدية، مقال منشور في مجلية الباحث للدراسات الأكاديمية جوان 2016 – العدد التاسع، ص 228.

النصوص القانونية:

-قانون البلدية المعدل والمتمم تحت رقم 09-81 الموافق لـ 4 يوليو 1981

-الأمر رقم 67-24 المؤرخ في 18 يناير 1967 المتضمن القانون البلدي.

-قانون رقم 90-08 المؤرخ في 07 أفريل 1990، يتعلق بالبلدية.

-قانون رقم 90-08 المؤرخ في 07 أفريل 1990، يتعلق بالولاية.

-قانون رقم 90-21 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990، يتعلق بالتهيئة والتعمير.

-المرسوم رقم 73-136 المؤرخ في 09 أوت 1973، يتعلق بشروط تسيير وتنفيذ مخططات البلديات الخاصة بالتنمية.

-المرسوم رقم 81-371 المؤرخ في 26 ديسمبر 1981 يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما في قطاع الشبيبة والرياضة.

-المرسوم رقم 81-372 المؤرخ في 26 ديسمبر 1981 يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما في القطاع السياحي.

-المرسوم رقم 81-373 المؤرخ في 26 ديسمبر 1981 يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما في قطاع الفلاحة والثورة الزراعية.

-المرسوم رقم 81-374 المؤرخ في 26 ديسمبر 1981 يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما في قطاع الصحة.

-المرسوم رقم 81-375 المؤرخ في 26 ديسمبر 1981 يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما في قطاع النقل والصيد البحري.

-المرسوم رقم 81-376 المؤرخ في 26 ديسمبر 1981 يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما في قطاع العمل والتكوين المهني.

-المرسوم رقم 81-377 المؤرخ في 26 ديسمبر 1981 يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما في قطاع التربية.

-المرسوم رقم 81-378 المؤرخ في 26 ديسمبر 1981 يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما في قطاعي الصناعة والطاقة.

-المرسوم رقم 81-379 المؤرخ في 26 ديسمبر 1981 يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما في قطاع المياه.

-المرسوم رقم 81-380 المؤرخ في 26 ديسمبر 1981 يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما في قطاع التخطيط والتهيئة العمرانية.

المراجع باللغة الفرنسية:

Ouvrages :

1- Paul robert, le nouveau petit robert de la langue français, Paris nouvelle édition millésime 2007

2- Denis herbel et autres, Manuel de formation aux politiques agricoles en Afrique, paris : Maisonneuve et larose, 2013.

3- Marc cote : L'Algérie ou l'espace retourné, média plus, Algérie 1983

4- Marc cote : l'Algérie, média plus, 2003.

Les thèses :

1- Marc cote : mutation rurale en Algérie, cas des hautes plaines de l'est, thèse doctorat d'état, université de Nice OPU 1981, 2eme édition.

Documents :

1- BNDER : étude de développement rural intégré de la wilaya de Constantine 1989.

2- Le plan d'aménagement du territoire de la wilaya de Constantine 2014.

3- Le plan d'aménagement du territoire de la wilaya de Constantine 2014.

Rapports :

1- Unesco et Fao : L'éducation pour le développement rurale, vers des orientations nouvelles, (étude conjointe), 2005

الفهـــــــــارس

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	متوسط التساقط الشهري في ولاية قسنطينة للفترة (2000- 2010)	39
02	متوسط درجات الحرارة الشهرية في ولاية قسنطينة للفترة (2000- 2010)	41
03	متوسط التساقط الشهري في ولاية ميلة للفترة (2000-2013)	54
04	متوسط درجات الحرارة الشهرية في ولاية ميلة للفترة (2000- 2013)	55
05	بلديات و دوائر ولاية قسنطينة	62
06	حجم و توزيع سكان بلديات ولاية قسنطينة 2008	63
07	التطور الإجمالي لسكان ولاية قسنطينة للفترة 1977 -2008	65
08	تطور سكان بلديات ولاية قسنطينة بين 1998-2008	67
09	توزيع سكان بلديات قسنطينة حسب التجمع و التشتت (2008)	70
10	الكثافة السكانية لبلديات ولاية قسنطينة (2008)	73
11	بلديات و دوائر ولاية ميلة	76
12	حجم وتوزيع سكان بلديات ولاية ميلة 2008	77
13	التطور الإجمالي لسكان ولاية ميلة للفترة 1977 - 2008	81
14	تطور سكان بلديات ولاية ميلة 1998-2008	82
15	توزيع سكان بلديات ميلة حسب التجمع و التشتت (2008)	84
16	الكثافة السكانية لبلديات ولاية ميلة (2008)	87
17	توزيع السكن لبلديات قسنطينة حسب التشتت والتجمع لسنة 2008	92
18	توزيع المساكن المشغولة حسب نوع البناية (عمارة، فردي) في بلديات قسنطينة	96
19	تجهيز المسكن بالمرافق في بلديات ولاية قسنطينة 2008	99
20	توزيع المساكن المشغولة حسب عدد الغرف TOP في بلديات ولاية قسنطينة 2008	102
21	توزيع برامج السكن الريفي في بلديات ولاية قسنطينة	105
22	واقع انجاز السكن الريفي في ولاية قسنطينة 2011	107
23	توزيع السكن لبلديات ميلة حسب التشتت والتجمع لسنة 2008	108
24	توزيع المساكن المشغولة حسب نوع البناية (عمارة، فردي) في بلديات ميلة	112
25	تجهيز المسكن بالمرافق في بلديات ولاية ميلة 2008	115
26	توزيع المساكن المشغولة حسب عدد الغرف TOP في بلديات ولاية مسلة 2008	118
27	توزيع برامج السكن الريفي في بلديات ولاية ميلة 2002-2011	121

28	واقع انجاز السكن الريفي في ولاية ميلة 2011	123
29	شبكة الطرق في ولاية قسنطينة	127
30	المسافة بين البلديات ومقر ولاية قسنطينة	129
31	التجهيزات التعليمية في ولاية قسنطينة	134
32	التجهيزات الثقافية، الترفيهية والرياضية في ولاية قسنطينة	136
33	شبكة الطرق في ولاية ميلة	138
34	المسافة بين البلديات ومقر ولاية ميلة	140
35	التجهيزات التعليمية في ولاية ميلة	144
36	التجهيزات الثقافية، الترفيهية و الرياضية في ولاية قسنطينة	147
37	التوزيع العام للأراضي الفلاحية لبلديات ولاية قسنطينة	153
38	توزيع الأراضي الفلاحية حسب النوع في بلديات ولاية قسنطينة	155
39	توزيع المستثمرات الفلاحية الجماعية (EAC) في بلديات ولاية قسنطينة	158
40	توزيع المستثمرات الفلاحية الفردية (EAI) في بلديات ولاية قسنطينة	159
41	توزيع المستثمرات الفلاحية الخاصة (privé) في بلديات ولاية قسنطينة	160
42	توزيع المستثمرات الفلاحية (الامتياز+ مزارع نموذجية) في بلديات ولاية قسنطينة	161
43	إنتاج الحبوب في ولاية قسنطينة أثناء تطبيق المخطط الفلاحي للتنمية الفلاحية وبعد تطبيق التجديد الفلاحي	164
44	إنتاج الأعلاف في ولاية قسنطينة أثناء تطبيق المخطط الفلاحي للتنمية الفلاحية وبعد تطبيق التجديد الفلاحي	165
45	تطور المواشي في ولاية قسنطينة أثناء تطبيق المخطط الفلاحي للتنمية الفلاحية وبعد تطبيق التجديد الفلاحي	166
46	إنتاج الحليب في ولاية قسنطينة أثناء تطبيق المخطط الفلاحي للتنمية الفلاحية وبعد تطبيق التجديد الفلاحي	167
47	التوزيع العام للأراضي الفلاحية لبلديات ولاية ميلة	168
48	توزيع الأراضي الفلاحية حسب النوع في بلديات ولاية ميلة	171
49	توزيع المستثمرات الفلاحية الجماعية (EAC) في بلديات ولاية ميلة	175
50	توزيع المستثمرات الفلاحية الفردية (EAI) في بلديات ولاية ميلة	177
51	توزيع المستثمرات الفلاحية الخاصة (Privé) في بلديات ولاية ميلة	179
52	توزيع مستثمرات المزارع النموذجية بلديات ولاية ميلة	181
53	إنتاج الحبوب في ولاية ميلة أثناء تطبيق المخطط الفلاحي للتنمية الفلاحية وبعد تطبيق التجديد	184

	الفلاحي	
54	إنتاج الأعلاف في ولاية ميلة أثناء تطبيق المخطط الفلاحي للتنمية الفلاحية وبعد تطبيق التجديد الفلاحي	185
55	تطور المواشي في ولاية ميلة أثناء تطبيق المخطط الفلاحي للتنمية الفلاحية وبعد تطبيق التجديد الفلاحي	186
56	إنتاج الحليب في ولاية ميلة أثناء تطبيق المخطط الفلاحي للتنمية الفلاحية وبعد تطبيق التجديد الفلاحي	187
57	توزيع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية (PPDR) في ولاية قسنطينة	192
58	توزيع عمليات المشاريع الجوارية للتنمية الريفية (PPDR) في ولاية قسنطينة	195
59	إنجاز عمليات التنمية الفلاحية–الغابية–الرعوية في إطار PPDR في ولاية قسنطينة	197
60	تربية الحيوانات الصغيرة (petit élevage) في إطار PPDR في ولاية قسنطينة	198
61	إنجاز عمليات التنمية الاجتماعية–الاقتصادية في إطار PPDR في ولاية قسنطينة	199
62	توزيع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة (PPDRI) في ولاية قسنطينة	201
63	توزيع عمليات المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة (PPDRI) في ولاية قسنطينة	203
64	نسبة إنجاز المشاريع الجوارية المدمجة حسب محاور التنمية في ولاية قسنطينة	203
65	قيمة ونسبة الدعم المخصص والمستهلك في المشاريع الجوارية في ولاية قسنطينة حسب محاور التنمية	205
66	توزيع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية (PPDR) في ولاية ميلة	208
67	توزيع عمليات المشاريع الجوارية للتنمية الريفية (PPDR) في ولاية ميلة	211
68	إنجاز عمليات التنمية الفلاحية–الغابية–الرعوية في إطار PPDR في ولاية ميلة	212
69	تربية الحيوانات في إطار PPDR في ولاية ميلة	213
70	إنجاز عمليات التنمية الاجتماعية–الاقتصادية في إطار PPDR في ولاية ميلة	214
71	توزيع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة (PPDRI) في ولاية ميلة	215
72	توزيع عمليات المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة (PPDRI) في ولاية ميلة	219
73	نسبة إنجاز المشاريع الجوارية المدمجة حسب محاور التنمية في ولاية ميلة	220
74	قيمة و نسبة الدعم المخصص والمستهلك في المشاريع الجوارية في ولاية ميلة حسب محاور التنمية	221
75	عمليات المخططات البلدية للتنمية في إطار المشاريع الجوارية المدمجة في ولاية قسنطينة 2009-2014	227
76	مساهمة المخططات البلدية للتنمية في عمليات التنمية الريفية بولاية قسنطينة	229

77	الحجم المالي لعمليات المخططات البلدية للتنمية في ولاية قسنطينة في إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية 2009-2014	231
78	نسبة استثمار المخططات البلدية للتنمية في إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية 2009-2014 في ولاية قسنطينة	232
79	عمليات المخططات القطاعية للتنمية في إطار المشاريع الجوارية المدمجة في ولاية قسنطينة 2009-2014	233
80	مساهمة المخططات القطاعية للتنمية في عمليات التنمية الريفية في ولاية قسنطينة	235
81	الحجم المالي لعمليات المخطط القطاعي للتنمية في إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية 2009-2014	237
82	نسبة استثمار المخطط القطاعي للتنمية في إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية 2009-2014	238
83	عمليات المخططات البلدية للتنمية في إطار المشاريع الجوارية المدمجة في ولاية ميلة 2009-2014	239
84	مساهمة المخططات البلدية للتنمية في عمليات التنمية الريفية بولاية ميلة	241
85	الحجم المالي لعمليات المخططات البلدية للتنمية في ولاية ميلة في إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية 2009-2014	243
86	نسبة استثمار المخططات البلدية للتنمية في إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية 2009-2014 في ولاية ميلة	244
87	عمليات المخططات القطاعية للتنمية في إطار المشاريع الجوارية المدمجة في ولاية ميلة 2009-2014	245
88	مساهمة المخططات القطاعية للتنمية في عمليات التنمية الريفية في ولاية ميلة	246
89	الحجم المالي لعمليات المخطط القطاعي للتنمية في إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية 2009-2014	248
90	نسبة استثمار المخطط القطاعي للتنمية في إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية 2009-2014	249

فهرس الخرائط

الرقم	عنوان الخرائط	الصفحة
01	الشمال الشرقي للجزائر: الحدود الإدارية لولايتي ميلة وقسنطينة	23
02	ولاية قسنطينة: الحدود الإدارية	24
03	ولاية ميلة: الحدود الإدارية	24
04	صورة جوية لمجال الولايتين	26
05	ولاية قسنطينة وميلة: طبوغرافية المجال	27
06	الوحدات التضاريسية لولاية قسنطينة	32
07	خريطة الانحدارات لولاية قسنطينة	34
08	الخريطة الجيولوجية لولاية قسنطينة	36
09	خريطة التربة لولاية قسنطينة	40
10	الشبكة الهيدروغرافية لولاية قسنطينة	43
11	خريطة الوحدات التضاريسية لولاية ميلة	46
12	خريطة الانحدارات لولاية ميلة	49
13	التركيب الصخري لولاية ميلة	52
14	خريطة التربة لولاية ميلة	54
15	الشبكة الهيدروغرافية لولاية ميلة	59
16	حجم وتوزيع سكان بلديات ولاية قسنطينة 2008	65
17	توزيع سكان بلديات ولاية قسنطينة حسب التجمع والتشتت 2008	71
18	توزيع الكثافة السكانية لبلديات ولاية قسنطينة 2008	74
19	حجم وتوزيع سكان بلديات ولاية ميلة 2008	81
20	توزيع سكان بلديات ولاية ميلة حسب التجمع والتشتت 2008	87
21	توزيع الكثافة السكانية لبلديات ولاية ميلة 2008	89
22	توزيع السكن في بلديات قسنطينة حسب التشتت و التجمع لسنة 2008	95
23	توزيع المساكن المشغولة حسب نوع البناية (عمارة، فردي) في بلديات قسنطينة 2008	98
24	تجهيز المسكن بالمرافق في بلديات ولاية قسنطينة 2008	101
25	توزيع المساكن المشغولة حسب عدد الغرف TOP في بلديات ولاية قسنطينة 2008	104
26	توزيع برامج السكن في بلديات ولاية قسنطينة 2002-2010	106
27	توزيع السكن في بلديات ميلة حسب التشتت والتجمع لسنة 2008	110

28	توزيع المساكن المشغولة حسب نوع البناية (عمارة، فردي) في بلديات ميلة	113
29	تجهيز المسكن بالمرافق في بلديات ولاية ميلة 2008	116
30	توزيع المساكن المشغولة حسب عدد الغرف TOP في بلديات ولاية ميلة 2008	119
31	توزيع برامج السكن في بلديات ولاية ميلة 2002-2010	122
32	شبكة الطرق الوطنية في ولاية قسنطينة	130
33	شبكة الطرق الوطنية في ولاية ميلة	141
34	توزيع الأراضي الفلاحية حسب النوع في بلديات ولاية قسنطينة	156
35	توزيع الأراضي الفلاحية حسب النوع في بلديات ولاية قسنطينة	173
36	ولاية قسنطينة: توزيع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية PPDR	193
37	ولاية قسنطينة: توزيع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة PPDRI	202
38	ولاية ميلة: توزيع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية PPDR	209
39	ولاية ميلة: توزيع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة PPDRI	218

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
مقدمة عامة	02
فصل تمهيدي: مداخل نظرية وتقديم مجال الدراسة	09
المبحث الأول: المفاهيم النظرية والأطر القانونية	10
أولا: مفاهيم نظرية للدراسة	10
1 -مفهوم التنمية	10
2 -مفهوم الجماعات المحلية	10
3 -مفهوم التنمية المحلية	11
4 -مفهوم الريف	11
5 -مفهوم التنمية الريفية	12
6 -مفهوم الفلاحة	13
7 -مفهوم السياسة الفلاحية	14
ثانيا: الأطر القانونية لسياسات التنمية الفلاحية والريفية في الجزائر بعد سنة 2000	14
1 -المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)	14
2 -المشاريع الجوارية للتنمية الريفية (PPDR)	16
3 -التجديد الريفي والفلاحي	17
3-1- التجديد الفلاحي (PRA)	17
3-2- التجديد الريفي (PRR)	18
4 -المخطط البلدي للتنمية (PCD)	18
5 -المخطط القطاعي للتنمية (PSD)	19
المبحث الثاني: تقديم مجال الدراسة	21
1 -الموقع الإداري	21
1 -1 -ولاية قسنطينة	21
1 -2 -ولاية ميلة	22
2 -الموقع الجغرافي	25
2-1- ولاية قسنطينة	25
2-2- ولاية ميلة	25
الفصل الأول: المؤهلات والعوائق الطبيعية للمجال	28
تمهيد	29

المبحث الأول: المؤهلات و العوائق الطبيعية لولاية قسنطينة	30
1 -التضاريس (طبوغرافية المجال)	30
2 -الانحدارات	31
3 -التركيب الصخري	35
4 -التربة	37
5 -المناخ	38
6 -الموارد المائية	42
المبحث الثاني: المؤهلات و العوائق الطبيعية لولاية ميلة	45
1 -التضاريس (طبوغرافية المجال)	45
2 -الانحدارات	46
3 -التركيب الصخري	48
4 -التربة	51
5 -المناخ	54
6 -الموارد المائية	56
خلاصة الفصل	59
الفصل الثاني: السكان و الديناميكية الديموغرافية في الولايتين	
تمهيد	61
المبحث الأول: السكان و الديناميكية الديموغرافية في ولاية قسنطينة	62
1 -حجم و توزيع سكان بلديات ولاية قسنطينة	62
2 -تطور سكان ولاية قسنطينة للفترة 1977 - 2008	65
3 -تطور سكان بلديات ولاية قسنطينة 1998-2008	67
4 -توزيع سكان بلديات قسنطينة حسب التجمع والتشتت 2008	69
5 -الكثافة السكانية في ولاية قسنطينة حسب البلديات سنة 2008	72
المبحث الثاني: السكان و الديناميكية الديموغرافية في ولاية ميلة	76
1 -حجم و توزيع سكان بلديات ولاية ميلة	77
2 -تطور سكان ولاية ميلة للفترة 1977-2008	81
3 -تطور سكان بلديات ولاية ميلة 1998-2008	82
4 -توزيع سكان بلديات ميلة حسب التجمع والتشتت 2008	84
5 -الكثافة السكانية في ولاية ميلة حسب البلديات سنة 2008	87
خلاصة الفصل	89

الفصل الثالث: نمط السكن الريفي في الحظيرة السكنية	
تمهيد	91
المبحث الأول: السكن في ولاية قسنطينة	92
1 توزيع السكن في بلديات قسنطينة حسب التشتت و التجمع لسنة 2008	92
2 توزيع المساكن المشغولة حسب نوع البناية في بلديات قسنطينة 2008	96
3 تجهيز المسكن بالمرافق في بلديات ولاية قسنطينة	99
4 توزيع المساكن المشغولة حسب عدد الغرف في بلديات ولاية قسنطينة	102
5 السكن الريفي في ولاية قسنطينة	105
5-1- توزيع برامج السكن الريفي في بلديات ولاية قسنطينة	105
5-2- واقع إنجاز السكن الريفي في ولاية قسنطينة	107
المبحث الثاني: السكن في ولاية ميلة	
1 توزيع السكن لبلديات ميلة حسب التشتت و التجمع لسنة 2008	108
2 توزيع المساكن المشغولة حسب نوع البناية في بلديات ميلة 2008	112
3 تجهيز المسكن بالمرافق في بلديات ولاية ميلة	115
4 توزيع المساكن المشغولة حسب عدد الغرف في بلديات ولاية ميلة	118
5 السكن الريفي في ولاية ميلة	121
5-1- توزيع برامج السكن الريفي في بلديات ولاية ميلة	121
5-2- واقع إنجاز السكن الريفي في ولاية ميلة	123
خلاصة الفصل	124
الفصل الرابع: التجهيزات ومؤشرات التنمية	
تمهيد	126
المبحث الأول: التجهيزات و مؤشرات التنمية في ولاية قسنطينة	127
1 شبكة الطرق	127
2 التجهيزات العمومية	131
2-1- التجهيزات الصحية	131
2-2- التجهيزات التعليمية	134
2-3- التجهيزات الثقافية، الترفيهية و الرياضية	136
المبحث الثاني: التجهيزات و مؤشرات التنمية في ولاية ميلة	138
1 شبكة الطرق	138
2 التجهيزات العمومية	142

2-1- التجهيزات الصحية	142
2-2- التجهيزات التعليمية	144
2-3- التجهيزات الثقافية، الترفيهية و الرياضية	147
خلاصة الفصل	150
الفصل الخامس: نتائج تطبيق سياسة التجديد الفلاحي في مجال الدراسة	
تمهيد	152
المبحث الأول: التنمية الفلاحية في ولاية قسنطينة	153
1 -التوزيع العام للأراضي الفلاحية في ولاية قسنطينة	153
2 -توزيع الأراضي الفلاحية حسب النوع في بلديات ولاية قسنطينة	154
3 -توزيع المستثمرات الفلاحية في بلديات ولاية قسنطينة	157
3-1- توزيع المستثمرات الفلاحية الجماعية (EAC) في بلديات ولاية قسنطينة	158
3-2- توزيع المستثمرات الفلاحية الفردية (EAI) في بلديات ولاية قسنطينة	159
3-3- توزيع المستثمرات الفلاحية الخاصة (Privée) في بلديات ولاية قسنطينة	160
3-4- توزيع المستثمرات الفلاحية (الامتياز+ مزارع نموذجية) في بلديات ولاية قسنطينة	161
4 -الإنتاج الفلاحي	163
4-1- الإنتاج النباتي	164
أ -إنتاج الحبوب	164
ب -إنتاج الأعلاف	165
4-2- الإنتاج الحيواني	166
أ - تطور رؤوس المواشي	166
ب تطور إنتاج الحليب	167
المبحث الثاني: التنمية الفلاحية في ولاية ميلة	168
1 -التوزيع العام للأراضي الفلاحية في ولاية ميلة	168
2 -توزيع الأراضي الفلاحية حسب النوع في بلديات ولاية ميلة	171
3 -توزيع المستثمرات الفلاحية في بلديات ولاية ميلة	175
3-1- توزيع المستثمرات الفلاحية الجماعية (EAC) في بلديات ولاية ميلة	175
3-2- توزيع المستثمرات الفلاحية الفردية (EAI) في بلديات ولاية ميلة	177
3-3- توزيع المستثمرات الفلاحية الخاصة (Privée) في بلديات ولاية ميلة	179
3-4- توزيع مستثمرات المزارع النموذجية في بلديات ولاية ميلة	181
4 -الإنتاج الفلاحي	184

4-1- الإنتاج النباتي	184
أ - إنتاج الحبوب	184
ب إنتاج الأعلاف	185
4-2- الإنتاج الحيواني	186
أ - تطور رؤوس المواشي	186
ب -تطور إنتاج الحليب	187
خلاصة الفصل	189
الفصل السادس: واقع التنمية الريفية في الولايتين 2009-2014	
تمهيد	191
المبحث الأول: التنمية الريفية في ولاية قسنطينة	192
1 -تطبيق المشاريع الجوارية للتنمية الريفية (PPDR) في ولاية قسنطينة	192
1 1 -توزيع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية في ولاية قسنطينة	192
1 2 -عمليات المشاريع الجوارية للتنمية الريفية في ولاية قسنطينة	195
1 3 -حصيلة توقيع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية PPDR في ولاية قسنطينة	196
2 -تطبيق المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة (PPDRI) في ولاية قسنطينة	200
2-1- توزيع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة (PPDRI) في ولاية قسنطينة	200
2-2- عمليات المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة (PPDRI) في ولاية قسنطينة	203
2-3- حصيلة توقيع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة PPDRI في ولاية قسنطينة	204
أ -العمليات المنجزة في المشاريع	204
ب -حجم الدعم المخصص والمستهلك	205
2-4- الآثار الاجتماعية و الاقتصادية للمشاريع الجوارية في الولاية	206
أ -الآثار الاجتماعية للمشاريع الجوارية المدمجة	206
ب -الآثار الاقتصادية للمشاريع الجوارية المدمجة	207
المبحث الثاني: التنمية الريفية في ولاية ميلة	208
1 -تطبيق المشاريع الجوارية للتنمية الريفية (PPDR) في ولاية ميلة	208
1 1 -توزيع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية في ولاية ميلة	208
1 2 -عمليات المشاريع الجوارية للتنمية الريفية في ولاية ميلة	211
1 3 -حصيلة توقيع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية PPDR في ولاية ميلة	212
2 -تطبيق المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة (PPDRI) في ولاية ميلة	215
2-1- توزيع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة (PPDRI) في ولاية ميلة	215

2-2- عمليات المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة (PPDRI) في ولاية ميلة	219
2-3- حصيلة توقيع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة PPDRI في ولاية ميلة	220
أ -العمليات المنجزة في المشاريع	220
ب -حجم الدعم المخصص والمستهلك	221
2-4- الآثار الاجتماعية و الاقتصادية للمشاريع الجوارية في الولاية	221
أ -الآثار الاجتماعية للمشاريع الجوارية المدمجة	221
ب -الآثار الاقتصادية للمشاريع الجوارية المدمجة	222
خلاصة الفصل	223
الفصل السابع: دور الجماعات المحلية في التنمية الريفية في ولايتي قسنطينة وميلة 200-2014	
تمهيد	225
المبحث الأول: المخطط القطاعي والمخططات البلدية ودورها في التنمية الريفية في ولاية قسنطينة	225
أولا: المخططات البلدية للتنمية (PCD) ودورها في التنمية الريفية في ولاية قسنطينة 2009-2014	226
1 -عمليات المخططات البلدية للتنمية في إطار المشاريع الجوارية المدمجة في ولاية قسنطينة 2009-2014	227
1 1 -مساهمة المخططات البلدية للتنمية في عمليات التنمية الريفية بولاية قسنطينة	228
1 2 -تركيبة عمليات المخططات البلدية للتنمية الموجهة للمجالات الريفية في ولاية قسنطينة 2009-2014	230
2 -الحجم المالي لعمليات المخططات البلدية للتنمية في إطار المشاريع الجوارية المدمجة في ولاية قسنطينة 2009-2014	230
ثانيا: المخططات القطاعية للتنمية (PSD) ودورها في التنمية الريفية في ولاية قسنطينة 2009-2014	233
1 -عمليات المخططات القطاعية للتنمية في إطار المشاريع الجوارية المدمجة في ولاية قسنطينة 2009-2014	233
1 1 -مساهمة المخططات القطاعية للتنمية في عمليات التنمية الريفية في ولاية قسنطينة	235
1 2 -تركيبة عمليات المخطط القطاعي للتنمية الموجهة للمجالات الريفية في ولاية قسنطينة 2009-2014	236
2 -الحجم المالي لعمليات المخطط القطاعي للتنمية في إطار المشاريع الجوارية المدمجة في ولاية قسنطينة 2009-2014	237
المبحث الثاني: المخطط القطاعي والمخططات البلدية ودورها في التنمية الريفية في ولاية ميلة	239
أولا: المخططات البلدية للتنمية (PCD) ودورها في التنمية الريفية في ولاية ميلة 2009-2014	239
1 -عمليات المخططات البلدية للتنمية في إطار المشاريع الجوارية المدمجة في ولاية ميلة 2009-2014	239

1 ـ 1 مساهمة المخططات البلدية للتنمية في عمليات التنمية الريفية بولاية ميلة	241
1 ـ 2 تركيبة عمليات المخططات البلدية للتنمية الموجهة للمجالات الريفية في ولاية ميلة 2009-2014	242
2 ـ الحجم المالي لعمليات المخططات البلدية للتنمية في إطار المشاريع الجوارية المدمجة في ولاية ميلة 2009-2014	243
ثانيا: المخططات القطاعية للتنمية (PSD) ودورها في التنمية الريفية في ولاية ميلة 2009-2014	245
1 ـ عمليات المخططات القطاعية للتنمية في إطار المشاريع الجوارية المدمجة في ولاية ميلة 2009-2014	245
1 ـ 1 مساهمة المخططات القطاعية للتنمية في عمليات التنمية الريفية في ولاية ميلة	246
1 ـ 2 تركيبة عمليات المخطط القطاعي للتنمية الموجهة للمجالات الريفية في ولاية ميلة 2009-2014	247
2 ـ الحجم المالي لعمليات المخطط القطاعي للتنمية في إطار المشاريع الجوارية المدمجة في ولاية ميلة 2009-2014	248
خلاصة الفصل	251
خاتمة	253

الملخصات

الملخص:

طبقت الجزائر عدة سياسات منذ الاستقلال من أجل تحقيق تنمية فلاحية وريفية، لكن كل هذه المحاولات لم تحقق النتائج المنتظرة، سواء في شق التنمية الفلاحية، أو التنمية الريفية . في قطاع الفلاحة اصطدمت السياسات القطاعية بمركزية التسيير في بعض الفترات، ونقص التمويل في فترات أخرى، وصولا إلى تحرير القطاع وترك المبادرة للخواص والفلاحين.

وفي ظل كل هذه المحاولات لتطوير القطاع الفلاحي، عانت المجالات الريفية التهميش والتخلف، ولم تستطع كل السياسات الموجهة لهذه المجالات أن تحدث إقلاع في التنمية الريفية، وهذا راجع إلى عدة أسباب، أهمها تخلي الجماعات المحلية عن الدور المنوط بها، والتعامل معها بشيء من التفريط وعدم الجدية، وترك المبادرة للوصايا، ببرامج ومشاريع، سرعان ما تفقد أهدافها، نتيجة سوء التسيير من جهة، ونوع عمليات هذه المشاريع التي تهدف ضمنيا لتثبيت السكان لا أكثر من جهة ثانية.

وما وقفنا عليه في دراستنا هذه حول التنمية الفلاحية والريفية في ولايتي قسنطينة وميلة، أن الجماعات المحلية (البلدية والولاية) لم يتعدى دورها في المساهمة في عمليات التنمية الريفية على مستوى بلديات الولايتين في الفترة الممتدة بين سنتي 2009-2014، كمتوسط بين حجم العمليات والاستثمار المالي 5.92 %، من مجموع العمليات والاستثمار الإجمالي في مشاريع التنمية الريفية في الفترة المذكورة، وهو ما انعكس سلبا على ميكانيزمات التنمية الريفية، التي بقيت تتأرجح بين عدم قدرة السياسات القطاعية على تحقيق الأهداف المسطرة من جهة، ومحدودية دور الجماعات المحلية وعدم فعاليتها من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية:

تنمية، مجال ريفي، فلاحة، المشاريع الجوارية، التنمية المحلية، البلدية، الولاية، الإنتاج الفلاحي.

Résumé:

L'Algérie a mis en œuvre plusieurs politiques depuis l'indépendance afin de déclencher un développement agricole et rural, mais toutes ces tentatives n'ont pas atteint les résultats escomptés, tant dans le développement agricole, ou le développement rural ; dans le secteur agricole, les politiques sectorielles ont été entravées par une centralisation de gestion dans certaines périodes, et d'autres périodes de déficits de financement, Libéraliser le secteur et laisser l'initiative a les investisseurs privés et agriculteurs.

Dans toutes ces tentatives de développer le secteur agricole, les zones rurales ont souffert de marginalisation et de sous-développement, et tous les politiques visant ces espaces n'ont pas été en mesure de déclencher un développement rural, ce qui est dû à plusieurs raisons, dont la plus importante est l'abandon du rôle des autorités locales.

Dans notre étude sur le développement agricole et rural dans les deux wilayas (Constantine et Mila), les collectivités locales (commune et wilaya) n'ont pas dépassé leur rôle de contribution aux processus de développement rural au niveau des communes des deux wilayas, pour la période 2009-2014 ; du total des opérations et investissements 5.92 %, dans les projets de développement rural durant la période mentionnée, qui ont affecté négativement les mécanismes de développement rural, qui demeuraient fluctuantes entre l'incapacité à exécuter les projets d'une part, et le rôle et l'efficacité limités des autorités locales d'autre part.

Mots clés:

Développement, espace rural, agriculture, projet de proximité, développement locale, commune, wilaya, production agricole.

Summary:

Algeria has implemented several policies since independence in order to trigger agricultural and rural development, but all these attempts have not achieved the expected results, both in agricultural development, or rural development, in the agricultural sector , sectoral policies have been hampered by mismanagement in certain periods, and other periods of funding deficits, Liberalize the sector and leave the initiative to private investors and farmers.

In all these attempts to develop the agricultural sector, rural areas have suffered from marginalization and underdevelopment, and all policies targeting these areas have not been able to trigger rural development, due to several reasons, the most important of which is the abandonment of the role of local authorities.

In our study on agricultural and rural development in the two wilayas (Constantine and Mila), the local authorities (municipal and state) did not go beyond their role of contributing to the rural development processes at the level of the communes of the two wilayas, to the period 2009-2014; of total operations and investments 5.92%, in rural development projects during the period mentioned, which negatively affected the rural development mechanisms, which remained fluctuating between the inability to execute the projects on the one hand, and the role and the limited effectiveness of local authorities on the other hand.

Keywords:

Development, rural area, agriculture, local project, local development, commune, wilaya, agricultural production.